مجلة جامعة الجزيرة

علمية - دورية - مُحكَّمة

يوليو ٢٠٢١م- ١٤٤٢هـ

ISSN
٢٦٦٣-٣٠٩٤

العدد (الثامن) - السنة (الرابعة)

الجمهورية اليمنية -مدينة إب - جوار مثلث المواصلات
www.juniv.net- +967779404030/04/413766

مجلة جامعة الجزيرة

علمية – دورية – مُحكّمة

تصدر عن كلية الدراسات العليا

جامعة الجزيرة – محافظة إب – الجمهورية اليمنية

رقم تصنيفها الدولي المعياري

الورقية: (ISSN: ردمد: 2663-3094)

الإلكترونية: (ISSN: ردمد: 2663-3108)

ضمن منظومة الربط الشبكي للبحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المجلد الرابع – العدد الثامن – يوليو – 2021م – السنة الرابعة

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان الآتي:

المركز الرئيس: الجمهورية اليمنية – مدينة إب – مثلث المواصلات

ت: 00967-4413766 – موبايل/ واتس أب: 00967- 777788187

00967- 770742701 :

الإيميل: js.university2018@gmail.com

موقع الجامعة: www.juniv.net

الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الجامعة

محفوظة جميع الحقوق

بسم الله الرحمن الرحيم
J.U
جامعة الجزيرة
Al-Jazeera University

مجلة جامعة الجزيرة

علمية – دورية – محكّمة

الإشراف العام

د/ عبد الرقيب علي صبيح

رئيس التحرير

أ.د/ أحمد غالب الهبوب

مدير التحرير

د/ محمد أمين الهمام

هيئة التحرير

د/ فهد درهم الغانمي مراجعاً لغوياً (لغة عربية)

د/ عبد الملك منصور صالح مراجعاً لغوياً (لغة إنجليزية)

الهيئة الاستشارية	
أ. د/ عبد اللطيف حيدر الحكيمي	أ. د/ أحمد علي الحاج
أ. د/ أنيسة محمد عبود	أ. د/ خالد عبد الباقي الخطيب
أ.د/ طارق أحمد المنصوب	أ. د/ عبد الغني يحيى الهتار
أ. د/ عبد الله محمد الفلاحي	أ. د/ علي عبده مطير
أ. د/ عبد الوهاب صالح العوج	أ. د/ ابراهيم سليمان حيدرة
أ. د/ سفيان عثمان المقرمي	أ. د/ نعمان أحمد فيروز
أ. د/ عارف عبد الله الصباحي	أ. د/ عبد القوي علي الفقيه
أ. د/ عبد الله علي القرشي	أ. د/ حبيب محبوب العريقي
أ. د/عبد السلام علي الفقيه	أ. د/ محمد علي الجرادي
د/ صادق عبد الكريم اليوسفي	د/ محمد منصور سيف
د/ عبير أحمد عبده اسماعيل	د/ جمال محمد الحبيشي
د/ سلطان حسن الحالمي	د/ عبد الله محمد الأصبحي
د/ حفظ الله يحيى سكران	د/ علي محمد الحميري
د/ عبد الملك أحمد العصري	د/ عبد الحكيم محمد الشعيبي

المركز الرئيس-الجمهورية اليمنية-مدينة إب-مثلث المواصلات

تلفون: 413766 -4-00967 - فاكس: 417818 -4-00967

موبايل: 777788187 -00967 / 770742701 -00967

أولًا–شروط النشر العامة بالمجلة:

- عدم تعارض المادة العلمية المقدمة للنشر مع قيم ومعتقدات وأعراف المجتمع اليمني والعربي.
- يقدم الباحث للمجلة إقرارًا خطيًا يفيد أن بحثه عمل أصيل له، ولم يسبق نشره، ولن يقدم لغرض النشر في أي جهة علمية أخرى قبل انتهاء إجراءات التحكيم.
- تنشر المجلة الأبحاث الأصلية التي تناقش قضايا وموضوعات في العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتبعة في قواعد النشر العلمية العالمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بتسلم بحثه وتسجيله فور وصوله، وبعد اجتياز البحث المقدم للنشر لمرحلة المراجعة المبدئية، والتحكيم من قبل هيئة التحكيم تقوم إدارة المجلة بإخطار الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم نسخة أصلية رقمية من البحث إلى إدارة تحرير المجلة.
- في حال احتياج البحث إلى بعض التعديلات الشكلية أو الجوهرية تقوم إدارة المجلة بإرسال البحث إلكترونيًا مع ملاحظات المحكمين إلى الباحث ليتم التعديل.
- في حال عدم قبول البحث للنشر من قبل هيئة التحكيم ترسل إدارة المجلة خطاب اعتذار عن عدم النشر علمًا بأن البحوث التي ترسل للمجلة لا تعاد أو ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- تعرض البحوث والدراسات للتحكيم العلمي على نحو سري ولضمان السرية الكاملة يجب عدم ذكر اسم الباحث في أي صفحة من صفحات البحث أو أي إشارة تكشف عن هوية الباحث.
- يكتب في ورقة مستقلة، باللغتين العربية والإنجليزية، عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية وجهة عمله وعنوانه، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد) والبريد الإلكتروني.
- البحوث التي لا تُعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة، ومراعيًا لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال حسب معايير المجلة وبشكل رقمي، ومطبوعًا ببنط (14) للمتن، (16عريض) للعناوين الفرعية، و(18عريض) للعناوين الرئيسة، (12) للحواشي، وبخط Simple Arabic للنص العربي، Time New Romans للنص الإنجليزي.
- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
- أن يكون البحث ملتزمًا بدقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيتها في نهاية البحث ويتم التوثيق وفق إحدى الطرق المعتمدة في التوثيق وبحسب التخصص العلمي.
- تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في حقول العلوم الإنسانية والتطبيقية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ثانيًا–طلب النشر في المجلة:

ترسل الطلبات إلى بريد المجلة الإلكتروني على أن يحتوي الطلب على الآتي:

- طلب النشر في المجلة.
- سيرة ذاتية مختصرة للباحث/ الباحثين.
- ملخص باللغة العربية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- ملخص باللغة الإنجليزية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة ولا يزيد عن 150 كلمة.
- كلمات مفتاحية أسفل صفحة المختصر أو الموجز.

ثالثًا–إجراءات النشر:

ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة جامعة الجزيرة على العنوان الآتي:

- الجمهورية اليمنية ـ مدينة إب:

  جامعة الجزيرة – مجلة جامعة الجزيرة.
- هاتف: 00967-4-413766 ـ فاكس: 00967-4- 417818

البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: js.university2018@gmail.com

رابعًا–رسوم النشر في المجلة:

تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية:

- المرسلة من خارج الجمهورية اليمنية (100$) مائة دولار أمريكي.
- المرسلة من داخل الجمهورية اليمنية (20000) ريال يمني، منها(10000) عشرة ألف ريال للتحكيم و(10000) عشرة ألف ريال رسوم نشر.
- المقدمة من باحثي جامعة الجزيرة مجانًا.
- رسوم التحكيم غير قابلة للإرجاع سواءً تم قبول البحث للنشر أم لم يتم.

خامسًا–رسوم الاشتراك:

- للأفراد في اليمن مبلغ وقدره (10000) عشرة ألف ريال يمني.
- الاشتراك السنوي للمؤسسات في اليمن مبلغ وقدره (12000) اثنا عشر ألف ريال يمني.

الافتتاحية:

من الأمور المسلم بها أَنَّ التنمية المستدامة ورفاهية الشعوب وتقدم المجتمعات تحتاج إلى الباحثين المجدين والعقول المنتجة القادرة على المشاركة الفعَّالة في شتى مجالات الحياة الإنسانية، وفي الوقت نفسه لا بد من توفر البيئة الحاضنة والمجتمع المشجع والمساند لتلك العقول حتى تستطيع أَنْ تؤتي ثمارها وتقوم بواجبها بشكل سليم وفعال، وبما يواكب المعطيات الحضارية المعاصرة، لا سيما في ظل هذه الظروف التي يمر بها المجتمع البشري اليوم، من أزمات متتالية بشرية أو طبيعية، ويمثل البحث العلمي المنطلق الأساسي والسلاح الفعال في مواجهة كل تلك المعطيات، من خلال دراسة تلك المستجدات المختلفة وتقديم الحلول المناسبة لها، وقد أصبح البحث العلمي بما توصل إليه اليوم من نتائج خطت بالبشرية خطوات مذهلة، المقياس الفعلي لرقي الشعوب وتقدمها، واستقرارها، وبفضل مخرجاته غدا المجتمع الإنساني اليوم يعيش سباقًا معرفيًّا وتطورات علمية وتكنولوجية متسارعة في شتى المجالات، وأصبحت قضية البحث العلمي قضية عالمية وموضوعًا حيويًّا لا يهم المختصين به وأهل العلم والمعرفة فحسب، بل أصبح موضوعًا مجتمعيًّا يدخل في اهتمام القادة والمسؤولين وصناع القرار، ورجال الفكر والأدب، وحتى المواطن العادي. غير أن البحث العلمي ما كان ليصل إلى هذا الدور الفعَّال في حياة المجتمعات المعاصرة، لو لم تسعَ الدول جاهدة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تحدد أولوياته وتوجه مساراته.

وعلى هذا الأساس تمضي مجلة جامعة الجزيرة بوصفها دورية علمية محكمَّة في مواصلة إسهامها في إطار البحث العلمي وخدمة الباحثين من خلال نشر أبحاثهم وتقديمها للمجتمع وللقراء، على أمل أَنْ تترجم إلى أحداث ووقائع فعلية تخدم المجتمع وتسهم في حل مشاكله المختلفة من خلال أعدادها المنتظمة؛ إذ تُعَدُّ الدوريات العلمية شريانًا مهمًا من شرايين المعرفة في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة المكتبات الأكاديمية. بل غدت المجلات العلمية المحكمة والمصنفة عالميًّا، تمثل عنصرًا مهمًا من متطلبات الاعتماد الأكاديمي للجامعات.

لذلك تتنافس الجامعات في تطوير مجلاتها البحثية بشكل مستمر من خلال العمل على استيفاء شروط البحث العلمي السليمة علميًّا وفنيًّا، متطلعة أن يكون لمجلاتها مكانة مرموقة في الأوساط الأكاديمية، الوطنية والدولية. كما أن الباحثين الجادين يحرصون على نشر أبحاثهم العلمية في مجلات محكمة ومعتمدة لأغراض النشر العلمي، تتمتع بسمعة عالية، لرصانتها العلمية.

ومن البديهيات أن النشر العلمي الرصين لا ينعكس على الباحث فحسب؛ بل إِنَّهُ يؤثر حتى في المجلة وفي الجامعة التي تنتسب إليها؛ إذ أصبح من المتعارف عليه ارتباط سمعة الجامعات على المستوى الدولي بكم الأعمال العلمية المنشورة.

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ هذا العدد من «مجلة جامعة الجزيرة» يصدر في حلته الجديدة يضم مجموعة من الأبحاث الجادة ذات الصلة بواقع المجتمع العلمي والمعرفي. وبإطلالة سريعة على محتويات العدد الثامن، فقد تضمن (8) أبحاث في جانب الدراسات القرآنية والفكر الإسلامي والجانب التربوي والإداري والنفسي.

ولا يسعنا في الأخير إلا أَنَّ نسجل خالص الشكر وعظيم التقدير للسادة أعضاء هيئة التحرير والمحكمين والباحثين والقراء، ولكلِّ من يسهم من قريب أو بعيد في الرقي والنهوض بالمستوي العلمي للمجلة لتبقى منبرًا علميًّا أصيلًا للتواصل الفعال بين مختلف الباحثين والمفكرين أينما وجدوا، وجسرا للتفاعل الإيجابي بين الجامعة وبيئتها المجتمعية، بما يفضي إلى الإسهام في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ضوء متطلبات التعليم الافتراضي ويفرض من آليات للحصول على المعرفة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،

رئيس التحرير

المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
	الباب الأول–الأبحاث العلمية	270 – 11
1	بعض الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم (الأحوال الشخصية أنموذجًا) د/ سعيد محمد عبد السلام الحداد، أ/ علي محمد قايد الصموت	42-11
2	حكم التعامل بالعملات الرقميّة أو ما تسمى بالمشفّرة د/ عبد الرزاق سعيد قايد سند	65-43
3	عوامل النهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي المعاصر أ/ سمام أحمد محمد	108-67
4	درجة استخدام أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة د/سلوى يحيى محمد الحداد، د/ أنور عبد العزيز مهيوب الوحش	137-109
5	متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية أ/ وحدة محمد علي المؤيد، أ.د/أحمد غالب الهبوب	178-139
6	مستوى المساندة الاجتماعية لدى مرضى الأنيميا المنجلية في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية بصنعاء أ/ عزيزة قاسم أحمد الحميدي	210-179
7	معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية أ/ عبده ناجي إسماعيل شرف	241-211
8	واقع ممارسة الشفافية الإدارية بجامعة إب أ/ فهد إسماعيل قايد علي الضراسي	270-243

بعض الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم
"الأحوال الشخصية أنموذجًا"

أ.م.د/سعيد محمد عبد السلام ناجي الحداد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك، بكلية الآداب – جامعة تعز – الجمهورية اليمنية

Email: salhaddad1@yahoo.com

Tell: 00967-777375100

أ/ علي محمد قايد الصموت

طالب دكتوراه بقسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، جامعة إب – الجمهورية اليمنية

Email: alsmwtabwalamyr @gmail.com

Tell: 00967-772618899

الملخص:

يهدف البحث إلى تقديم النموذج القرآني للأولويات الاجتماعية، ليسهم في معالجة مشكلات واقعنا المعاصر في الأحوال الشخصية، متبعًا المنهج الاستقرائي والتحليلي بتتبع بعض هذه الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم المتعلقة بالأحوال الشخصية، وتحليل آيات الموضوع وتفسيرها من كتب التفسير لمعرفة أقوال أهل العلم في مدلول الآيات التي توضح المقصود؛ لأن معرفة الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم تنبني عليها قواعد إسلامية اجتماعية تساعد على تقييم وتقويم شبكة العلاقات الاجتماعية وفق منظور قرآني.

وقد تناول التعريف بالألويات الاجتماعية، ويقصد بها الأحكام الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية والتي أمر الشارع الكريم في كتابه أن تلتزم وتؤدى مرتبة بحسب ما رتبها القرآن الكريم، وأن تقدم في إنجازها وترتب على ترتيب الشارع لها، وتناول كذلك بيان منهج القرآن الكريم في استخراج الأولويات الاجتماعية ومصادره، كما تناول بعض الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم المتعلقة بالأحوال الشخصية كـ (النكاح المحرمات من النساء، والمهر (الصداق)، والطلاق والعدة والوصية والميراث)، لبيان كيف عالج القرآن الكريم هذه القضايا الاجتماعية، وحث الناس على الالتزام والعمل بها. **الكلمات المفتاحية:** أولويات اجتماعية، أحوال شخصية، أولويات اجتماعية في القرآن.

Abstract:

This study aimed to introduce the Quranic model of social priorities to solve our contemporary situation problems concerning personal status. An inductive analytical approach was used in this study to follow-up some social priorities of personal status mentioned in the Holy Quran, analyze the related verses, and interpret them according to the books of Tafsir to know scholars' sayings in their intended meaning. This has been done because Islamic social rules are based on knowing those priorities for assessing and evaluating social relations from a Quranic perspective.

This paper has firstly defined the social priorities as legislative provisions of personal status that should observed based on by legislation teachings, and performed as sequenced in the Holy Quran. Then, they should be introduced and sequenced in compliance with the sequence indicated in legislation. Secondly, it showed the methodology of the Holy Quran in eliciting social priorities and their sources, and discussed some of them in personal status mentioned in the Holy Quran, i.e., marriage of Annesa al-Moharramat (forbidden women), Sedaq (dowry), divorce, eddah (legal period of waiting), will, and inheritance to show the way the Holy Quran deals with such social cases, and urges people to commit to their application.

***Keywords**: Social Priorities, Personal Status, Social Priorities in Holy Quran*

المقدمة:

الحمد لله الكريم المنَّان الذي فضلنا بالقرآن، وجعله معجزة باقية في كل الأزمان، أنزله هدايةً عالمية دائمة، وجعله للشرائع السماوية خاتمة، والصلاة والسلام على من كان خُلُقُه ووصيته وميراثه القرآن، وبعد:

فَإِنَّهُ من توفيق الله تعالى للعبد اختياره لخدمة كتابه، وتأمل آياته، وقد يسَّر لنا اختيار موضوع بعنوان: بعض الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم "الأحوال الشخصية أنموذجًا"، لنتعرف على حِكَم هذه الأولويات الاجتماعية وأحكامها التي شرعت لأجلها.

مشكلة البحث وأهميته:

يواجه المجتمع المسلم العديد من المشكلات الاجتماعية، ويأتي هذا البحث للتعرف على الأولويات الاجتماعية، وكيف عالج القرآن الكريم تلك المشكلات المتعلقة بالنكاح والمهر والطلاق والعدة والوصية والميراث؛ ليسهم في تقديم النموذج القرآني لهذه الأولويات، ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث في معالجة مشكلات واقعنا المعاصر في الأحوال الشخصية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب دفعتنا لدراسة الموضوع، منها:

1- الرغبة في دراسة الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم؛ كونها متعلقة بحياة الناس.
2- كثرة الآيات التي تناولت هذا الجانب من الأولويات الاجتماعية، وأهمية إبرازها.
3- وجود بعض الممارسات المخالفة لهذه الأوليات في واقعنا الإسلامي، مثل: الاستحواذ على المهر دون المرأة، والإكراه على الطلاق ونحوه.

الدراسات السابقة:

لم يدرس الموضوع من قبل بهذا العنوان -على حد علمنا- دراسة علمية إلا أن هناك بعض الدراسات العامة التي تناولت الإصلاح الاجتماعي ومنها: دراسة بعنوان: "أولويات الإصلاح الاجتماعي في ضوء آيات القرآن الكريم"، محافظة موروغورو التنزانية أنموذجًا" إعداد شعبان، جمعة، وإشراف بشارة، البدري عمر، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات الإسلامية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان:(1440I)، تناولت قضايا الإصلاح الاجتماعي في منطقة جغرافية "محافظة موروغورو بتنزانيا".

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعريف بمفهوم الأولويات الاجتماعية والأحوال الشخصية، وبيان منهج استخراجها من القرآن الكريم ومصادرها.

2- بيان بعض الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم المتعلقة بالأحوال الشخصية (النكاح والطلاق، والعدة والوصية والميراث) لتوضيح كيف عالج القرآن الكريم هذه القضايا الاجتماعية، وحث الناس على الالتزام والعمل بها.

حدود البحث:

سيقتصر البحث على بعض الأولويات الاجتماعية المتعلقة بنماذج من الأحوال الشخصية في ضوء آيات القرآن الكريم.

منهج البحث:

سنتبع في هذا البحث **المنهج الاستقرائي:** من خلال تتبع هذه الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالأحوال الشخصية في القرآن الكريم، وكذلك **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل آيات الموضوع وتفسيرها من كتب التفسير لمعرفة أقوال أهل العلم في مدلول الآيات التي توضح المقصود، وتوظيفها بما يخدم الموضوع.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من: مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول-التعريف بالألويات الاجتماعية، ومنهج القرآن الكريم في استخراج الأولويات الاجتماعية ومصادره في ذلك، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول-التعريف بمصطلحات (الأولويات، الاجتماعية، الأحوال الشخصية).

المطلب الثاني-منهج استخراج الأولويات الاجتماعية من القرآن الكريم.

المطلب الثالث-مصادر الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم.

المبحث الثاني-بعض الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالنكاح والطلاق، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالمحرمات من النساء.

المطلب الثاني-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالمهر (الصداق).

المطلب الثالث-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالطلاق.

المبحث الثالث-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالعدة والوصية والميراث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالعدة.

المطلب الثاني-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالوصية.

المطلب الثالث-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالميراث.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

ونسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به وجميع المسلمين.

المبحث الأول
التعريف بالألويات الاجتماعية، ومنهج القرآن الكريم في استخراج الأولويات الاجتماعية ومصادره في ذلك

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول-التعريف بمصطلحات (الأولويات، الاجتماعية، الأحوال الشخصية):
أولًا-مفهوم الأولويات:

أ-**الأولويات لغة:** جمع مفرده أولوية، وهي مصدر صناعي من أوْلَى، أي الأحقية، والأسبقية، والأفضلية، ما له الأولوية في العمل، وأولويّ: الاسم المؤنث منه أولوية، جمع أولويات، وفلان له حق الأولوية: الأسبقية، وفلان له الأولوية في تملك الأرض الموات، أي: لا يجوز لغيره مزاحمته فيها[1]. ومما سبق يمكن تعريف الأولويات لغة: بأنها الأحقية والسبق والأفضلية.

ب-**الأولويات اصطلاحًا:** يُعَدُّ مصطلح الأولويات من المصطلحات الأكثر شيوعًا واستخدامًا في العصر الحاضر، خصوصًا عند المهتمين بعلم الإدارة والتنمية الذاتية؛ حيث ركز البعض على الأولويات بوصفها جانبًا عمليًّا تطبيقيًّا أكثر منها جانب علمي نظري[2]؛ ولذلك نجد أَنَّ التعاريف الاصطلاحية للأولويات قليلة وحديثة، ومنها:

1- "وضع كل شيء في مرتبته من الأحكام والقيم والأعمال، ثم يقدم الأولى فالأولى، بناء على معايير شرعية صحيحة يهدي إليها نور الوحي، ونور العقل[3]".

2- "الأعمال الشرعية التي لها حق التقديم على غيرها عند الامتثال أو عند الإنجاز، أو يقال: الأولويات هي الأسبقيات الشرعية المراد إنجازها[4]".

---

(1) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، (4921/6)، والكليات، الكفوي، فصل (الألف والواو): (208/1)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر وآخرون: (ص: 2497).

(2) يُنظر: كيف تدير وقتك، صلاح الدين محمود، (ص:20)، ومن هذه التعريفات:

- "القطاعات والعمليات التي تعطي أسبقية في الترتيب على غيرها، فهي نقطة البدء الأساسية في غايات المجتمع وأهدافه". تطوير أنموذج لتحديد الأولويات في التخطيط التربوي، امتثال السقا: (ص:14).
- "الأعمال والأنشطة التي لها حق التقديم على غيرها" الأولويات وضوابط تحديدها، عادل السليم: (ص:22).

(3) في فقه الأولويات، القرضاوي: (ص: 91).

(4) فقه الأولويات في الضوابط، الوكيلي: (ص: 15).

3- وتُعرَّف الأولويات بالتعريف العام: "هي الأمور التي ينبغي تقديمها على ما سواها بناء على معرفة فاضلها من مفضولها، وراجحها من مرجوحها، والتي قد تختلف بحسب الأشخاص، والأزمان والأماكن"، وأما التعريف الخاص: "فهي الأمور التي ينبغي تقديمها على ما سواها، بناءً على معرفة فاضلها من مفضولها، وراجحها من مرجوحها؛ كونها أعظم أجرًا، أو أبقى أثرًا، أو أجدى نفعًا في تحقيق مقاصد الشرع الإسلامي الحنيف، وأخلق بإيجاد الشخصية الإسلامية المتزنة[1]".

ثانيًا-مفهوم "الاجتماعية":

أ- **الاجتماعية لغة:** نسبة إلى الاجتماع، ويقال لمزدلفة: "جَمْعٌ" إما لأن الناس يجتمعون بها، وإما لأن آدم اجتمع هناك بحواء، ويوم الجمعة سمّي بذلك لاجتماع الناس فيه، و"أَجْمَعْتُ" عليه يتعدى بنفسه وبالحرف عزمتُ عليه، وفي حديث: "من لم يُجْمِع الصيام قبل الفجر فلا صيام له[2]" أي من لم يعزم عليه فينويه، و"أَجْمَعُوا" على الأمر: اتفقوا عليه، و"اجْتَمَعَ" القوم و"اسْتَجْمَعُوا" بمعنى "تَجَمَّعُوا"، و"اسْتَجْمَعْتُ" شرائط الإمامة و"اجْتَمَعْتُ" بمعنى حصلت، فالفعلان على اللزوم، وجاء القوم "جَمِيعًا" أي "مُجْتَمِعِينَ"، وجاءُوا "أَجْمَعُونَ" ورأيتُهم "أَجْمَعِينَ" ومررت بهم "أَجْمَعِينَ" وجاءُوا "بِأَجْمَعِهِمْ"[3]. ومما سبق يمكن تعريف الاجتماعية لغة: أنها من الجَمْع والاجتماع.

ب-الاجتماعية اصطلاحا: مصطلح الاجتماعية نسبة إلى المجتمع، فكل أصحاب فن عرفوه بما يتناسب مع فنهم، ومع ما تضاف إليه هذه اللفظة، فهي عند أصحاب علم الاجتماع مسؤولية هذا المجتمع أمام أفراده، وتوفير ما تستقيم به حياته وترتيبها على حسب الاحتياجات الفردية والجماعية للمجتمع[4].

ثالثًا-مفهوم الأحوال الشخصية لغة واصطلاحًا:

أ-**الأحوال الشخصية لغة:** جمع حال، وحال الشيء: صفته، وحال الإنسان ما يختص به من أموره المتغيرة الحسية والمعنوية[5]، والشخص في اللغة: كل جسم له ارتفاع وظهور، والمراد به إثبات

---

(1) الأولويات الأخلاقية والتشريعية في القرآن الكريم، جميل فرحان: (ص: 4).

(2) أخرجه أبو داود (ت: 275)، كتاب: (الصوم)، باب: (النية في الصيام)، رقم الحديث: (2454): (4/ 112)، قال شعيب الأرنؤوط: (صحيح).

(3) ينظر: المحيط في اللغة، الطالقاني: (207/7)، باب: (الجيم والميم)، (عالم الكتب)، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الرافعي، كتاب: (الجيم): (ص: 61).

(4) ينظر: صور علم الاجتماع، ابتسام محمد: (ص: 107).

(5) ينظر: المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون:(ص: 209).

الذات فاستعير لها لفظ الشخص، ويطلق على كل جسم له ارتفاع وظهور، وغلب في الإنسان، جمعه أشخاص وشخوص، وتعنى الشخصية في مدلولها اللغوي هذه الصفات التي تميز إنسانًا من غيره[1].

ب-الأحوال الشخصية اصطلاحًا: يُعَدُّ مصطلح "الأحوال الشخصية: من المصطلحات المعاصرة التي شاع استعمالها بين الفقهاء والقانونيين؛ ولذا كثرت وتعددت المحاولات الفقهية والقضائية والتشريعية لوضع تعريف يبين المقصود بمصطلح "الأحوال الشخصية"، ومنها:

- "الأوضاع التي تكون بين الإنسان وأسرته، وما يترتب على هذه الأوضاع من آثار حقوقية والتزامات أدبية ومادية، وهذا اصطلاح حقوقي حديث، أطلق في مقابلة الأحوال المدنية[2]".
- "مجموعة القواعد القانونية التي تظم علاقات الأسرة بوصفهم أعضاء في أسرة واحدة تجمعهم علاقة النسب والمصاهرة[3]".

وقد أصدرت محكمة النقض المصرية سنة (1934) حكمًا في ذلك بينت فيه مدلول هذا المصطلح بأنه: مجموعة ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها أثرًا قانونيًّا في حياته الاجتماعية، ككون الإنسان ذكرًا أو أنثى، ولكونه زوجًا أو أرملًا أو مطلقًا أو أبًا أو ابنًا شرعيًّا، ولكونه تام الأهلية أو ناقصها، ولكونه مطلق الأهلية أو مقيدها بسبب من أسبابها القانونية[4]، كما نص القانون المصري رقم (49) لسنة (1937) الصادر بلائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة؛ حيث نصت المادة(28) منه على أنه: تمثل الأحوال الشخصية المنازعات والمسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة وعلى الأخص الخطبة والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهم المتبادلة...[5].

والذي نعنيه بالأولويات الاجتماعية في بحثنا هذا: تلك الأولويات والأحكام الشرعية والتكاليف الربانية المتعلقة بالأحوال الشخصية التي أمر الشارع الكريم في كتابه أن تلتزم وتؤدَّى مرتبة بحسب ما رتبها القرآن الكريم، وأن تقدم في إنجازها وترتب على ترتيب الشارع لها.

المطلب الثاني-منهج استخراج الأولويات الاجتماعية من القرآن الكريم:

إن معرفة الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم تنبني عليها قواعد إسلامية اجتماعية تساعد في تقييم شبكة العلاقات الاجتماعية وتقويمها؛ ولذا لا بد من استحضار وعي اجتماعي أولوي، يعيد

---

(1) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: (2211/4)، والمعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون: (ص: 475).

(2) شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، مصطفى السباعي: (11/1).

(3) فقه الأحوال الشخصية، محمود علي السرطاوي:(ص:13).

(4) ينظر: أحكام الأسرة في الإسلام، محمد سلام مدكور: (ص: 23) .

(5) ينظر: المحيط في شرح مسائل الأحوال الشخصية، حسن منصور: (ص:20).

من خلاله النظر في علاقة النص القرآني بما يحكم البنية الاجتماعية من قوانين، وذلك على النحو الآتي:

1-الدراسة الموضوعية للقضية الاجتماعية في القرآن الكريم:

باستقراء كافة النصوص المتعلقة بالموضوع القرآني، وما سجله من قوانين وضوابط تتحكم في سير هذه الأولويات وربطها بالمجتمع، أي تلك التي تصف الفعل الاجتماعي، أو العلاقة الاجتماعية، أو التنظيم الاجتماعي، أو الأولوية الاجتماعية، فالأولويات الاجتماعية لا يقف استخلاصها عند حدود استقراء الآيات التي صرح القرآن بذكرها مثلا؛ إذ هناك سياقات متعددة من شأنها أن تسعف الباحث في سبيل تحقيق الغرض نفسه، ومن ذلك:

أ-**آيات التشريع:** وهي آيات لها دلالتها الواضحة في أولويات الجانب الواقعي والاجتماعي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة الآية:179]، وفي الآية بيان للعلاقة الطردية التي تربط نظام القصاص باستقرار الحياة الاجتماعية، وعليه اعتبر القرآن الكريم القصاص أولوية لتحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي[1].

ب- **آيات العقيدة:** إن صحة العقيدة والعمل بموجبها هي بداية تصحيح المسار نحو الولوج إلى عالم الحضارة الخلاقة المبدعة، وذلك من خلال ربط آيات العقيدة بالجانب الاجتماعي، ومن ذلك على سبيل المثال: آية تبين أن التوبة والاستغفار مقدمة للتقدم والرخاء الاجتماعي والحياة الطيبة، قال تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَـٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ ۖ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾[هود الآية:3]، ونجد آية أخرى تجعل كفر النعمة سببًا في فقدان الأمن الاجتماعي، وهي قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [النحل الآية:112]، وهذه الأمثلة دليل على أن الآيات التي تتحدث عن العقيدة تصلح أن تكون مظنة للأولويات الاجتماعية في مجال التشريع والأحكام.

ج- **آيات القصص:** فالقصص الواردة في القرآن الكريم هي للاعتبار والاتعاظ، ولا بد من استثمار هذه القصص في إطار الدراسة الاجتماعية للكائن البشري، من خلال تحليل الظواهر بحثًا عن العلاقات والأولويات الكامنة فيها وفيما وراءها ولا يكتفي فقط بوصفها والحديث عن ملابساتها، فالقرآن الكريم حين يسوق الأحداث والوقائع فَإِنَّهُ لا يقف بها عند جانبها المتناهي ذي العلاقة الضيقة بالظرفية التاريخية، وإنما يتجاوز ذلك إلى وضع هذه الأولويات.

---

[1] ينظر: القرآن مصدرا للسنن الاجتماعية، سعاد كريم: (ص: 16).

د- دراسة الأسلوب القرآني: بأن يستعين بمجموعة من آليات الخطاب المتعلقة بأسلوب النص القرآني، وأن يهتم بمعنى النص ومبناه؛ ليتمكن من الاستفادة أكبر قدر ممكن من هذه الأولويات الواردة فيه، ومن جملة هذه الخصائص تعليق حكم الله بناءً على سبب أو شرط معينين، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات الآية:13].

2-الدراسة التحليلية:

من خلال البحث عن ترابط البيانات القرآنية المتفرقة ووحدتها حيال الموضوع الواحد، وذلك لمحاولة بناء المفاهيم تمهيدًا لاستخلاص القوانين التي تحكم الأولويات، مع ضرورة تحديد عدد من المتغيرات الأساسية داخل الموضوع المراد معرفة أولوياته الاجتماعية[1]، وهذه المفاهيم لا بد أن يقبلها القرآن بحيث لا تتصادم مع وحدته البنائية، وغائيته، واطلاقيته، وعربيته، وخصوصية لغته[2].

وبهذا يستطيع الباحث أن يصوغ رؤيته حول هذه الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم وإمكانية تطبيقها في المجتمعات البشرية.

المطلب الثالث-مصادر الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم:

للأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم مصادر من أهمها:

المصدر الأول-القرآن الكريم:

فهو كلية الشريعة الذي لا غنى لها عنه، وعمدة الملة التي ترتكز عليه، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة والهداية، ونور الأبصار وجلاء البصائر، وَأَنَّهُ لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره[3]؛ ولذلك فالأولويات بشكل عام، والاجتماعية منها على وجه الخصوص مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بوظيفة القرآن؛ بوصفه كتاب هداية وعملية تغيير، وإخراجًا للناس من الظلمات إلى النور، وإنصافًا للإنسان، وإسعادًا للبشرية، وإقامة العدل، ومحاربة الظلم، فهو يقدم لنا أصول منهج متكامل في التعامل مع الأسرة والمجتمع البشري، والانتقال بهذا التعامل من مرحلة العرض والجمع فحسب إلى محاولة استخلاص الأولويات وترتيبها ووضع القوانين التي تحكمها[4].

---

[1] ينظر: القرآن مصدرًا للسنن الاجتماعية، سعاد كريم: (ص: 21).

[2] ينظر: دور المنهج في عملية التفسير، محمد مصطفوي: (ص: 140).

[3] ينظر: الموافقات، الشاطبي: (346/3).

[4] ينظر: التفسير الإسلامي للتاريخ، عماد الدين خليل: (ص: 8).

وقد تضمن القرآن الكريم خلاصة الأولويات الأسرية والاجتماعية، ووضع النصوص والقواعد والضوابط التي تحكم هذه المجتمعات والأمم، تارة نصًا، وتارة فحوى ودلالة، وتارة أخرى بما يعرض من القصص القرآني؛ بما يعبر عن تنوع أساليب القرآن في التعامل مع المجتمع والأسرة بأرقى صورة.

لذلك فإن المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى، في مجال الدراسات القرآنية المعاصرة، ومناهج التفسير الحديث، أن نتوجه صوب الأولويات القرآنية بالقدر نفسه الذي نتوجه به نحو آيات الأحكام، لنستنبط منها هذه الكنوز العظيمة في مجال التشريع الاجتماعي، لنكتشف فقهًا حضاريًا في إطار علوم الإنسان، والقوانين الاجتماعية التي تحكم مسيرة الحياة والأحياء[1].

المصدر الثاني-السنة النبوية:

فهي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وهي المُفَصِّلة والمُوَضِّحة لما أُجمل وأُبهم من آيات القرآن الكريم، وهي الشارحة لما حواه من نصوص وأولويات اجتماعية وغير اجتماعية، فهي مليئة بأحاديث القصص والأحكام، والعلاقات الأسرية، وأمور النكاح والطلاق والميراث وغيره.

المصدر الثالث-قراءة التاريخ:

فاستقراء التاريخ يكشف لنا عن العلاقات والمعاملات التي تحكم الأولويات الاجتماعية، وهو المرآة التي تتجلى فيها هذه الأولويات للإفادة منها للحاضر والمستقبل.

والتاريخ في المنهج القرآني لا يسير بالصدفة والمجازفة، ولا يتحرك عبثا وفوضى، وإنما تحكمه سنن ونواميس كتلك التي تحكم الكون والحياة والأشياء سواء بسواء، والوقائع التاريخية لا تجري اعتباطًا ولا عشوائيًا، إنما تقوم على ارتباط أسبابها بمسبباتها، وعللها بمعلولاتها، ونتائجها بمقدماتها[2]، ولهذا فإن أحداث التاريخ بشكل عام، والاجتماعية منها على وجه الخصوص، تتكرر وتتشابه إلى حد كبير؛ لِأَنَّ وراءها سننًا اجتماعية ثابتة تحركها وتكيفها؛ لذا حثَّ القرآن الكريم على دراسة التاريخ المنظور أو المسطور؛ ببصيرة نفاذة، ووعي حاضر؛ لاستخلاص العبر منه، واستنباط الأولويات، لتجنب مواقع الخطأ التي قادت الجماعات البشرية، والأمم والحضارات السابقة في العصر القديم إلى الدمار الاجتماعي، وإلى سلوك سبيل النهوض والبناء المجتمعي الأخلاقي.

---

[1] ينظر: أزمتنا الحضارية في ضوء سنن الله في الخلق، كنعان: (ص: 14).

[2] ينظر: السنن الكونية والاجتماعية في القرآن الكريم، الغلبزوري: (ص:13).

المبحث الثاني
بعض الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالنكاح والطلاق

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالمحرمات من النساء:

أعطى القرآن الكريم أولوية اجتماعية لاختيار من تصلح زوجة واهتم بذلك اهتمامًا بالغًا، فحرَّم نكاح الأرحام والأقارب، وفصَّل أحكامها تفصيلًا واضحًا بينًا على النحو الآتي:

أولًا-إقرار القرآن لما كان محرمًا في الجاهلية من أحكام النكاح[1] وزيادته على ذلك:

فقد أكد القرآن الكريم –بوصفها أولوية اجتماعية– حُرمة الزواج بالأم والبنت والأخت والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت وبنت البنت وأم الزوجة وزوجة الابن والعمة والخالة، قال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء الآية:23]، والتحريم فيما سبق كاملًا لا ينصب على الذوات، ففي الآية تقدير محذوف، والمعنى: أي وطؤهن[2]، وقد دل عرف الاستعمال على حذف المقدر، والتحريم من النساء أصنافٌ، منها بالنسب ومنها بالرضاع ومنها بالمصاهرة، أي أَنَّهُ يحرم على الرجل أصوله وإن علت، وفصوله وإن سفلت.

ومما زاد القرآن الكريم في باب التحريم وإعطائه الأولوية الاجتماعية في الأمور الآتية:

---

[1] كان العرب في الجاهلية يحرمون الزواج من الأصول والفروع – كأولوية اجتماعية شخصية –فلا يجوز عندهم نكاح الأب لابنته– وإن ورد في حالات شاذة تزوج الرجل بابنته، مثل ما روي من أن حاجب بن زرارة تزوج ابنته، فذلك مثله مثل أي مخالفة تحصل من أي شخص في أي دين من الأديان، أو أي شريعة من الشرائع، يعاقب مرتكبها على فعله– وكذلك يحرمون زواج الجد لحفيدته، ولا يجوز للأم أن تتزوج ابنها، ولا الجدة أن تتزوج حفيدها، ولا للأخ أن يتزوج أخته؛ مراعاة لعلاقة الأصل بالفرع، أي لعلاقة الدم، كما كانوا يُحَرِّمون نكاح العمَّةِ والخالة؛ لأنهما في درجة الأصول، وكانوا يراعون في هذا التحريم حالات التبني؛ لاكتساب التبني الصفة المقررة للابن الطبيعي عندهم، فلا يجوز للمُتَبَنِي أن يتزوج ابنة المُتَبَنَى؛ لأنه اتخذه ابنًا له، وكانوا يحرمون بصفة عامة كل نكاح يقوم بين المحارم، كما أنه لم يكن الرضاع عندهم سببًا من أسباب التحريم، مع أنهم كانوا يسترضعون لأولادهم مراضع. ينظر: المفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي: (528/5–529).

[2] ينظر فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني: (48/4)، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني: (34/8).

1- التحريم من الرضاع، لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ﴾، فذكر تعالى صنفين من المحرمات بسبب الرضاع ولم يذكر القرآن سواهما، فالأم أصل والأخت فرع، فنبه تعالى بذلك على تحريم جميع الأصول والفروع[1]، وقد ذكر جل شأنه الأم هنا من الرضاع؛ لأن الأم عند الإطلاق لا تدخل فيها أم الرضاع، وحرَّمت السُّنَّةُ في الرضاع كل ما يحرم من النسب، قال ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ[2]»، فيدخل الأصناف السبعة[3].

2- تحريم زواج الربيبة[4]، قال تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ﴾، ولا مفهوم لهذا القيد، لكنه جرى مجرى الغالب وخرج مخرجه، فهي محرمة، كانت في حجره أم لا، وإنما ذكر الله هذا القيد تشنيعًا لهذه الحالة، وأنه من القبيح إباحة الربيبة التي هي في حجر الإنسان وبمنزلة ابنته؛ لينفر عنها ذوو الألباب[5].

3- تحريم الجمع بين الأختين لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَجۡمَعُواْ بَيۡنَ ٱلۡأُخۡتَيۡنِ﴾، شقيقتين أو للأب أو للأم، وهذا في النكاح وأما في الملك دون الوطء فلا بأس به، على الراجح من أقوال الفقهاء[6]، وقد أثبت الله تعالى تحريم من ذكرهن، وقد كن محرمات عند العرب في جاهليتها؛ تأكيدًا لذلك التحريم وتغليظًا له؛ إذ قد استقر ذلك في الناس من قبل، فقد قالوا ما كانت الأم حلالًا لأبنها قط من عهد آدم عليه السلام، وكانت الأخت التوأمة حرامًا وغير التوأمة حلالًا، ثم حرَّم الله الأخوات مطلقًا من عهد نوح عليه السلام، ثم حرمت بنات الأخ، ويوجد تحريمهن في شريعة موسى عليه السلام، وبقي بنات الأخت حلالًا في شريعة موسى، وثبت تحريمهن عند العرب في جاهليتها[7].

---

(1) ينظر: أحكام القرآن، ابن العربي: (479/1).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: (الشهادات)، باب: (الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم)، رقم الحديث: (2502): (2/ 935)، ومسلم في صحيحه، كتاب: (النكاح)، باب: (حكم العم من الرضاعة)، (رقم الحديث: 3569): (4/ 164).

(3) وهي: الأم من الرضاع والبنت والأخت والعمة والخالة وابن الأخ وبنت الأخت، وعلى هذا اتفق العلماء. ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد: (2/ 32).

(4) وجمعها ربائب، وهي بنت المرأة، وسميت ربيبة؛ لتربيته إياها، وهي محرمة بإجماع الأمة، كانت في حجر الرجل أو في حجر حاضنتها غير أمها، وتبين بهذا أن قوله تعالى: ﴿اللاتى فى حجوركم﴾ [النساء: 23] تأكيد للوصف، وليس بشرط في الحكم. يُنظر: أحكام القرآن، ابن العربي: (486/1).

(5) ينظر: القواعد الحسان في تفسير القرآن، السعدي: (77/1).

(6) ينظر: المبسوط، السرخسي: (201/4)، والشرح الكبير على متن المقنع، ابن قدامة: (493/7)، والسيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، الشوكاني: (318/2).

(7) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: (295/4).

4- تحريم زواج الابن بزوجة أبية، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَمَقۡتٗا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [النساء الآية:22]، وسبب نزول الآية ما ذُكر من أن العرب كان أحدهم إذا تُوفي، ورَّث امرأته أكبر أولاده، فنزل القرآن يُحرِّم ذلك[1]، وأعطاه أولوية اجتماعية في آية مستقلة، فكل امرأةٍ تزوجها رجل حرمت على أولاده ما سفلوا سواء دخل بها أو لم يدخل[2].

ثانيًا-إباحة القرآن الكريم لما كان محرمًا في الجاهلية من أمور النكاح:

ومن ذلك الآتي:

أباح القرآن الكريم الزواج بزوجة المتبنى، وخالف بذلك عادة الجاهليين، وأعطى هذا الزواج أولوية في جوازه وعدم رده، وعلل الله حِكمة إباحة هذا التزويج بقوله تعالى: ﴿لِكَيۡ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ حَرَجٞ فِيٓ أَزۡوَٰجِ أَدۡعِيَآئِهِمۡ إِذَا قَضَوۡاْ مِنۡهُنَّ وَطَرٗاۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ مَفۡعُولٗا﴾ [الأحزاب من الآية: 37]، فأزال الله ما علق بأذهان العرب الجاهليين من المساواة بين الابن الصلبي والابن المُتَبَنَّى[3]، والأصل في إباحة هذا الزواج قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيۡدٞ مِّنۡهَا وَطَرٗا زَوَّجۡنَٰكَهَا ...﴾[الأحزاب من الآية:37][4]، فلما تزوجها النبي ﷺ، قالوا تزوج حليلة ابنه، فأنزل الله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا﴾ [الأحزاب الآية:40]. وكان رسول الله ﷺ تبنى زيد وهو صغير، فلبث حتى صار رجلًا يُقال له: زيد بن محمَّد، فأنزل الله تعالى: ﴿ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [الأحزاب من الآية:5]، أي: أعدل[5].

ويمكن إجمال أهم الحكم المستنبطة من ترتيب القرآن الكريم للأولويات الاجتماعية في تحريم القرآن لهذه الأنكحة وإباحة بعضها على النحو الآتي:

1- بتحريمه الأصول والفروع، كالأمهات والبنات...؛ مراعاة روابط الأسرة حتى لا يشوبها أسباب النزاع والخصام، فيؤدي ذلك إلى تقطعها، وحفاظًا على قوة النسل وصحة المواليد؛ حيث ثبت طبيًا أن نكاح الأرحام قد يؤدي إلى أضرار جسيمة مثل ضعف العلاقة بين الزوجين وفتور الشهوة والبرود

---

[1] يُنظر: أسباب نزول القرآن، الواحدي: (ص: 151).

[2] ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي: (185/1).

[3] ينظر: تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، السبتي: (ص: 61).

[4] وقد ورد في سبب نزول هذه الآية أنه لما انقضت عدة زينب بنت جحش ﵂، قال رسول الله ﷺ لزيد اذهب فاذكرها –اخطبها– عليّ فانطلق، قال: فلما رأيتُها عظمت في صدري، فقلت: يا زينب أبشري، أرسلني رسول الله ﷺ يذكرك، قالت: ما أنا بصانعةٍ شيئًا حتى أُؤامر –استخير ربي– ، فقامت إلى مسجدها، ونزل القرآن، وجاء رسول الله ﷺ، ودخل عليها بغير إذن. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: (النكاح)، باب: (وليمة العرس)، رقم الحديث: (3491): (148/4).

[5] ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: (12/19).

الجنسي، وغيرها من الأمراض مما يترتب عليه ضعف بنية المواليد وإعطائها والشذوذ الجنسي، وكلما زادت القرابة في النكاح زاد الضرر والخطر[1].

2- بتحريم القرآن نكاح زوجة الأب؛ حفاظًا على حسن العلاقة بين الابن وزوجة أبيه، واحترامًا للأب في حياته وبعد موته.

3- بتحريم القرآن اشتراك رجل أو أكثر في امرأة؛ حفاظًا على عفتها وسمعتها وشرفها، والحفاظ على أولادها من اختلاط الأنساب.

4- بإباحة القرآن نكاح زوجة المتبنَّى بعد طلاقها، وإعطائه الأولوية في ذلك؛ وذلك ردًّا للابن المتبنَّى إلى نسبه الأصلي وإبطالًا لعادة الجاهلية في التبني بالفعل والقول.

المطلب الثاني-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالمهر (الصداق):

أقرَّ الإسلام ما كان متعارفًا عليه عند غالبية الجاهلية في أمر الصداق[2]، واعتنى به القرآن الكريم وأعطاه الأولوية الاجتماعية تمثلت ببيان أحكامه آيات عديدة على النحو الآتي:

1- **حثّ القرآن الكريم على إعطاء المرأة المهر والصداق، وعده فريضة من الفرائض**، بقوله تعالى: ﴿وَآتُواْ النِّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً... الآية﴾[النساء من الآية:4]، أي: فريضة مسماة[3]، فقطع الله تعالى الخلاف فيمن يتسلم المهر أو الصداق وجعله خالصًا للمرأة، وأضافه إليها، فقال سبحانه "صدقاتهن" فهو حقٌ يدفع للمرأة نتيجة الاستمتاع بها، وقد نُقِل إجماع المسلمين على ذلك، وَأَنَّهُ لا يجوز للزوج وطء في نكاح بغير صداق مُسَمَّى دينًا أو نقدًا[4]، وفي إضافة الصداق للنساء دليل على أَنَّهُ حق واجب لهن، والخطاب هنا موجهٌ لأولياء الأمور على الراجح من أقوال الفقهاء والمفسرين[5]؛ لأن

---

(1) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي: (121/9).

(2) الزواج المألوف المتعارف عليه عند غالبية الجاهليين هو نكاح الناس اليوم، وهو أن يَخطب الرجلُ إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها -يُعَيِّن صداقها ويسمي مقداره- ثم يعقد عليها، وكانت قريش وكثير من قبائل العرب على هذا المذهب في النكاح، والصداق أو المهر اسم للمال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطء، وهو فريضة لازمة عند الجاهليين، وكانوا لا يُقِرُّون زواجًا ولا يعترفون بشرعيته إلا إذا كان بمهر، وكان المهر عند بعضهم ثَمَنًا للمرأة يقبضه أبوها أو وليها، والأصل فيه دفعه للمرأة، غير أن وليها يأخذه لينفقه كله في حاجتها أو يزيد عليه إكرامًا لها، ومنهم من كان يستضعفها فيأكل مهرها كله أو بعضًا منه. ينظر: المفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي: (530/5: 532)، والزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، عبدالسلام الترمانيني: (ص:146).

(3) ومن العلماء من يرى بأن قوله ﴿نِحْلَةً﴾ هو اسم للمهر نفسه. ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (226/4: 227).

(4) ينظر: الاستذكار، ابن عبد البر: (408/5).

(5) ويذهب بعض العلماء إلى أن المخاطب بالآية هم الأزواج؛ لكيلا يتذرعوا بحياء النساء وضعفهن وطلبهن مرضاتهم إلى غمط حقوقهن في أكل مهورهن، أو يجعلوا حاجتهن للتزوج لأجل إيجاد كافل لهن ذريعة لإسقاط المهر في =

عادة العرب في الجاهلية جرت على أن المهر كان يأخذه ولي المرأة، ولا يعطيها منه شيئا، فأبطل الله تعالى ذلك وأمر بأن يدفع المال للمرأة، ومما زاد الأمر أولوية ووجوبًا قوله تعالى في الآية السابقة ﴿فَرِيضَةً﴾، والفريضة ما يجب أداؤها، وهو إقرار من القرآن لأولوية المرأة في المهر أو الصداق الذي كان يُعطَى للنساء في الجاهلية، وإقرار القرآن لحكم الجاهليين دليل على اعتبار القرآن لهذا الحكم أولوية مفروضة، وأن المهر هو الفارق بين النكاح الشرعي وبين الزنا والسفاح.

2- **منع القرآن الزوج من أخذه أو بعض منه**، قال تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [النساء من الاية:4]، وفيه دليل على أن مال المرأة ممنوع من زوجها لا يجوز له أخذه –كله أو بعضه– إلا عن طيب نفسٍ منها، وهذا يزيد الأمر جلاءً ووضوحًا في أولوية المرأة بهذا الصداق[1]، ومما يؤكد على أولوية المرأة بهذا المهر أو هذا الصداق أن الله حرَّم على الأزواج أخذ المهور من الزوجات بعد الموت أو الطلاق؛ لما حصل بهن من الاستمتاع، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلاَ تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء الآية:20]، ثم بين الله تعالى علة ذلك، فقال: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء الآية:21]، أي بالمماسَّة والجماع حتى تقرر صداق المرأة واستحقت ذلك[2]، وفي هذا دليل على أن المهر يستقر بالخلوة[3].

3- **سَمَّى اللهُ المهرَ في كتابه صداقًا وأجرًا**[4]، وهذا مما يؤكد على أولوية المرأة بهذا المهر واستحقاقها له أن الله تعالى قال: ﴿وَآتُواْ النِّسَاء صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً...الآية﴾ [النساء من الآية4]، والنحلة معناها ما يوجب بطيب نفس من الواهب[5]، وقال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء الآية:24]، فحثت الآية على دفع الأجر

=

النكاح، ويذهب البعض الآخر إلى أن الآية خاطبت المتشاغرين الذين كانوا يتزوجون امرأة بأخرى، ولعل هذا أخْذٌ بدلالة الإشارة وليس بصريح اللفظ، وكل ذلك مما يحتمله عموم النساء وعموم الصدقات. يُنظر: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، الماوردي: (390/9)، ومعالم التنزيل، البغوي: (565/1)، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني: (367/4)، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: (229/4-230).

[1] ينظر: الأم، الشافعي: (221/3).

[2] ينظر: التبيان في تفسير غريب القرآن، شهاب الدين الهائم: (ص: 137)، والبحر المديد، ابن عجيبة الأندلسي: (484/1).

[3] ينظر: أحكام القرآن، ابن العربي: (473/1).

[4] ينظر: الروضة الندية شرح الدرر البهية، القنوجي: (36/2).

[5] ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني: (274/2).

للمرأة نتيجة الاستمتاع بها، والأجور هي المهور[1]، والأمر في الآية للوجوب لعدم وجود ما يصرفه من القرائن إلى الإباحة.

4- إقرار القرآن بحق الإماء في المهور قائلًا: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء من الآية: 25]، (وإضافة الأجور إليهن، دليل على أن الأمة أحق بمهرها من سيدها)[2]، وإذا كانت الأمة أحق بالمهر من سيدها، فالحرائر من بابٍ أولى.

5- إقرار القرآن في أن المهر ليس له حد، لا لأقله ولا لأكثره، وأن ذلك متروك للرجل، وعلى حسب وسعه وطاقته، فقال جل شأنه ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا...﴾ [النساء من الآية:20]، والقنطار هو المال الكثير الذي ليس فيه حدٌ لأقله ولا لأكثره[3].

ويمكن إجمال أهم الحكم المستنبطة من ترتيب القرآن الكريم للأولويات الاجتماعية في المهر (الصداق) للنساء على النحو الآتي:

1- تملكًا للمرأة بإعطائها حقها ومهرها، تتصرف به كيفما شاءت.

2- رفعًا لكل ظلم واستبداد لحقها من قبل ولي أمرها.

3- إعطاءً لحقها في تملك مهرها أو التنازل عنه كله أو بعضه لولي أمرها ومن شاءت من غيره.

4- إبقاءً لحقها في المهر لموت أو طلاق، وغير ذلك، مقابل الاستمتاع بها.

المطلب الثالث-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالطلاق:

نظم الإسلام عملية الطلاق الذي كان شائعًا في الجاهلية[4]، فبين القرآن الكريم أحكامه لما لها من أولويات اجتماعية على النحو الآتي:

---

[1] ينظر: معالم التنزيل، البغوي: (595/1)، وأحكام القرآن، ابن العربي: (499/1).

[2] ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: (16/5).

[3] يُنظر: الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، الماوردي: (390/9-391)، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: (167/6)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (294/4).

[4] الطلاق في الجاهلية عند العرب حق من حقوق الرجل يستعمله متى شاء، وكان الطلاق الشائع بين أهل مكة هو طلاق المرأة ثلاثًا على التفرقة، قال عبد الله بن عباس ﷺ: أول من طلق ثلاثًا على التفرقة إسماعيل بن إبراهيم ﷺ، وكان العرب يفعلون ذلك فيطلقها الرجل واحدة وهو أحق الناس بها حتى إذا استوفى الثلاث انقطع السبيل عنها، فتصبح طالقةً طلاقًا بائنًا، وهذا يدل على أن العرب في الجاهلية يعتبرون الثلاث التطليقات سببًا في أن تبين المرأة بعدها، ولا تعود إلى زوجها ثانيةً إلا إذا تزوجت بمحلل آخر يسمونه: "التيس المستعار"، وكان الرجل من أهل الجاهلية يطلق الثلاث التطليقات والأربع والعشر، وأكثر من ذلك، حتى إذا كادت عدة المرأة أن تنتهي ذهب الزوج ليراجعها، لا حَدَّ لذلك ما دامت في العدة، سواء بقصد المضارَّة بالمرأة أو غير ذلك. ينظر إعلام الموقعين، ابن قيم الجوزية: (43/3)، والمفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي: (549/5، 553).

1- أقر القرآن حكم الطلاق وعده أمرا مباحا، حقًا للأزواج فقط دون الزوجات، بالصريح أو بلفظ الكناية، بقوله تعالى: ﴿لاَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاء مَا لَمْ تَمَسُّوهُنُّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة الآية: 236]، والتعبير القرآني يريد رفع الحرج، وهو ما يعني الإباحة.

2- حدد عدد طلقات الزوج زوجته بثلاث تطليقات فقط، بقوله تعالى: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ...﴾ [البقرة من الآية: 229][1].

3- جعل للأزواج حق الرجعة إذا لم يطلقوا زوجاتهم ثلاثًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة من الآية: 228][2].

4- حرَّم عليهم إرجاع زوجاتهم المطلقات ثلاثًا إلا بعد أن يتزوجن غيرهم بغير قصد التحليل، لقوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة الآية:230]، والمعنى: فيجامعها فإن طلقها بعد ما جامعها فلا جناح عليهما أن يتراجعا[3]، وهو اشتراط السنة المطهرة[4].

5- وأمر القرآن بتطليق الزوجة أثناء عدتها وجعل ذلك أولوية لا بد منها، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ...﴾ [الطلاق من الآية:1]، أي: طهرهن، والمراد أن يطلقها طاهرًا،

---

(1) ورد في سبب نزول هذه الآية أن عائشة ﵂ قالت: كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء الله أن يطلقها وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة، وإن طلقها مائة مرة وأكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبيني ولا آويك أبدًا، قالت: وكيف ذلك قال: أطلقك فكلما همت عدتك أن تنقضي راجعتك، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكتت عائشة حتى جاء النَّبِيّ ﷺ فأخبرته، فسكت النَّبيّ ﷺ حتى نزل القرآن ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ ، قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلًا من طلق ومن لم يطلق . يُنظر: أسباب نزول القرآن، الواحدي: (80/1).

(2) التحرير والتنوير، ابن عاشور: (395/2).

(3) ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (690/2).

(4) عن عائشة﵂ قالت: جاءت امرأة رفاعة إلى النبي ﷺ، فقالت: كنت عند رفاعة، فطلقني، فبت طلاقي، فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير، وإن ما معه مثل هدبة الثوب، فتبسم رسول الله ﷺ، فقال: أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عسيلته، ويذوق عسيلتك". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: (الشهادات)، باب: (شهادة المختبي)، رقم الحديث: (2496): (933/2)، ومسلم في صحيحه، كتاب: (النكاح)، باب: (لا تحل المطلقة ثلاثًا لمطلقها حتى تنكح زوجًا غيره...)، رقم الحديث: (3516): (154/4).

أو في طهرٍ لم يجامعها فيه[1]، كما شرحت ذلك السنة النبوية[2]، فهذه الآيات تدل على أن القرآن أباح الطلاق حتى لا يسوء استعماله، وأضفى عليه ضوابط وشروطًا وخطواتٍ مستحسنة شرعًا وعقلًا.

6- اعتبر القرآن الطلاق أولوية اجتماعية عند تعذر استمرار الحياة الزوجية، وتكدر صفوها، وخروجها عن المقصد الذي شرع لأجله الزواج، فقد جعل القرآن لهذه الأولوية أمورًا تترتب عليه، أنه جعل للطلاق عدة معينة معتبرة مضبوطة مهذبة، للزوج فيها مراجعة زوجته فيها بحسب حال المرأة المطلقة، حاملًا أو حائلًا -غير حامل- حائضًا أو غير حائض، أو متوفى عنها زوجها.

7- إبطال إكراه الزوج على طلاق زوجته وعدم اعتبار الإكراه.

8- تحريم الإمساك بالمرأة؛ لأجل الإضرار بها، مثل مضايقة المرأة في عشرتها حتى يضطرها الحال إلى أن تتنازل عن بعض حقوقها، إن لم تكن كلها، أو إلى إعتاق نفسها، بأن تدفع له أموالًا يرضاها؛ حيث قال تعالى: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ...﴾ [البقرة من الآية:231]، فعن ابن عباس قال: كان الرجل يطلق امرأته ثم يراجعها قبل انقضاء عدتها ثم يطلقها فيفعل بها ذلك يضارها ويعضلها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلاَ تَتَّخِذُوَاْ آيَاتِ اللّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُواْ اللّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة الآية:231][3]، وقيل: بأن هذه الآية نزلت في رجل من الأنصار يُدْعَى ثابت بن يسار طلق امرأته حتى إذا انقضت عدتها إلا يومين أو ثلاثة راجعها ثم طلقها ففعل ذلك بها حتى مضت لها تسعة أشهرٍ يضارها فأنزل الله: ﴿وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ...﴾[4]. وفي قوله: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق من الآية:6]، نَهْيٌ عن التضييق على الزوجات سواء في النفقة أو السكن أو غير ذلك؛ لأجل الإضرار بالمرأة حال العدة حتى تطلب هي الفراق وتتنازل عن جميع حقوقها، وتعود من حيث أتت.

---

(1) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (14/ 526).

(2) عن ابنِ عمر ﷺ، أنه طلق امرأته، وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال له رسول الله ﷺ: مره فليراجعها، ثم ليتركها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله ﷻ أن يطلق لها النساء". أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: (الطلاق)، باب: (طلق الطلاق)، رقم الحديث: (3643): (179/4).

(3) ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (705/2).

(4) ينظر: لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي: (ص: 35).

9- ومن الشروط والأولويات إثبات حقوق المطلقة بعد الطلاق من مهرٍ ونفقةٍ في الطلاق الرجعي، وغير ذلك من جواز زواجها بعد زوجها الأول، وإبطال تطليقها لنفسها بسلوكٍ معين، كتحويل باب بيت زوجها إلى جهةٍ أخرى كما سبق شرحه، وتحريم وإبطال منع مطلقها لها من أن تتزوج زوجًا غيره.

ويمكن إجمال أهم الحكم المستنبطة من ترتيب القرآن الكريم للأولويات الاجتماعية في الطلاق وتحديده بثلاث وضبطه بالضوابط الشرعية على النحو الآتي:

1-رفع الضرر على المرأة –الزوجة– بتحديد عدد طلقاتها التي تبين بعدها بثلاث طلقات، وتحريم الإمساك بها بعد طلاقها؛ لابتزازها لتتنازل عن حقوقها كاملة أو بعضها، وتحريم منعها من الزواج بغير الزوج الأول بعد أن بانت، وغير ذلك بإيجاب تطليقها في طهرٍ لم تُجَامع فيه.

2-ضمان حقوقها المادية والجسدية بإباحة زواجها بغير زوجها الأول بعد طلاقها، وتحريم منعها من ذلك، وإيجاب إعطائها كامل حقوقها من مهرٍ، والوفاء بالشروط والنفقة إذا كانت مطلقةً طلاقًا رجعيًا.

3-مراعاة مشاعرها وظروفها بتحريم الطلاق في أثناء حيضها، وضبط عدتها بما يتناسب معها إن كانت حاملًا أو غير حامل.

5-رفع الضرر على الزوج بإبطال تطليقه لها إن كان مُكْرَهًا إكراهًا ملجئًا، وهو لا يزال يرغب فيها[1].

المبحث الثالث

الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالعدة والوصية والميراث

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالعدة:

جاء الإسلام وأقرّ ما كان في الجاهلية من عدة المرأة[2]، ونظم هذا الحكم وأعطاها أولوية اجتماعية لما لها من أهمية في براءة الأرحام، وكان ذلك على النحو الآتي:

---

[1] اختلف الفقهاء في طلاق المكره، فذهب الجمهور إلى عدم وقوعه؛ لأنه غير قاصد للطلاق، وإنما قَصَدَ دفع الأذى عن نفسه، ولقوله ﷺ: "إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، وقوله-ﷺ-: "لا طلاق في إغلاق"، أي: في إكراه، وذهب الحنفية إلى أن الطلاق ونحوه يلزمه؛ لأن الطلاق يعتمد الاختيار، والإكراه ينفي الرضا ويحقق الاختيار، وحملوا حديث: "إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" على رفع الحكم الأخروي وهو الإثم. والراجح– والله أعلم– أن الإكراه يؤثر في التصرفات فيجعلها باطلة، سواء أكانت قابلة للفسخ كالبيع والإجارة والهبة ونحوها، أم غير قابلة للفسخ كالزواج والطلاق واليمين والرجعة، فلا يصح البيع أو الإيجار الصادر من المستكرَه، ولا يقع طلاق المكره، ولا يثبت عقد الزواج بالإكراه؛ لأن الإكراه يزيل الرضا، والرضا أساس التصرفات. يُنظر: الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي: (4452/6).

[2] العِدَة: تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح مدة معلومة يُعْلَم بها براءة رحمها عن فرقة حياة بطلاق أو فسخ أو لعان =

ولما كان الأمر كذلك عند عرب الجاهلية أقر القرآن هذه العدة وجعلها أولوية للمرأة بعد طلاقها، بل واجبة عليها؛ لما فيها من المصالح الكثيرة، وعدها أولوية اجتماعية شخصية في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ...﴾ [البقرة من الآية: 228]. ثم نظَّم القرآن العدة وهذَّبها بحسب حال المرأة المتوفى عنها زوجها حاملًا أو حائلًا، والمطلقة حاملًا أو حائلًا أو حائضًا أو غير حائض، صغيرةً أو يائسة من محيضها، أو غير مدخولٍ بها، وسوف أتحدث عنها مرتبة حسب ما رتب الله تعالى ذلك في كتابه، وهو الحكيم الخبير:

أولًا–المرأة المتوفى عنها زوجها تعتد بأبعد الأجلين[1] أولوية لا بد منها، فإن كانت حائلًا –غير حامل– فعدتها أربعة أشهرٍ وعشرًا[2]، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا...﴾ [البقرة من الآية:234][3]، ويستوي في هذه العدة المدخول بها وغير المدخول بها؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ...﴾، فلم تفرّق الآية بين المدخول بها من

=

أو شبهة أو وضع أو تفجعا عن فرقة وفاة، وكانت معروفة في الجاهلية، ولم تكن في محددة بفترات زمنية معينة حسب حال المرأة المفارقة لزوجها وسبب فراقها، وكانت كانت المرأة إذا توفي زوجها دخلت بيتًا صغيرًا، ولبست شر ثيابها، ولم تمس طيبًا، حتى تمر بها سنة، ثم تخرج بعد الحول بأقبحِ منظرٍ، أما المرأة المطلقة وهي حامل فلم يكن لها عدة عند الجاهليين السابقين، بل يحق لها الزواج مباشرة ويكون الزوج الجديد والدًا شرعيًا لذلك المولود. ينظر: التعريفات، الجرجاني: (ص:148)، والمفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي: (557/5).

(1) أبعد الأجلين: وضع الحمل إن كانت حاملًا، أو مُضِي أربعةُ أشهرٍ وعشرٌ إن كانت حائلًا غير حامل. يُنظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني: (196/3)، والتقرير والتحبير في شرح التحرير، بن أمير الحاج: (107/3).

(2) وتأنيث اسم العدد في قوله: ﴿وَعَشْرًا﴾ لمراعاة الليالي، والمراد: الليالي بأيامها؛ إذ لا تكون ليلة بلا يوم، ولا يوم بلا ليلة، والعرب تعتبر الليالي في التاريخ والتأجيل، يقولون: كتب لسبع خلون في شهر كذا، وربما اعتبروا الأيام كما قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة من الآية:196] وقال: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة من الآية:184]؛ لأن عمل الصيام إنما يظهر في اليوم لا في الليلة. يُنظر: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، القسطلاني: (188/8)، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: (442/2).

(3) وذكر السيوطي أنه كان الرجل إذا مات وترك امرأته اعتدت سنة في بيته يُنْفَق عليها من ماله، ما لم تخرج وتتزوج، فنُسِخَ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة من الآية:234]، فنسخت هذه الآية الأخرى وفرض عليهن التربص أربعة أشهرٍ وعشرًا وفرض لهن الربع والثمن، فهذه الآية بينت عدة المتوفى عنها إلا أن تكون حاملًا فعدتها أن تضع ما في بطنها، وعن مجاهد قال: فجعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية إن شاءت سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت، وهو قول الله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾. يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: (126/4–128)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (16/3).

غيرها[1]، وهذه الآية مخصِصَة[2] للآية السابقة في سورة البقرة التي وردت بصيغة العموم؛ لأن الغرض من العدة هي براءة الرحم، وقد ظهر ذلك بوضع الحمل (من أجل ذلك كانت الآية دالة على أن عدة الحامل وضع حملها سواء كانت معتدة من طلاق أم كانت معتدة في وفاة)[3]، وبهذا يحصل الجمع بين الآيتين السابقتين؛ لأن الجمع بين الأدلة واجبٌ ما أمكن، وإعْمَال النَّصَّيْن أولى من إهمال أحدهما.

ثانيًا–المرأة الحامل تعتد بوضع حملها، وهذه أولوية لا بد من التقيد بخا، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ [الطلاق من الآية:4]، سواء أطالت المدة أم قصرت، وسواء أكانت مطلقة أم متوفى عنها زوجها أولوية لابد منها؛ لأنها عامة وردت بلفظ العموم ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ﴾، فيُحْرم عليها الزواج حتى تضع حملها[4]؛ حتى لا يقع اختلاط الأنساب. وقد أسند الله تعالى الأَجَلَ إلى ضمير (هُنَّ) عند وضع حملهن؛ إشارة إلى أنهن هن من تحملن المشاق والتعب، والأمر راجع إليهن إن أردن الزواج، حتى لو وضعن مبكرًا، وقد رفع الله الحرج عن أقرباء المتوفى عنها زوجها وولي أمرها إن وضعت وأرادت الزواج بقوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة الآية: 234]، توبيخًا لمن يتحرج من فعل غيره، بشرط أن يكون ما تفعله المرأة بنفسها بالمعروف.

ثالثًا–المرأة الحائض تتربص ثلاثة قروء، أولوية لا بد أن تمارسها المرأة بعد طلاقها، وهذا الحكم داخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾ [البقرة من الآية: 228]، ذلك أن الآية لم تفرّق بين مطلقة في حيض وبين مطلقة في طهر.

رابعًا–المرأة الصغيرة التي لم تحض واليائسة من المحيض تعتد ثلاثة أشهر، قال تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ...الآية﴾ [الطلاق: 4]، وهما مما خُصص من عموميات قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾[5]، فقد بينت الآية عدة المرأة التي لا تحيض لكبر سنها بالأشهر بدل القروء، وقد سَمَّاها القرآن يائسة، أي فاقدة الأمل؛

---

(1) ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي: (300/1).

(2) والتخصيص: هو قصر العام على بعض أفراده؛ حيث ذكر ابن مسعود ﷺ أن الآية في سورة الطلاق مخصصة للآية في سورة البقرة. يُنظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني: 655/8، باب قوله: ﴿وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وزاد المعاد في هَدْي خير العباد، ابن قيم الجوزية: 527/5، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني: (39/7).

(3) التحرير والتنوير، ابن عاشور: (320/28).

(4) ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (553/14)، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: (320/28).

(5) ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (550/14)، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: (316/28–317).

لأن انقطاع الحيض كان ناتجًا عن كبر، ومن المستحيل إرجاع العمر، ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾، وهن الأبكار الجواري والصغار اللاتي لم يبلغن المحيض، وهذه التي لم تبلغ المحيض معطوفة على من قبلها في عدتها وهي ثلاثة أشهر، أولوية لا بد من التقيد بها[1]، ويدخل فيمن سبق من بلغت سن المحيض ولم تحض[2].

خامسًا–المرأة غير المدخول بها إذا تزوجت وطُلِّقت ولم يدخل بها زوجها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب الآية:49]، وفي الآية بيان لعدة المطلقات قبل الدخول بهن، بأنه لا عدة عليهن، وتَبِيْن الواحدة منهن بطلقةٍ واحدة، لا رجعة فيها، إلا بعقدٍ ومهرٍ جديدين، أولوية لا بد من اعتبارها، وهي مخصصة لآيات العدة في سورة البقرة السالفة الذكر[3].

ومما سبق يتبين لنا أن القرآن أقر العدة من حيث العموم، وجعلها أولوية تمارسها المرأة بعد مفارقة زوجها بموت أو طلاق، لكنه فصَّل في أنواعها وأحكامها ونظمها ورتبها وحددها بحسب حال المرأة المفارقة لزوجها وأوجبها عليها، وأمر بإحصائها، وجعلها من أولويات المرأة بعد الطلاق، فقال تعالى: ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، أي: اضبطوها، وأكمِلُوها ثلاثة أقراء كاملة، لِما ينبني عليها من الأحكام، كالرجعة والسكنى والميراث وغير ذلك[4].

وأمر الأزواج أن يطلقوا في طهر لم يمسوا فيه الزوجات؛ حتى لا تتضرر المرأة في عدتها، وحتى يمكن إحصاؤها بشكلٍ دقيق، قال تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾، أي: طهرهن، والمراد أن يطلقها طاهرًا من غير جماع، أو في طهر لم يجامعها فيه[5]، وقال: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ﴾، أي في تطويل العدة عليهن والإضرار بهن.

---

(1) ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد: (93/3)، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: (315/28).

(2) وقيل إنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوَءٍ﴾، قال خلاَّد بن النعمان بن قيس الأنصاري: يا رسول الله، فما عدة التي لا تحيض، وعدة التي لم تحض والحُبلى؟ قال: فأنزل الله تعالى الآية. ينظر: أسباب نزول القرآن، الواحدي: (ص: 485).

(3) وقد حُكي الإجماع على عدم وجوب العدة على المطلقة قبل الدخول بها، كما تدل الآية بمفهوم المخالفة على وجوب العدة على المرأة المدخول بها، وقد خص القرآن المؤمنات مع أن الكتابيات يدخلن في الحكم؛ إشارة إلى أن الأولى للمؤمن أن لا ينكح إلا مؤمنة. يُنظر: أحكام القرآن، ابن العربي المالكي: (587/3)، والبحر المديد، ابن عجيبة: (446/4).

(4) ينظر: البحر المديد، ابن عجيبة: (66/7).

(5) ينظر: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (14/ 526).

وفي التعبير بعنوان الربوبية تأكيد لِما أمر، ومبالغة في إيجاب الاتقاء؛ لأن التفريط في عدم إحصاء العدة يترتب عليه عدة أمور، إما تزويج للمرأة قبل انتهاء عدتها، وبذلك تختلط الأنساب، أو تطويل المدة على المطلقة، فتُحْرَم من حقها في الزواج –إن شاءت– أو فوات مراجعة الزوج لها إن رغب.

ويمكن إجمال أهم الحكم المستنبطة من ترتيب القرآن الكريم للأولويات الاجتماعية في العدة للمرأة بعد مفارقة زوجها في الآتي:

1- تعظيما لحق الله تعالى، وهي إلى ما سبق أمر تعبدي لا بد للمرأة من الالتزام به.

2- تعظيمًا لحق الزوج المتوفى، ووفاءً له حيًا وميتًا.

3- طلبًا وتحقيقًا لبراءة رحم الزوجة من نطف زوجها المتوفى؛ حتى لا تختلط الأنساب ويُنسب الأولاد إلى غير أبيهم الحقيقي، وحتى لا تضيع حقوقهم الشرعية من مالٍ موروث، وغيره.

4- رحمةً بالزوجين –في حال العدة للمطلقة– بإعطائهما وقتًا كافيًا لمراجعة نفسيهما والرجوع لبعضهما، إن أرادا إصلاحا.

5- ورحمة بالزوج؛ حتى لا يستعجل آخر بخطبة زوجته المطلقة قبل أن يراجع الزوج نفسه ويردها عند رغبته بذلك.

المطلب الثاني-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالوصية:[1]

لما جاء الإسلام أقرَّ القرآن الكريم الوصية –لما فيها من منفعة للناس على حد سواء– وجعلها أولوية لا بد أن تنفذ بعد موت الموصي، وفرض لها شروطًا وأحكامًا ذكرها أهل الفقه[2].

ولأن الوصية مرتبطة بالميراث فقد نص عليها في سياق حديثه عن الأنصبة الشرعية في أربعة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ...﴾ [النساء من الآية:12][3]، وفي الآية دليل على جواز الوراثة بين

---

[1] الوصايا جمع وصية، مثل العطايا جمع عطية، والهدايا جمع هدية، وهي أن يكتب الرجل ما يراه بشأن ما يتركه بعد وفاته، أو يقولها عند الاحتضار قبل وفاته، وسميت وصية؛ لاتصالها بأمر الميت، ويُسَمَّى من يعهد إليه بالوصية وتنفيذها وصيًا، والوصية من عادات العرب التي تعارفوا عليها قبل الإسلام، لكنها كانت حسب أهوائهم، فللموصي حرمان من يشاء وإعطاء من يشاء من إرثه، دون أولوية تحكمهم، حتى لو ترك الأقارب في فقرٍ وعوز، وأعطى غيرهم تفاخرًا ومباهاة، وكانوا يحرمون المرأة وصغار الذكور بحجة أنهم لا يركبون الخيل ولا يقاتلون الأعداء، وللموصي أن يهب ماله كله لشخصٍ واحدٍ، حتى لو كان من الورثة، ولم تكن الوصية عند الجاهليين محصورة على التركة، بل تجاوزتها إلى الوصية بالمنصب والإمارة. ينظر: المغني، ابن قدامة: (137/6)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي: (561/5)، والوصية ضوابط وأحكام، الطيار: (ص: 8).

[2] ينظر: الحاوي في فقه الشافعي، الماوردي: (513/8)، والفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي: (176/10).

[3] وبقية المواضع في [سورة النساء: 11، 12]، و [المائدة: 106].

الزوجين بسبب العصمة، كما دلت على جواز الوصية ومشروعيتها بالقدر والشروط التي حدتها السنة النبوية[1].

ولأهمية الوصية في القرآن الكريم فقد عدها القرآن أولوية وقدمها على الدَّيْن خشية أن يفرط فيها الورثة؛ لأن الوصية استحقاق للموصَى له بدون عوض، فقد يستثقل أداءها أقرباء المتوفى.

وقدمت الوصيةُ في الذكر؛ لأنها تقع على سبيل البرّ والصلة، بخلاف الدَّيْن لأنه يقع قهرًا فكانت الوصية أفضل فاستحقت البداءة[2].

ومع إقرار القرآن للوصية وجعلها أولوية، إلا أنه هذَّبها ووضع لها شروطًا وأحكامًا؛ ومن تهذيب القرآن للوصية عند الجاهليين العرب سابقًا أن جعل الوصية أولوية للوالدين والأقربين، كما قال تعالى: ﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ...﴾ [البقرة من الآية:180] مراعاة للعدل، فلا يدع الفقير ويوصي للغني[3]، ثم ألغاه بالنسبة للورثة بعد تحديد نصيب كل واحدٍ منهم، وندبها للأقربين وأولي الأرحام غير الوارثين، وخاصة إن كانوا ذوي حاجةٍ وفاقة، ثم لغيرهم ممن هو على شاكلتهم، وشَرَطَ فيها عدم الإضرار بالورثة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾ [النساء من الآية:12]، أي: ليس بقصد إلحاق الضرر بالورثة، كحرمان أحدٍ منهم، أو الوصية لغيرهم بما يزيد على الثلث، "أو إنقاص حصتهم أو زيادتها عما فرض الله لهم من الفريضة، فمن سعى في ذلك كان كمن يضاد الله في حكمه وشرعه"[4].

وحرَّم الميل عن الحق في الوصية سواء على سبيل الخطأ أو العمد، كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة الآية:182]، والجنف المذكور في الآية هو الميل والخطأ في توليج المال، مثل: "أن يوصي الرجل لبني ابنه ليكون المال لأبيهم، وتوصي المرأة لزوج ابنتها ليكون المال لابنتها، وذو الوارث الكثير والمال قليل فيوصي بثلث ماله كله، ويُستفاد من الآية دعوة القرآن إلى تغيير الوصية وفق أولويات تتوافق مع الشريعة[5].

وحذَّر القرآن من تغيير الوصية العادلة إلى غير الحق بعد سماعها من الموصي بها قبل وفاته، بقوله تعالى: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة الآية:181]، أي

---

(1) ومن الشروط أن لا تكون الوصية لوارث، وأن لا يُقصد بها المضارَّة، وأن لا تكون أكثر من الثلث ينظر: مفاتيح الغيب، الرازي: (523/9)، والتحرير والتنوير، ابن عاشور: (263/4).

(2) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني: (11/5).

(3) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني: (2/5)، وزهرة التفاسير، أبو زهرة: (543/1).

(4) ينظر: أيسر التفاسير، أسعد حومد: (199/1).

(5) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: (144/3-145).

فإنما الذنب على من غيَّر وبدَّل[1]، "من ولي ووصي وشاهد وقد برئت منه ذمة الموصي وثبت أجره عند الله تعالى"[2].

ويمكن إجمال أهم الحكم المستنبطة من ترتيب القرآن الكريم للأولويات الاجتماعية في الوصية في الآتي:

1- إقامة العدل بين أقارب المتوفى من ورثة لهم حقوق وأنصبة شرعية وأرحام يستحقون الوصية.

2- دفع الضرر المتوقع على الورثة لو زادت الوصية على الثلث لغيرهم.

3- حفظ حقوق جميع الورثة كاملة بتحريم الإضرار في الوصية، والميل بها عن الحق الذي أوصى به المتوفى، وتغيير خطأها إلى الصواب.

المطلب الثالث-الأولويات الاجتماعية المتعلقة بالميراث:

نظم القرآن الكريم الميراث وهذب ما كان معمولا به في الجاهلية[3]، وتمثل ذلك بالأوليات الآتية:

1- أقرَّ توريث الرجال بأسبابه من قرابة ونسب، كأولوية لا بد من تطبيقها، كما كان يفعله أهل الجاهلية مع تهذيب ذلك كما سيأتي بيانه.

2- أبطل القرآن لأسباب التوريث المتعلقة بالتبني، كأولوية نبه عليها القرآن في باب الميراث، وتحويل ذلك للأقربين حسب درجة القرابة، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءكُمْ أَبْنَاءكُمْ ...﴾ [الأحزاب من الآية:4]، فبطل التبنّي والدعوة إليه، ومن ثم بطل الإرث به، واستقر حكم الإسلام على عدم مشروعيته، وانقطاع الإرث بسببه[4].

3- أبطل القرآن الميراث بالموالاة والمحالفة، ونبه عليها بوصفها قضية مستقلة لا بد أن تحظى بأولوية مستقلة، قوله تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ...﴾[الأنفال من الآية:75]، من

---

[1] ينظر: المصدر السابق: (140/3)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي: (168/2).

[2] ينظر: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا: (114/2).

[3] عرف العرب في الجاهلية الميراث وأخذوا به فوَرِثوا ووَرَّثُوا بدون شريعةٍ متبعةٍ أو طريقةٍ منتظمةٍ في حقوقٍ مفروضةٍ، وأنصبةٍ مقدرةٍ مضبوطةٍ، وإنما كان اتباع الهوى وإعطاء القوي، والتنكر للضعيف شأن الجاهليين في التوريث، فكانوا لا يورثون البنات ولا النساء ولا الصبيان، بحجة أنهم لا يقاتلون ولا يجمعون الغنائم، وكان الإرث خاصًا بالذكور الكبار ممن يحمل السيف ويركب الفرس ولديه القدرة على تدبير شؤون الأسرة؛ لأنهم كانوا أهل غارات وحروب، فلم يكن للنساء عندهم حق في الإرث كالزوجات والأمهات والبنات،...إلخ، وإنما كان يرث الميتَ ابنُه الأكبر إذا كان بالغًا، أو أخوه أو ابن عمه، وكان من أسباب الميراث: النسب والقرابة، ويُراعى فيهما درجة القرابة، ابتداءً بالبنوة فالأبوة فالعمومة)، والتبنِّي؛ فإذا مات المُتَبَنَّى وترك إرثًا وَرِثَه من تبناه، وإن مات المُتَبَنِّي ورثه المتبنَّى كما يرث الابن الحقيقي الصلبي، والموالاة والحلف (المعاهدة)، والعتق. ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري: (185/4)، وعلم الميراث، عاشور: (11).

[4] ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: (258/21).

المتحالفين والمتعاقدين، "فلا إرث لأحد من أولي الأرحام غير من عينت لهم حقوقهم في آيات المواريث"[1]، فنسخت الآية السابقة التوارث بالمعاقدة المذكور في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ [النساء من الآية:33]، واستقر الإرث بالمصاهرة والولاء، والنسب إلى يوم القيامة[2].

4- أضاف القرآن سببًا جديدًا من أسباب التوارث، كأولوية نبه عليها وهو النكاح، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكْتُم مِّن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ...﴾ [النساء من الآية:12]، وهي الوراثة بالمصاهرة بين الزوجين، وهذه أولوية الميراث الذي سببه العصمة، وقد أعطاها الله حقها المهجور عند الجاهلية؛ إذ كانوا لا يورثون الزوجين[3].

5- حَصْر القرآن للوارثين، مرتبًا لهم في الاستحقاق للميراث درجات وأولويات، فجعل الميراث لأقرب الناس للمتوفى أصولًا وفروعًا من أبٍ وأمٍ وأولادٍ وزوجاتٍ، ثم من بعدهم، وإلزام القرآن القائمين على قسمة الميراث بإعطاء المرأة نصيبها الشرعي من الميراث، كما حددته الشريعة الإسلامية، حسب قرابتها من المتوفى، سواء كانت أمًا أو بنتًا أو زوجةً أو أختًا أو...إلخ، وسواء أكانت صغيرةً أو كبيرةً، وإلزامه أيضًا بإعطاء الذكور الصغار نصيبهم الشرعي من الميراث، سواء بلغوا أم لا، وسواء أكانوا أقوياء أم ضعفاء...إلخ، قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾[النساء الآية:7]، ولم تُبَيّن الآية هنا مقدار نصيب الوالدين والأقربين، لكن ذلك وضحه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَآؤُكُمْ وَأَبناؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلِيما حَكِيمًا﴾، وهذه الآية تضمنت شرعية التوارث بين الأقارب المسلمين؛ حيث فصَّل الله تعالى هنا نصيب المرأة –صغيرةً أو كبيرةً– كما فصَّل نصيب الرجل –صغيرًا أو كبيرًا، يحمل السلاح أو لا – وجعله مستقلًا عن نصيب الرجل، بل جعل نصيب المرأة أولوية وأصل وجعل نصيب الرجل إنما يعرف بالإضافة إلى نصيب المرأة وذلك بتضعيفه[4].

---

[1] أضواء البيان، الشنقيطي: (106/2).

[2] ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور: (267/4).

[3] ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور: (267/4).

[4] ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور: (255/4).

وعليه يمكن إجمال أهم الحكم المستنبطة من ترتيب القرآن الكريم للأولويات الاجتماعية في الميراث في الآتي:

1- رفع الظلم الواقع في التوريث الجاهلي عن المرأة والطفل، وغيرهما ممن يُحْرَمون من الميراث وهم أولى به؛ لضعفهم وشدة حاجتهم له، وعجزهم عن الكسب.

2- إقامة العدل برد المال إلى أهله المستحقين له من أقرباء المتوفى الألصق به، والأنفع له في حياته وبعد مماته، وتحديد مقدار الوصية بالثلث.

3- إغلاق باب المفاسد والمظالم التي تقع بسبب تقسيم الميراث أو الوصية بحسب الهوى والمحاباة، وذلك بتحديد الأنصبة الشرعية لكل وارث.

4- توزيع الثروة بين أقرباء المتوفى؛ حتى لا تتكدس مع مرور الزمن والأجيال بيد شخصٍ واحدٍ أو عائلةٍ بعينها، وذلك بإعطاء الأزواج والزوجات نصيبهم الشرعي ولو كانوا من غير أقرباء المتوفى نسبًا.

5- دفع الطمع والهلع بتحديد نصيبٍ معينٍ لكل وارثٍ شرعي لا يحق له ما سواه.

الخاتمة

أولًا-النتائج:

توصلنا في نهاية هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، هي:

1- يقصد بالأولويات والأحكام الشرعية والتكاليف الربانية المتعلقة بالأحوال الشخصية التي أمر الشارع الكريم في كتابه أن تلتزم وتؤدي مرتبة بحسب ما رتبها القرآن الكريم، وأن تقدم في إنجازها وترتب على ترتيب الشارع لها.

2- إن معرفة الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم تنبني عليها قواعد إسلامية اجتماعية تساعد في تقييم وتقويم شبكة العلاقات الاجتماعية.

3- إن من أهم مصادر الأولويات الاجتماعية في القرآن الكريم الدراسة الموضوعية للقضية الاجتماعية في القرآن الكريم، من خلال التأمل في آيات التشريع والعقيدة والقصص القرآني وكذلك الدراسة التحليلية لأسلوب وآليات الخطاب المتعلقة بأسلوب النص القرآني، والتأمل كذلك في سنة الرسول ﷺ بوصفها التطبيق العملي لما ورد في القرآن الكريم، وكذلك استقراء التاريخ؛ فهو يكشف لنا عن العلاقات والمعاملات التي تحكم الأولويات الاجتماعية، وهو المرآة التي تتجلى فيها هذه الأولويات للإفادة منها للحاضر والمستقبل.

4- أعطى القرآن الكريم الأولوية الاجتماعية لما كان متعارفًا عليه عند غالبية الجاهلية في أمور حسنة في الأحوال الشخصية بما يحافظ على في البناء الاجتماعي للأسرة العربية الأصيلة، فاهتم بأولوية اختيار من تصلح زوجة واهتم بذلك اهتمامًا بالغًا، ونظم الطلاق عند تعذر استمرار الحياة الزوجية، وتكدر صفوها، وخروجها عن المقصد الذي شرع لأجله الزواج، وضمان حقوق الزوجة المادية والجسدية والعاطفية، وأقر لها العدة وبين أحكامها.

5- أعطى القرآن الكريم أولوية للوصية وضبطها بضوابط شرعية، وقدمها على الدَّيْن خشية أن يفرط فيها الورثة؛ لأن الوصية استحقاق للموصَى له بدون عوض، فقد يستثقل أداءها أقرباء المتوفى.

ثانيًا-التوصيات والمقترحات:

1- استحضار وعي اجتماعي أولوي، يعيد من خلاله النظر في علاقة النص القرآني بما يحكم البنية الاجتماعية من قوانين تنظم الأحوال الشخصية.

2- يوصي الباحثان الدعاة والمربين والعاملين في مجال التوجيه والإرشاد والتربية والوعظ بانتهاج نهج القرآن الكريم في التربية الربانية القرآنية الحكيمة والراشدة، الشاملة والمتدرجة، وتتبع خطى القرآن في المعالجة والتهذيب، بإقرار محاسن العادات وتهذيب مساوئها دون التنكر لكل شيء.

3- نوصي الباحثين وأهل الاختصاص باستكمال دراسة الأولويات الاجتماعية في ضوء القرآن الكريم، وإبرازها بما ينمي عظمة وإجلال القرآن الكريم في نفوس العامة والخاصة؛ للاستفادة منها في حياتنا.

والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع:

أولًا-القرآن الكريم:

ثانيًا-المراجع:

1- أحكام الأسرة في الإسلام، محمد سلام مدكور، دار النهضة العربية، القاهرة، (1969م).

2- أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي (ت: 543هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط3: (1424هـ/2003م).

3- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: 923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7: (1323هـ).

4- أزمتنا الحضارية في ضوء سنن الله في الخلق، كتاب الأمة، للدكتور: محمد كنعان، مقدمة: عمر عبيد حسنة، ط1: (1411هـ).

5- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: 468هـ)، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1: (1411 هـ).

6- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1421هـ/2000م).

7- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى: 1393هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت- لبنان، (د.ط): (1415هـ/1995م).

8- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1: (1411هـ/1991م).

9- الأم، الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار المعرفة، بيروت، (بدون رقم طبعة): (1410هـ/1990م).

10- الأولويات الأخلاقية والتشريعية في القرآن الكريم، "رسالة ماجستير" جميل صالح محمد فرحان، كلية الآداب، جامعة تعز، إشراف د. سعيد محمد عبد السلام، (2017م).

11- الأولويات وضوابط تحديدها، عادل السليم، مجلة البيان، العدد (177) جمادي الأولى (1423هـ).

12- أيسر التفاسير، د. أسعد محمود حومد، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط4: (1419هـ/2009م).

13- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (ت: 1224هـ)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان والدكتور حسن عباس زكي، القاهرة، (د.ط): (1419هـ).

14- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت: 595هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط4: (1395هـ/1975م).

15- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت: 587هـ)، دار الكتب العلمية، ط2: (1406هـ/1986م).

16- التبيان في تفسير غريب القرآن، شهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري(ت: 815هـ)، تحقيق: فتحي أنور الدابلوي، دار الصحابة للتراث، مصر، ط1: (1412هـ/1992م).

17- التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، (د.ط): (1984هـ).

18- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت: 741هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1: (1416هـ).

19- تطوير أنموذج لتحديد الأولويات في التخطيط التربوي، "رسالة ماجستير" امتثال أحمد محمد السقا، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، إشراف د. أنمار الكيلاني، (1995م).

20- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1: (1403هـ/ 1983م).

21- التفسير الإسلامي للتاريخ، للدكتور: عماد الدين خليل، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1975م.

22- التفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا (ت: 1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، (1990م).

23- التقرير والتحبير في شرح التحرير، محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنبلي (المتوفى: 879هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1: (1419هـ/ 1999م).

24- تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، أبو الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي المعروف بـ (ابن خمير) (ت: 614هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر- لبنان، ط1: (1411هـ/1990م).

25- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1: (1422 هـ/2001م).

26- الجامع لأحكام القرآن، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت:671هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1: (1427هـ/2006م).

27- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت: 450هـ)، تحقيق الشيخ: علي محمد معوض- الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1: (1419هـ/1999م).

28- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، (د.ط)، (1424هـ/2003م).

29- دور المنهج في عملية التفسير، السيد محمد مصطفوي، مجلة الحياة الطيبة، السنة الثالثة، العدد (8)، شتاء (1422هـ/2002م).

30- الروضة الندية شرح الدرر البهية، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت: 1307هـ)، دار المعرفة، (د.ط): (د.ت).

31- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت:751هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت -مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط27: (1415هـ/1994م).

32- زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت: 1394هـ)، دار الفكر العربي، (د.ط): (د.ت).

33- الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام (دراسة مقارنة)، عبد السلام الترمانيني، عالم المعرفة، الكويت، (د.ط): (1998م).

34- السنن الكونية والاجتماعية في القرآن الكريم، بحث منشور للأستاذ الدكتور: توفيق بن أحمد الغلبزوري، كلية أصول الدين-جامعة القرويين-المملكة المغربية.

35- السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1: (1430هـ/ 2009م).

36- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت: 1250هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1: (1405هـ).

37- شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت، (1997م).

38- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، مع الكتاب: تعليق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت، ط3: (1407هـ/ 1987م).

39- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الجيل، بيروت، مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول سنة: (1334 هـ).

40- صور علم الاجتماع، د. ابتسام محمد، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، العدد (16)، مارس 2011م.

41- علم الميراث، أسراره وألغازه، أمثله محلولة، تعريفات مبسطة، مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر، (د.ط): (د.ت).

42- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط): (1379هـ).

43- فقه الأحوال الشخصية، محمود علي السرطاوي، دار الفكر، عمّان، الأردن، ط1: (1428هـ/2008م).

44- الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية، وتحقيق الأحاديث النَّبويَّة وتخريجها، أ.د. وَهْبَة الزُّحَيْلِي، دار الفكر، دمشق، ط4، (د.ط): (د.ت).

45- فقه الأولويات في الضوابط، محمد الوكيلي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1: (1416هـ/1997م).

46- في فقه الأولويات، دراسة جديدة في ضوء القرآن والسنة، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1: (1416هـ/1997م).

47- القرآن مصدر السنن الاجتماعية، سعاد كوريم، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) https://ebook.univeyes.com/91964/pdf)

48- القواعد الحسان لتفسير القرآن، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (ت:1376هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، ط1: (1420هـ/1999م).

49- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الحنفي (ت: 1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط): (د.ت).

50- كيف تدير وقتك، صلاح الدين محمود، ط1: (1417هـ/1996م).

51- لباب النقول في أسباب النزول، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، ضبطه وصححه الاستاذ: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، (د.ط): (د.ت).

52- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت:711هـ)، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط): (د.ت).

53- المبسوط، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (ت: 483هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1: (1421هـ/2000م).

54- المحيط في اللغة، الصاحب الكافي أبي القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت/ لبنان، ط1: (1414هـ/1994م).

55- المحيط في شرح مسائل الأحوال الشخصية، حسن حسن منصور، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (د.ط): (1997).

56- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، (د.ط): (د.ت).

57- معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت:510هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1: (1420هـ).

58- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر وآخرون، عالم الكتب، ط1: (1429هـ/2008م).

59- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية، بالقاهرة (د.ط): (د.ت).

60- المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بـ(ابن قدامة المقدسي) (ت: 620هـ)، مكتبة القاهرة، (1388هـ/1968م)

61- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت:977 هـ)، دار الكتب العلمية، ط1: (1415هـ/1994م).

62- مفاتيح الغيب، للإمام: محمد بن عمر المعروف بفخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، (د.ط): (د.ت).

63- المفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام، الدكتور جواد علي (ت: 1408هـ)، دار الساقي، ط4: (1422هـ/ 2001م).

64- الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى الشاطبي اللخمي الغرناطي المالكي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة–بيروت، لبنان، (د.ط): (د.ت).

65- الوصية ضوابط وأحكام، فضيلة الدكتور: عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، (د.ط): (1423هـ).

حكم التعامل بالعملات الرقميّة أو ما تسمى بالمشفّرة

د/ عبد الرزاق سعيد قايد سند
أستاذ مساعد فقه وأصوله قسم الشريعة والقانون
عميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية -جامعة الحكمة -فرع ذمار-الجمهورية اليمنية
Tell: 00967-773910331

الملخص:

تُعَدُّ العملات الرقميّة من المسائل المعاصرة التي تحتاج إلى بحث وتحقيق وتنقيح، خاصة في ظل انتشار هذه العملات، وقبول بعض المؤسسات العالمية لها.

ومع أن هذه العملات تحتوي على كثير من المخاطر الكبيرة إلا أن الطلب المتزايد لا يزال مستمرًا عليها من وقت إلى آخر، فكان لزامًا علينا أن نخوض غمار البحث؛ لبيان الحكم الشرعي وموقف الإسلام من هذه العملات.

وقد جاء هذا البحث في أربعة مطالب، يسبقها تمهيدٌ تكلمت فيه عن مفهوم العملات الرقمية وأهم خصائصها، أما المطالب فقد تكلمت فيها عن حكم العملات الرقمية، وذكرت أقوال الفقهاء مع المناقشة ثم الترجيح، وذكر أوجه الترجيح.

وقد استخدمت المنهج الفقهي في سرد المسألة ومناقشتها دون الميول المسبق، ثم ختمت البحث بأهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: أحكام–العملة–الرقميّة.

Abstract:

Digital currencies are considered one of the contemporary issues that need research, investigation, revision and investigation, especially in light of the spread of these currencies and the acceptance of them by some global institutions. Although these currencies contain many great risks, there is still an increasing demand for them from time to time, so it was necessary for us to go through the midst of research to clarify the Sharia judgment and Islam's view on these currencies.

This research came in four chapters which are preceded with an introduction in which I spoke about the concept of digital currencies and their most important characteristics. As for the four chapters, I spoke about the Sharia judgment of digital currencies and mentioned the sayings of modern religious scholars with discussion, weighting and mentioning the most acceptable from our perspective.

I used the comparative jurisprudence method in dealing with the issue, without predetermined personal views, and then concluded the research with the most important findings and recommendations.

Keywords: Judgment -currency- digital

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، أما بعد:

فقد تطورت المعاملات المالية تطورًا ملحوظًا في وقتنا المعاصر حتى أصبح من الصعب تجاهل هذه التطورات في ظل العولمة التي تعصف بالعالم أجمع. وكان من ضمن هذا التطورات المالية العملات الورقيّة التي ظهرت في بداية القرن العشرين، ثم ظهرت في العملات الرقميّة أو ما تسمى بالمشفّرة بوصفها نوعًا من أنواع العملات المتداولة بين المؤسسات والشركات التجارية، بل وبين فئات المجتمع.

وعلى الرغم من عدم انتشارها بالشكل الذي يمكن الركون إليه؛ لعدم وجود الضمانات الكافية من قبل صانعيها فإنها قد لقيت رواجًا كبيرًا وقبولًا واسعًا، فأحدثت حركة غير اعتيادية من حيث سهولة التعامل بها بيعًا وشراءً وحفظًا وتخزينًا وغيرها من الميزات التي تمتاز بها هذه العملات.

وشأن هذه العملة شأن كل مستجد على الساحة العالمية من حيث القبول والرد؛ فكما أن بعض المؤسسات والشركات قد جعلتها إحدى العملات المتداولة تجد بعضها الآخر لم يرق له التعامل بها.

وسنتكلم في هذا البحث عن حكم التعامل بالعملة الرقميّة بشكل عام من حيث الشرع، بما يحقق الغرض ويفي بالأمر المطلوب إن شاء الله تعالى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتحدث عن العملات الرقميّة أو المشفّرة، التي قد تكون العملة الأكثر رواجًا في الأسواق العالمية في المستقبل.

وقد بدأت بعض الدول بدراسة جدوى إنشاء عملات إلكترونية للتعامل بها داخليًّا وخارجيًّا، وهذا يبيّن أهمية هذه الدارسة حاضرًا ومستقبلًا.

أسباب اختيار البحث:

تتمثل أسباب اختيار البحث في الآتي:

1- كثرت التساؤلات حول حكم التعامل بهذه العملات، خاصة وقد بدأت تظهر على الساحة العالمية بشكل غير مسبوق.
2- عدم معرفة الناس لماهيّة هذه العملات وحقيقتها.
3- الرغبة في بيان الحكم الشرعي لهذه العملات.
4- عدم توضيح كثير من الدراسات السابقة أقوال أهل العلم الثلاثة في هذه المسألة.

مشكلة الدراسة وأسئلته:

مع تزايد استخدام هذه العملات من قبل الشركات والمؤسسات المحليّة والعالميّة، وتنوع وجودها قد يتساءل الإنسان:

ما موقف الشرع من هذه العملات التي تُعَدُّ مجهولة الماهيّة والمصدر، وكذا مجهولة الحال والحكم؟ وهل يجوز لنا استخدامها؟

أسئلة البحث:

وهناك بعض الأسئلة التي سيجيب عنها البحث وهي:

1-ما العملة الرقميّة؟

2-ما هو الحكم الشرعي للتعامل بالعملات الرقميّة؟

3-هل العملات الرقميّة سلع أم عملات لها قيّمة؟

4-ما هي أقوال أهل العلم في حكم التعامل بهذه العملة؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1- توضيح ماهية العملة الرقميّة.

2- التوصل إلى بيان الحكم الشرعي في حكم التعامل بالعملة الرقميّة.

3- توضيح أقوال أهل العلم الثلاثة في حكم التعامل بالعملة الرقميّة.

منهجية البحث:

في إعداد البحث سلك الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي عند بيان الجانب الشرعي المتعلق بحكم العملة الرقمية، كما استخدم الباحث المنهج المقارن؛ للمقارنة بين أقوال الفقهاء واستدلالاتهم، مع سرد الاعتراضات، والردود، والمناقشات ثم الترجيح حسب القواعد المعروفة عند العلماء.

إجراءات البحث:

1- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المتن بذكر اسم السورة ورقم الآية.

2- عزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية فما كان منها في الصحيحين أكتفي بذكره في الصحيحين أو في أحدهما، وما كان منها في غير الصحيحين أبحث عمن صححها من العلماء المتقدمين أو المعاصرين.

3- عند النقل من المراجع والمصادر سأشير إلى اسم الكتاب والمؤلف ورقم الجزء إن وجد، مع الصفحة، وأما باقي بيانات الكتاب فسأذكرها في قائمة المصادر والمراجع.

4- عزو أقوال المذاهب الفقهية إلى كتبها المعتمدة؛ وعندما لا أجد الكتاب الأصيل أنقل من الكتاب البديل.

5- مناقشة أقوال الفقهاء مع ذكر أوجه الاعتراض، ثم الترجيح وأوجه هذا الترجيح.

الدراسات السابقة:

هناك بعض المؤلفات المفردة التي تحدثت عن العملة الرقميّة أو ما تسمى بالعملة المشفّرة وحكمها في الشرع، ومن أهم هذه الدراسات:

1- الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، لمحمد إبراهيم محمود الشافعي، وهو بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون الأحد 11 صفر 1424هـ الموافق 13 أبريل 2003م كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية: تبين أنها تكلّمت عن الآثار النقدية والمالية للعملة الرقميّة مع ضوابط إصدارها، ولم تتطرق إلى حكم التعامل بهذا العملة من الناحية الشرعية كما تطرق إليها الباحث.

2- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، لعبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، بحث مقدم إلى المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (1) يناير 2017م.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية: أنها تحدثت عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن انتشار العملة الإلكترونية واستخدامها، لكنها خلت من الجانب الشرعي، كما تطرق إليها الباحث في الدراسة الحالية.

3- التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، لمنير ماهر، وأحمد سفيان عبد الله، وسهل بن شريف، بحث مقدم إلى مجلة المشورة العدد (8)، قطر، إبريل 2018م.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدارسة الحالية: تبين أنها تحدثت عن ضوابط العملات في النظام الاقتصادي الإسلامي، ولم تتطرق بالتفصيل إلى أقوال العلماء المعاصرين في حكم التعامل بالعملة الرقميّة كما تطرق إليها الباحث في الدراسة الحالية.

4- الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين نموذجًا، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص معاملات مالية معاصرة، قسم الشريعة، جامعة الشهيد حمه لخضر-معهد العلوم الإسلامية، الجزائر، للطالب أحمد خزان، إشراف الأستاذ الدكتور محمد رشيد بوغزالة، لعام 2018م.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية: بين أنها ركزت جلّ اهتمامها على عملية المصارفة بالنقدين والعملات الأخرى عبر وسائل الاتصال الحديثة، ولم تتكلم عن حكم التعامل بالعملات المشفرة إلا النزر اليسر وبدون تفصيل، أما الدراسة الحالية فقد ركزت جلّ اهتمامها على حكم التعامل بالعملات المشفرة بالتفصيل.

5- العملات الافتراضية والآثار المترتبة على تداولها دراسة فقهية (البيتكوين أنموذجًا)، لمحمد حسن علوش، وهاني رفيق عوض، وهو بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، سلسلة العلوم الإنسانية 2019م، المجلد 21، العدد (1).

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية: تبين أنها تكلّمت عن أحكام التعامل بالعملات المشفرة بالتفصيل إلا أنها أغفلت القول الثالث من أقوال أهل العلم، وهذا يعد جانب قصور حاول الباحث التحدث عنه في دراسته، وبه يمتاز عن الدراسة السابقة.

6- العملات الرقميّة (البتكوين أنموذجًا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، لباسم أحمد عامر مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 16، العدد (1) شوال 1440هـ/ يونيو 2019م.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية: تبين أنها تناولت العملات الرقميّة من ناحية توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ولم تتطرق إلى حكم التعامل بالعملة الإلكترونية، كما هو موضح في الدراسة الحالية.

7- حكم إصدار العملات الافتراضية من منظور السياسة الشرعية، بحث مقدم لمؤتمر العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، لمحمد محمود أبو الليل 2019م.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية: تبين أنها ركّزت جل اهتمامها على محور إصدار هذه العملات ودور السياسية الشرعية في توجيهها، في حين ركّزت الدراسة الحالية جل اهتمامها على حكم التعامل بها وأقوال أهل العلم فيها.

8- البتكوين ماهيّته -تكييفه الفقهي وحكم التعامل به شرعًا، محاضر عدنان الجلي، أحمد سهيل بحث مقدم في جامعة جوموشان، تركيا، مجلة كلية اللاهوت، تاريخ قبول النشر في 2019/5/26م.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية: تبين أنها كانت خاصة بكم التعامل بعملة البتكوين، في حين كانت الدراسة الحالية عامة وشاملة لجميع العملات الرقميّة من الناحية الشرعية.

9- حكم التعامل بالبيتكوين، هل هو مقامرة أم متاجرة؟ لمنصور بن عبد الرحمن بن محمد الغامدي، محرم 1441هـ، بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

وبمقارنة هذه الدراسة بالدراسة الحالية تبين أنها كانت خاصة بالتكوين ومختصرة ولم تستقص في موضوع البحث في ذكر أقوال العلماء، أما دراسة الباحث فقد كانت شاملة لجميع العملات، وجميع أقوال أهل العلم فيها.

10- النقود الرقميّة وأثر التعامل بها في نمط الحياة الإسلامية، لأحمد عيد عبد الحميد إبراهيم، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، منتدى الاقتصاد الإسلامي 1439هـ-2018م.

وبمقارنتها بالدراسة الحالية تبين أنها تكلّمت عن أحكام التعامل بالعملات المشفرة إلا أنها أغفلت القول الثالث من أقوال أهل العلم في المسألة.

وهذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر؛ إذ ثمة دراسات أخرى تحدثت عن هذه الموضوع، ولو ذكرناها لطال بنا البحث.

وما تمتاز بهذه هذه الدراسة عن سائر الدراسات السابقة أنها وضحت أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال لأهل العلم، هي: (الاباحة، التحريم، والتحريم للغير) ولم تكن تلك الدراسات السابقة في الغالب تتحدث عن القول الثالث وإنما تذكر القولين (الإباحة والتحريم)، بينما يُعَدُّ القول الثالث من أرجح الأقوال التي تغافل عنه كثير من الباحثين في هذه المسألة مع رجاحته وقوة أدلته.

هيكل الدراسة:

وتتكون خطة الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربعة مطالب وخاتمة:

مقدمة وفيها: مشكلة الدراسة، وأهميتها، وهدفها، والدراسات السابقة، ومنهجها وهيكلها.

المطلب الأول-مفهوم العملة الرقميّة وخصائصها.

المطلب الثاني-تحرير محل النزاع في العملة الرقميّة.

المطلب الثالث-أقوال الفقهاء في حكم التعامل بالعملة الرقمية.

المطلب الرابع-القول الراجح مع أوجه الترجيح.

المطلب الخامس-الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملة الإلكترونية.

خاتمة الدراسة وفيها-أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول-مفهوم العملة الرقميّة وخصائصها:

الفرع الأول-التعريف بالعملة الرقميّة لغة واصطلاحًا:

تعريف العملة لغة:

العُمْلة والعُمَالة: يطلق على أَجْر الْعَمَل[1]. والعُمُلة مفرد: وهو جمع عُمُلات وعُمْلات: ويطلق أيضًا على النقد الذي يتعامل به الناس[2].

تعريف الرقميّة لغة:

الرقم: هو الْخط الغليظ، والعلامة، والختم، وما يكتب على الثِّيَاب وغيرها من أثمانها، والرقم فِي علم الْحساب هو: الرَّمْز الْمُسْتَعْمل للتعبير عن أحد الْأَعْدَاد البسيطة[3].

ورقميَّة اسم مفرد مؤنّث منسوب إلى رَقْم، وشبكة رقميَّة: شبكة اتّصالات رقميّة عالميَّة مطوّرة عن الخِدْمات الهاتفيَّة الموجودة[4].

تعريف العملة الرقمية اصطلاحًا:

اختلف أهل الاصطلاح في تعريف العملة الرقميّة من خلال تكييف ماهيّة هذه العملة من حيث الظهور والتعامل والقبول.

فقد عرّفها أحد الباحثين بأنها:" قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدمًا وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة"[5].

وعرّفها البنك المركزي الأوروبي عام 2012م بأنها:" نوع من الأموال الرقميّة غير المنظمة والتي تصدر وعادة ما يسيطر عليها المطورون، يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين"[6].

---

(1) ينظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، باب (العين واللام مع الميم) (2/ 256).

(2) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عبد الحميد عمر، باب (ع م ل) (2/ 1555)، والمعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، باب (العين) (2/ 628)

(3) ينظر: المعجم الوسيط، (1/ 366)، باب (الراء) (2/ 628).

(4) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (2/ 930) باب (ر ق م).

(5) الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، لمحمد إبراهيم الشافعي، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون (1/ 134).

(6) حكم إصدار العملات الافتراضية من منظور السياسة الشرعية، لمحمد محمود أبو ليل، مؤتمر العملات الافتراضية في الميزان، (ص6).

أما الخزانة الأمريكية في عام 2013م فتعرفها بأنها:" وسيلة للتبادل تعمل كعملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقة"[1].

وعرفها آخرون بأنها:" عبارة عن أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقق من نقل الأصول والقيم بشكل غير نسخي، وهي في غالبها مبنية على تقنية تسمى بسلسلة الثقة Block chain التي تكفل الشفافية والسرعة والثقة في النقل"[2].

وعرفها آخر فقال:" هي عبارة عن عملات رقمية إلكترونية مشفَّرة غير ملموسة ولا مادية، ويتم تداولها إلكترونياً فقط عن طريق شبكة الإنترنت، ويمكن تملكها من خلال إنشاء محفظة إلكترونية على جهاز الحاسوب الخاص"[3].

وعرفها آخر بأنها عبارة عن "وحدات افتراضية تشفيّرية لا مركزية منتجة بواسطة برامج على الشبكة، يتم تداولها بين أعضاء مجتمع افتراضي بوصفها عملة"[4].

ومن خلال هذه التعريفات المذكورة يتبين أن التعريف الجامع الذي لا إسهاب فيه ولا إخلال، هو التعريف الأخير؛ حيث قام هذا التعريف على مرتكزات أربعة، هي:

1-أن العملة الرقمية عبارة عن عملة تشفيرية افتراضية وليست ملموسة.

2-أنها منتجة من خلال شبكة الإنترنت.

3-أن التداول بها يكون بين أعضاء مجتمع افتراضي.

4-أن التداول بها بوصفها عملة.

وقد أشار إلى هذه المرتكزات التعريف الأخير بدون إسهاب ولا إخلال فكان جامعًا شاملًا لجميع العملات الرقميّة.

---

(1) حكم إصدار العملات الافتراضية من منظور السياسة الشرعية، (ص6).

(2) التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية –البتكوين أنموذجا–، لمنير ماهر أحمد، وأحمد سفيان عبد الله، وسهيل بن شريف، مجلة بيت المشورة القطرية العدد (8)، (ص 240).

(3) العملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، لباسم أحمد عامر، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد (16) العدد (1)، ص284.

(4) النقد الافتراضي بتكوين أنموذجًا ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى، (ص 3).

الفرع الثاني-خصائص العملات الرقميّة:

للعملات الرقميّة خصائص تمتاز بها عن سائر العملات الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص كما يذكرها أهل الاختصاص:

الأولى-أنها قيمة نقدية مخزنة إلكترونيًا.

وهذه الخاصية ظاهرة فيها، بل ما اشتهرت هذه العملة إلا لأنها مخزنة إلكترونيًا، فهي عملات رقميّة وهمية افتراضية لا وجود لها حقيقة في أيدي الناس ومشفّرة، وهذا يعنى أنه لا يُعرف أصحابها، ولا يمكن تتبّع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم[1].

الثانية-أنها ثنائية التعامل:

ومعنى ذلك أنها لا تحتاج إلى وسيط ثالث، بل يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر مباشرة فلا حاجة إلى وسطاء؛ لأن عملية التبادل تتم بسهولة وسرعة فائقة عن طريق شبكة الإنترنت من خلال مبدأ الند بالند (peer to peer)[2].

الثالثة-سرعة التعامل وسهولة الحمل:[3]

وهذه الخاصية بلا شك أنها من أفضل الخاصيّات التي تمتاز بها العملات الرقميّة عن سائر العملات، فيمكن لأحد الأشخاص أن ينقلها في لحظات بدون تكلفة أو عناء؛ وهذه الخاصيّة قد جعلت بعض الشركات ورجال الأعمال يميل إلى التعامل بها.

الرابعة-عدم وجود الرقابة عليها:[4]

حيث لا يستطيع أحد من الناس الاطلاع على العمليات الشرائيّة التي يقوم بها صاحب العملة الرقميّة مع البائع، وهذه السرية التامة قد تغري بعض المتعاملين بها في عقد الصفقات، لكنها بالمقابل

---

(1) ينظر: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، لعبد الله بن سليمان الباحوث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة العدد (1) يناير 2017م، ص31، والعملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ص275.

(2) ينظر: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، ص31، والعملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ص276.

(3) ينظر: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، ص31، والتوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية –البتكوين أنموذجا–، ص242، وحكم إصدار العملات الافتراضية من منظور السياسة الشرعية، ص8.

(4) ينظر: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، ص31، والعملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ص276، وحكم إصدار العملات الافتراضية من منظور السياسة الشرعية، ص9.

قد تفتح الباب على مصراعيه إلى عمليّة غسيل أموال، بل والمتاجرة بها في أشياء محرمة بدون علم السلطات الحاكمة.

الخامسة-أنها لا مركزية في صدورها:

وهذا يعني أنه ليس هناك جهة رسمية تصدر عنها، ولم يتبناها أي بنك مركزي في أي دولة في العالم حتى كتابة هذا البحث، بل ولآحاد الناس القدرة على استخراجها بما يملك من تقنيات حاسوبية متطورة في حل المعادلات الخوارزميّة المعقدة حال التنقيب عنها[1].

السادسة-التخلص من رسوم التحويل والضريبة:[2]

فغياب الإشراف على المعاملات المالية والغموض الذي يكتنف عملية البيع والشراء عن طريق العملة الرقميّة جعل الجهات الرسمية في حالة جهل عام عن تلك المعاملات، وهي لا تستطيع أن تفرض رسومًا ضريبيّة على أشياء لا تعرفها ولا تعلم عنها شيئًا.

السابعة-أنها لا تستخدم إلا من خلال الإنترنت:[3]

وهذا يعنى أنها في حال توقف الإنترنت، فَإِنَّهُ لا قيمة لهذه العملة ولا يمكن أن تصبح عملة، لأنها أصبحت غير موجودة.

الثامنة-أنها ليست متجانسة:

فالعملة الرقميّة ليست جنسًا واحدًا، بل هي عملات متعددة فمنها: البتكوين، ومنها: لايتكوين، ومنها: الإثريوم، بل قد وصلت أجناس هذه العملات إلى العشرات، وقد تصل إلى المئات، وكلمّا تقدم الوقت ظهرت الكثير من هذه العملات، وربما تتخذ بعض البنوك أو الشركات العالمية هذه العملات للتعامل بها بوصها عملة رسميّة لها مستقبلًا.

فهذه ثمان خصائص من أهم الخصائص التي تتميز بها العملة الرقميّة.

---

(1) ينظر: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، ص31، والعملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ص276.

(2) ينظر: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، ص36.

(3) ينظر: النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، ص31، والعملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ص277.

المطلب الثاني-تحرير محل النزاع في المسألة:

كلّما تقدّم العلم وتطورت التكنولوجيا أصبحنا أمام مستجدات معاصرة لم يسبق للعلماء أن تحدثوا عنها، ومثل هذه المستجدات التي أرّقت الأسواق الماليّة والمؤسسات العالميّة العملة الرقميّة؛ حيث أصبحت واقعًا ملموسًا وأخذت حيزًا كبيرًا من الاهتمام على مستوى الأفراد والدول بشكل عام.

ولا يختلف اثنان على أن مسألة العملات الرقميّة تُعَدُّ من القضايا والنوازل المعاصرة عند أهل العلم؛ حيث لم يسبق أن تطرق إليها أحد من الفقهاء في كتابه؛ لعدم وجودها في الأزمنة الماضية، ومثل هذه النوازل والمستجدات بحاجة إلى الاجتهادات الجماعية لا الفردية، لا سيّما اجتهادات المجامع الفقهية الإسلامية التي تضم في عضويتها أبرز العلماء المعاصرين من شتى بلاد العالم الإسلامي، بجانب المتخصصين في المجالات المختلفة بحسب موضوع النازلة[1].

وقبل أن نتحدث عن حكم التعامل بالعملة الرقميّة لا بد أن نعرف أن عملة الذهب والفضة هي العملة المستخدمة بلا نكير.

وقد اتفق أهل العلم أن الربا يجري في الذهب والفضة؛ لوجود النصوص الواردة[2].

وأما العملات الورقيّة فجمهور الفقهاء المعاصرين يرون وجوب الزكاة فيها؛ لأنها حلّت محل الذهب والفضة في التعامل[3]، ومن ذهب إلى غير ذلك فقد جانب الصواب، بل ولا عبرة بقوله فهو مذهب ضعيف؛ لعدة اعتبارات، منها:

1-أن العملات الورقية حلت محل الذهب والفضة في كثير من الوجوه كالبيع، والشراء، وتثمين الأشياء، وقضاء الديون، وكثير من التعاملات المالية، وهذا التشبيه بين النقدين، والعملات الورقية كافٍ في إلحاق العملات بالذهب والفضة في باب الزكاة[4].

2-جعل العملات الورقية لا تأخذ حكم النقدين في باب الزكاة يترتب عليه في العصر الحاضر إبطال ركن الزكاة؛ حيث إن احتفاظ الناس أفرادا أو شركات بالذهب قليل أو شبه معدوم، في حين أن ما يتداوله الناس في الغالب من العملات بالملايين بل بالمليارات.[5]

3-أن الحكمة من إيجاب الزكاة في الذهب والفضة متحققة في العملات الورقية، فإذا دفعت إلى الفقير الزكاة بالعملات الورقية فقد أغنيته، ودفعت حاجته وفاقته.[1]

---

[1] ينظر: العملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، ص277.

[2] ينظر: الحاوي الكبير، لأبي الحسن الماوردي، (81/5)، المغني، لابن قدامة المقدسي، (4/ 4)، المجموع شرح المهذب، لمحيي الدين النووي، (9/ 392).

[3] ينظر: الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، (1/ 549).

[4] ينظر: مدونة الفقه المالكي وأدلته، للصادق الغرياني المالكي، (2/ 24).

[5] ينظر: مدونة الفقه المالكي وأدلته، (2/ 25).

وبهذه الاعتبارات يتبيّن ضعف من رأى التفريق بين العملة الورقية وبين الذهب والفضة. وظهر في يومنا هذا العملة الرقميّة فما رأي أهل العلم في التعامل بها بوصفها عملة رائجة بدلًا عن الذهب والفضة أو العملة الورقية؟

المطلب الثالث-أقوال الفقهاء في حكم التعامل بالعملة الرقميّة:

اختلف أهل العلم المعاصرون في حكم التعامل بالعملة الرقميّة على ثلاثة أقوال:

القول الأول-عدم جواز التعامل بالعملة الرقميّة مطلقًا:

وقد ذهب إلى هذا القول أغلب علماء العصر[2]، وإلى هذا القول ذهب دار الإفتاء المصرية[3]، ودار الإفتاء التركيّة[4] ودار الإفتاء الفلسطينيّة[5]، والهيئة العامة للشؤون الإسلاميّة والأوقاف في الإمارات العربية المتحدة[6].

أدلة القول الأول:

استند أصحاب هذا القول على عدة أدلة أبرزها:

الدليل الأول-جهالة المصدر والمستخدم: فليس هناك أي بنك مركزي رسمي تبنى هذه العملة، ولا أي جهات أو مؤسسات رسمية، كما لا يمكن تتبع المالكين الحقيقيين لهذه العملات؛ ولذا فإنها رائجة عند تجار الممنوعات وأصحاب المخدرات[7].

ويناقش: بأن جهالة المصدر لا تضر مقارنة بقبول الناس في التعامل بها.

---

(1) نفس المرجع السابق، (2/ 24).

(2) ينظر: الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، لأحمد خزان، رسالة ماجستير في جامعة حمه لخضر، ص114.

(3) ينظر: موقع دار الإفتاء المصرية، تاريخ 2020/10/28م برابط:
https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx?sec=fatwa&ID=14139

(4) ينظر: حاشية الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص114.

(5) ينظر: موقع دار الإفتاء الفلسطينية، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
http://www.darifta.ps/majles2014/showfile/show.php?id=289.

(6) ينظر: موقع الهيئة العامة للشؤون الإسلاميّة والأوقاف في الإمارات العربية المتحدة، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043 .

(7) ينظر: موقع دار الإفتاء الفلسطينية، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
http://www.darifta.ps/majles2014/showfile/show.php?id=289
والأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص114.

ونوقشت: الاستعمالات غير القانونية للعملة الرقميّة أمر عارض لا يؤثر في الحكم الكلي كما أنه يحدث في العديد من العملات الائتمانية المعاصرة[1].

الدليل الثاني–الغرر والمخاطرة: أن البتكوين وجميع العملات الرقميّة تحتوي على كثير من المخاطر والغرر؛ حيث يتعرض سعرها إلى التذبذب والتقلبات السوقية المجحفة؛ بسبب الاختراقات والفيروسات فينتج عنها خسائر مادية كبرى لا يمكن استرجاعها[2].

ونوقش: بأن عدم الاستقرار وحدوث التقلبات يؤثر في الكفاءة كما حال العديد من العملات الائتمانية المعاصرة والأسهم وهذا لا يؤثر في جوهر الثّمنيّة[3]، بل قد تكون العملة الورقيّة الرسميّة أيام الحروب والأزمات أكثر تقلبًا من العملة الرقميّة، ومع ذلك يبقى التعامل بها بدون إنكار أو إسقاط لثمنيّتها.

الدليل الثالث–تحويل المباح إلى ممنوع: وهذا الدليل هو من باب سد الذريعة فكثرت المضاربة بالعملة الإلكترونية حولها من نقد إلى سلعة يتاجر فيها ولا يتاجر بها وهذه مسألة خطرة، وقد نبه الفقهاء من خطورتها.

يقول ابن القيم الجوزية:" الواجب: أن تكون النقود رؤوس أموال، يتجر بها، ولا يتجر فيها، وإذا حرم السلطان سكة أو نقدا منع من الاختلاط بما أذن في المعاملة به"[4].

ويناقش: بأنه لو منع المتاجرة بها لأدخلنا الناس في حرج شديد، والمصارفة جائزة في الشرع، ولم يرد دليل في المنع منها. أضف إلى ذلك أن دليل سد الذريعة مختلف فيه عند أهل العلم.

الدليل الرابع–أن العملة الرقميّة ليست مالًا متقومًا: فالعملة الرقميّة بالصفات والخصائص المذكورة تلك لا تعد مالًا متقوّمًا شرعًا فليست نقدًا ولا سلعة؛ لعدم الوجود المادي لهذه العملة[5].

الدليل الخامس–التحريم اعتبارًا للأحوط: فقد ذهب بعض العلماء إلى حرمة التعامل بالعملة الرقميّة؛ لما تشتمل عليه هذه العملات من أمور مشتبه فيها تنافي التعاملات الشرعية[6].

ويناقش: بأن مسألة الاحتياط هي مسألة لا اعتبار بها عند من ينظر إلى العملة الرقميّة بأنها عملة قائمة بذاتها يجوز التعامل بها.

---

(1) ينظر: الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص116.

(2) ينظر: موقع دار الإفتاء الفلسطينية، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
http://www.darifta.ps/majles2014/showfile/show.php?id=289،
والأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص114

(3) ينظر: الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص115.

(4) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لمحمد بن أبي بكر ابن القيّم الجوزية، (ص 202).

(5) ينظر: الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص115.

(6) ينظر: الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص115.

القول الثاني-جواز التعامل بالعملة الرقميّة مطلقًا:

وهذا قول بعض علماء العصر منهم: الشيخ عبد القادر بركات الله[1][2]، والدكتور محمد علي القري[3][4]، والدكتور منذر قحف[5][6]....

وعبد الله العقيل[7][8]، وغيرهم.

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول-البقاء على أصل الإباحة، ففي المعاملات المالية الأصل الإباحة ما لم يرد في الشرع النهي عنه، ولم يرد لنا نص من الكتاب، ولا السنة ولا الأدلة الشرعية الأخرى في تحريم التعامل بهذه العملة[1].

---

(1) هو: عبد القادر بركات الله عالم شريعة بريطاني معاصر، عضو في مجلس الرقابة الشرعية في بنك الريان، وهو البنك الإسلامي الوحيد في بريطانيا في قطاع التجزئة [موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2021/6/7م برابط: https://cutt.us/7X9TY].

(2) ينظر: موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2021/6/7م برابط: https://cutt.us/7X9TY.

(3) هو: محمد علي القري بن عيد سعودي معاصر أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بالجامعة لعدت دورات، خبير في المجمع الفقهي الإسلامي الدولي التابع (منظمة المؤتمر الإسلامي)، والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي [انظر: موقع د محمد علي القري، بتاريخ 2021/6/8م برابط: https://cutt.us/PiF2s].

(4) ينظر: خطابه في مؤتمر العقول الشرعية على اليوتيوب، تاريخ 2021/1/8م، برابط: https://www.youtube.com/watch?v=5OEA7fFAyGk

(5) هو: منذر قحف سوري معاصر، حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة بوتا بأمريكا، باحث في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، مؤسس جمعية العلماء الاجتماعيين المسلمين بأمريكا، عضو الجمعية العالمية للاقتصاد الإسلامي فيها. [انظر: مدونة د منذر قحف، بتاريخ 2021/6/8م برابط: https://cutt.us/HiMb2].

(6) ينظر: كتاب العملات المشفرة والعملة الرقمية الوضع للاستثمار والتجارة (مناقشة فقهية) للدكتور زهر الدين عبد الرحمن، ص18، بتاريخ 2021/6/7م بربط: https://mfpc.org.my/wp-content/uploads/2018/04/Cryptocurrency.pdf

(7) هو: عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب العقيل سعودي معاصر دكتوراه من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عضو الجمعية العلمية السعودية الفقهية، عضو لجنة التوعية في الحج التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية بالسعودية [انظر: موقع الجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة، بتاريخ 2021/6/8م برابط: https://cutt.us/rVbCH].

(8) ينظر: كتاب العملات المشفرة والعملة الرقمية الوضع للاستثمار والتجارة (مناقشة فقهية) للدكتور زهر الدين عبد الرحمن، ص18، بتاريخ 2021/6/7م بربط: https://mfpc.org.my/wp-content/uploads/2018/04/Cryptocurrency.pdf

ويناقش: بأن التعامل بمثل هذه العملات فيه غرر، ومخاطرة عظيمة، وقد ورد في الشرع النهي عن الغرر، وضياع المال.

بالإضافة إلى أن البنوك قد حظرتها ولم تقبلها أو تعتمدها، وللحاكم أن يقوم بحظر المباح إن رأى فيه مصلحة عامة[2].

الدليل الثاني–أن البتكوين قامت بوظائف النقود أو العملات في الجملة رغم عدم إصدارها من جهة حكومية، ولا يوجد حدّ اقتصادي أو شرعي للنقود يمنع من ذلك[3]؛ ولذا قال الإمام مالك رحمه الله: "ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة"[4].

الدليل الثالث–أن عملة البتكوين أصبحت مالًا متقومًا بحد ذاته بحكم ما آلت إليه في الواقع من أنه يتملك بها غيرها من العملات والسلع والخدمات[5].

ونوقش: أن هذه العملات لا تحمل قيمة في ذاتها حتى تقاس على الذهب، والقيمة التي اكتسبتها من الأسواق أو الواقع هي قيمة وهمية؛ لأنها لا تنتج عن تعامل وتبادل حقيقي، فضلًا عن كون التعامل بها فيه مجازفة ومخاطرة[6].

الدليل الرابع– أن نظام التعامل بالعملة الإلكترونية سيكون وسيطًا أكثر ملاءمة للمصارف الإسلامية، والتمويل الإسلامي، ورجال الأعمال –الذين لا يتعاملون بالفوائد الربوية– من العملات الورقية للبنك المركزي التي تحمل الفائدة.

وفصل البنوك الربوية عن البنوك الإسلامية من متطلبات البنوك الإسلامية وضرورة من ضرورياتها حتى تكون أكثر التزامًا بالمعاملات الإسلامية.

القول الثالث-أن الحرمة فيها لغيرها لا لذاتها:

فأصحاب هذا القول يرون أن الحرمة فيها بسبب الوسائل، فهي ليست محرمة لذاتها، ولكنها محرمة لما يترتب عليها من المضاربات وضياع الأموال، وإلى هذا القول ذهب الدكتور علي محيي الدين القره داغي[1][2]، والدكتور هيثم الحداد[3][4].

---

[1] ينظر: الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص117.

[2] نفس المرجع السابق، ص118.

[3] نفس المرجع السابق، ص117.

[4] المدونة، لمالك بن أنس الأصبحي، 5/3.

[5] ينظر: الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص117.

[6] المرجع السابق نفسه، ص117.

واشترط الدكتور القره داغي عدة أبدائل حتى تكون العملة الرقمية جائزة ومقبولة، وهي:

البديل الأول–أن تجعلها دولة من الدول عملة رسميّة، بحيث تكون عملة رقمية مشفرة، ومن ثم يتوافر فيها شروط العملة.

البديل الثاني–أن تكون عملة ثانوية.

البديل الثالث–إصدار بطاقات الائتمان من خلال البنوك.

البديل الرابع–إنشاء شركة مساهمة يمكن أن تكون موجوداتها السلع والخدمات والذهب.

البديل الخامس–إصدار صكوك قائمة على أساس العملة المشفرة[5].

أدلة القول الثالث:

وأبرز أدلتهم ما يأتي:

الدليل الأول–جهالة المصدر والمستخدم: فليس هناك أي جهات حكومية تبنّت إصدار هذه العملات، وهذا يعني أنه لا يمكن تتبع المالكين الحقيقيين لهذه العملات[6]، وهذا الجهالة تستوجب الإلغاء الشرعي حتى يُعرف المصدر.

ويناقش: بأن جهالة المصدر لا تضر ما دامت قد أصبح لها قيّمة يشترى بها الأشياء.

---

(1) هو: على محيي الدين القره داغي عالم وفقيه مسلم عراقي معاصر، دكتوراه في الشريعة والقانون جامعة الأزهر الشريف 1985م في مجال العقود والمعاملات المالية، عام، الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ورئيس مجلس الاستشاري الأعلى للتقريب بين المذاهب التابع لأسيسكو التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، ونائب رئيس المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث [انظر: موقع أ.د علي قره داعي بتاريخ 2021/6/8م بربط: https://cutt.us/kj36l].

(2) ينظر: موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بتاريخ 2021/6/8م بربط: https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=8394.

(3) هو: هيثم بن جواد الحداد، مذيع تلفزيوني مسلم بريطاني من أصل فلسطيني معاصر، عضو في مجالس المستشارين للمنظمات الإسلامية في المملكة المتحدة، بما في ذلك مجلس الشريعة الإسلامية. وهو رئيس ومستشار العمليات وأمين لمؤسسة البحوث والتنمية الإسلامية [ينظر: ويكيبيديا بتاريخ 2021/6/8م بربط: https://cutt.us/fYRMQ].

(4) ينظر: موقع الدرر السنية، بتاريخ 2021/6/7م برابط: https://cutt.us/F5Vbh

(5) ينظر: موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بتاريخ 2021/6/8م بربط: https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=8394.

(6) ينظر: موقع دار الإفتاء الفلسطينية، تاريخ 2020/10/28م، برابط: http://www.darifta.ps/majles2014/showfile/show.php?id=289

والأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص114.

الدليل الثاني–عدم وجود ضمانات: فالعملات المشفرة لا ضامن لها بخلاف الذهب والفضة فهما نقدان ذاتيان ضامنان للقيمة في حد ذاتهما، في حين أن العملة الورقية تُعَدُّ نقودًا اكتسبت قوتها في بدايتها من غطائها الذهبي أو الفضي، والآن تكتسبها من قوة الدولة وضمانها لها[1]، وعدم وجود الضمانات يدخل الإنسان في الخداع والغرر المنهي عنه شرعًا؛ حيث يتعرض سعرها إلى التذبذب والتقلبات السوقية المجحفة؛ بسبب الاختراقات والفيروسات فتخلّف خسائر مادية كبرى لا يمكن استرجاعها[2].

ويناقش: بأن قبول الناس في شراء هذه العملة وبيعها خير ضمان لها.

المطلب الرابع-القول الراجح مع أوجه الترجيح:

القول الراجح:

ويرى الباحث أن العملة الإلكترونية محرمة لغيرها لا لذاتها فإن أمكن إيجاد الضمانات، واعتمدتها في البنوك الحكومية فلا حرج من جواز استعمالها، أما الآن فهي أشبه بالسلعة، مثل البرامج الإلكترونية التي تروّج للبيع والشراء.

أوجه الترجيح:

الوجه الأول–معرفة المصدر، وضمان المنتِج لها، عاملان أساسيان لحفظ أي عملة كانت، وهذا ما افتقدته العملة الإلكترونية أو المشفرة؛ حيث لا ضمان ولا علم لنا من قام بإنتاجها، فيمكن لمنتجها المجهول أن يقوم بسحبها في أي وقت شاء فعنده أسرارها.

فمعرفة المصدر وضمان المنتج للعملة عاملان مهمان، وكل عملة نقدية قوتها من قوة اقتصاد من قام بإنتاجها وضمان تعويض المتعامل بها، وهكذا العملة الإلكترونية، وأكبر مثال على ذلك الدولار الذي يُعَدُّ أقوى عملة، مع أنه يطبع بدون أي مقابل، ولم يعد سندًا لملكية مقدرة من الذهب، أو أي مال حقيقي.

وأعتقد أن معرفة المصدر ووجود الضامن لهذه العملة، سيحميها من التذبذب والتقلبات السوقية المجحفة التي قد تخلّف خسائر مادية كبرى على مستعمليها.

---

[1] ينظر: موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بتاريخ 2021/6/8م بربط:
https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=8394.

[2] ينظر: موقع دار الإفتاء الفلسطينية، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
http://www.darifta.ps/majles2014/showfile/show.php?id=289
والأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين أنموذجًا، ص114

الوجه الثاني–الشريعة الإسلامية ما جاءت لتضيق على الناس في حياتهم ومعاملاتهم بل روحها ومقاصدها تدل على السهولة واليسر في معاملاتها بما يتلاءم مع حفظ الأموال، ومراعاة مصلحة الإنسان فلا إفراط ولا تفريط.

يقول د علي علي القره داغي:" إن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد عالمي قائم على الأعيان والحقوق والمنافع ومن هنا فهو لا يعتمد على القضايا الصورية والقضايا الشكلية والوهمية كما ذكر فضيلته أن باب العملات والنقود واسع ليس ضيقا، وأن الإسلام يفتح أبوابه لكل جديد نافع، ولا ينبغي لعالمنا الإسلامي أن يتأخر عن ركب التقدم التكنولوجي، فعليه أن يستفيد منه لكن في ظل قيمه الإسلامية ومبادئ شريعته الغراء وأسس الاقتصاد الإسلامي"[1].

الوجه الثالث–كون العملة إلكترونية أو غير محسوسة غير مؤثر في العملة من حيث القبول والرد، فقد أصبح الناس يتعاملون بالبطائق الإلكترونية كالفيزا والماستر والكريدت كارد، وإن كانت هذا البطاقات لها مخزون من الاحتياطي الورقي؛ وصادرة عن البنوك المركزية للدول، إلا أنها تُعَدُّ البدايات الأولى للتعامل الإلكتروني غير المحسوس، وظهور العملة الإلكترونية نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي الذي وصلت إليه البشرية.

الوجه الرابع– وجود المخاطر باختراق العملة الإلكترونية ونهبها غير مؤثر في العملة، فهذه المخاطر موجودة في العملة الورقية؛ حيث يحدث تزوير لها، ويمكن تلافي هذا الاختراق بوجود برامج آمنة ومحصنة من أي فيروسات أو اختراق محتمل، ويمكن معرفة من قام بهذا الفعل مع التطور التكنولوجي ومحاكمته حتى يرتدع من تسول له نفسه فعل ذلك مرة أخرى.

الوجه الخامس–عند النظر في أدلة المحرمين نجد أن أغلب أدلتهم تنصبّ حول تحريم العملة الإلكترونية أو المشفرة بسبب الوسائل، كالغرر والجهالة والافتيات على حق الحاكم، وهذا التحريم لا لذات العملة، وهو ما يجعلنا نبحث عن آليات ووسائل مشروعة لكيفية استخدام هذه العملة على الوجه الأمثل والأحسن.

الوجه السادس–أن هناك مشاكل قانونيّة كثيرة من هذه العملة، كعدم وجود جهة مركزية، وعدم وجود جهة يُحتكم إليها لفض النزاع، وعدم وجود تشريعات تنظمها في أسواق الأموال، لكن حل هذه المشاكل القانونية كلها يكون بواسطة التشريع والقانون بضوابط سليمة، ومبادئ إسلامية صحيحة.

---

[1] ينظر: موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بتاريخ 2021/6/8م بربط:
https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=8394.

المطلب الخامس-الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملة الإلكترونية:

تكلمنا عن حكم التعامل بالعملة الإلكترونية من حيث الوجه الشرعي، وهنا سنتكلم عن الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملة الإلكترونية في حال تم التعامل بها مع وجود الضمانات واعتمدتها بعض البنوك الحكومية، ومن هذه الأحكام:

أولًا-حكم تعدين[1] هذه العملة:

لا أرى في التعدين حرمة، خاصة وأن تعدين تلك العملات واستخراجها يتطلب جهدًا كبيرًا، وتكلفة ليست بالبسيطة. والأصل الإباحة في تعدين تلك العملة، ولم يرد دليل على حرمة استخراجها، خاصة إن جعلناها سلعة للبيع والشراء.

ويرى الباحث أن التعدين والبحث عن العملات المشفّرة بمسائل خوارزمية معقدة، أكثر شبهًا بالبرامج الإلكترونية المقدمة للشركات، والمؤسسات التي تباع بآلاف الدولارات وتتطلب جهدًا كبيرًا.

[1] التعدين: هي عملية رقابية إلكترونية تقوم بها أجهزة المعدِّنين على عمليات تحويل عملة إلكترونية من الندّ للندّ فيقوم المعدِّن بالتحقق من التوقيع الإلكتروني، وعدم سبق إنفاق هذه العملة إنفاقًا مزدوجًا. [ينظر: الأحكام المتعلقة بالعملات الإلكترونية (Bitcoin)، لعبد الله بن محمد العقيل، ص15].

ثانيًا-هل يدخل الربا في هذه العملة:

لا خلاف بين أهل العلم أن الربا يدخل في تعامل الذهب والفضة[1]. وهل يجري الربا في هذه العملة الإلكترونية أم لا؟

ولمعرفة جواب هذا السؤال لا بد على القارئ أن يعرف بأن الربا لا يدخل في العملة الإلكترونية أو المشفّرة إلا إذا تحققت فيها علة الربا في الذهب والفضة، وقد نص الفقهاء في الصحيح من أقوالهم أن علة الربا في الذهب والفضة هي الثمنية[2].

فإذا تحققت علة الثمنيّة في هذه العملات مستقبلًا بأن أصبحت عملة رائجة يستعملها الناس، ولها ضمانات فإن الربا يدخلها بلا شك؛ لأنها تقوم مقام العملة، أما الآن فهي أشبه بالسلعة التي تشترى مع ما فيها من المخاطر الكبيرة.

ثالثا-هل تجب فيها الزكاة:

العملات الإلكترونية أو المشفرة في الوقت الحالي أشبه بالسلع، وإن قلنا إنها عملات أو سلع، فإن الزكاة واجبة فيها من الناحيتين.

فإن كانت سلعًا، فإنها تروّج للبيع والشراء، فتعامل معاملة عروض التجارة، وإن كانت عبارة عن ثمن، فإنها أشبه بالأموال التي تجب الزكاة فيها؛ لقوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: 19].

الخاتمة:

وبعد هذه الدراسة المسماة بـ(حكم التعامل بالعملات الرقميّة أو ما تسمى بالمشفّرة) التي أوضحت فيها أحكام التعامل بالعملات المشفّرة أو الإلكترونية، فقد توصلت في هذه الدراسة إلى أهم النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أهم النتائج:

1- تعرّف العملة الرقمية بأنها عبارة عن عملة تشفيرية افتراضيّة وليست ملموسة، منتجة من خلال شبكة الإنترنت، ويكون التداول بها عبر أعضاء مجتمع افتراضي بوصفها عملة للبيع والشراء.

2- من أهم الخصائص التي تمتاز بها العملة الرقميّة أنها قيمة نقدية مخزنة إلكترونيًا، وثنائية التعامل، وسهولة الحمل، وسرعة التعامل بها، مع عدم وجود الرقابة عليها فهي لا مركزية، ويستطيع صاحبها التخلص من رسوم التحويل والضريبة؛ لأنها تستخدم من خلال الإنترنت.

---

[1] ينظر: اختلاف الأئمة العلماء، ليحيى بن هبيرة الشيباني، (1/ 357).

[2] ينظر: المغني، لابن قدامة المقدسي، (4/ 5)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا محيي الدين النووي، (380/3)، والإحكام شرح أصول الأحكام، لابن قاسم النجدي، (3/ 158).

3- اختلف أهل العلم في حكم التعامل بهذه العملة إلى ثلاثة أقوال: الإباحة مطلقًا، والحرمة مطلقًا، والقول الثالث فيه تفصيل، إذ يرون أن الحرمة فيها ليست ذاتية بل هي محرمة لغيرها لعدم اعتمادها من بنوك مركزية، وعدم وجود الضمانات الكافية لها.

4- أرجح الأقوال هو القول الثالث: وهي أنها محرمة لغيرها لعدم إصدارها من بنوك مركزية، وعدم وجود الضمانات الكافية لاعتبارها عملة، وهي الآن أشبه بالسلع الإلكترونية، مثل البرامج التي تباع وتشترى بأثمان باهظة.

5- إذا وجدت الضمانات الكافية، وأصدرت من بنوك مركزية حكومية فلا حرج في استخدامها عملةً، وهذا متوقع مستقبلًا.

6- من الأحكام المترتبة في حكم التعامل بالعملة الإلكترونية، التعدين: وهذا لا حرج فيه من حيث الأصل، وأما حكم الربا فيها فيرى الباحث: أن الربا لا يدخلها فهي ليست مصنفة عملةً حسب القول الراجح وإنما شبيهة بالسلع، وأما الزكاة فيرى الباحث: أن الزكاة تجب فيها على اعتبار أنها سلعة تروّج للبيع والشراء، أو تكون عملة مستقبلية إن وجدت الضمانات الكافية والإصدار الرسمي لها.

أهم التوصيات:

1- أرى أن من المصلحة العربية والإسلامية الاتفاق على إنشاء عملة إلكترونية ثانوية موحدة بين جميع الدول الإسلامية، فهذا سيعزز ويقوي الاقتصاد العربي والإسلامي بشكل عام، وسيقلل من الاعتماد على الدولار بوصفه عملة أجنبية.

2- إيجاد رؤية شاملة، ودراسات متكاملة حول العملة الإلكترونية في المجامع الفقهية والخروج برؤية واضحة في كيفية التعامل بها.

أهم المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

2- الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، لمحمد إبراهيم الشافعي، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، عام 2003م.

3- الأحكام الفقهية للصرف الإلكتروني دراسة حالة العملات الافتراضية البتكوين نموذجا، لأحمد خزان، رسالة ماجستير في جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، عام 1439هـ-2018م.

4- الأحكام المتعلقة بالعملات الإلكترونية (Bitcoin)، لعبد الله بن محمد العقيل، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (د.ط)، (د.ت).

5- الإحكام شرح أصول الأحكام، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي، ط2، 1406هـ.

6- اختلاف الأئمة العلماء، لأبي المظفر يحيى بن هبيرة الذهلي الشيبانيّ، المحقق: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية- لبنان، بيروت، ط1، 1423هـ - 2002م.

7- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 2001م.

8- التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية -البتكوين أنموذجا-، لمنير ماهر أحمد، وأحمد سفيان عبد الله، وسهيل بن شريف، مجلة بيت المشورة القطرية العدد (8) إبريل 2018م.

9- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب الماوردي، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ-1999م.

10- حكم إصدار العملات الافتراضية من منظور السياسة الشرعية، لمحمد محمود أبو ليل، بحث مقدم لمؤتمر العملات الافتراضية في الميزان، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2019م.

11- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، الطبعة: الثالثة، 1412هـ/ 1991م.

12- الطرق الحكمية، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، مكتبة دار البيان، (د.ط)، (د.ت).

13- العملات الرقميّة (البتكوين أنموذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، لباسم أحمد عامر، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد (16) العدد (1) شوال 1440هـ- يونيو 2019م.

14- الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1424هـ- 2003م.

15- المجموع شرح المهذب (مع تكملة السبكي والمطيعي) لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).

16- مدونة الفقه المالكي وأدلته، للصادق عبد الرحمن الغرياني المالكي، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ-2002م.

17- المدونة، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ- 1994م.

18- معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 1429هـ-2008م.

19- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة، (د.ط)، (د.ت).

20- المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، مكتبة القاهرة، (د.ط)، 1388هـ-1968م.

21- النقد الافتراضي بتكوين أنموذجًا ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى.

22- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، لعبد الله بن سليمان الباحوث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، القاهرة العدد (1) يناير 2017م.

23- **المواقع الإلكترونية:**

24- خطاب محمد علي القري في مؤتمر العقول الشرعية على اليوتيوب، تاريخ 2021/1/8م، برابط:
https://www.youtube.com/watch?v=5OEA7fFAyGk

25- كتاب العملات المشفرة والعملة الرقمية الوضع للاستثمار والتجارة (مناقشة فقهية) للدكتور زهر الدين عبد الرحمن، ص18، بتاريخ 2021/6/7م بربط:
https://mfpc.org.my/wp-content/uploads/2018/04/Cryptocurrency.pdf

26- مدونة د منذر قحف، بتاريخ 2021/6/8م برابط:
https://cutt.us/HiMb2 .

27- موقع أ.د علي قره داعي بتاريخ 2021/6/8م بربط:
https://alqaradaghi.com/about-personal/.

28- موقع الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بتاريخ 2021/6/8م بربط:
https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=8394.

29- موقع الجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة، بتاريخ 2021/6/8م برابط:
https://cutt.us/rVbCH.

30- موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2021/6/7م برابط:
https://cutt.us/7X9TY.

31- موقع الدرر السنية، بتاريخ 2021/6/7م برابط:
https://cutt.us/F5Vbh .

32- موقع الهيئة العامة للشؤون الإسلاميّة والأوقاف في الإمارات العربية المتحدة، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043 .
https://cutt.us/PiF2s . موقع د محمد علي القري، بتاريخ 2021/6/8م برابط:

33- موقع دار الإفتاء الفلسطينية، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
http://www.darifta.ps/majles2014/showfile/show.php?id=289 .

34- موقع دار الإفتاء الفلسطينية، تاريخ 2020/10/28م، برابط:
http://www.darifta.ps/majles2014/showfile/show.php?id=289

35- موقع دار الإفتاء المصرية، تاريخ 2020/10/28م برابط:
https://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx?sec=fatwa&ID=14139

36- موقع ويكيبيديا بتاريخ 2021/6/8م بربط:
https://cutt.us/fYRMQ.

مجلة جامعة الجزيرة

(علميَّة – دوريَّة – محَّكمة)

عوامل النهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي المعاصر

د/سماح حمود علي يحيى البعداني
باحثة دكتوراه، مدرس بقسم الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن، كلية الآداب، جامعة إب-الجمهورية اليمنية
Email:albadanisamah1986@gmail.com
Tell: 00967-774831931

الملخص:

يهدف البحث إلى عرض عوامل ومقومات التقدم والنهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي المعاصر وبيانها؛ وذلك من أجل السعي نحو إيجاد الحلول والآليات لمعالجة حالة الضعف والركود في الواقع العربي والإسلامي الراهن. وتتمثل هذه العوامل بـ(عوامل معنوية) و(عوامل مادية)، ولمّا كانت الأولى غير ملموسة ولا يمكن قياسها بمؤشرات أو معايير محددة، فقد اتفق أغلب المفكرين على أنها تتمثل بـ(العامل الروحي أو الديني، والعامل الأخلاقي، والعامل الفكري)، أما العوامل المادية فيمكن قياسها بمؤشرات أو معايير محددة؛ كونها ملموسة، وتتمثل بـ(العامل العلمي، والعامل الاجتماعي والسياسي، والعامل الاقتصادي، والعامل التقني والعسكري).

وخلص البحث إلى أن الاهتمام بدارسة عوامل النهوض الحضاري ومقوماته وتفعيلها على الواقع المعاصر يُسهم في تجاوز مرحلة الضعف والتراجع الراهن لدى المجتمع العربي والإسلامي، والانتقال إلى مرحلة النمو واللحاق بركب الحضارات والقدرة على المنافسة العالمية في شتى المجالات.

وقد حرجت الباحثة بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة التقاء المفكرين والعلماء العرب والمسلمين كلٌّ بحسب مجاله وتخصصه، والعمل على إعداد مشروع نهضوي متكامل وفق رؤى وأهداف موحدة وخطط مدروسة ومنظمة، بهدف تقديم الحلول والآليات المناسبة للخروج من الوضع الراهن، والاتجاه نحو النمو ومواكبة العصر ومتطلباته، كما يوصي بضرورة اتجاه الدول العربية والإسلامية نحو توحيد الإرادة السياسية، والتكامل والتنسيق المشترك بينهم في مختلف المجالات، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وحماية أمنها القومي بما يضمن سيادتها واستقلالها.

الكلمات المفتاحية: النهوض، الحضارة، عوامل النهوض.

Abstract:

This study aimed to show both factors and elements of progress and civilized advancement in the Arab Islamic contemporary society and explain them to find solutions and allies for tackling weaknesses and stagnation of the Arab Islamic current situation. These factors are of two types: moral and material. Because the former is intangible and can never be measured by specific indicators or criteria, the majority of thinkers have agreed that such factors are spiritual or religious, moral, and intellectual. However, the material factors can be measured by specific indicators or criteria as being tangible; they are: scientific, social and political, economic, and technical and military.

The study has concluded that there is a need to study of the factors of progress and civilized advancement and enact them in the current situation. This in turn contributes in overcoming the stage of the current weaknesses and retreat in the Arab Islamic society and moving towards development, civilizations catch up, and global competitions in various fields.

The most significant recommendations the study introduced are: there is a need for Arab Muslim thinkers and scholars, of all disciplines, to meet together to prepare an advanced integrative project in accordance with unified visions and goals together with organized studied plans to suggest suitable solutions and allies to come out from the current situation and go towards development to cope with this era and its requirements; and there is a need for Arab Islamic states to direct themselves towards unification of their political will and establishment of joint integration and coordination in various fields to achieve self-sufficiency and national security to ensure sovereignty and independence.

Keywords: Advancement, Civilization, Factors of Civilized Advancement.

مقدمة:

ظهر الاهتمام بدراسة قضايا التخلف والنهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وأصبحت هذه القضايا محل اهتمام كبير لدى نخبة من المفكرين العرب والمسلمين المعاصرين، الذين قدّموا العديد من الدراسات والأبحاث والطروحات التي تدور حول إيجاد المقترحات والحلول لمعالجة التراجع والركود الحضاري، فضلًا عن تشخيصهم لجملة الأزمات الفكرية ومظاهر التخلف وعوامله ضمن الأسئلة الكبرى حول النهضة وشروطها وعواملها ومظاهرها المطروحة من قبل النُخب الفكرية والثقافية العربية والإسلامية على اختلاف توجهاتهم في تلك الأثناء.

وبالنظر في عوامل النهوض الحضاري العامة، وفي عوامل النهوض الحضاري الإسلامي حال تحققها وتوافرها في واقع المجتمع العربي الإسلامي في مرحلة من مراحل تاريخها التي أدّت إلى ازدهار الحضارة الإسلامية، يمكننا القول وفقًا لمنهج ابن خلدون الجدلي في عوامل قيام الحضارات وسقوطها إنّ محاولات الاستئناف والنهوض الحضاري ترتبط بمدى فاعلية تلك العوامل وتحققها في الواقع.

وقد عمدت في هذا البحث إلى عرض أبرز العوامل والمقومات (المعنوية والمادية) التي أشار إليها أغلب المفكرين والمثقفين المعاصرين وبيانها بوصفها عوامل صعود أو هبوط للحضارة، وتتمثل هذه العوامل بـ (عوامل معنوية) و(عوامل مادية)، ولمّا كانت الأولى غير ملموسة ولا يمكن قياسها بمؤشرات أو معايير محددة، فقد اتفق أغلب المفكرين على أنها تتمثل بـ (العامل الروحي أو الديني، والعامل الأخلاقي، والعامل الفكري)، أما العوامل المادية فيمكن قياسها بمؤشرات أو معايير محددة كونها ملموسة ومدركة، وتتمثل بـ (العامل العلمي، والعامل الاجتماعي والسياسي، والعامل الاقتصادي، والعامل التقني والعسكري)، ولا يمكن لأيّ تقدم أو نهوض حضاري أن يتحقق إلا بالتكامل بين الجانبين المعنوي والمادّي؛ إذ لا يمكن لحضارة أن ترتقي وتستمر لقرون طويلة في ظل فساد القيم وانحطاط الأخلاق، مهما بلغت من التطور المادي في البنية التحتية والصناعات والتقنيات الحديثة.

أولًا-أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال الآتية:

1-يُناقش قضية من أهم القضايا التي شغلت الفكر العربي والإسلامي المعاصر وهي تأخر المجتمعات العربية والإسلامية وتقدم غيرها.

2-الحاجة إلى معرفة عوامل التقدم والنهوض الحضاري وبيان مقوماته المختلفة.

3-حاجة المجتمع العربي والإسلامي المعاصر إلى إيجاد آليات وحلول تُسهم في تجاوز مرحلة الضعف والتراجع الراهن.

ثانياً-مشكلة البحث:

نظرًا للواقع المرير الذي يمر به المجتمع العربي والإسلامي من تراجع وتخلف وركود حضاري على جميع المستويات، فقد تعددت الكتابات والطروحات النظرية التي تدور حول آليات وعوامل النهوض الحضاري، سعيًا لاستئناف الدور الريادي الحضاري العربي والإسلامي. فإن البحث الحالي يحاول أن يقف على جُملة من العوامل والمقومات (المعنوية) و (المادية) للتقدم والنهوض الحضاري وفق كتابات وطروحات ودراسات المفكرين والمثقفين والمحللين الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين العرب والمسلمين المعاصرين المُهتمين بإيجاد الحلول والمقترحات لمعالجة حالة الواقع الراهن. وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-ما العوامل المعنوية للنهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي المعاصر؟
2-ما العوامل المادية للنهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي المعاصر؟
3-ما دور عوامل النهوض الحضاري في معالجة حالة التراجع في الواقع الراهن؟

ثالثًا-أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-عرض العوامل المعنوية للنهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي المعاصر.
2-عرض العوامل المادية للنهوض الحضاري في المجتمع العربي والإسلامي المعاصر.
3-اقتراح بعض الحلول والآليات للخروج من حالة الضعف والتراجع التي يُعاني منها الواقع العربي والإسلامي المعاصر.

رابعًا-منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الاستقرائي، من خلال تتبع الكتابات والدراسات والطروحات النظرية للمفكرين والمثقفين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين العرب والمسلمين الذين أشاروا إلى عوامل التقدم والنهوض الحضاري ومقوماته، ومن ثم تحليل ما ورد فيها من نصوص وأفكار واستنباطها وعرضها بوصفها حلولًا وآليات للتقدم والنهوض الحضاري.

خامساً-خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من تمهيد ومبحثين وخاتمة، على النحو الآتي:

- **التمهيد وفيه: التعريف بمصطلحات البحث.**
  1-تعريف النهوض لغة واصطلاحًا.
  2-تعريف الحضارة لغة واصطلاحًا.

3-تعريف النهوض الحضاري بوصفه مصطلحًا مركبًا.

- **المبحث الأول-العوامل المعنوية للنهوض الحضاري:**

المطلب الأول-العامل الروحي أو الديني.

المطلب الثاني-العامل الأخلاقي.

المطلب الثالث-العامل الفكري.

- **المبحث الثاني-العوامل المادية للنهوض الحضاري:**

المطلب الأول-العامل العلمي.

المطلب الثاني-العامل الاجتماعي والسياسي.

المطلب الثالث-العامل الاقتصادي.

المطلب الرابع-العامل التقني والعسكري.

- **الخاتمة-تحتوي على أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.**

التمهيد

1-تعريف النهوض لغة واصطلاحًا:

النهوض لغة: جاء في المعجم الوسيط النهوض: بمعنى الوثبة في سبيل التقدم الاجتماعي أو غيره، ويقال: نهض من مكانه إلى كذا، ونهض إلى العدو: أسرع إلى ملاقاته. والنّهاض: الدؤوب على أن يسلك سبيل التقدم والكثير النهوض[1]. وقيل النهوض: أي نهض من مكانه ونهض نهضًا أي ارتفع عنه، ويقال أيضًا: نهض إلى فلان نهضًا ونهوضًا أي تحرك إليه بالقيام، وأنهضته بالأمر أي حملته إليه[2].

إذًا فالمعنى اللغوي للنهوض يُشير إلى القيام والحركة، والسير قُدمًا وتجاوز مرحلة الغفلة والتأخر.

النهوض اصطلاحًا: يُعرف النهوض اصطلاحًا بأنه: "عمل وفكر جماعي، فلا يمكن لأي إنسان مهما بلغ من قدرات أن يقوم بنهضة بمفرده، بل إن الفكر النهضوي وكل الأفكار العظيمة هي أفكار تتناقل وتنضج من جيل إلى جيل، لكي تستطيع أن تصنع التغير المرجو"[3].

وللنهوض معنيان كما ورد في موسوعة مصطلحات الفكر العربي والإسلامي، أحدهما: تجدّد الأمة في مجموع أحوالها بعامل أو عوامل استفزتها وتغلبت على العوامل الأخرى، أمّا المعنى الآخر فهو الانتباه لوجوب إحداث التغير والشعور بابتداء وقوع ذلك التغير[4].

وتُعرف الباحثة النهوض اصطلاحًا بأنه: اليقظة بعد الغفلة والتحرك باستمرار نحو إحداث تغيير للواقع والخروج من حالة التخلف إلى التنمية والتقدم.

2-تعريف الحضارة لغة واصطلاحًا:

الحضارة لغةً: ورد في لسان العرب والمعجم الوسيط: الحضارة تعني الإقامة في الحضر، وأن مظاهر الرقي العلمي والفني والأدبي والاجتماعي في الحضر. وحضر: الحضور نقيض المغيب والغيبة، والحضر خلاف البدو، والحاضر خلاف البادي، والحاضر: المقيم في المدن، والبادي: المقيم بالبادية[5].

---

(1) يُنظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط4 مكتبة الشروق الدّولية، مصر،2004م، ج959/2.

(2) يُنظر: أحمد علي الفيومي: المصباح المنير، تحقيق: يحيي مراد، ط1، مؤسسة المختار للتوزيع والنشر، القاهرة، 2008م، ص: 20.

(3) حسين مؤنس: تاريخ موجز للفكر العربي، ط1، دار الرشاد، القاهرة ،1996م، ص: 349-350.

(4) يُنظر: جيرار جهامي: موسوعة مصطلحات الفكر العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 2002م، ج1، ص:2001.

(5) يُنظر: ابن منظور: لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، (د. ت)، ج1، ص:658، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ج1، ص:181.

إذًا فالمعنى اللغوي للحضارة يُشير إلى الحضور الحقيقي الفعّال في الأرض، وتحقيق التقدم العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي في المدن التي يسكنها الناس ويستقرون فيها.

الحضارة اصطلاحًا: يُعرف ابن خلدون (1332م-1406م) الحضارة بأنها: "نمط من الحياة المستقرّة ينشئ القرى والأمصار، ويضفي على حياة أصحابه فنونًا منتظمة من العيش والعمل والاجتماع والعلم والصناعة وإدارة شؤون الحياة والحُكم، وترتيب وسائل الراحة وأسباب الرفاهية"[1]

ويُعرّفها حسين مؤنس (1911م-1996م) بأنها: "ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته، سواء أكان المجهود المبذول للوصول إلى تلك الثمرة مقصودًا أم غير مقصود، وسواء أكانت الثمرة مادية أم معنوية"[2].

ويُعرّفها مالك بن نبي (1905م-1973م) بأنها: "جملة العوامل المعنويّة والماديّة التي تتيح لمجتمع ما أن يوفّر لكلّ عضو فيه الضمانات الاجتماعية اللازمة لتطوّره. فالفرد يحقق ذاته بفضل إرادة وقدرة ليستا نابعتين منه، بل ولا تستطيعان ذلك وإنما تنبعان من المجتمع الذي هو جزء منه"[3].

وبناءً على ما سبق فإن مصطلح الحضارة يعني الإنتاج ويشمل الجانبين المعنوي الروحي المتمثل في القيم والمبادئ والأخلاق، والجانب المادّي المتمثل في المكونات المادية المتنوعة الموجودة في المجتمع.

وتُعرف الباحثة الحضارة بأنها: الإنجازات المادّية والمعنوية التي يُقدمها الإنسان للمجتمع في فترة من الزمن.

- تعريف النهوض الحضاري بوصفه مصطلحًا مركبًا:

النهوض الحضاري هو: "أن يسعى العالم العربي والإسلامي ليُحقّق من جهة رقيًا في علاقته بالطبيعة، باستثمار مقدّراتها بالعلم والتقنية، وليُحقّق من جهة أخرى رقيًا في الذات الفردية للإنسان، ماديًا بالصّحة والقوّة، ومعنويًا بالعلم والفضيلة والسموّ الروحي والشعور بالعزّة والكرامة والأمن، وفي الذات الجماعية بالتعاون والتكافل والتراحم"[4].

ويُعرّف النهوض الحضاري بأنه: "ثمرة تفاعل أبناء الأمة مع واقعهم، وسعيهم لتطوير هذا الواقع، بلوغًا لأهداف قاموا ببلورتها، ووضعوا تحقيقها نصب أعينهم، وهذه البلورة تتم من خلال مسيرة جهاد

---

(1) ابن خلدون: المقدمة، تحقيق وشرح وتعليق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة، مصر، (د. ت)، ص:259.

(2) حسين مؤنس: الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978م، ص: 13.

(3) مالك بن نبي: مشكلات الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة: بسام بركة، تقديم: عمر مسقاوي، ط1، دار الفكر، بيروت، 1988م، ص:42.

(4) عبد المجيد النجار: الطاقة الحضارية في عقيدة الأمة الإسلامية، (بحث) ضمن أبحاث مؤتمر القمة الإسلامية التاسع: (الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد)، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2000م، ص:321.

ونضال، وتشهد حوارًا متصلًا في المجتمع بين مختلف تياراته الفكرية وشرائحه الاجتماعية، وتتعلق هذه الأهداف بحياة الناس، وأحلامهم في ضوء ما يعيشونه، ويعانونه، ويأملونه"[1].

وتُعرف الباحثة النهوض الحضاري بأنه: الوقوف على أسباب التخلف وإيجاد الحلول الملائمة لها، والعمل على بناء مشروع شامل ينطلق من رؤية موحدة وأهداف مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي في كافة المجالات، والاتجاه نحو التقارب والحوار بين مختلف التيارات الفكرية في المجتمع والسعي نحو مواكبة العصر ومتطلباته ومقتضياته وما وصل إليه من تقدم وتطور دون القطيعة مع التراث.

المبحث الأول-العوامل المعنوية للنهوض الحضاري

المطلب الأول-العامل الروحي (الديني):

إذا كان النهوض الحضاري للمجتمع العربي والإسلامي رهينًا في حصوله لعوامل متعددة، فإن العامل الروحي (الديني) الذي يشكّل تصوّر الأمم لحقيقة الوجود والكون والإنسان والحياة يأتي على رأس تلك العوامل. وهذا التصوّر هو الذي يحصل في الأذهان بشأن حقيقة الوجود (الدائرة الكبرى لكينونة الإنسان، والكون الذي هو مسرح حركته، والإنسان الذي هو موضوع فعله، والحياة التي هي مغزى وجوده)، فتصوّر الحقيقة في هذه العناصر، هو الذي يُحدّد مدى ما يُمكن أن يُحقق المجتمع من نهوض حضاري يُفضي إلى ترقية الإنسان وتعمير الأرض[2].

فقد كان الدين عند ابن خلدون بالإضافة إلى عوامل أخرى عاملًا مهمًا في قيام الدّول ونشوء الحضارات والتمدن؛ كونه يُمثل عامل قوة في بُنيان الدّول والحضارة، وسببًا من أسباب استقرارها فهو أداة الدّول والممالك في التغلب على الجماعات، ووسيلة لانقيادها وطاعتها يقول ابن خلدون، إن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها، والسبب في ذلك أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوجهة إلى الحق، ويضرب ابن خلدون مثالًا في مجال الفتوحات الإسلامية التي تحققت على يد قلة من الناس بمقابل كثرة أعدائهم آلاف المرات بسبب رابطة الدّين التي تغلبت على الروابط الأخرى[3].

---

[1] أحمد صدقي الدجاني: تعريف المشروع الحضاري وتجاربه وتطوره، ضمن أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001م، ص:102.

[2] يُنظر: عبد المجيد النجار: الطاقة الحضارية في عقيدة الأمة الإسلامية، (بحث) ضمن أبحاث مؤتمر القمة الإسلامية التاسع: (الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد)، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2000م، ص:322.

[3] ينظر: ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص: 156. وقارن: علاقة الدين والدولة في نظرية ابن خلدون: مجلة الوسط، العدد (1421)، يوليو، 2006م، ص:1.

ويرى مالك بن نبي أن الحضارات لا تنشأ إلا بوجود فكرة دينية، فالحضارة لا تنبعث إلا بالعقيدة الدينية، والبناء الحضاري الذي يشمل كل المنجزات الحضارية الإنسانية يبدأ بظهور فكرة دينية، وتمثل الفكرة الدينية العامل الأساسي في كل تحضّر، والموجه الرئيس لحركة الإنسان في الكون والحياة[1].

ويؤثر الدين بوصفه عاملًا اجتماعيًا في توجيه التاريخ من خلال صياغة شخصية الإنسان وتوجيه القيم النفسية والاجتماعية، ويضع الدين القانون الأخلاقي الذي ينبغي أن يسير عليه المجتمع، فالدين يتدخل في التركيب الاجتماعي في شكل قيم أخلاقية، متجسدة في العرف والعادات والتقاليد والقواعد الإدارية والمبادئ التشريعية[2].

ويؤكد المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون دور الدين في نشأة الأمم والحضارات بقوله: "وتكوّن من المعتقدات الدينية في كل وقت أهمُّ عنصر في حياة الأُمم، ومن ثم في تاريخها، وكان ظهور الآلهة وموتها أعظم الحوادث التاريخية، وتُولد مع كل مبدأ ديني جديد حضارة جديدة، وما انفكت المسائل الدينية تكون من المسائل الأساسية في قديم الأجيال وحديثها"[3].

ويرى الفيلسوف البريطاني آرنولد توينبي أن الدين قد أدى دورًا إيجابيًا في نهضة المجتمعات الإسلامية، ومكّنها من اجتياز تحديات صعبة وإحراز تقدم سريع في جميع مجالات الحياة، وَأَنَّهُ لولا الإسلام لما حدث كما يقول توينبي: "ذلك الانتشار الخارق للقوى الروحية الكامنة التي تجلى فيها الإسلام ورسالته خلال ستة قرون".[4] "فالدين يكتسي بُعدًا وأهمية كبرى في تفسير الحضارة ويُمثل ربيع كل حضارة"[5].

ويرى عبد المجيد النجار أن العقيدة الإسلامية تحتوي على طاقة كبرى دافعة للتعمير المادّي في الأرض، بحيث لا يمكن للمؤمن الحق إلا أن يكون ناهضًا في الأرض بالتعمير، وهو أمرٌ تشهد به تجربة التاريخ وذات الحقائق العقدية. أمّا تجربة التاريخ فتتجلى فيما نهض به المسلمون بدافع عقدي إلى إنشاء عُمران مادي متعدد الجوانب كان أحد وجوه الحضارة الإسلامية الزاهرة، وأمّا طاقة التعمير في ذات الحقائق العقدية فتظهر في جُملة من المظاهر لعلّ من أبرزها ما يأتي:

---

(1) ينظر: مالك بن نبي: مشكلات الحضارة (شروط النهضة)، ترجمة: عمر مسقاوي، عبد الصبور شاهين، تقديم: محمد همّام، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012م، ص:70-71.

(2) ينظر: مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر، الجزائر، 1986م، ج1، ص: 65-68.

(3) غوستاف لوبون: السنن النفسية لتطور الأمم، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف،1950م، ص:157.

(4) ينظر: محمد شابرا: الحضارة الإسلامية أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح، ترجمة: محمد السمهوري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، 2012م، ص:68، آرنولد توينبي: مختصر دراسة للتاريخ، 1957م، نقلًا عن المرجع نفسه.

(5) أحمد محمود صبحي: في فلسفة التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، 1994م، ج1، ص:242-243.

1-الاستعلام المادّي:

العلم بالقوانين التي تحكم العالم في تركيبه وصيرورته هو المفتاح لكلّ نهضة تعميرية مادّية، وقد جاءت العقيدة الإسلامية توجه المؤمنين إلى عالم المادّة لاستعلام حقائقه وقوانينه، بهدف الوصول إلى العلم بما وراء تلك القوانين من حقائق الغيب بوصفها شاهدةً عليه وموصلةً إليه. قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [العنكبوت:20]، ومن ثم يكون التقدم في اكتشاف قوانين الطبيعة هو في الوقت نفسه تقدمًا في معرفة الله والإيمان به، وذلك ما يوجه حركة العالم كلها في اتجاه واحد فتضاعف قوتها وتُثري حصيلتها، على نحو ما حصل في الحضارة الإسلامية حينما تقدم المنهج العلمي التجريبي تقدمًا كبيرًا، وأثمر علومًا كونية غزيرة، باعتبار أن هذا من باب العلم الشرعي الذي أمر الله به. فكان الدافع إلى هذا التقدم دافعًا عقديًا فجّر في النفوس طاقات العلم فنهضت تستعلم مادّة الكون[1].

2-الاستثمار المادّي (الاستخلاف):

الاستثمار المادّي، بمعنى جمع المقدّرات الطبيعية في كمّياتها وكيفياتها لتحقيق المنفعة المادّية للإنسان، المؤدية إلى ترقية حياته ورفاهيتها، وهو جزء من وظيفة الوجود الإنساني في الإسلام، فما وُجد الإنسان إلاّ ليكون خليفة في الأرض. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:29]، وهذه الخلافة لا تتم إلا بعمارة الأرض وفق أوامر الله ونواهيه. والخليفة هو الإنسان "وخليفتهُ أو استخلافه هي قيامه بتنفيذ مراد الله تعالى من تعمير الأرض"[2] وعلى هذا ينبغي أن يكون كل عمل يقوم به الإنسان متعلقًا بتنمية الذات الإنسانية، أو ترقية الهيئة الاجتماعية، أو استثمار المُقدرات الطبيعية مؤطّرًا بإطار الاستخلاف، بحيث ينطلق الإنسان في هذا التعمير على أساس أَنَّهُ مُستخلف من الله تعالى، ومُوجّه بتوجيهه فيما يتعيّن أن يفعل وما ينبغي أن يترك، فيكون العُمران الذي يُنجزه عُمرانًا استخلافيًا[3].

ويتحقّق الاستثمار والعُمران المادّي للأرض نتيجة تراكم الخبرة والتجربة وتطور معرفة الإنسان واكتشافه للسنن والقوانين التي تحكم الأشياء والظواهر، وملاحظة اطرادها، واستشراف وقوع الأحداث والظواهر وتوقعها، ومن ثمّ استغلال ما تُتيحُه من فُرص، وتجنُّب ما تُمثّله من تحدّيات، وبذلك تزدهر العلوم وتتطوّر تطبيقاتها، ويتحقّق للإنسان بذلك التمكين في الأرض. ويتحقّق العُمران الفكري والثقافي

---

(1) يُنظر: عبد المجيد النجار: الطاقة الحضارية في عقيدة الأمة الإسلامية، مرجع سابق، ص:324-325.

(2) محمد الطاهر ابن عاشور: التحرير والتنوير، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج1، ص:399.

(3) يُنظر: عبد المجيد النجار: مقاصد القرآن في بناء الفكر العمراني، (بحث) منشور ضمن مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة (23)، العدد (89)، 2017م، ص:72.

نتيجة تطور خبرة المجتمعات والشعوب فيما يتعلق بتنظيم أمور الحياة الاجتماعية والمعيشة الاقتصادية، وسنّ القوانين والأنظمة التي تُدير العلاقات بين الناس، فتنشأ الثقافات، وتتكرسّ الأعراف والعادات، ويتقبّل الناس الخضوع لسلطة الإرادة والحُكم لتحقيق الأمن والاستقرار[1].

ويُشير عبد المجيد النجار إلى أن المجتمعات العربية والإسلامية اليوم مليئة بالطاقات والقُدرات المتعددة الأنواع، ولكنّها في أغلبها معطّلة عن الفعل، قاصرة عن الدفع لإحداث النهوض، وذكر على رأس هذه الطاقات والقُدرات الطاقة العقدية، وأكدّ على أنها لم تُستنهض بعد لتستعيد كيفيتها الإيمانية التي تُصبح بها عامل نهوض حضاريًّا فعليًّا يدفع بالمسلمين في حركة تتقدّم بهم في مساريّ التعمير المادّي والترقّي الفكري الإنساني. ثم بيّن أن الكيفية الإيمانية الدافعة لا تتم إلا بتوفّر عنصرين أساسيين يُغيّران من الوضع الذي عليه عقيدة المسلمين اليوم إلى وضع تُصبح فيه هذه العقيدة فاعلة في النفوس بحيث تدفع إلى النهوض الحضاري، وهما[2]:

الأول–ترشيد الفهم العقدي: بمعنى الرجوع إلى المصدر الأساسي في فهم العقيدة، وذلك بالرجوع إلى المصدر النقي القرآن والحديث بوصفهما المصدر الوحيد لفهم العقيدة، وأمّا أفهام السابقين من الفرق والعلماء والباحثين فإنها لا تعدوا أن تكون مجرد وسيلة مساعدة على الفهم المباشر للقرآن والحديث، فيؤخذ منها ويُرد ويُتحرى منها ما هو أقرب إلى الحق بقطع النظر عن نسبته إلى الفرق والأشخاص. كما يقتضي هذا المفهوم أن يُصبح راسخًا في الوعي الإيماني للمسلم أنّ كلّ ما يُعمِلُ فيه عقلَهُ بفكر وكلّ ما تأتيه جوارحه من عمل إنمّا هو مؤطر بإطار عقدي شامل.

الثاني–التفعيل الإرادي للعقيدة في النفوس: عندما تحلّ العقيدة في النفوس محل الجزم القاطع المتأتي بالنظر والتدبر فإن أثرها في الإرادة يكون أبلغ؛ إذ اليقين الذاتي هو الذي يكون له من قوّة الوقع في النفوس ما يحرك الإرادة لتنطلق في الإنجاز. وتتأثر بهذا الإرادة الفردية والجماعية تأثيرًا تتجه به للنهوض العملي بالمقتضيات التي يقتضيها الاعتقاد سواء في مباشرة الكون بالاستثمار، أم بترقية الإنسان.

---

[1] يُنظر: فتحي حسن ملكاوي: منهجية التكامل المعرفي (مقدمات في المنهجية الإسلامية)، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا–الولايات المتحدة الأمريكية، 2011م، ص:278–279.

[2] يُنظر: عبد المجيد النجار: عوامل الشهود الحضاري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006م، ج2/ 105–106، 143. وله كذلك: الطاقة الحضارية في عقيدة الأمة الإسلامية، مرجع سابق، ص:333–340، وقارن عبد الحميد أبي سليمان: انهيار الحضارة وإعادة بناءها، الجذور الثقافية والتربوية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016م، ص: 240 وما بعدها.

المطلب الثاني- العامل الأخلاقي:

تُعد القيم الأخلاقية من أهم عوامل تقدم الأفراد والمجتمعات والأمم؛ إذ لا يمكن لحضارة أن ترتقي وتستمر لقرون طويلة في ظل فساد القيم وانحطاط الأخلاق، مهما بلغت من التطور المادي، ويُشير ابن خلدون إلى أهمية القيم الأخلاقية، ومنها العدل في التقدم والعمران، وحذر من الظلم الذي يؤدي إلى فساد المجتمع وتراجعه، ويؤدي العدل بهذا المعنى الشامل إلى تعزيز العصبية والتضامن الاجتماعي عبر ضمان الوفاء بالالتزامات المتبادلة؛ وهو ما يساعد على إيجاد الثقة والتعاون، وانعدام العدل يؤدي إلى توليد السخط بين الناس، ويثبطهم ويفكك تضامنهم، ويؤدي في النهاية إلى تفتت المجتمع وانحطاطه[1]. ويقتضي العدل وجود بعض قواعد السلوك التي تُسمى في الرؤية الدينية "قيم أخلاقية" والتي هي عبارة عن معايير موجودة في أغلب المجتمعات، ويتمثل الأساس الأول منها في المجتمع الإسلامي في الشريعة ولزوم ما أنزل الله في كتابه من أمر ونهي، وحلال وحرام، فالشريعة تنطوي على قواعد السلوك، ولكنها لا تستطيع تنفيذها بنفسها، فالسلطة السياسية هي المسؤولة عن تنفيذ ذلك من خلال توفير الحوافز والروادع[2].

ويعتبر فيلسوف الحضارة الألماني اشفيتزر أن التقدم الأخلاقي هو جوهر الحضارة الحقيقي، وأكثر قيمَة وأثرًا من التقدم المادّي؛ إذ يقول: "إن سيادة العقل على الطبيعة الخارجية لا تُمثل تقدّمًا خالصًا، بل تقدمًا تقترن فيه المزايا بالمساوئ التي يمكن أن تعمل في اتجاه البربرية، فدعوى التحضّر لا تصدق إلا بهذا التمييز بين ما هو جوهري للحضارة وما ليس كذلك، فالتقدّم الأخلاقي إذًا هو جوهر الحضارة حقًا، أمّا التقدّم المادّي فهو أقل جوهرية، ويمكن أن يكون له أثر طيب أو سيئ في تطور الحضارة"[3].

ويُشير مالك بن نبي إلى أن القيم الأخلاقية تؤثر في حركة الحضارة سلبًا وإيجابًا، وصعودًا وهبوطًا أكثر من أي عامل آخر بقوله: "علينا أن نُدرك سر القيمة التي خص بها عالم الاجتماع محمد ﷺ الفضائل الخُلقية بوصفها قوة جوهرية في تكوين الحضارات، ولكن أوضاع القيم تنقلب في عصور الانحطاط، بحيث تبدو صغائر الأمور ذات خطر كبير، فإذا ما حدث هذا الانقلاب، أنهار البناء الاجتماعي؛ إذ هو لا يقوى على البقاء بمقومات الفن والعلم والعقل فحسب؛ لأن الروح والروح وحدها، هي التي تتيح للإنسانية أن تنهض وتتقدم، فحيثما فقدت الروح سقطت الحضارات وانحطت؛ لأن من يفقد القدرة على الصعود لا يملك إلا أن يهوي بتأثير جاذبية الأرض"[4].

---

(1) ينظر: محمد شابرا: الحضارة الإسلامية أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح، مرجع سابق، ص:52.

(2) ينظر: محمد شابرا: الحضارة الإسلامية أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح، مرجع سابق، ص: 53-54، ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص: 343-349.

(3) ألبرت أشفيتزر: فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت، 1983م، ص:35-36.

(4) مالك بن نبي: وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981م، ص:26.

وأكد عماد الدين خليل على أن القيم الأخلاقية تُمثل مراكز الثقل في حضارات الأمم وشحنات الدفع في مسيرتها، وتكاد تكون علاقتها الضرورية للنمو الحضاري طردية باستمرار على مستويي الكيف والكم، فكلما التزمت جماعة ما بمزيد من القيم الأخلاقية، وكلما سعت إلى صقل هذه القيم وتأصيلها في أعماق البُنية الاجتماعية، تمكّنت من حماية وحدتها، ومن تأخير عمرها الحضاري، وكلما بدأت جماعة ما بالتخلي عن هذه الالتزامات وتركها جانبًا وعدم السعي لبلورتها وتعميقها في الممارسة الجماعية، عرضت وحدتها للتفتت، وآذنت نشاطها ومعطياتها الحضارية الشاملة بمصير سيء قريب[1].

والقيم الأخلاقية في الإسلام مبنية على التوازن بين الفرد والمجتمع وبين الدنيا والآخرة، وهذا المبدأ الذي يكاد يشمل كل مجالات الحياة يُشير إلى مدى التحضّر الذي يتسم به المنهج الإسلامي وهذا التوازن يكون بمثابة الدافع للنهوض الحضاري؛ إذ إن هذا النظام الأخلاقي الإسلامي القائم على التوازن في كيان الفرد والمجتمع يمتاز بميزتين أساسيتين، هما[2]:

- أنه نظام شامل بحيث تتسع دائرة الأخلاق الإسلامية فتشمل أفعال الإنسان الخاصة جميعًا أو المتعلّقة بغيره سواء أكان هذا الغير فردًا أم جماعة أم دولة.
- إن الأخلاق ليست نسبية في الإسلام، وإنما تنبع من حقائق خالدة تستند إلى الوحي الإلهي. وهذه النظرة قائمة أساسًا على نظرة الإسلام التعادلية إلى الوجود، فمذهبية الإسلام في الوجود كله تقوم على أساس الترابط والتوازن، ولا تقوم على مبدأ النقيض الذي يفترض عدم وجود الحقائق الثابتة، وتتبني على ذلك نسبية الأخلاق في الحياة البشرية.

وبالتأمل في الحضارة الغربية نجد أنها قد أعطت الإنسان أقدارًا من الحرية والكرامة، وأعطته تطورًا ماديًا، وحققت تقدمًا مذهلًا في الصناعة والإنتاج، وارتادت الفضاء، وأحدثت ثورة في عالم التقنية، لكن هذه الحضارة أخطأت في فهم الإنسان وطبيعته ومعرفة خصائصه ومن أكبر أخطائها إسقاط الجانب الروحي في الإنسان وإبعاد الدين والأخلاق عنه نتيجة لصراعها مع الكنيسة، كما تمادت الحضارة الغربية في خطئها بعدم بحثها عن العلة الحقيقية وراء تساؤلات الإنسان واستفساراته، وظنت أن التطور المادي سيكون بديلًا عن الدين وبإمكانه ملئ الفراغ الروحي والمعنوي الحادث في مجتمعاتها[3].

---

(1) ينظر: عماد الدين خليل: التفسير الإسلامي للتاريخ، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1981م، ص:289.

(2) يُنظر: محسن عبد الحميد: الإسلام والتنمية الاجتماعية، ط1، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، 1998م، ص:141.

(3) يُنظر: شافي الهاجري: الإنسان معيار الحضارة، (بحث) منشور ضمن أبحاث مؤتمر القمة الإسلامية التاسع: الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2000م، ص:237.

وقد حذر بعض الكُتّاب والسياسيين الغربيين بُلدانهم من التركيز على الجانب المادّي وإهمال الجانب الروحي الأخلاقي، وأشاروا إلى أن الفصل بين الجانبين الروحي الأخلاقي والمادّي سيؤدي حتمًا إلى انهيار الحضارة. على سبيل المثال يقول السياسي الأمريكي جون فوستر دالاس(1888م-1959م): "إن شيئًا ما يسير بشكل خاطئ في أُمتنا، وإلا لما أصبحنا في هذا الحرج وفي هذه الحالة النفسية، وأن الأمر لا يتعلق بالماديات، فلدينا أعظم إنتاج عالمي في الأشياء المادية، إن ما ينقصنا إيمان صحيح قوي، فبدونه يكون كل ما لدينا قليلًا"[1].

المطلب الثالث-العامل الفكري:

لا يمكن لأمة أن تنهض ولا أن تصنع حضارة إلا من خلال الاهتمام ببناء ودعم أفكار وقدرات الأفراد وترشيدها لتكون أفكارًا بناءة ومعتدلة بعيدة عن الانغلاق والجمود والتقليد. ويُمكننا بيان ذلك من خلال ما يأتي:

1-الاجتهاد الفكري:

من العوامل المطلوب توافرها لتحقيق التقدم والنهوض في المجتمع العربي والإسلامي، إطلاق حرية النظر الاجتهادي من قيود الجمود والتقليد، في إطار ضوابطها وأصولها في الفهم والاستنباط والإبداع، وتوسيع دائرة الحركة الفكرية إلى أوسع مدى، واحترام التخصص والخبرة وتقديم أهل الخبرة على أهل الثقة؛ حيث لا ثقة لمن لا خبرة له ولا اختصاص. وهذا الاجتهاد وتحريك العقول، وتوسيع دائرة الرأي والتشاور والتفاكر والتثاقف، والحوار الداخلي، والحوار مع الآخر، هو الذي يحرك رواكد الأمة، ويُطلق طاقاتها المُعطلة، ويُثير فاعليتها، ويشحذ همتها، وينقلها من موقع التلقي والأخذ إلى موقع الإسهام والعطاء الحضاري العالمي، ويحول دون امتداد الفكر الغربي في المواقع التي تعاني من الفراغ الثقافي[2]؛ لذا نحن بحاجة إلى الاجتهاد الفكري في كل عصر لتحقيق نهضة بالوظائف النقدية والاستشرافية والتجديدية، فالاجتهاد في حقيقته يُمثل ثورة في التفكير ودعوة إلى التقدم[3].

2-إعادة دراسة تراثنا الإسلامي:

إن إعادة دراسة تراثنا الإسلامي وفهمه وقراءته قراءة نقدية تحليلية معرفية، تُخرجنا من الدوائر الثلاث التي تحكُم أساليب تعاملنا مع تراثنا في الوقت الحاضر: دائرة الرفض المطلق، ودائرة القبول

---

(1) جون فوستر دالاس: حرب أم سلام، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص:327 نقلًا عن المرجع السابق.

(2) يُنظر: عمر عبيد حسنه: الوراثة الحضارية شروط ومقومات، ضمن أبحاث مؤتمر القمة الإسلامية التاسع: (الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد)، مرجع سابق، ص:429-430.

(3) يُنظر: زكي الميلاد: الإسلام والحداثة "من صدمة الحداثة إلى البحث عن حداثة إسلامية"، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010م، ص: 135.

المطلق، ودائرة التلفيق الانتقائي العشوائي. فهذه الدوائر الثلاث لا يمكن أن تحقق التواصل مع ما يجب التواصل معه من هذا التراث، كما لا يمكن أن تحقق القطيعة المعرفية مع ما يجب إحداث القطيعة من ذلك التراث. وبناء منهج للتعامل مع التراث الإنساني المعاصر، بحيث يخرج تعامل العقل المسلم معه عن أساليب التعامل الحالية التي تكّمن في محاولات المقاربات مع الفكر الآخر، وتكريسه بوصفه مركزية منفصلة متميزة، ثم المقارنات به لتنتهي بالرفض المطلق، أو القبول المطلق بروح مستلبة تمامًا، أو الانتقاء العشوائي المتجاهل للمنهج[1].

3-أهمية الوعيّ المنهجي:

ويُقصد بالوعي ضرورة الفهم التفصيلي والإدراك الكلي لطبيعة الواقع ومشكلاته ومتطلباته، والتعامل معه على أساس من التخطيط المنهجي السُنني الهادف، بعيدًا عن ردود الفعل وضغوط الحاجة العاجلة إلى القرار، ومن ثم إدراكنا لحاجة هذا الواقع إلى الإصلاح بمنهجية صحيحة، مع الاحتكام إلى رؤية كلية للعالم، والبدء من حيث يلزم أن يكون البدء والاستمرار في استقامة وثبات، والاستعانة بالوسائل والإمكانات المطلوبة، وبذل الجهد حتى يتحقق الهدف المنشود للإصلاح[2].

4-إعادة النظر في كيفية التعامل مع النص:

أو مع معرفة الوحي بشكل أعم، والتحول من الاقتصار على البحث والدراسة حول إثبات النص وتحقيقه وسنده –وقد بلغ ذلك مقدارًا كبيرًا ولم يُعد بحاجة إلى البحث فيه، وتلقته الأمة بالقبول، وشهد له العلم بالتوثيق، إلى درجة يكاد يكون الأمر محسومًا– إلى التفكير بكيفية إعمال النص في الحياة وتنزيله على الواقع وتقويم مسيرته به، إضافة إلى أهمية فقه مواصفات الخطاب القرآني والبيان النبوي في أثناء عملية التنزيل على الواقع، وإعمال النص في حياة الناس؛ لأن غياب هذا الفقه يوقع الدعاة والعاملين في تقديم الإسلام بوصفه وريثًا حضاريًا للكثير من الارتباك والتناقض والتباين والتعميم[3].

---

[1] يُنظر: طه جابر العلواني: إصلاح الفكر الإسلامي (مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر)، ط1، دار الهادي للطباعة، لبنان، 2001م، ص:121، وله كذلك: إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات، ط2، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994م، ص:71 وما بعدها.

[2] يُنظر: فتحي حسن ملكاوي: منهجية التكامل المعرفي، مرجع سابق، ص:118.

[3] ينظر: عمر عبيد حسنه: الوراثة الحضارية شروط ومقومات، مرجع سابق، ص:422.

5-ترشيد الفكر الإسلامي:

إن ترشيد الفكر الإسلامي وتصحيح منهجه، ومن ثم العمل على تغيير واقع المجتمعات العربية والإسلامية، ووضع الخطط المناسبة للتنمية والتقدم، يتطلب عدة منهجيات ينبغي على الفكر الإسلامي أن يلتزم بها ومن أبرزها ما يأتي[1]:

- **شمولية النظر**: وهي صفة منهجية يتجّه بها العقل في البحث عن الحقيقة اتجاهًا يتقصّى فيه مادة النظر تقصيًا كاملًا لكل جوانبها. وبهذا يتمكّن الفكر من استحضار أوسع ما يمكن من المادة التي يكون على أساسها التقدير للأحكام ووضع الحلول الملائمة، كما يتمكن من الجمع بين مساحات الزمن المختلفة ليضمن في تقاديره الحركية ويجنّبها السكونية والجمود، كما يتمكّن من إدراج الجزئيات في كلياتها لإدراك العلاقة بينهما، وبذلك تكون المعالجات للأوضاع ذات تأثير في الواقع الراكد للمجتمع، ويتم من خلال هذه المنهجية استئناف حركة النهوض الحضاري للمجتمع.
- **الواقعية**: هي منهج في البحث عن الحقّ يسلكه العقل في التفكير، ويكون فيه الواقع المادي والإنساني منطلق البحث. وهنا ينبغي أن يكون الفكر موجهًا بخلفية إيمانية بقيمة الواقع في معرفة الحق، وبتلك الخلفية يتجه إلى الواقع بالبحث والاستكشاف، ومعرفة قواعده، ثم بناءً على ذلك يُقدم الحلول والمعالجات من خلال خطط وبرامج تُبنى من تعاليم الشرع وتناسب عناصر الواقع. وبهذا يمكن أن يكون له أثرٌ في ترقية الواقع وتنميته وتقدمه.
- **النقدية**: هي صفة منهجية للفكر يتحرك بها في البحث عن الحقيقة وفي تركيب الصيغ الإصلاحية منها بحيث يجمع بين المعطيات المختلفة والمتناقضة ويقارن بينها، ويقابل بعضها ببعض، ويحاكم بعضها إلى بعض، ليخلص إلى موازنة تنتهي إلى التمييز والحُكم. وحينما يتصف الفكر بهذه المنهجية فإنه ستكون له القدرة على التعامل النقدي مع المادة المعرفية عمومًا سواء كانت متمثّلة في مظاهر كونية أو في ظواهر إنسانية، أو في كسوب بشرية من التجارب الحياتية ومن المذاهب والرؤى والأفكار.
- **الحوار**: وهي صفة يتربّى عليها العقل، فيُصبح في حركته الفكرية ممتدًا إلى عقول الآخرين، يعرض عليها ما توصّل إليه من أفكار: شرحًا لحقيقتها واحتجاجًا لها بغية بيانها لتلك العقول، ووضعها أمامها على محكّ الاختبار، كما يصبح ممتدًا إليها لاستبانة ما توصّلت إليه من آراء للنظر فيها والوقوف على ما تضمنته من قوّة وضعف، إفادة من قوّتها واتّقاء لضعفها، وذلك في حركة تفاعل مشترك بين العقول تنشر فيه المذاهب بما تتكوّن منه من الأفكار والمعتقدات للتداول عرضًا وتفهّمًا ونقدًا وتصحيحًا واقتباسًا، بحيث تمتدّ تلك العقول بعضها إلى بعض، وينفسح بعضها لبعض.

---

[1] يُنظر: عبد المجيد النجار: عوامل الشهود الحضاري، مرجع سابق، ص:159،158، 165، 175 ،182، وله كذلك: التربية الفكرية من منظور إسلامي، (بحث)، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة (25) العدد (99)، 2020م، ص: 43-44، وطه جابر العلواني: إصلاح الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص:113-116.

المبحث الثاني
العوامل المادية للنهوض الحضاري

المطلب الأول-العامل العلمي:

يُعد العلم من العوامل الأساسية في نهوض الحضارات وتقدمها، فلا يمكن لدولة أن تتقدم وتنهض إلا من خلال مضاعفة الانفاق على التعليم والاهتمام بتجويده وتطويره، وتغيير نمط التعليم التقليدي الراهن إلى نمط تعليمي يواكب العصر ومتطلباته. وأيضًا الاهتمام بدعم المؤسسات التعليمية ابتداء بالمدارس والجامعات وانتهاء بمراكز البحث العلمي، ويشير الباحثون والمفكرون المعاصرون إلى جملة من المرتكزات والحلول للنهوض بالتعليم وأبرزها ما يأتي:

1-الاهتمام بالتعليم وتجويده:

يُسهم التعليم بشكل كبير في عملية التقدم والنهوض الحضاري بالمجتمعات، لما له من دور بارز في تطوير القدرات العقلية والفكرية لدى الإنسان، فضلًا عن أهميته في عملية البناء والإنتاج إذا تم تدريب القدرات والقوى البشرية وترشيدها وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع؛ حيث إن "مشاريع التعليم والتثقيف الاجتماعي، لا تُعَدُّ مشاريع استهلاكية، بل هي من صميم العمليات الإنتاجية؛ لأنها تتجه نحو بناء الإنسان وهو رأس المال الحقيقي لأي مجتمع"[1].

يشير عبد الكريم بكار إلى أن الفجوة التي تفصل العالم العربي عن العالم الصناعي، هي فجوة تربوية تعليمية في الأساس؛ ولأنه لا يمكن أن يتحقق أيّ شيء اليوم إلا عن طريق تحسين مستوى المعرفة لدى الناس، انعكس التخلف العلمي على جميع جوانب الحياة، والنظر في الواقع المعاصر يؤكد لنا ذلك وبدقة؛ حيث إن الدول التي تخلصت من الأمية، والتي تمكنت من بناء مؤسسات علمية ممتازة هي من أحرزت تقدمًا في الاقتصاد والصناعة والسياسة. والدول الصاعدة في مجال الصناعة – مثل دول شرق آسيا– تحقق تقدمًا تعليميًا موازيًا لتقدمها الصناعي؛ وهو ما يعني أن شيوع الأمية في المجتمعات العربية والإسلامية في عهود التدهور والتراجع الحضاري كان من العوامل الرئيسة في إنهاك الحضارة الإسلامية وأفولها[2].

إن تحقيق التنمية الشاملة مرهون بالنهوض بالمسألة التعليمية عمومًا، وبالتعليم الموجّه خصوصًا، ويقصد به التعليم الذي يوازن بين الإمكانات والقدرات المادية والفكرية والتطلعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويرتب بين الأولويات القائمة والآمال المستقبلية، ويُعد الفكر الابتكاري والعقلية الإبداعية والجودة الشاملة أُسسًا للانطلاق والبناء والتعمير، ويتخذ هذا التعليم النظرة الشمولية الإيجابية والواقعية المتوازنة أساسًا ومرتكزًا أصيلًا لتكوين أجيالًا متوازنة فكريًا، ومتكاملة علميًا وقادرة على

---

[1] محمد محفوظ: العولمة الحديثة والوحدة الوطنية، (بحث)، مجلة الكلمة، بيروت، العدد (13)،1996م، ص:64.

[2] يُنظر: عبد الكريم بكار: حول التربية والتعليم، ط3، دار القلم، دمشق،2011م، ص:132-133.

تحقيق التقدم والنهوض لمجتمعاتها. ويضع قطب سانو ثلاثة مرتكزات لهذا النوع من التعليم، هي كالآتي[1]:

المرتكز الأول– مواكبة تحديات العصر ومتطلباته من خلال التجدد المستمر لتخصصاته ومجالاته، وموضوعاته بُغية الصمود أمام تلك التحديات، واستثمار تلك التطورات والتغيرات التي تجتاح الواقع الإنساني؛ وهو ما يجعله تعليمًا واقعيًا حاضرًا بالقوة والفعل.

المرتكز الثاني– ويتمثل في كون هذا التعليم مواكبًا في أهدافه ومحتوياته وأساليبه وطرق تقويمه لما يستجد في الواقع من تغيرات وتطورات، وبتعبير آخر لا تتوقف مواكبة هذا التعليم لتحديات العصر على المستوى الكلي الأول، ولكنه يشمل المستوى التفصيلي الثاني؛ الأمر الذي يجعل منه تعليمًا إبداعيًا وابتكاريًا ونقديًا ينمّي في المتعلمين والمعلمين خصال الإبداع والابتكار والحوار. وهذا التعليم يقوم بمراجعة العناصر الأساسية للتعليم (الأهداف، المحتويات، الأساليب، طرق التقويم)، ويعمل على تجديدها وتطويرها بشكل مستمر بعيدًا عن الانسحابية والاستبداد والاتكال، وجميع أشكال التلقي السلبي القائم على حفظ المعلومات دون فهمها وإدراكها. وعلى ذلك فإن هذا التعليم يتجاوز بالأهداف والمحتويات والأساليب التعليمية الدائرة التقليدية التي تنمي العقلية التبريرية والنفسية الاستعلائية، والانغلاق على الذات، ومصادرة الحريات، والابتعاد عن واقع الناس وآمالهم وطموحاتهم.

المرتكز الثالث– يتمثل في كون هذا التعليم قائمًا على معالجة الفصام الذي أوجدته عصور التقليد والتراجع بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وبين النقلي والعقلي. فالتعليم الموجّه يقوم على التكامل المعرفي بين الديني والدنيوي، وبين النظري والتطبيقي، وبين العلمي والعملي، ويتجاوز الفصام بينها، وينتهج طريق إعادة العلماء والمفكرين إلى ما كان عليه الأسلاف من قدرة على الجمع بين المعرفة الدينية والدنيوية، والمعرفة النقلية والعقلية.

ويؤكد المفكرون والباحثون المهتمون بقضايا تطوير التعليم وتجويده، أن التعليم لن يتطور إلا إذا تم تغير نمط التعليم التقليدي الراهن إلى نمط تعليمي يواكب العصر ومتطلباته؛ حيث يشيرون إلى جملة من المقترحات والحلول للارتقاء بالعملية التعليمة ومن أبرزها ما يأتي:

– العلم بالواقع المعاصر ومحاولة استيعابه، من خلال قيمنا وتجربتنا الإنسانية الواعية، وتوجيه المناهج الدراسية في اتجاه معالجة مُشكلاته، والارتقاء به؛ إذ إن المهم اليوم ليس أن يحفظ الطلبة بعض المعلومات وبعض التواريخ، وإنما المهم أن نوجد المنافذ العلمية التي تمكن الطلبة من فهم حقيقي

---

[1] ينظر: قطب مصطفى سانو: التعليم الموجّه مدخلًا لتنمية بشرية، ضمن إشكالية التنمية ووسائل النهوض: نخبة من الباحثين والكُتّاب، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2008م، ص:90–91، وقارن عبد الكريم بكار: حول التربية والتعليم، مرجع سابق، ص:113 وما بعدها.

للغايات التي تعلموا من أجلها، ولن يكون ذلك واضحًا ومقنعًا ما لم يعرف الطالب كيف سيستخدم المعارف التي تعلمها عند الحاجة إليها، وكيف يستفيد منها في مواجهة تحديات الواقع، والارتقاء بنفسه. وهذا يعني أن الحاجة قائمة إلى نوع من البيان والتطبيق العملي أكثر من الحاجة إلى الحفظ والتلقين للعلوم والمعارف في المدارس والجامعات[1].

- تنمية التفكير العلمي والابتكاري والتفكير الناقد، والمهارات والعمليات المتصلة به من حل للمشكلات وجمع للبيانات وتحليلها واتخاذ القرار، والقدرة على الانتقاء والاختيار لدى الطلبة في جميع مراحل التعليم. ويمكن أن يتم هذا بالانتقال من التفكير الخطي إلى التفكير المنظومي، ومن الاهتمام بالمعرفة العلمية فقط إلى الاهتمام بطريقة الوصول إلى المعرفة، والاهتمام بتنمية القدرات الابتكارية والإبداعية والمواهب الخاصة لدى الطلبة[2].
- التحول من النمطية في نظام التعليم إلى التنوع المطلوب الذي يلبي الاحتياجات المتعددة لسوق العمل مثل التعليم التعاوني والتعليم الاستكشافي والابتكاري، والتعليم في أثناء العمل، والتعليم الذاتي، والتعليم المفتوح، والتعليم بطريقة حل المشكلات والمشروعات. بحيث تلبي كل هذه النماذج من التعليم احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الثقافة العربية الإسلامية وإثرائها بوصفها مشروعًا حضاريًا للعرب في القرن الحادي والعشرين[3].
- أهمية التخصص الدقيق في مجالات المعرفة، فعندما تتوفر التخصصات وتتحقق الكفاية من المتخصصين في جميع المجالات، يتم تقسيم العمل وإتقانه وتجويده والإبداع فيه، وتتغير شبكة العلاقات الاجتماعية، ويسقط وهم الرجل المعظم الذي يفهم بكل شيء، ويعود الخطباء والمتحمسون إلى مواقعهم، ويبرز الفقهاء والخبراء المتخصصون ليأخذوا مواقعهم في الشهادة على العصر والقيادة للمجتمع، والله ﷻ يقول: ﴿ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر:14]. كما أن إشاعة التخصص الدقيق في المجتمعات يؤكد أهمية التكامل الحضاري ويؤدي إلى التحول المؤسسي الذي تتوافر له كل التخصصات المطلوبة، ويتخلص من الرجل المؤسسة أو الصورة المؤسسية التي تكون في خدمة الرجل، ليُصبح الرجل في خدمة المؤسسة[4].

---

(1) يُنظر: عبد الكريم بكار: حول التربية والتعليم، مرجع سابق، ص:113.

(2) يُنظر: عبد الإله ميقاتي: بناء منهجية البحث العلمي لدى الأجيال الجديدة، ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، ط1، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، 2009م، ج2/581.

(3) ينظر: سمير الشاعر: رؤية مستقبلية في الإصلاح، ضمن إشكالية التنمية ووسائل النهوض: نخبة من الباحثين والكُتّاب، مرجع سابق، ص:639.

(4) ينظر: عمر عبيد حسنه: الوراثة الحضارية شروط ومقومات، مرجع سابق، ص:420-421.

2-الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير:

يُعَدُّ البحث العلمي من أهم أدوات التقدم والنهوض ووسائلهما للدول في شتى المجالات وذلك من خلال ابتكار حلول إبداعية لمعالجة العديد من المشكلات المختلفة، وتطوير البنية التحتية لمختلف قطاعات الدولة، والتجارب العالمية تؤكد ذلك، فعلى سبيل المثال دولتا ألمانيا واليابان اللتان دُمِرَتا بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث كان اهتمامهما بمجال البحث العلمي ووضعه ضمن أولوياتهما عند إعداد خطط واستراتيجيات التنمية سببًا من أسباب نهضتهما وتقدمهما لاسيما في القطاع الاقتصادي؛ إذ تشير الدراسات إلى أن مقدار ما تنفقه كلٌّ من ألمانيا واليابان على البحث العلمي والتطوير من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018م يقدر بـ (2.93% ، 3.14%) على التوالي[1]. ويؤكد عبد الكريم بكار أهمية البحث العلمي بقوله: "لقد أصبح الإنفاق على البحث العلمي أحد المحكات الرئيسة في مجالات النمو الاقتصادي؛ حيث لا مجال لتطوير منتجات رخيصة وجيدة إلا من خلاله، ومن ثم فإن الازدهار الصناعي مرتبط به إلى حد بعيد"[2].

وبالنظر إلى واقع الدّول العربية نجد أن انفاقها في مجال البحث العلمي والتطوير محدود وضئيل، وهو ما جعلها تعتمد على التقنيات الحديثة المستوردة من الدّول المتقدمة، وتتأخر في مختلف القطاعات وبخاصة القطاع التقني والصناعي؛ حيث تُشير الدراسات إلى أَنَّهُ لا تتجاوز مخصصات الدّول العربية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير واحد في الألف من الدخل القومي، ونسبة التمويل العربي للبحث العلمي تتراوح بين 0.1% و0.3% من إجمالي الناتج المحلي لمعظم الدول العربية كما في إحصاءات اليونيسكو، ويتم مقارنة هذه النسب بنسب الإنفاق في الاحتلال الإسرائيلي ودول أخرى كأمريكا؛ حيث ينفق الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 4% من إجمالي الناتج المحلي على البحث العلمي، وتنفق الولايات المتحدة ما لا يقل عن 2.8% من الناتج المحلي لها عليه[3].

---

(1) ينظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO، قاعدة البيانات الإحصائية لمعهد اليونسكو للإحصاء، العلوم والتكنولوجيا والابتكار، آخر تحديث (يونيو 2019م)، تمت مراجعته يوم الجمعة بتاريخ 2020/1/24م.
http://data.uis.unesco.org

(2) عبد الكريم بكار: نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي، ط3، دار القلم، دمشق، 2011م، ص:73.

(3) ينظر: تقي محمد يوسف: مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي الواقع والتحديات، (مقال)، نُشر في موقع تبيان تصنع الوعي، بتاريخ 2021/4/14م، https://tipyan.com/think-tanks-in-arab-world ، وينظر: معهد اليونسكو الإحصائي: الإنفاق على البحث والتطوير% من إجمالي الناتج المحلي. تمت مراجعته بيوم الأربعاء بتاريخ 2021/5/19م.
https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

ونتيجة لإهمال دعم العلماء المتخصصين من ذوي الخبرة، فقد هاجر العديد من العقول والكفاءات العلمية من بُلدانهم العربية والإسلامية إلى بلاد الغرب؛ الأمر الذي أدّى إلى ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في هذه الدول؛ حيث إن قوة الدول تتأثر جذريًا بقدرتها على رعايتها لعلمائها ومدى قدرتها على اجتذاب المواهب، فعلى سبيل المثال دولة سنغافورة، انتقلت في ثلاثة عقود ونصف العقد من حالة البحث عن لقمة العيش إلى تحقيق أعلى مستويات المعيشة، وتكمن سر نهضتها في الاهتمام بالعلم ودعم البحث العلمي واختيار العقول المناسبة لإحداث التغيير من جهة، ثم التفكير في برامج دراسية لشحذ الذكاء المحلي، ثم فُتحت فيما بعد جسور التواصل مع الباحثين الآسيويين المتميزين في جامعاتهم لتشجيعهم على العمل في سنغافورة، ومن جهة ثالثة توجه الاهتمام إلى البحث عن أقوى المهارات والخبرات في جميع أرجاء العالم بعد توفير الآليات والبنيات اللازمة (مختبرات ومعاهد ومراكز علمية بمواصفات عالية الجودة) للاستفادة من طاقاتهم ومساعدتهم على إنجاح مشاريعهم البحثية التي تعود بالنفع عليهم وعلى البلد الذي استقطبهم[1].

ويُشير عبد الإله ميقاتي إلى جُملة من المرتكزات التي ينبغي أن يقوم عليها البحث العلمي على المستوى التطبيقي وتوفير البيئة المساعدة والملائمة وهي كالآتي[2]:

- بيئة اجتماعية حاضنة ومشجعة على الإبداع والابتكار والتغيير والإصلاح والتنمية.
- بيئة علمية متقدمة واهتمام أكاديمي وإمكانيات مادية كافية لتعزيز منهج وطرق البحث العلمي؛ لتحقيق قفزة نوعية يُمكنها أن تحقق اختراقات في المنظومة العالمية للبحث وتوسيع دائرة المعرفة والإصلاح.
- بيئة تنظيمية وتشريعية تبدأ بحماية الملكية الفكرية لتشجيع المؤسسات الاقتصادية ومجتمع رجال الأعمال للاستثمار في البحث والتطوير، وإعادة النظر في بنية التشريعات بحيث تصبح أكثر تشجيعًا على البحث العلمي وبخاصة تلك المتعلقة بالضرائب.
- العمل الجاد والسريع لوقف هجرة الأدمغة والعقول والكفاءات التي تُعد أهم الثروات، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية وكل ما يساعد على بقائها وتطويرها بما يخدم مصالح الدول ومستقبلها.

المطلب الثاني-العامل الاجتماعي والسياسي:

إن مشكلة التخلف الاجتماعي ليست مستقلة بذاتها وإنما ترتبط بنواحي التخلف الأخرى (الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية) التي تُعاني منها مجتمعاتنا؛ لذا سعى العديد من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين إلى إيجاد حلول وآليات لمعالجة هذه الأزمة ومنها ما يأتي:

---

[1] ينظر: الحبيب استاتي زين الدين: البلدان العربية وأولوية البحث العلمي، (بحث)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة (43)، العدد (500)، أكتوبر،2020م، ص:11.

[2] يُنظر: عبد الإله ميقاتي: بناء منهجية البحث العلمي لدى الأجيال الجديدة، مرجع سابق، ص:589-590.

1-الحد من الفقر والبطالة:

تُعَدُّ ظاهرة الفقر والبطالة من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات العربية والإسلامية، وتتفشى هذه الظاهرة في المجتمع نتيجة لعوامل داخلية وخارجية؛ إذ ترتبط بالسياسة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لهذه الدّول، كما أن للحروب والصراعات وعدم الاستقرار السياسي أثرًا كبيرًا في وقوع أغلب المواطنين في حافة الفقر.

وللحد من هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها أشار الباحثون إلى عدد من الحلول لمواجهتها ووضع معالجات شاملة تركز على ما يأتي:

- إدخال برامج التوجيه والتدريب المهني في مراحل التعليم الأساسي، بحيث يتوجه الشباب إلى أنواع التعليم المهني، ومن ثم إلى المهن التي تتناسب وقدراته واستعداداته الطبيعية والمكتسبة[1].
- تقديم التسهيلات للقطاع الخاص وتشجيعه، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف توفير فرص عمل جديدة للمواطنين[2].
- إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة مثل دول الخليج العربي[3].
- تقديم برامج لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة من خلال تقديم القروض الميسرة للصناعات الصغيرة عن طريق التعاقد مع البنوك، وتوسيع هذه المشاريع وتطويرها، وتقديم الخدمات الفنية من تدريب وتسويق ومتابعة لحل المشاكل الفنية الخاصة بالإنتاج وضبط الجودة[4].
- العمل على تحقيق التوازن بين سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية، من خلال تحديد متطلبات سوق العمل، ومن ثم تحديد مخرجات هذه المؤسسات للحد من البطالة[5].

---

(1) ينظر: سمير الشاعر: رؤية مستقبلية في الإصلاح، ضمن إشكالية التنمية ووسائل النهوض: نخبة من الباحثين والكُتّاب، مرجع سابق، ص:679.

(2) ينظر: شريف غياط وعبد المالك مهري: مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، تونس، 2013م، ص:7.

(3) ينظر: صخري محمد: قراءة في واقع البطالة في الوطن العربي: الأسباب والتحديات، مقال نُشر في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 2019/12/14م. تم مراجعته يوم الجمعة بتاريخ 2021/5/21م، ص:1.

https://tinyurl.com/eevar3v9/

(4) ينظر: شريف غياط وعبد المالك مهري: مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته، مرجع سابق، ص:7.

(5) ينظر: حاج فويدقورين: ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، (بحث) نُشر في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد (12)، الجزائر، يونيو، 2014م، ص:24.

- التكامل والتنسيق بين الدول العربية، والعمل على إيجاد أسواق اقتصادية مشتركة، تسمح بحرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي؛ وهو ما يُعَدُّ القاعدة الأساسية لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي[1].
- ضرورة قيام الدول العربية والإسلامية الغنية بتقديم الدعم المالي للدول الفقيرة، بالإضافة إلى تبادل الخبرات الفنية والبشرية بهدف تنمية اقتصادية عربية شاملة[2].
- تحسين الأداء الاقتصادي العربي وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والإسلامية، وإزالة كافة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي تقدر بحوالي 800 مليار دولار أمريكي، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية من شأنه أن يُسهم في كبح جماح البطالة في هذه الاقتصاديات[3].
- إحياء قطاعات مغيبة في برامج التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية، ومنها على سبيل المثال قطاع الخدمات السياحية؛ حيث تمتلك أغلب الدول العربية والإسلامية فضاءات سياحية ستستوعب كمًا هائلًا من العاطلين لو أحسن استغلالها[4].
- رصد التجارب الدولية والتركيز على الأساليب والسياسات التي تم اتخاذها وتطبيقها في بعض الدول والمؤسسات المختلفة التي نجحت في مواجهة مشكلة البطالة ومعالجتها[5].

2-تفعيل دور المرأة في تنمية المجتمع:

لقد أسهمت المرأة على مر العصور بشكل فعال ونشط في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، كما شاركت في بناء الحضارة وإعداد الأجيال. وعلى الرغم من هذا الإسهام المهم، فلا تزال النساء والفتيات يعانين اليوم من الإقصاء والتهميش ويواجهن صعوبات تحول دون مشاركتهن في المجال الاجتماعي وغير ذلك من المجالات[6].

وقضية مشاركة المرأة في التنمية لم تأخذ الاهتمام المطلوب في الخطط والبرامج التنموية للدول العربية، فلا تزال الاستفادة من قدرات المرأة في عملية التنمية هي الأقل على مستوى العالم؛ إذ يتم تغييب دورها في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ويُشير تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن مشاركة المرأة في قوة العمل أقل بقليل من 24%، وأقل من 18% بين

---

(1) ينظر: أحمد فؤاد المغازي: البطالة في الوطن العربي، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، 2012م، ص: 14.

(2) ينظر: شريف غياط وعبد المالك مهري: مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته، مرجع سابق، ص:7.

(3) ينظر: صخري محمد: قراءة في واقع البطالة في الوطن العربي: الأسباب والتحديات، (مقال)، مرجع سابق، ص:1.

(4) ينظر: صخري محمد: قراءة في واقع البطالة في الوطن العربي: الأسباب والتحديات، (مقال)، مرجع سابق، ص:1.

(5) ينظر: أحمد فؤاد المغازي: البطالة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص:4.

(6) ينظر: منظمة التعاون الإسلامي: خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، تركيا، 2016م، ص:3.

الشابّات، وهو الأدنى بين جميع مناطق العالم. وتبلغ حصة الإناث من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية نحو 29% فقط، مقابل50% في جميع البلدان النامية، كما أنّ مُعدل الفقر يبلغ 31.6% بين النساء، 19% بين الرجال. كما أنّ نسبة النساء في مجالس النواب والأعيان للبلدان العربية هي الأدنى في العالم؛ إذ تصل إلى 16% فقط.[1]

وعلى الرغم من حدوث تحول لا بأس به في الآونة الأخيرة في تمكين المرأة في بعض القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في بعض الدول العربية والإسلامية فإن هذا التحول لم يصل إلى درجة عالية من تفعيل دورها القيادي الرائد كما في الدول المتقدمة؛ من أجل ذلك ينبغي: تغيير الوعي الثقافي العام حول قضايا المرأة في المجتمع، والاعتراف بكامل الحقوق التي منحتها إيّاها التعاليم الإسلامية، والاعتراف بمساواتها بالرجل في الواجبات والمهمات، من حيث القدرة والكفاءة والتخصص، وتشجيع المرأة وتدريبها وتسهيل مشاركتها وتمكينها في مراكز صنع القرار المناسبة لقدراتها، والاعتراف بالحقوق النسائية التي أقرتها الاتفاقيات الدولية، مع الأخذ بالاعتبار خصوصية المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية خاصة من الناحية الثقافية والدينية[2].

3-تنمية القطاع الصحي:

يُعَدُّ تطور القطاع الصحي أحد المؤشرات الرئيسة لتقدم الدول، وذلك لما للصحة من تأثير في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فكلما كانت الرعاية والخدمات الصحية متوفرة للمواطن استطاع أن يعمل ويُسهم في عملية الإنتاج وتنمية المجتمع. وَيُعَدُّ البحث العلمي من أهم أدوات تنمية القطاع الصحي وتطويرها؛ حيث يُشكل الوسيلة التي يتم من خلالها ابتكار الحلول للمشكلات المختلفة، وتحديد أسباب الأمراض واقتراح طرق لتشخيصها، واكتشاف أدوية وعلاجات جديدة، كما أَنَّهُ يوفر القاعدة التي تبنى عليها السياسات والبرامج الصحية. ويحتاج تعزيز البحث العلمي الصحي في البلدان العربية إلى جهود جادة واستراتيجيات واضحة من أصحاب القرار تتضمن التركيز على بناء القدرات وتدريب الباحثين، وتحسين البنية التحتية والمُعدات البحثية، ورصد الأموال الكافية، وخلق بيئة تعزز الإبداع والابتكار. كما ينبغي على الحكومات العربية والإسلامية أن تعيد النظر في أهمية الاستثمار في البحث العلمي الصحي في ضوء التجارب العالمية، وأن تعمل على إنشاء مراكز بحوث متطورة ودعمها

---

[1] يُنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016م (الشباب في المنطقة العربية آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير)، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2016م، ص:26.

[2] ينظر: نوال الفاعوري: نهوض المرأة في العالم العربي، ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، مرجع سابق، ص:678.

وربطها بالجامعات والصناعات الطبية الحيوية والدوائية، وتوفير برامج تمويل للبحوث، وتأسيس برامج للدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وتقديم مكافآت وحوافز للباحثين[1].

كما ينبغي على الحكومات انتهاج سياسات داعمة للصناعة الدوائية الوطنية، بما يُسهم في تحقيق الأمن الدوائي للدول العربية والإسلامية وتخفيض اعتمادها على الدواء الأجنبي. وهناك حاجة ماسة لتعزيز بناء القدرات ليس على مستوى الأفراد فقط، بل يجب أن يتعدى ذلك ليشمل الفرق البحثية والمؤسسات وأن يتم على مستوى البلد بشكل عام، وهو ما يتطلب تحسين نظم التعليم، وتوفير التدريب عالي الجودة، ودعم اكتساب الخبرات، وتعزيز استخدام التكنولوجيا، وينبغي استثمار الكفاءات العلمية المنتشرة في الخارج سواء من خلال تشجيعها على العودة إلى الوطن أو عبر بناء جسور تعاون معها للاستفادة من خبراتها في أماكن تواجدها في مواقع أكاديمية وإدارية مهمة في بلد الانتشار، أسوة بتجارب أخرى كالصين والهند[2].

4-إصلاح النظام السياسي:

الديمقراطية مطلب عام في كل أقطار الوطن العربي، وهمّ مشترك لدى معظم الفئات والتنظيمات، وتتمحور في حدها الأدنى حول اعتبار الإنسان قيمة في ذاته، وحقه- فردًا وجماعة- في التعبير عن رأيه وفي المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تقدمه وسعادته ونهضة وطنه ورقيه[3].

يرى بعض المفكرين المعاصرين أن الأنظمة السياسية للدول العربية بحاجه إلى إصلاح جذري شامل، لضمان حقوق المواطنين في المشاركة الواسعة وصنع القرار السياسي والتداول السلمي للسلطة، ويشيرون إلى عدة مبادئ وقواعد تُؤسس لنظام ديمقراطي للحكم وهي كالآتي[4]:

- الحرية، حرية الرأي والتعبير والنشر والتنظيم، أي ما يجعل الأفراد يمارسون مواطنتهم من دون قيد على حرياتهم إلا ما يفرضه احترام حريات الآخرين، ومن دون رقابة على أفكارهم إلا ما كان يدعو منها إلى تهديد نظام الحريات والديمقراطية ويحرض على العنف السياسي الأهلي، ومن دون

---

[1] ينظر: مازن الحمادي: البحث العلمي بالقطاع الصحي في المنطقة العربية: الواقع وآليات التطوير، (بحث)، مركز الخليج للأبحاث، عدد (139)، 2019م، ص:1-3.

[2] ينظر: مازن الحمادي: البحث العلمي بالقطاع الصحي في المنطقة العربية: الواقع وآليات التطوير، مرجع سابق، ص:3-4.

[3] ينظر: عصام نعمان: استراتيجية تحقيق المشروع (نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضاري)، (بحث) منشور ضمن أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، مرجع سابق، ص:941.

[4] ينظر: مجموعة من المؤلفين: المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011م ص:79-81، وقارن عصام نعمان: استراتيجية تحقيق المشروع (نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضاري)، مرجع سابق، ص:943-944.

انتقاص من الحق في التنظيم وتشكيل الجمعيات السياسية إلا ما كان يقوم منها على أساس عرقي أو طائفي أو مذهبي.

- التعددية السياسية والحق في المشاركة، أي إقامة السياسة على مقتضى الحق العام أو الإقرار بأنها حق عام لطبقات المجتمع وفئاته ونخبه، بما يعني منع أي شكل من أشكال احتكار التمثيل السياسي من قبل حزب حاكم واحد، ولا يكفي إقرار التعددية السياسية إن لم يُكفل حق الأحزاب والمنظمات كافة في المشاركة السياسية وفي التنافس المشروع على التمثيل السياسي وكسب الرأي العام بالوسائل الديمقراطية.
- النظام التمثيلي (المحلي والنيابي) المشمول بالضمانات القانونية والدستورية التي تكفل: حرية الاقتراع لكل المواطنين البالغين، وحق الرقابة على السلطة وممارستها من خلال المساءلة النيابية للسلطة التنفيذية، والرقابة على صرف المال العام، والرقابة الشعبية على إدارة السلطة.
- إقامة النظام السياسي على قاعدة الفصل بين السلطات واحترام استقلالية القضاء.
- التداول الديمقراطي للسلطة وإقرار مبدأ حق الأكثرية السياسية التي أفرزتها الانتخابات النزيهة في تشكيل السلطة التنفيذية وإدارتها عملًا بمبدأ أن السلطة حق عام للشعب وللأمة وليست حقًا خاصًا لحزب أو فئة أو أسرة أو فرد.
- النظام الدستوري الذي يمثل النظام الأساس للدولة، وينظم سلطاتها كافة والعلاقة بين أجهزتها والحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها.
- نظام اجتماعي اقتصادي عادل يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية، وفرص متكافئة على النحو الذي يوفّر لهم الحماية ضد انتهاك إرادتهم السياسية، وحريتهم في التعبير عن آرائهم، واختيار من يرونه الأصلح لتمثيلهم.

المطلب الثالث-العامل الاقتصادي:

تُعاني أغلب الدول العربية تراجعًا وركودًا اقتصاديًا، نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة المطبقة في هذه الدول من ناحية، ونتيجة علاقات التبعية التي انتهكت سيادة الدول وأخضعتها لشروط وإملاءات القوى الاقتصادية الكبرى من ناحية أخرى، وهو ما يترتب عليه آثار سلبية كبيرة في نمط تكوين واستخدام الفائض الاقتصادي، وتوجهات تراكم رأس المال، ومن ثم في مسارات التنمية في الدول العربية، ومن أجل ذلك أصبحت التنمية الاقتصادية المستقلة ضرورة اقتصادية واجتماعية لضبط اتجاهات التراكم الإنتاجي والتطور التكنولوجي في القطاعين العام والخاص، ولتأمين عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي، وضرورة سياسية لحماية القرار الوطني وصيانة استقلاليته على الصعيدين القطري والقومي[1].

[1] ينظر: مجموعة من المؤلفين: المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل، مرجع سابق، ص:88.

يُمكننا بيان آليات التنمية الاقتصادية ووسائلها من خلال ما يأتي:

1-أهمية الاستثمار:

يُعَدُّ الاستثمار من أهم أدوات التنمية الاقتصادية ووسائلها، ويرتبط بالقدرة التنافسية من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها مصدرًا أساسيًا لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية، ويؤثر تأثيرًا مباشرًا في الحد من البطالة، وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي[1].

تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية بحاجة إلى إرادة سياسية جادة تعمل على تهيئة الأجواء الملائمة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيعه، وأشار الباحثون إلى جُملة من الطرق والاستراتيجيات التي يُمكن من خلالها جذب الاستثمار في الوطن العربي ومنها ما يأتي[2]:

- تمتع الدول العربية بالاستقرار السياسي (الداخلي والخارجي) وتنقية الأجواء السياسية العربية وإقامة علاقات اقتصادية متبادلة متينة وصادقة.
- وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في الدول العربية وثباتها؛ الأمر الذي يساعد على بناء ثقة المستثمر في مناخ الاستثمار.
- وضع التسهيلات الإدارية وذلك من خلال إنشاء جهة واحدة للتعامل مع إقامة المشروعات الاستثمارية بأنواعها المختلفة، والتخلص من الروتين والتعقيدات الإدارية في حالتي الاستيراد والتصدير وتوحيد الإجراءات الجمركية وتقليص البيروقراطية واستكمال القوانين المتعلقة بالاستثمار كحزمة واحدة.
- الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية، من خلال التعاون والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الدول العربية.
- ربط حجم الإعفاء الضريبي بحجم التصدير محليًا، فكلما زادت نسبة التصدير من حجم الإنتاج زاد الإعفاء الضريبي؛ وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج مستقبلًا ومنح مشاريع أخرى يؤدي إلى استيعاب أيدي عاملة عاطلة عن العمل في الدولة.
- تخفيض الفوائد على القروض والتسهيلات الائتمانية لإعطاء فرصة أكبر للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الاستثمار في شتى المجالات.

---

[1] ينظر: بهوري نبيل: أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الدول العربية)، (بحث)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، 2019م، ص:405.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص:413-414، ومعتز يوسف أحمد: دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو للدول، (بحث)، مجلة رماح، مجلد (47)، العدد (2392-5418)، الأردن، 2020م، ص:12-14.

- تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط دور القطاع الخاص جنبًا إلى جنب مع دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أداء القطاعين العام والخاص.
- تطوير أداء الأجهزة المشرفة على الاستثمار من حيث الإمكانات البشرية وتدريبهم ورفع الكفاءة الإنتاجية باستمرار وإعطاء الحوافز والامتيازات للقائمين على أجهزة الاستثمار.
- تطبيق أنظمة الجودة والمواصفات الدولية على السلع المنتجة محليًا من أجل الوصول إلى مستوى التنافسية مع السلع الأجنبية وتسويقها داخل الدول العربية وخارجها.
- توعية المواطن العربي بالإقبال على السلع الوطنية في دولته، وأيضًا السلع العربية الأخرى الموجودة عنده من أجل دعم العمل العربي المشترك.
- تطوير الأسواق المالية العربية والبورصات بشكل خاص عن طريق تحويل الاستثمارات إلى سندات وعقود قابلة للتداول المستمر في البورصات المحلية والدولية، وذلك لاستقطاب رأس المال العربي ومنافسة الأسواق المالية الأجنبية المتطورة بما تقدمه من خدمات وأمان وحريات وقابلية للتداول وسيولة ومردود للمستثمرين.
- تشجيع العمل العربي المشترك باستمرار وذلك من خلال تخفيف قيود انتقال الأيدي العاملة في ما بين الدول العربية وإقامة المشاريع المشتركة لتعود بالنفع على الشعوب.
- إقامة مناطق تجارية حرة تتدفق خلالها التجارة بلا رسوم جمركية أو قيود وتكون هذه المناطق متعددة الأغراض في مجالات التخزين والتجميع والتعبئة والتغليف والتصنيع الموجه للتصدير.

2-أهمية تطوير القطاع الزراعي:

يُشكل القطاع الزراعي ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية؛ إذ إنه يقدم الاحتياجات الغذائية الأساسية للمجتمع، ويُسهم في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص عمل للمواطنين، ويرتبط تطوير القطاع الزراعي بالسياسات التي تنتهجها الدول في وضع برامج لاستغلال الموارد والأراضي الصالحة للزراعة والاستفادة من الآليات والتقنيات الزراعية الحديثة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجاتها من الأمن الغذائي.

استطاعت البلدان المتقدمة تحقيق زيادة هائلة في الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني نتيجة لاستخدامها طُرقًا وأساليب حديثة وذات كفاءة عالية لإجراء العمليات الزراعية، وكان لاستخدام الآلة الزراعية دور كبير في زيادة كمية الإنتاج وتقليل النفقات، إضافة إلى رفع كفاءة أداء العاملين في القطاع الزراعي، ومن ثم رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي. ويتجسد التقدم التكنولوجي في الزراعة بمهارات العمل المنتج والمكائن والآلات والمعدات الزراعية ذات المواصفات الفنية الحديثة، وإدخال التغيرات النوعية في عملية تنظيم الإنتاج الزراعي، إضافة إلى استخدام الأسمدة والمخصبات والمبيدات والأساليب العلمية في الإنتاج الزراعي كنظام الدورات الزراعية، كما يمكن أن يتجسد في اختيار

الأصناف المحسنة في عمليات الإنتاج الزراعي واتباع طرق الإرواء الحديثة التي من خلالها يمكن زيادة حجم الإنتاج الزراعي ورفع إنتاجية العمل في هذا القطاع؛ لضمان الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية خاصة في الدول النامية التي لا تزال تسعى لتحقيق الأمن الغذائي اللازم لتعزيز استقلالها السياسي[1].

3- أهمية تطوير القطاع الصناعي:

يُعَدُّ تطور القطاع الصناعي من المعايير الرئيسة لتقدم الدول في مختلف المجالات لا سيما المجال الاقتصادي، فالقطاع الصناعي يؤدي دورًا رئيسًا في التنمية الاقتصادية من خلال دعمه للاستقلال الاقتصادي؛ إذ إنه يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية، ويقلل من استيرادها؛ وهو ما ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على الميزان التجاري، ومن ثم على ميزان المدفوعات، ويوفر العملة الأجنبية اللازمة للتنمية الاقتصادية. ويساعد التصنيع المحلي على تحسين معدلات التبادل التجاري، وزيادة القدرة الشرائية للبلد المعني، خاصة إذا اعتمد هذا التصنيع على الموارد المحلية سواء الطبيعية أو البشرية. كما أن للتصنيع دورًا إيجابيًا في التطور الحضاري للدول؛ حيث يحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلال، ومن ثم تعزيز القدرة الدفاعية والأمن القومي للدول[2].

قوة الدولة وهيبتها تكمن في طاقاتها وقدراتها الصناعية، خاصة إذا تم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة؛ لإن التكنولوجيا هي المحرك الأساسي لعملية التصنيع؛ إذ إن تطوير القطاع الصناعي وبناء قاعدة صناعية وطنية متطورة هو أمر مرهون أساسًا بمدى تحقق الإفادة المتواصلة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، فالتكنولوجيا تُعَدُّ العامل الديناميكي الحاسم في عملية البناء هذه، وإن خلق أيّ صناعة استراتيجية تسهم في بناء قاعدة صناعية وطنية تستلزم توفر عناصر أساسية أهمها وفي مقدمتها التكنولوجيا. والتجارب العالمية تؤكد ذلك، على سبيل المثال دولة اليابان؛ حيث إن التطور الاقتصادي الذي تشهده اليوم يعود بالدرجة الأساس إلى سياستها العلمية والتكنولوجية التي بدأت بانتقاء الخبراء الأجانب والتكنولوجيا الأجنبية، تبعتها خطة تدريجية لإحلال المنتجات الوطنية والخبراء الوطنيين محل الأجانب، إضافة إلى مستوى الوعي الفني والتكنولوجي الذي وصلت إليه، والذي أدى إلى ارتفاع إنتاجية العمل الصناعية بشكل يفوق مستوى البلدان الصناعية الأخرى[3].

---

[1] ينظر: صخري محمد: التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والمفاهيم ذات العلاقة (دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية)، مقال نُشر في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 2020/5/26م، ص:1 تمت مراجعته يوم الخميس بتاريخ 2021/6/4م.
https://tinyurl.com/cz4t9snw

[2] ينظر: مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005م، ص:40-41.

[3] ينظر: صخري محمد: دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية، (مقال)، مرجع سابق.

4-أهمية تطوير الطاقة وبخاصة (الطاقة المتجددة):

تشكل المواد الخام مصدرًا أساسيًا لعمليات التنمية الاقتصادية من خلال ما تقدمه من فرص للاستثمار أو ما يدر منها إلى البلدان المصنعة، فيعود إلى البلاد في صورة عملة تُمكنها من اقتناء ما تحتاجه لتجهيز صناعتها وتطوير اقتصادها. من أجل ذلك ينبغي على الدول العربية التي تمتلك موارد طبيعية تخليص ما تمتلكه من مواد خام من السيطرة الأجنبية سواء في إطار عمليات التنقيب أو التحويل أو التصدير، ويجب أن تتولى هذه الدول بنفسها تطوير استغلالها لموادها الخام لا أن تصدرها كما هي في حالتها الأولية؛ لأن كل منتوج نصدره إلى الخارج كما تنتجه الطبيعة يُشكل خسارة وتخلف اقتصادي للبلد[1].

الاستخدام المكثف والمبالغ للطاقة التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري (البترول ومشتقاته والفحم والغاز الطبيعي) تسبب أضرارًا بالغة الخطورة على الإنسان والبيئة وجميع الكائنات الحية، وقد أدى إلى تلوث بيئي لم يشهد له مثيل تتمثل في الاحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض بالإضافة إلى العديد من الكوارث البيئية والمشاكل الصحية؛ الأمر الذي أدى إلى البحث عن مصادر للطاقة البديلة والآمنة التي تحقق التنمية المستدامة ولا تؤثر سلبًا في صحة الإنسان والبيئة، وهذا ما يتحقق في الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة المستمدة من الموارد الطبيعية للبيئة التي يتكرر وجودها بشكل تلقائي ودوري وبصفة مستدامة، وتنتج من الرياح والشمس والمياه[2].

تتجه الدول نحو العمل على استغلال الطاقات المتجددة، نتيجة لتضاءل احتياطات الطاقة (البترول والغاز)، وارتفاع الاستهلاك العالمي للطاقة، وهذا يدفعها للبحث عن أمن الطاقة، بالإضافة إلى القلق من تغير المناخ؛ لأنه بإمكان الطاقة المتجددة أن تُسهم في تأمين احتياجاتها للطاقة وتقلص في الوقت نفسه من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وأيضًا انخفاض تكلفة الطاقة المتجددة؛ حيث تستمر أنواع معينة من الطاقة المتجددة في الانخفاض منذ عدة عقود بسبب تحسن تكنولوجيات إنتاجها[3].

وتحقق الطاقة المتجددة أهدافًا اقتصادية عديدة أهمها: حماية البيئة، إمكانية الاستخدام المحلي لمصادرها بما يضمن أمن الطاقة، إمكانية الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في نظم توليد

---

(1) ينظر: مالك بن نبي: في مهب المعركة، ط3، دار الفكر، دمشق، 1981م، ص:69، والطاهر سعود: التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2000م، ص:228.

(2) ينظر: بوجحفة رشيدة وأودية مياسة: دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة، (بحث)، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد (2661-7382)، الجزائر،2020م، ص: 18.

(3) عدنان الجوارين ويحيى حسن: الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة، المؤتمر السنوي (21)، المسوم بـ " الطاقة بين القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإمارات، 2013م، ص:56.

الكهرباء غير المركزية، باعتبار أنها منظومة طاقوية فعالة أقل عرضة لانقطاع التيار من الأنظمة المركزية، التخفيف عن الاقتصاديات مصاعب تذبذب أسعار الوقود التقليدي في أسواق السلع العالمية، نظام توزيع منظومات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة أكثر أمنًا في حال استهدافها، تؤمن نظم الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة للعاملين المؤهلين على نحو متسارع، تُعد عاملًا رئيسًا في تخفيف الفقر في المجتمعات النائية؛ حيث تمثل حلًا نموذجيًا لحاجات الطاقة الأساسية. وهذا ما دفع دولًا عديدة إلى الاهتمام بتطوير هذا المصدر من الطاقة وتضعه هدفًا تسعى إلى تحقيقه، وأصبح خيار التوجه نحو إنتاج الطاقة المتجددة بواسطة المصادر غير التقليدية حتميًا في ضوء نجاح العديد من التجارب العالمية، فالمصادر الطاقوية المتجددة تمثل المتغير البارز في رسم الصورة المستقبلية للإمداد الطاقوي، وفقًا لذلك فقد أصبحت الطاقات المتجددة من العناصر المهمة في جميع الاقتصاديات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ إذ إن إمداداتها تشكل عاملًا أساسيًا في دفع الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو وخلق البيئة الملائمة لتحقيق المكاسب الاقتصادية[1].

5-التحول إلى اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزًا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال[2]. ويتسم بالقدرة على توليد المعرفة واستخدامها، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار؛ إذ لا يُمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعَدُّ أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين[3].

كما أن اقتصاد المعرفة اقتصادٌ منفتح على العالم؛ لأنه لا يوجد اقتصاد يمكنه خلق المعرفة وابتكارها دون أن يشارك أو يستورد المعارف الجديدة من الآخرين، كما أن المناخ الاقتصادي على المستوى الكلي في الاقتصاد المبني على المعرفة يجب أن يكون مشجعًا للاستثمار في المعرفة والمعلومات والقدرة على الابتكار، وهو أمر في غاية الأهمية؛ لأن ضمان ديمومة الاقتصاد المبني

---

(1) ينظر: بوجحفة رشيدة وأودية مياسة: دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة، مرجع سابق، ص:19،21.

(2) يُنظر: اسعيداني سلامي: إشكالية تنمية الوطن العربي في ظل التحولات العالمية (رؤية نقدية من منظور استشرافي في الوطن العربي)، المؤتمر العلمي الرابع حول: مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2015م، ص:7.

(3) يُنظر: يوسف الإبراهيم: التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004 م، ص: 102-103.

على المعرفة يقتضي ضرورة تشجيع الاستثمار في المستقبل، وقد تكون معدلات العائد عليه منخفضة أو محدودة، ولذا تحتاج مثل هذه المجالات إلى دعم السياسة الاقتصادية في الدول التي تسعى نحو تحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة[1].

ويتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي بما يأتي: الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة، اعتماد التعلم والتدريب المستمرين اللذين يضمنا للعاملين مواكبة التطورات المعرفية، توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفًا يتصف بالفاعلية لبناء نظم معلوماتية فائقة السرعة والدقة؛ لأنه مرن شديد السرعة والتغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل، انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية؛ تفعيل عمليات البحث والتطوير بوصفه محركًا للتغيير والتنمية؛ القدرة على الابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها؛ ارتباطه بالذكاء وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكثر في جودة الأداء[2].

لقد أسهم استثمار رأس المال البشري في تقدم ونمو اقتصاد بعض الدول التي جعلت تنمية واستثمار العنصر البشري ضمن أولويات إعداد خططها واستراتيجياتها التنموية، على سبيل المثال دولة (ماليزيا) التي شهدت تطورًا وتقدمًا ملحوظًا في أغلب المجالات برغم قلة امتلاكها لموارد الطاقة. يقول جابر عوض: "انطلاقا من إيمان التجربة الماليزية بأن تنمية الموارد البشرية هي الاستثمار الأمثل، والأهم بالنسبة للدّول النامية وانطلاقًا من رؤيتها للمعرفة على أنها عنصر جوهري من عناصر الإنتاج، قامت سياسة التنمية القومية في ماليزيا على مبدأ مفاده أَنَّهُ ليس هناك مجال للاختيار في قبول أو رفض اقتصاد المعرفة"[3].

6-تعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي العربي:

تشكل المنطقة العربية فضاءً اقتصاديًا رحبًا يمكنه أن يشكل فضاءً مفتوحًا وحرًا لرؤوس الأموال والمنظمين ولقوة العمل العربية بشكل يُعَدُّ أساسًا موضوعيًا صلبًا لتحقيق نهوض اقتصادي عربي

---

[1] يُنظر: جمال داود سليمان: اقتصاد المعرفة، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، ص: 19-24.

[2] يُنظر: اسعيداني سلامي: إشكالية تنمية الوطن العربي في ظل التحولات العالمية، مرجع سابق، ص:9، وهاشم الشمري ونادية الليثي: الاقتصاد المعرفي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م، ص:22، وقارن: هبة عبد المنعم وسفيان قعلول: اقتصاد المعرفة، دراسات اقتصادية، العدد (51)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019م، ص:12-14.

[3] جابر سعيد عوض: قراءة في التجربة الماليزية، (بحث) منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، ط1، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، 2009م، ج2/ 843.

جماعي، ولبناء قوة اقتصادية عربية، ولو توفرت الإرادة السياسية للوصول إلى سوق عربية موحدة حقيقية، عبر إنهاء كل المعوقات التي تعترض التحرير الكامل لحركة عناصر الإنتاج من رأسمال وعمل وتنظيم، وتعترض التحرير الشامل لحركة التجارة في السلع والخدمات، وعبر توحيد الرسوم الجمركية والتخطيط التأشيري المشترك لتعزيز عوامل التكامل بين الاقتصادات العربية. ولو حدث هذا فإن الوطن العربي سيصبح عملاقًا اقتصاديًا حقيقيًا[1].

إن إعادة النظر في تنظيم أوضاع الدول العربية الاقتصادية، والتنسيق والتكامل والاندماج الاقتصادي فيما بينها وتحقيق حلقة اقتصادية كاملة داخل حدودها، تُمكنها من تحقيق اكتفائها الذاتي وحماية أمنها القومي بما يضمن سيادتها واستقلالها[2]. من أجل ذلك ينبغي إقامة مشاريع عربية مشتركة وتطويرها باتجاه تكتل اقتصادي سياسي قوي، والحرص أيضًا على التفاعل مع محيطها البيئي والإسهام في أنشطة تنموية كبرامج التدريب واستيعاب التكنولوجيا[3]. ويؤكد الجابري على أن الواقع العربي نفسه أصبح يفرض الاتجاه نحو تحقيق حد أدنى من التعاون والتنسيق والتكامل- والاندماج إن أمكن- بين الدول العربية، نظرًا لأنها لم تعد قادرة اليوم عن توفير الأمن الغذائي والتعليمي والصحي، فضلًا عن التقدم نحو الأحسن، إلا إذا انخرطت ضمن مجموعة متكاملة متحدة، فالتفكير في الوحدة اليوم يجب أن يتجه اتجاهًا عمليًا، الاتجاه الذي يبدأ بتحقيق الممكن القريب، ويجعل منه مرحلة من مراحل الطريق نحو الممكن البعيد[4].

المطلب الرابع-العامل التقني والعسكري:

1-أهمية استخدام التكنولوجيا:

للتكنولوجيا آثار مركبة على المجتمع والصناعة والاقتصاد، وتبحث الحكومات في إمكانية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والحوكمة الرشيدة. ويمكن للإدارات العامة في البلدان العربية أن تشجع نشر التكنولوجيا لتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة في القطاع العام، وإشراك الشباب والنساء بمزيد من الفاعلية في اتخاذ القرارات العامة. وإذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة والبنية الاجتماعية المتقبلة، أمكن للتكنولوجيا أن تساعد في مكافحة الفساد وتعزيز فاعلية العمليات الحكومية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، بدءًا من جمع الضرائب ووصولًا إلى

---

(1) ينظر: أحمد السيد النجار: الإصلاح الاقتصادي والنموذج الملائم لتحقيق التنمية، ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، مرجع سابق، ص:746.

(2) ينظر: مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، ط3، دار الفكر، دمشق، 2000م، ص:101.

(3) يُنظر: عصام نعمان: نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضاري، ضمن أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، مرجع سابق، ص:946-947.

(4) ينظر: محمد عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992م، ص:212.

تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام التكنولوجيات التي تزيد من الأتمتة، والتبسيط، والكفاءة، والدقة ومكافحة الفساد في المعاملات والممارسات الحكومية[1].

ترتبط قدرة البلدان العربية على تحقيق التنمية المستدامة إلى حد كبير بقدرتها على تطوير ونقل التكنولوجيات الواعدة وتكييفها وإدارتها من أجل زيادة إنتاجية القطاعات المختلفة. ولزيادة الأثر الإيجابي للتكنولوجيا في المجتمع، ينبغي اتباع المراحل الآتية[2]:

المرحلة الأولى– تعزيز المعرفة بالتكنولوجيات المتقدمة والابتكارات وفهمها، لوضع سياسات استباقية، ولا سيما في الفترة الحالية التي تشهد ابتكارات مزعزعة بفضل ازدياد قدرات تكنولوجيا الحوسبة وآثارها في نمو الإنترنت، والاتصالات، والبيانات، والقطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية وعلوم الحياة والزراعة والمياه والطاقة.

المرحلة الثانية– إعداد المجتمع لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، فالإنترنت على سبيل المثال يغير طريقة الناس في التعلم؛ لذلك يجب أن يوفر قطاع التعليم المزيد من التعليم الفني والبحث التطبيقي. ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى تجربة كوريا الجنوبية، وإتاحة الفرصة لإعادة تدريب البالغين من القوة العاملة، ليتمكنوا من الاستمرار ومواكبة التغير في أداء العمل.

المرحلة الثالثة– تحضير المجتمع لاستخدام التكنولوجيات الجديدة، ولعل هذه المرحلة هي الأصعب، فمن السهل نسبيًا فهم التكنولوجيا بوصفها مجموعة من المدخلات الجديدة إلى النظام التعليمي، لكن يكمن التحدي في تغيير طريقة المجتمع في الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا. وينبغي إيلاء الاهتمام للمعايير والأنظمة والسياسات ذات الصلة بإدارة التكنولوجيا وتطبيقاتها.

المرحلة الرابعة– الاستفادة من سلطة الحكومة والمؤسسات الموثوقة لزيادة الفاعلية في استخدام التكنولوجيا والابتكار والنظر في كيفية الحصول على التكنولوجيا، وسعرها وأمنها، ومدى ملاءمتها، وعلى الحكومات الحد من هجرة الأدمغة، وتقييم دور الابتكار في تحقيق مصلحة المجتمع، ووضع آلية لصياغة السياسات ذات الصلة.

2-الاهتمام بأمن المعلومات:

يمكن اعتبار تحدي الأمن الإلكتروني أعلى تحديات الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين، مع الإشارة إلى أن المفهوم الحديث للأمن لا يقتصر فقط على الجوانب العسكرية، بل يواكب كل التهديدات والتحديات التي يمكن أن تشكل حجر عثرة أمام الاقتصاد الرقمي وتدفق المعرفة، فقد أسقطت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مفهوم الحدود الجغرافية، السياسية والثقافية بين الدول، ما يضع السيادة الوطنية

---

[1] ينظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة استحداث فرص العمل اللائق وتمكين الشباب في البلدان العربية، الدورة الثلاثون، بيروت، حزيران/ يونيو 2018م، ص:22-23.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص:4-5.

على المحك، خاصة مع اختراق المواقع الحكومية الرسمية والتجسس المعلوماتي على الدول. فسعت الدول فرادى ومجتمعة إلى بذل الجهد من أجل تطوير قدراتها، واتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية لحمايتها من أي هجمات إلكترونية محتملة، فقامت بتشكيل وحدات الاستجابة لطوارئ الإنترنت، والهيئات الوطنية للأمن الإلكتروني، كما شكلت جيوشًا إلكترونية لتقوم بمهمات الدفاع والهجوم والحماية، هذا في الجانب التقني، أما في الجانب القانوني، فطورت من منظومتها القانونية لتتلاءم مع التهديدات الجديدة[1]، ولمواجهة التهديدات الإلكترونية الراهنة ينبغي عمل الآتي[2]:

- فهم وإدراك أن الأمن الإلكتروني عنصر رئيس في الأمن القومي، وله علاقة وطيدة بقضايا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضرورة دمجه في العقيدة الأمنية للدولة، ووضع استراتيجية إلكترونية واضحة.
- ضرورة وضع وتحديث التشريعات القانونية التي تنظم وتؤطر الفضاء الإلكتروني، خاصة قوانين مكافحة الجريمة الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني.
- أهمية خلق إطار مؤسسي للأمن الإلكتروني في الجانب المدني، وتحديث الجيوش، وخلق جيوش إلكترونية في الجانب العسكري.
- فهم وإدراك دور الأفراد في بناء الأمن، من خلال التعليم والتوعية ونشر ثقافة الأمن الإلكتروني.
- ضرورة التعاون الإقليمي والدولي، بين جميع الفاعلين، لترسيخ قواعد السلوك الجيد، ونشر قيم وثقافة الفضاء الإلكتروني السلمي والآمن.

دور التكنولوجيا العسكرية في حماية سيادة الدول:

حققت ثورة المعلومات الكثير من التطويرات على الوسائل التي تستخدمها المنظومات الاستخباراتية في ميدان جمع المعلومات، وأدخلت بعض التحسينات على منظومات السيطرة والإنذار المبكر المحمولة جوًا، واستفادت من الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية وأجهزة التنصت الإلكترونية، وأضافت بُعدًا جديدًا واسعًا على دور التقنية الحديثة في عالم جمع المعلومات، وأصبحت قادرة على رصد الأرض والمحيطات واستطلاعها في جميع الأوقات، وتحت مختلف الظروف الجوية، وتصوير تحركات القوات البرية والبحرية، وتحديد مواقع الصواريخ وتجارب إطلاقها، وتحديد مسارات وكشف التفجيرات النووية، ومراقبة تطور التحصينات وأعمال شق الطرق، ومتابعة حركة الطيران المدني الكثيفة، وتأمين نقاط الاتصالات اللاسلكية بين القيادات والمراكز الرئيسة[3].

---

[1] ينظر: سليم دحماني: أثر التهديدات "السيبرانية" على الأمن القومي، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018م، ص:2، 86.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص:88.

[3] ينظر: محمد حسين: دور المعلومات في الاستراتيجيات العسكرية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2019م، ص:10-11.

عند النظر باستجلاء إلى أهم المقاربات التي تتكئ عليها مقومات أي دولة معيّنة نجدها ترتكز بصورتها التقليدية على العامل العسكري، فهو المعيار الأول لقياس مقومات قوة الدول، ومن ثم قدرتها وصولًا إلى الدور والمكانة في النظام الدولي. بيد أَنَّهُ لم يعد المقوم العسكري بهذه الصورة التقليدية، لا سيّما مع دخول العامل التكنولوجي الذي أصبح ركيزة أساسية في كل مقومات الدولة العسكرية والاقتصادية...وإلخ، فجيوش اليوم لا تقاس بما تمتلك من عدة وعتاد، بل تقاس اليوم بما تمتلك من جيوش ذكية والاستخدام الأمثل للأسلحة الذكية في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، فالجندي الإلكتروني أصبح فاعلًا له مدلولاته أكثر من الجندي الحقيقي الذي لا يستطيع خرق سيادة الدول إلا بالتضحيات. فالدولة المهيمنة اليوم هي الدولة التي تمتلك القوة والقدرة بالاعتماد على مزيج من قوتها المادية وغير المادية، فالقرن الحادي والعشرون هو قرن الحروب الذكية وحرب القوة الناعمة التي تعتمد بشكل كبير على المقوم التكنولوجي بما يضمن أقل الخسائر وأكبر الأرباح[1].

الخاتمة:

حاولت الباحثة أن تقف على جملة من العوامل والمقومات المعنوية والمادية للتقدم والنهوض الحضاري وفق كتابات وطروحات ودراسات المفكرين والمثقفين العرب والمسلمين المعاصرين المُهتمين في إيجاد حلول وآليات لمعالجة الواقع الراهن، وسعيًا لاستئناف الدور الريادي الحضاري للأمة العربية والإسلامية، وبناء على هذا يُمكن للبحث الخروج بأهم النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولًا-النتائج:

1-أيّ تقدم أو نهوض حضاري لا يتحقق إلا بالتكامل بين الجانبين المعنوي والمادّي؛ حيث لا يمكن لحضارة أن ترتقي وتستمر لقرون طويلة في ظل فساد القيم وانحطاط الأخلاق، مهما بلغت من التطور المادي في البنية التحتية والصناعات والتقنيات الحديثة.

2-أهمية بناء وتنمية العقلية المنهجية النقدية والموضوعية لدى الأفراد والجماعات؛ بهدف إيجاد فكر معتدل قادر على فهم واستيعاب الواقع المعاصر ومتطلباته؛ بعيدًا عن التقليد والانغلاق والجمود الفكري.

3-الحاجة إلى التجديد وإعادة قراءة التراث الإسلامي؛ قراءة علمية تحليلية استكشافية، وتمييز ما يمكن الإفادة منه، والسعي نحو تنزيله على الواقع وإيجاد الحلول للمشكلات المعاصرة.

4-أهمية خلق ثقافة الانفتاح الإيجابي على الحضارات الأخرى واستيعاب ما أنتجته من علوم وإمكانيات ومهارات وخبرات والإفادة منها في مختلف جوانب الحياة، مع الحرص على مراعاة خصوصيتنا الثقافية وعدم التقليد والتبعية.

---

[1] ينظر: سيف نصرت الهرمزي: المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، مقال خاص بمركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، نُشر بتاريخ 2015/6/3م. تم مراجعته بتاريخ 2021/6/12م. https://www.beirutme.com/?p=9411

5-يُمثل العلم عاملًا رئيسًا في نهوض الحضارات وتقدمها، فلا يمكن لدولة أن تنهض أو تتقدم إلا من خلال الاهتمام بالتعليم وتجويده في المدارس والجامعات، وبناء وتطوير مؤسسات علمية قادرة على مواكبة تحديات العصر ومتطلباته المستقبلية.

6-للبحث العلمي والتطوير دورًا رئيسًا في نهوض الأمم وتقدمها؛ إذ إن الاهتمام بمراكز الأبحاث العلمية وربط إنجازاتها العلمية بسوق العمل سيؤدي إلى تحول هذه الإنجازات إلى آليات إنتاجية تساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والقدرة على المنافسة.

7-من أولويات السياسات الاقتصادية للدول الحد من انتشار ظاهرة الفقر والبطالة؛ حيث تسعى الدول إلى إيجاد فرص عمل للمواطنين، وتقليص نسبة الفقر في المجتمع من خلال دعم الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيعها، ودعم المشروعات الصغيرة وتمويلها، والعمل على ربط مخرجات المؤسسات التعليمية والمهنية بسوق العمل.

8-يُعد تطور القطاع الصحي أحد المؤشرات الرئيسة لتقدم الدول؛ لما له من تأثير في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فكلما كانت الرعاية والخدمات الصحية متوفرة للمواطن استطاع أن يعمل ويُسهم في عملية الإنتاج وتنمية المجتمع.

9-تطوير القطاع الزراعي بالاستفادة من الآليات والتقنيات الزراعية الحديثة، يُعد محركًا رئيسًا لاقتصاد الدول وتلبية حاجاتها من الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بما يضمن للدول سيادتها واستقلالها في القرار السياسي وعدم التبعية.

10-قوة الدول ومكانتها الحضارية تكمن في طاقاتها وقدراتها على التصنيع؛ حيث إن تطوير القطاع الصناعي بالاعتماد على البحث العلمي والتقنيات الحديثة يُعَدُّ عاملًا رئيسًا في التنمية الاقتصادية، ويحقق الاكتفاء الذاتي للدول بما يضمن استقلالها وتعزيز قدرتها الدفاعية وحماية أمنها القومي.

11-ريادة الدول تكمن في قدرتها على الابتكار وإيجاد وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن تشهدها الأسواق؛ لأن الاقتصاد التقليدي (إنتاج وصناعة السلع) تحول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على رأس المال البشري من القوى المؤهلة والمدربة وتوظيف تقنية المعلومات، ويتميز بالمرونة والسرعة في التطوير لتلبية الاحتياجات المتغيرة، ويمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية.

12-أهمية الاهتمام بإصلاح أنظمة الحُكم في الدول العربية، وتفعيل الديمقراطية، بحيث يكون للشعب الحق في المشاركة السياسية، وتحفظ له حرياته العامة، وتصون حقوقه وكرامته، بما يضمن التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي للدول، وهذا بدوره يؤدي إلى تنمية مستدامة في أغلب المجالات.

13-ترتبط قدرة البلدان العربية على تحقيق التنمية المستدامة إلى حد كبير بقدرتها على تطوير ونقل التكنولوجيات الحديثة وتكييفها وإدارتها من أجل زيادة إنتاجية القطاعات المختلفة.

14-أهمية فهم وإدراك أن الأمن الإلكتروني يمثل عنصرًا رئيسًا في الأمن القومي، وله علاقة وطيدة مع قضايا التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع استراتيجية إلكترونية واضحة للتهديدات الإلكترونية. وأن العامل التكنولوجي أصبح ركيزة أساسية في كل مقومات الدولة العسكرية والاقتصادية، فجيوش اليوم لا تقاس بما تمتلك من عدة وعتاد، إنما تقاس بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا والأسلحة الذكية والموجهة.

ثانيًا-التوصيات:

1-نوصي النخب والقادة والمفكرين والمربين بالاهتمام ببناء العقلية المنهجية النقدية والموضوعية لدى الأفراد والجماعات وتنميتها لتكوين فكر معتدل بعيدًا عن الانغلاق والجمود الفكري.

2-نوصي الحكومات في الدّول العربية والإسلامية بتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية، والاهتمام بجودة التعليم القائم على الإبداع والابتكار، وربط مخرجاته بسوق العمل، وتشجيع العقول والخبرات العلمية، وزيادة الانفاق على المراكز البحثية ودعمها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق التنمية في شتى المجالات.

3-نوصي الحكومات العربية بدعم الاستثمار المحلي والأجنبي ووضع التسهيلات الإدارية والقانونية للمستثمرين والإعفاءات الضريبية والجمركية والتخلص من الروتين والتعقيدات الإدارية بما يضمن جذب أكبر قدر من الاستثمارات وتوفير فرص عمل للمواطنين.

4-نوصي الدول العربية والإسلامية بالاتجاه نحو توحيد الإرادة السياسية، والتكامل والتنسيق المشترك بينهم في مختلف المجالات، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وحماية أمنها القومي بما يضمن سيادتها واستقلالها.

5-نوصي بضرورة التقاء المفكرين والعلماء العرب والمسلمين كلٌّ بحسب مجاله وتخصصه، والعمل على إعداد مشروع نهضوي متكامل وفق رؤى وأهداف موحدة وخطط مدروسة ومنظمة، بهدف تقديم الحلول والآليات المناسبة للخروج من الوضع الراهن، والاتجاه نحو النمو ومواكبة العصر ومتطلباته.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا-المصادر والمراجع:

1- ابن منظور: لسان العرب المحيط، دار لسان العرب، بيروت، (د.ت).

2- أحمد السيد النجار: الإصلاح الاقتصادي والنموذج الملائم لتحقيق التنمية، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع: (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، ط1، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، 2009م، ج2.

3- أحمد صدقي الدجاني: تعريف المشروع الحضاري وتجاربه وتطوره، ضمن أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001م.

4- أحمد فؤاد المغازي: البطالة في الوطن العربي، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، 2012م.

5- أحمد محمود صبحي: في فلسفة التاريخ، دار النهضة العربية، بيروت، 1994م، ج1.

6- أزوالد شبنجلر، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة: أحمد الشيباني، مكتبة الحياة، بيروت، 1964م.

7- اسعيداني سلامي: إشكالية تنمية الوطن العربي في ظل التحولات العالمية (رؤية نقدية من منظور استشرافي في الوطن العربي)، المؤتمر العلمي الرابع حول: مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2015م.

8- ألبرت أشفيتزر: فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، دار الأندلس، بيروت، 1983م.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016م (الشباب في المنطقة العربية آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير)، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2016م.

10- بهوري نبيل: أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الدول العربية)، (بحث)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، 2019م.

11- بوجحفه رشيدة وأودية مياسة: دور الطاقات المتجددة في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية المستدامة، (بحث)، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد (2661-7382)، الجزائر، 2020م.

12- جابر سعيد عوض: قراءة في التجربة الماليزية، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع: (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، ط1، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، 2009م، ج2.

13- جمال داود سليمان: اقتصاد المعرفة، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.

14- جيرار جهامي: موسوعة مصطلحات الفكر العربي والإسلامي الحديث والمعاصر، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 2002م، ج1.

15- حاج فويدقورين: ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، بحث منشور في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (12)، الجزائر، يونيو، 2014م

16- الحبيب استاتي زين الدين: البلدان العربية وأولوية البحث العلمي: إلى متى سيستمر الهدر؟، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة (43)، العدد (500)، أكتوبر،2020م.

17- حسين مؤنس: الحضارة دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1978م.

18- حسين مؤنس: تاريخ موجز للفكر العربي، ط1، دار الرشاد، القاهرة ،1996م.

19- زكي الميلاد: الإسلام والحداثة "من صدمة الحداثة إلى البحث عن حداثة إسلامية"، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، بيروت، 2010م.

20- سليم دحماني: أثر التهديدات "السيبرانية" على الأمن القومي الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجًا، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2018م.
21- سمير الشاعر: رؤية مستقبلية في الإصلاح، ضمن إشكالية التنمية ووسائل النهوض: نخبة من الباحثين والكُتّاب، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2008م.
22- شافي الهاجري: الإنسان معيار الحضارة، بحث منشور ضمن أبحاث مؤتمر القمة الإسلامية التاسع: الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2000م.
23- شريف غياط وعبد المالك مهري: مشكلة الفقر في العالم العربي وإشكالية محاربته دروس مستفادة من فلسفة التجربة الماليزية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 2013م.
24- الطاهر سعود: التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، ط1، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2000م.
25- طه جابر العلواني: إصلاح الفكر الإسلامي (مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر)، ط1، دار الهادي للطباعة، لبنان، 2001م.
26- طه جابر العلواني: إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات، ط2، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1994م.
27- عبد الإله ميقاتي: بناء منهجية البحث العلمي لدى الأجيال الجديدة، ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، ط1، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، 2009م، ج2.
28- عبد الحميد أبو سليمان: انهيار الحضارة وإعادة بنائها، الجذور الثقافية والتربوية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016م.
29- عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة، مصر، (د. ت).
30- عبد الكريم بكار: حول التربية والتعليم، ط3، دار القلم، دمشق،2011م.
31- عبد الكريم بكار: نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي، ط3، دار القلم، دمشق، 2011م.
32- عبد المجيد النجار: التربية الفكرية من منظور إسلامي، بحث منشور في مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة (25) العدد (99)، 2020م.
33- عبد المجيد النجار: الطاقة الحضارية في عقيدة الأمة الإسلامية، ضمن أبحاث مؤتمر القمة الإسلامية التاسع: (الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد)، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2000م.
34- عبد المجيد النجار: عوامل الشهود الحضاري، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006م، ج2.
35- عبد المجيد النجار: مقاصد القرآن في بناء الفكر العمراني، (بحث) منشور ضمن مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة (23)، العدد (89)، 2017م.
36- عدنان الجوارين ويحيى حسن: الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر السنوي (21)، المسوم بـ " الطاقة بين القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة الإمارات، 2013م.
37- عصام نعمان: استراتيجية تحقيق المشروع (نظام الأولويات لأهداف المشروع الحضاري)، بحث منشور ضمن أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001م.
38- عماد الدين خليل: التفسير الإسلامي للتاريخ، ط3، دار العلم للملايين، بيروت،1981م.

39- عمر عبيد حسنه: الوراثة الحضارية شروط ومقومات، ضمن أبحاث مؤتمر القمة الإسلامية التاسع: (الدور الحضاري للأمة المسلمة في عالم الغد)، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2000م.
40- غوستاف لوبون: السنن النفسية لتطور الأمم، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف،1950م.
41- فتحي حسن ملكاوي: منهجية التكامل المعرفي (مقدمات في المنهجية الإسلامية)، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011م.
42- قطب مصطفى سانو: التعليم الموجّه مدخلًا لتنمية بشرية، ضمن إشكالية التنمية ووسائل النهوض (رؤية في الإصلاح): نخبة من الباحثين والكُتّاب، ط1، مركز البحوث والدراسات، قطر، 2008م.
43- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة استحداث فرص العمل اللائق وتمكين الشباب في البلدان العربية، الدورة الثلاثون، بيروت، يونيو 2018م.
44- مازن الحمادي: البحث العلمي بالقطاع الصحي في المنطقة العربية: الواقع وآليات التطوير، (بحث)، مركز الخليج للأبحاث، العدد (139)، 2019م.
45- مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، ط3، دار الفكر، دمشق، 2000م.
46- مالك بن نبي: في مهب المعركة، ط3، دار الفكر، دمشق، 1981م.
47- مالك بن نبي: مشكلات الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة: بسام بركة، تقديم: عمر مسقاوي، ط1، دار الفكر، بيروت، 1988م.
48- مالك بن نبي: مشكلات الحضارة (شروط النهضة)، ترجمة: عمر مسقاوي، عبد الصبور شاهين، تقديم: محمد همّام، دار الكتاب المصري، القاهرة، 2012م.
49- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر، الجزائر، 1986م، ج1.
50- مالك بن نبي: وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981م.
51- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدّولية، مصر،2004م ج2،1.
52- مجموعة من المؤلفين: المشروع النهضوي العربي (نداء المستقبل)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011م.
53- محسن عبد الحميد: الإسلام والتنمية الاجتماعية، ط1، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، 1998م.
54- محمد الطاهر ابن عاشور: التحرير والتنوير، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج1.
55- محمد حسين: دور المعلومات في الاستراتيجيات العسكرية، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 2019م.
56- محمد شابرا: الحضارة الإسلامية أسباب الانحطاط والحاجة إلى الإصلاح، ترجمة: محمد السمهوري، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة، 2012م.
57- محمد عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992م.
58- محمد محفوظ: العولمة الحديثة والوحدة الوطنية، بحث منشور في مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، العدد (13)، 1996م.
59- مدحت القريشي: الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005م.
60- معتز يوسف أحمد: دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو للدول، بحث منشور في مجلة رماح، مجلد (47)، العدد (2392-5418)، الأردن، 2020م.
61- منظمة التعاون الإسلامي: خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة، تركيا، 2016م.

62- نوال الفاعوري: نهوض المرأة في العالم العربي، ضمن أبحاث المؤتمر الدولي الرابع (نحو مشروع نهضوي إسلامي)، ط1، المنتدى العالمي للوسطية، الأردن، 2009م، ج2.

63- هاشم الشمري ونادية الليثي: الاقتصاد المعرفي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008م.

64- هبه عبد المنعم وسفيان قعلول: اقتصاد المعرفة، دراسات اقتصادية، العدد (51)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019م.

65- يوسف الإبراهيم: التعليم وتنمية الموارد البشرية في الاقتصاد المبني على المعرفة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004م.

ثانيًا-مواقع الإنترنت:

66- تقي محمد يوسف: مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي الواقع والتحديات، مقال نُشر في موقع تبيان تصنع الوعي، بتاريخ 14/4/ 2021م.
https://tipyan.com/think-tanks-in-arab-world

67- سيف نصرت توفيق الهرمزي: المقومات العسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة ودورها في فرض مكانتها الدولية، مقال خاص بمركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، نُشر بتاريخ 2015/6/3م.
https://www.beirutme.com/?p=9411

68- صخري محمد: قراءة في واقع البطالة في الوطن العربي: الأسباب والتحديات، مقال نُشر في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 2019/12/14م.
https://tinyurl.com/eevar3v9/

69- صخري محمد: التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والمفاهيم ذات العلاقة (دور التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية)، مقال نُشر في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 2020/5/26م.
https://tinyurl.com/cz4t9snw

70- معهد اليونسكو الإحصائي: الإنفاق على البحث والتطوير % من إجمالي الناتج المحلي.
https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS

71- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO، قاعدة البيانات الإحصائية لمعهد اليونسكو للإحصاء، العلوم والتكنولوجيا والابتكار، آخر تحديث (يونيو 2019م).
http://data.uis.unesco.org#/

درجة استخدام أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة

د/سلوى يحيى محمد الحداد

أستاذ مناهج وطرائق تدريس تكنولوجيا التعليم المساعد بقسم المناهج وطرائق التدريس، كلية التربية-جامعة إب

Email: salwaibb@yahoo.com

Tell: 00967-770828571

د/أنور عبد العزيز مهيوب الوحش

أستاذ تكنولوجيا التعليم المساعد بقسم تكنولوجيا التعليم، كلية التربية-جامعة إب، الجمهورية اليمنية

Email: Alwahsh.Anwar2021@gmail.com

Tell: 00967-774265494

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة، وتكونت عينة الدراسة من طلبة الدراسات العليا البالغ عددهم (50) طالبًا وطالبة، واعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وتكونت الاستبانة من (61) فقرة، توزعت على سبعة مجالات فرعية، منها ستة خاصة بمجالات التعليم الرقمي، وهي: (البريد الإلكتروني، اليوتيوب، الحوسبة السحابية، البيئات الافتراضية، مواقع التواصل الاجتماعي، والتطبيقات الذكية)، ومجال لآليات تفعيل التعليم الرقمي، وتم استخدام المعالجة الإحصائية المناسبة، وانتهت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- درجة استخدام أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا متوسطة بشكل عام.
- درجة استخدام أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا متوسطة في كل مجال من مجالاته الرئيسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة استخدام أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا وفقًا لمتغير الجنس، أو المستوى الدراسي، أو التخصص.

وأوصى الباحثان بضرورة نشر الثقافة الرقمية في الجامعة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على مهارات استخدام أدوات التعليم الرقمي.

الكلمات المفتاحية: درجة الاستخدام، التعليم الرقمي، طلبة الدراسات العليا.

Abstract:

This study aimed to identify the degree of using digital education in higher studies in the Faculty of Education at Ibb University from students' point of view. A descriptive analytical approach was used in this study where a sample of (50) students was selected to respond to a 61-item questionnaire. The items of the questionnaire was distributed over seven areas; six of them were devoted to digital education (i.e., e-mail, YouTube, cloud computing, virtual environment, social media, and smart application), while the other one was related to digital education enactment allies. Then, appropriate statistical techniques were employed to analyze the data. Accordingly, a number of findings were revealed; the most important ones are the following:

- *The overall degree of using digital education tools in higher studies was average.*
- *The degree of using digital education tools in higher studies was average in all areas.*
- *There were no statistically significant differences between degrees of using digital education tools in higher studies attributed to the variables of gender, level of education, and specialization.*

Finally, the study recommended that the digital culture should be disseminated at the university and faculty members should be trained on digital education skills.

Keywords: *Degree of using, Digital Education, Higher Studies Students*

مقدمة:

تتسم الحضارة الإنسانية بالتغير السريع المتلاحق في المعارف وازدياد تطبيقاتها التكنولوجية كمًا ونوعًا؛ وهو ما نتج عنه تغير في معايير تقييم المجتمعات وفقًا لمدى الارتقاء التكنولوجي والمعلوماتي وعلوم المستقبل للتحول من مجتمعات هامشية مستهلكة إلى مجتمعات منتجة متحررة من الملكية الفكرية عن طريق التأكيد على مستويات الإتقان ومعايير الجودة التعليمية والتوظيف الجيد للتكنولوجيا، ونظرًا لتميز العقد الأول من الألفية الثالثة بالتطورات المتلاحقة في جميع المجالات وهذا ما لاشك فيه يحتاج إلى إنسان قادر على التكيف مع هذه التطورات.

ويعد استخدام الحاسوب ضرورة في حياتنا وما نشاهده من تطور هائل وسريع في تكنولوجيا المعلومات ما هو إلا دليل على أهمية استخدامه؛ إذ لم يعد هناك مجال من مجالات المعرفة إلا ويؤدي الحاسوب الدور الأكبر فيه (حمد،2020)، كما يساعد الحاسوب المعلم على إيجاد بيئة تعليمية جذابة ومريحة ومراعية لأنماط التعلم عند طلبته (Aparicio et al., 2016).

وما من شك أن الحاسوب نال حظًا وافرًا من الاهتمام بين المتخصصين وغير المتخصصين، كما أن استخدام الحاسوب في الحياة أمر لا جدال فيه، ويعد استخدامه في عمليتي التعلم والتعليم ضرورة ملحة؛ ولأجل ذلك بادرت الجامعات اليمنية بإدخال منظومة التعليم الرقمي، وأصبح لزامٌ على أعضاء هيئة التدريس أن يواكبوا التطور التقني بالتعليم الرقمي واستخدام أدواته.

ومن المعروف أَنَّ أعضاء هيئة التدريس يقومون دائمًا بالبحث عن وسائل تعينهم على أداء وظائفهم التعليمية من أجل الوصول إلى تعليم أفضل، فنجدهم تارة يستخدمون الصور الملونة وتارة يستخدمون الأشكال المجسمة، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى دعم التعليم الرقمي وتوظيفه في عملية التدريس بكلية التربية بأقسامها المختلفة للعمل على تحقيق الجودة؛ نظرًا لما تسهم به جودة التعليم الرقمي في تمكين الطلبة من التكنولوجيا في تأكيد تعلمه وفي حياته (الفقي، 2009)، وكذلك تمكين طلبة الدراسات العليا من الوصول إلى مصادر معرفية متنوعة يحتاجونها للقيام بمهامهم التعلمية والبحثية.

وتوصلت دراسة جونسون Johnson (2002) إلى أَنَّ المعلمين تنقصهم الكفايات التكنولوجية للتعامل مع المستحدثات التقنية، واشارت دراسة فانفوسز **vanfosse** (2011) إلى أن ضعف التدريب، والدعم والمساندة من أهم العوامل التي تعيق توظيف التعليم الرقمي.

كما أكدت دراسة ديفز Davies (2003) إلى ضرورة زيادة الوعي بين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين والحاجة المستمرة لتطوير كفاياتهم التقنية.

وأوصى المؤتمر الحادي عشر: التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية بضرورة توظيف المستحدثات التكنولوجية في مجال التعليم والتعلم، وضرورة تمكين الطلبة والباحثين منى آليات التمكن من

التكنولوجيا الرقمية لإعداد البحوث العلمية بإقامة الورش الدراسية، والدورات التدريبية (المؤتمر الحادي عشر، 2016، 327).

وأوصت دراسة صالح (2005) بضرورة السعي الجاد نحو الخبرات الهادفة سواءً بالتعلم الذاتي، أو من خلال مشروعات التنمية المهنية في التعليم الرقمي، ومنها التدرب على استخدام شبكة الإنترنت وتوظيفها في التعليم، وتصميم وإنتاج مواقع الويب التعليمية ووسائطها المتعددة.

كما أشارت دراسة سابا Saba (2005، 67-76) إلى أَنَّ استخدام التعليم والتعلم عن بعد باستخدام الإنترنت الذي أسهم في تغير معتقدات الطلبة تجاه التعليم الرقمي في التعلم إيجابيًا.

وعلى الرغم من النمو المتسارع للتعليم الرقمي، فإِنَّ عضو هيئة التدريس الجامعي لا يزال يفضل التعليم التقليدي على الاندماج في العالم الرقمي وبرامجه وتطبيقاته؛ نظرًا لقلة فرص التدريب على أساليب التعليم والتعلم الرقمي الذي انعكس أثره في الطلبة أداءً وتحصيلًا.

وتعد الدراسات العليا المرحلة التي يتدرب فيها الطالب على منهجية البحث العلمي، والتعلم الذاتي، ومن ثم اكتساب مهارات استخدام أدوات التعليم الرقمي؛ للحصول على مصادر متنوعة للمعرفة.

مشكلة الدراسة:

التقنيات الحديثة جعلت من الضرورة بمكان اتخاذ القرارات السليمة لمواكبة التطور المتسارع للمتطلبات العمل في معظم المجالات، لاسيما مجال التعليم الذي ينبغي أن يهتم بدمج التقنية في بيئته التعليمية (العزام، 2017)، وتظهر أهمية استخدام عضو هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا لأدوات التعليم الرقمي المختلفة؛ والسعي لاكتساب مهاراته؛ من خلال التنمية الذاتية من المواقع والمنصات التعليمية الإلكترونية المتنوعة.

ومن واقع عمل الباحثين بوصفهما من أعضاء هيئة التدريس، وظهور الحاجة إلى استخدام أدوات التعليم الرقمي في التدريس، والبحث العلمي، وضرورة التعامل مع العالم الرقمي لطلبة الدراسات العليا لإحداث التعلم، لاحظ الباحثان أن هناك قصور في استخدام التعليم الرقمي رغم الاهتمام العالمي بالتقنية، ونظراً لندرة وجود دراسات في هذا الجانب؛ شجع ذلك الباحثين على إعداد هذه الدراسة؛ لاستكشاف درجة استخدام أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا.

أسئلة الدراسة:

تم إعداد الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة للمجالات بشكل عام؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما درجة استخدام البريد الإلكتروني في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

2- ما درجة استخدام اليوتيوب في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

3- ما درجة استخدام الحوسبة السحابية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

4- ما درجة استخدام البيئات الافتراضية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

5- ما درجة استخدام مواقع التواصل الاجتماعية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

6- ما درجة استخدام المنصات التعليمية والتطبيقات الذكية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

7- ما آليات تفعيل التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

8- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq (0.05)$ في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث)؟

9- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq (0.05)$ في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير المستوى الدراسي (ماجستير، دكتوراه)؟

10- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq (0.05)$ في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير التخصص؟

فرضيات الدراسة:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq (0.05)$ في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث).

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq (0.05)$ في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير المستوى الدراسي (ماجستير، دكتوراه).

ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq (0.05)$ في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير التخصص.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى:

1- التعرف على درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة.

2- تحديد آليات تفعيل استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة.

3- الوقوف على الفروق في وجهة نظر الطلبة في درجة استخدام أدوات التعليم الرقمي في الدراسات العليا وفقاً لمتغير الجنس، والمستوى الدراسي، والتخصص.

أهمية الدراسة:

قد تفيد الدراسة الحالية في الآتي:

- تحديد قائمة بأهم أدوات التعليم الرقمي التزامني وغير التزامني لاستخدامها عند الحاجة
- تحفيز الهيئة التدريسية لاستخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا، وتصميم النشاطات الرقمية وتنفيذها.
- توجيه اهتمام القائمين على التعليم العالي بتوظيف التعليم الرقمي في الدراسات العليا.
- تفيد مراكز تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس لتطوير برامجهم التدريبية في التعليم الرقمي.

منهج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها وفرضياتها اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة درجة استخدام التعليم الرقمية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الآتي:

1- **الحدود الموضوعية:** أدوات التعليم الرقمي: (البريد الالكتروني، اليوتيوب، الحوسبة السحابية، البيئات الافتراضية، مواقع التواصل الاجتماعية، المنصات والتطبيقات الذكية) .

2- **الحدود البشرية:** عينة من طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب.

3- **الحدود الزمانية:** الفصل الثاني من العام الدراسي 2020-2021م.

مصطلحات الدراسة:

درجة الاستخدام Degree of Use:

ويعرفها الباحثان بأنها: تلك الدرجة المعبرة عن المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة المرتبطة بدرجة الاستخدام، وقد تم قياسها بمقياس ثلاثي (كبيرة ، متوسطة، صغيرة).

التعليم الرقمي Digital learning:

عرفه أحمد (2020، 95) بِأَنَّهُ: "التعليم الذي ينتقل كليًا أو جزئيًا عن طريق متصفح الويب من خلال الإنترنت، والوسائط المتعددة بشكل يتيح للمتعلم إمكانية التفاعل النشط مع المحتوى ومع المعلم

بصـــورة متزامنة أو غير متزامنة، وإتمام التعليم في الوقت والمكان وبالســـرعة الذي تتناســـب وظروف المتعلم.

وعرفته المبيريك (2002،6) بِأَنَّهُ: ذلك النوع من التعلم القائم على شبكة التعلم العالمية Internet بشـــكل كامل، وتقوم فيه المؤســـســـة التعليمية بتصـــميم موقع خاص بها، تقدم فيه البرامج والمقررات المختلفة، ويتعلم فيه الطالب بواسطة الحاسوب واتصاله بالموقع عبر الشبكة، وفيه يتمكن من الحصول على المراجع والتواصل مع المؤسسة التعليمية والمدرس.

وعرفه العويد والحامد (2002،47) بِأَنَّهُ: "التعليم الذي يســـتهدف إيجاد بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات المعتمدة على تقنيات الحاســب الآلي والإنترنت، وتمكن الطلبة من الوصــول إلى مصــادر التعلم في أي وقت، ومن أي مكان.

وعرفه الموسوي والمبارك (2005،103) بِأَنَّهُ: طريقة في التعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة، وبوابات الإنترنت سواءً عن بعد أو في قاعة التدريس.

ويعرفه الباحثان إجرائيًا بِأَنَّهُ: اســـتخدام البيئات التفاعلية عبر البرامج والتطبيقات المعتمدة على الوسائط المتعددة والإنترنت.

طلبة الدراسات العليا Postgraduate Students:

يعرفه الباحثان إجرائيًا بِأَنَّهُ: طلبة الماجستير والدكتوراه الملتحقين بأحد البرنامجين والمنتظمين فيها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولًا–الإطار النظري:

ويتناول الإطار النظري مفهوم التعليم الرقمي وتطوره، وتعريفاته، وأدواته، وأنواعه، وخصــائصــه، وأهدافه، ومميزاته.

1-مفهوم التعلم الرقمي وتطوره:

ظهر مفهوم التعلم الرقمي في بداية ثمانينيات القرن الماضـــي من خلال تنامي قدرات التقنيات الحديثة في سـرعة نقل البحوث والدراسـات صـوتًا وصـورةً، وذكر حامد، فائق(2019،137) أَنَّ هناك مستويين في فهم التعليم الرقمي هما:

أ) تعلم استخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة والاستفادة من مميزاتها في تسلم وخزن المعلومات، والحذف والإضافة لها.

ب) اسـتقبال دروس منهجية من مؤسـسـات تعليمية بشـكل مسـتمر في مواعيد ثابتة للحصـول على شهادة أكاديمية في تخصص ما.

وَيُعَدُّ المستوى الأول هو المستوى الشائع في الدول النامية ومنها اليمن؛ ولا يزال التعلم مع الأجهزة الإلكترونية وتطبيقاتها وبرامجها تشكل العقبة أمام الولوج للمستوى الثاني من التعلم الرقمي.

2-تعريف التعليم الرقمي:

يُعرفه حامد، فائق (2019،138) بِأَنَّهُ: تقديم المحتوى التعليمي مع ما يتضمنه من شروحات وتمرينات وتفاعل ومتابعة بصورة جزئية أو شاملة في الفصل، أو عن بعد بواسطة برامج في الحاسوب الآلي، أو الإنترنت.

كما عرفه الشبل (2021،348) بِأَنَّهُ: التعليم في بيئة الوسائط المتعددة والتقنية من أجل توسيع العملية التعليمية زمانيا ومكانيًا، وتمكين الطلبة من المهارات التي تؤهلهم لمواجهة التحديات المستقبلية.

ويُستخدم مصطلح التعلم الرقمي لوصف مجموعة من حالات التعلم ومنها التعلم عن بعد، والتعلم عبر الويب، والصفوف الافتراضية، وما يجمع بينها هو وسائل التواصل بوصفها وسيلةً للتعلم لتشمل الآتي (عبود وآخرون، 2008، 279): المادة الصوتية، المادة المرئية، برمجيات الوسائط المتعددة، تقنيات شبكة الإنترنت.

ويمكن وصف التعليم الرقمي بِأَنَّهُ: طريقة جذابة للوصول لمزيد من الناس بشكل أسرع وأكثر شمولًا للذين لا يتمكنون من الوصول إليه جسديًا لأسباب مختلفة (صحية، جغرافية، اقتصادية، اجتماعية).

مما سبق نستخلص أَنَّ التعليم الرقمي هو ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في الاتصال بين المعلم والمتعلم والمؤسسة التعليمية برمتها، أو عرض وتقديم مضمون تعليمي بصورة إلكترونية، عن طريق مجموعة من الوسائط على جهاز الحاسوب والشبكات العنكبوتية إلى الطلبة.

وتستخدم مصطلحات بديلة للتعليم الرقمي المعنى نفسه لهذا المصطلح، منها: التعليم الإلكتروني Electronic Education، التعليم المباشر Online Education، التعليم الشبكي Web Based Learning Education, التعلم الرقمي، سواءً بشكل متزامن أو غير متزامن.

3-أدوات التعلم الرقمي:

يُنظر إلى الأدوات الرقمية على أَنَّهَا أداة لتعطيل التعليم التقليدي، ولكن بدأ التحول في الآونة الأخيرة والنظر إلى هذا المنتج التقني على أَنَّهُ أداة لتغيير مستمر لعملية التعليم داخل الفصول الدراسية. ويؤكد خبيري التعليم (مايكل هورن، وهيثر ستيكر) في كتابهما الأخير (المختلط)، بِأَنَّهُ يمكن استخدام الأدوات المشتتة في إشارة إلى الأدوات الرقمية الحديثة، لتحسين العملية التعلمية في المدارس، مؤكدين أن هناك تفهمًا أكبر اليوم بين المعلمين وصناع القرار على حد سواء، بِأَنَّ الابتكار المستمر في التعليم يكون في الغالب نتيجة لعملية متطورة ومعقدة، لتمكين مجموعة واسعة

من نماذج الفصول المبتكرة التي تعتمد على الأدوات الرقمية في التعليم. https://www.massarate.ma.

وأشار سالم(2010، 355-356) إلى أن أدوات التعليم الرقمي تزيد يومًا بعد يوم بتطور البرامج والتطبيقات أورد منها ما يلي:

- البريد الإلكتروني Electronic mail: للمراسلات وتبادل الملفات بين المعلمين والمتعلمين دون قيود الزمن.
- الفيديو التفاعلي interactive video: لعرض محتوى تعليمي مباشر.
- اليوتيوب YouTube: قناة إلكترونية تسمح للمعلم بشرح الدروس ودعمها بالصوت والصورة.
- مواقع التواصل الاجتماعي Social Media Website: للتواصل ووضع الإعلانات بمواعيد المحاضرات، والمناقشات ومن أمثلة تطبيقاتها: الفيس بوك، الواتس آب.
- بيئات التعليم الافتراضية Classroom: فصول افتراضية يتم تنفيذ محاضرات، واختبارات بشكل تزامني، أو غير تزامني.
- المدونات Blogs: ينشر فيها تدوينات قصيرة متتابعة زمنيًا وتسمح بالتعليق عليها من قبل المتعلمين.
- الحوسبة السحابية والتخزين السحابي I-Cloud: ومن تطبيقاتها جوجل درايف Google Drive، مستندات جوجل Google Docs، جداول البيانات Google Spreadsheets
- السبورة الذكية Smart Board: لوح إلكتروني لشرح المعلومات وتخزينها من قبل المعلم والمتعلم.

وقد اختار الباحثان بعض الأدوات السالفة الذكر لاستكشاف درجة استخدامها في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة؛ كونها متوفرة بشكل كبير في متجر جوجل Google Play وسهولة تنزيلها وتثبيتها والتعامل معها.

4-أنواع التعليم الرقمي:

ذكر الهادي(2005) أَنَّ التعليم الرقمي يصنف إلى ثلاثة أنواع، هي:

أ) التعليم الرقمي المباشر: هي الأساليب والتقنيات التعليمية المعتمدة على الإنترنت بقصد إيصال مفاهيم وخبرات تعليمية للمتعلم في الوقت الفعلي والممارس للتعليم أو التدريب.

ب) التعليم الرقمي غير المباشر: يتمثل في عملية التعليم من خلال مجموعة المحاضرات المنظمة، ويعتمد هذا النوع من التعليم على وجود ظروف متعددة لا تسمح بالحضور الفعلي للمتعلم.

ج) التعليم الرقمي المختلط: يجمع بين النوعين السابقين؛ إذ يمكن للجميع التواجد في الوقت نفسه في شبكة الإنترنت وجهاز الحاسوب والمشاركة فعليًا فيها، وفي حال التغيب عن ذلك يمكن الرّجوع للمادة العلمية أو المقرر في أي وقت.

5- أهداف التعليم الرقمي:

استندت المنظومة التربوية في المجتمع المعاصر إلى التعليم الرقمي؛ لما له من آثار إيجابية في تحقيق أهداف العملية التعليمية التعلمية، وأن من أهدافه كما ورد في كل من: (ألطف، 2019، 290)،(قطيط،34،2009) الآتي:

- تلبية حاجات المتعلمين ورغباتهم المعرفية والعلمية.
- تحسين عملية الاحتفاظ بالمعلومات المكتسبة والوصول إليها في الوقت المناسب.
- تجديد المعلومات والمعارف وترتيبها حسب أهميتها والموقف المعاش.
- تحسين التفاعل والتعامل بين طرفي العملية التعليمية (المعلم والمتعلم).

6-خصائص التعليم الرقمي:

تتعد خصائص التعليم الرقمي ومنها الآتي:

- تدعيم مهارات الفرد وتوفير الاتصال والتفاعل المتبادل.
- الانتقال من نموذج نقل المعرفة إلى النموذج التعليم الموجه.
- تشجيع المشاركة الحيوية للمتعلم.
- الاعتماد على مهارات التفكير العليا.
- توفير مستويات متعددة من التفاعل بين المعلم والطالب.
- التركيز في عملية التعليم على دراسة مشكلات الواقع ومناقشتها.
- الاستقلالية في امكانية أن يعمل عنصر تعليمي بشكل مستقل دون الحاجة غلى برامج تشغيل، أو مواقع مساندة.
- إعادة الاستخدام في عدد من المواقف التعليمية.

(عزمي،2015، 274).

7-مميزات التعليم الرقمي:

يحظى التعليم الرقميّ بالعديد من المميزات منها ما أورده أبو شريخ (2010،333) في الآتي:

- يوفر الكثير من مصادر المعلومات للمتعلم بصورة سهلة ومميزة.
- يسهل طريقة الاتصال بواسطة الشبكات الإلكترونية أو الروابط الخاصة بها؛ إذ يختار المعلم هذه الروابط بشكل سلس وبسيط.
- يزيد من فرص التعليم الذاتي والتعليم عن بعد.

- يعمل على بناء المنظومة التعليمية لكلّ من الفرد والمجتمع وتطويرها.
- ينمي مهارات الطلبة في التعلم المستقل والتعلم الذاتي ويكسبهم مهارات شخصية.
- ينمي مهارات التواصل ويسهلها مع جميع المعنيين بتعلم الطلبة.
- يخلق منظومة تعليمية متطورة تتماشى مع التقدم المتسارع في العالم.
- يزيد من اهتمام الطالب عند استخدام تقنيات جديدة في التعليم.

8- الفرق بين التعليم الرقمي والتعليم الإلكتروني:

التعليم الرقمي مصطلح شامل يُقصد به أيّ نوع من التعلم المتمثل باستخدام التكنولوجيا الرقمية، ويتضمن الطلبة الذين يتلقون الدروس عبر الإنترنت، كما يضم المعلمين الذين يستخدمون الأدوات الرقمية، مثل الأجهزة الذكية.

أما التعليم الإلكتروني فأضيق قليلًا من التعليم الرقمي، وهو التعليم الذي يعتمد على توصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمانية والمكانية، وتتمثل بالوسائط الالكترونية في الأجهزة الالكترونية مثل الحاسوب، أو من خلال المواقع التعليمية، والمكتبات الالكترونية. (الحلفاوي،2006).

الدراسات السابقة:

1-عرض الدراسات السابقة:

هدفت دراسة أحمد(2020) إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه التعليم الرقمي في الوطن العربي من خلال رؤية تأصيلية، واستخدم الباحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى أَنَّ أهم تحدي ما يتعلق بالأمانة العلمية، والتقويم، وبعض الضوابط الأخلاقية في التعامل مع التعليم الرقمي.

بينما هدفت دراسة القحطاني(2019) إلى استكشاف دور التعليم الرقمي للطلاب ذوي صعوبات التعلم في المملكة العربية السعودية، وانعكاس ذلك على قدراتهم التحصيلية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي لتحديد آليات استخدام التعليم الرقمي بأنماطه المختلفة في إعداد المعلم وتدريبه، وكانت عينة الدراسة(63) طالب وطالبة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ضرورة عدم اكتفاء المعلم بأسلوب التدريس التقليدي، وأن يحث طلبته على البحث عن المعلومة بذاته، ويتواصل مع الآخرين عبر الإنترنت مستفيدًا من التعلم المعكوس، والتعلم المدمج لمواكبة التطور التكنولوجي والتخفيف من حدة الصعوبات لديه.

وهدفت دراسة القحطاني (2018) إلى التعرف على واقع استخدام التكنولوجية الرقمية في البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكونت العينة من (82) طالب وطالبة، واستخدمت الدراسة استبانة لقياس درجة الاستخدام، ومعوقات الاستخدام، وتوصلت

النتائج إلى أَنَّ درجة الاستخدام متوسطة، وأنه لا توجد فروق إحصائية في درجة الاستخدام تعزى لمتغير الجنس، أو المرحلة الدراسية.

أما دراسة العرب (2016) فهدفت إلى التعرف على درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لمهارات استخدام الإنترنت في ضوء متغيرات الكلية والخبرة والرتبة الأكاديمية، وتكونت عينة الدراسة من(196) عضو هيئة تدريس في جامعة البلقان التطبيقية، واستخدمت الدراسة استبانة لقياس درجة امتلاك مهارات استخدام الإنترنت وتوصلت نتائجها إلى أَنَّ مهارات أعضاء هيئة التدريس في استخدام الإنترنت متوسطة، وأوصت بضرورة تدريبهم لتطوير مهاراتهم.

وهدفت دراسة أركورفل وابادوا(Arkorful&Abaidoo,2014) إلى التعرف على مدى فاعلية التعلم الإلكتروني في التدريس في مؤسسات التعليم العالي، والتعرف على مفهوم التعلم الرقمي ومميزاته وعيوبه وأهم تطبيقاته، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة لجمع البيانات، وخلصت النتائج إلى أَنَّ استخدام أدوات تقنيات التعلم الإلكتروني يحفز الطلبة على التفاعل مع بعضهم البعض، وتبادل واحترام وجهات النظر المتخلفة.

وهدفت دراسة العنزي(2006) إلى التعرف على درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في كلية المعلمين بالرياض للحاسوب والإنترنت في ممارساتهم التدريسية والصعوبات التي تواجههم في ذلك، وتكونت عينة الدراسة من (164) عضوًا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أَنَّ درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس للحاسوب والإنترنت في ممارساتهم التعليمية كانت بالدرجة المتوسطة، وأن الصعوبات تتمثل في قلة أجهزة الحاسوب وعدم ربط حاسوب عضو هيئة التدريس بشبكة الإنترنت.

2-تعقيب على الدراسات السابقة:

- هدفت بعض الدراسات السابقة إلى استكشاف دور التعليم الرقمي وواقع استخدامه كدراسة كلٍّ من: القحطاني (2019)، والقحطاني (2018)، بينما هدفت أخرى إلى معرفة مدى امتلاك كفايات استخدام التعليم الرقمي، وتحديات الاستخدام كدراسة كل من: أحمد (2020)، والعنزي (2006)، أما الدراسة الحالية فهدفت إلى معرفة درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة.
- تباينت الدراسات من حيث العينات فمنها ما استهدف طلبة المدارس، وأخرى الجامعات، أما عينة الدراسة الحالية فكانت من طلبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب.
- تباينت الدراسات السابقة في تناولها لمتغير الجنس والتخصص والمستوى الدراسي، أما الدراسة الحالية فتتفق مع الدراسات التي بحثت في تأثير الجنس والتخصص والمستوى الدراسي في وجهات النظر.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

لتحقيق أهداف الدراسة؛ استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يتمثل بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، وذلك بوصفها وصفًا دقيقًا وتحليلها وتفسيرها؛ كونه الأنسب لأغراض الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الحالية من طلبة الدراسات العليا بكلية التربية–جامعة إب البالغ عددهم (100) طالبٍ وطالبةٍ، بواقع (29) طالبًا وطالبةً تخصص (مناهج وطرائق التدريس)، (47) طالبًا وطالبةً تخصص (إدارة تربوية)، و(24) طالبًا وطالبةً تخصص (علوم نفسية)، بحسب قاعدة بيانات نيابة الدراسات العليا بالكلية للعام الدراسي 2020–2021م.

جدول (1) توزيع مجتمع الدراسة

	المناهج وطرائق التدريس			الإدارة التربوية			العلوم النفسية			المجموع
الجنس	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي	
ماجستير	5	5	10	15	13	28	4	20	24	62
دكتوراه	10	9	19	8	11	19	-	-	-	38
المجموع	**15**	**14**	**29**	**23**	**24**	**47**	**4**	**20**	**24**	**100**

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (50) طالبًا وطالبة؛ إذ تم اختيارهم بصورة طبقية عشوائية بنسبة 50% من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ عددهم (100) طالبٍ وطالبةٍ من طلبة الدراسات العليا.

جدول (2) عينة الدراسة وفقًا للجنس والمستوى والتخصص

القسم	المناهج وطرائق التدريس			الإدارة التربوية			العلوم النفسية			المجموع
الجنس	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي	
ماجستير	2	3	5	7	7	14	2	10	12	31
دكتوراه	5	5	10	3	6	9	–	–	–	19
المجموع	7	8	15	10	13	23	2	10	12	50

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن أسئلتها والتحقق من صحة فروضها؛ قام الباحثان بإعداد استبانة تتكون من ستة مجالات لاستكشاف درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لأدوات التعليم الرقمي بكلية التربية جامعة إب وفق الخطوات الآتية:

1–الاطلاع **على الأدبيات والدراسات:** اطلع الباحثان على الدراسات السابقة والأدب التربوي المتعلق بالتعليم الرقمي.

2-تحديد الهدف من الاستبانة: وهدفت الاستبانة إلى التعرف على درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة.

3-الصورة الأولية لأداة الدراسة: تكونت الاستبانة من ستة مجالات في التعليم الرقمي، هي: البريد الإلكتروني E-Mail (6) فقرات، واليوتيوب YouTube (6) فقرات، والحوسبة السحابية (i-Cloud) (10) فقرات، والبيئات الافتراضية (10) فقرات، ومواقع التواصل الاجتماعية (10) فقرات، والتطبيقات الذكية (Meeting, Zoom, Free Conference Call) (12) فقرة، بإجمالي (54) فقرة، و(7) فقرات لمعرفة آليات تفعيل استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة.

ضبط أداة الدراسة:

أ-التأكد من صدق أداة الدراسة:

اتبع الباحثان الصدق الظاهري، وصدق الاتساق الداخلي كما يأتي:

1-الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في تكنولوجيا التعليم، وطرائق التدريس وعددهم (8)؛ وذلك لإبداء آرائهم وملحوظاتهم حول مجالات الاستبانة، وفقراتها من حيث ارتباط الفقرات بالمجال، ومدى وضوح الفقرات وصحتها، وإضافة وتعديل ما يرونه مناسبًا، وتم التعديل وفقًا لما أبدوه من مقترحات.

2-صدق الاتساق الداخلي:

تم تطبيق الاستبانة على (20) طالبًا وطالبةً من طلبة الدراسات العليا ممن هم خارج عينة الدراسة، وتم إيجاد معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة مع درجة المجال ومع الدرجة الكلية للاستبانة، وقد حصلت جميع الفقرات على درجات ارتباط عالية مع مجالاتها، ومع الدرجة الكلية كما في الجدول الآتي:

جدول (3) معاملات الارتباط بيرسون

م	المجال	معاملات الارتباط بالدرجة الكلية
1	البريد الإلكتروني E-Mail ،	0,91
2	اليوتيوب YouTube	0,91
3	الحوسبة السحابية (i-Cloud)	0,81
4	البيئات الافتراضية Class room	0,88
5	مواقع التواصل الاجتماعية	0,91
6	المنصات والتطبيقات الذكية: ZOOM, Free Conference Call	0,82
7	آليات تفعيل التعليم الرقمي	0,81

من الجدول (3) تتضح قيم معاملات الارتباط؛ وهو ما يؤكد تمتع الاستبانة بصدق عالٍ يسمح باستخدامها لتحقيق أهداف الدراسة.

تصحيح الاستبانة: صححت فقرات الاستبانة على النحو الآتي:

جدول (4) تصحيح فقرات الاستبانة

البدائل	كبيرة	متوسطة	صغيرة
قيمة البديل الإيجابي	3	2	1
قيمة البديل السلبي	1	2	3

ب-حساب معامل ثبات الاستبانة:

يعد الثبات أحد الخصائص السيكومترية اللازم توفرها في الاستبانة، وهو أن تعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها تحت ظروف مشابهة، وقد تم إجراء الثبات للاستبانة عن طريق استخدام معامل الفاكرونباخ، فكانت قيمة معامل الثبات على النحو الآتي:

جدول (5) معاملات الثبات باستخدام معامل الفا كرونباخ

م	المجال	معاملات الارتباط بالدرجة الكلية
1	البريد الإلكتروني E-Mail ،	0,90
2	اليوتيوب YouTube	0,88
3	الحوسبة السحابية (i-Cloud)	0,85
4	البيئات الافتراضية Class room	0,89
5	مواقع التواصل الاجتماعية	0,91
6	المنصات والتطبيقات الذكية: ZOOM, Free Conference Call	0,82
7	آليات تفعيل التعليم الرقمي	0,79
	الكلي	**0,84**

من الجدول السابق يتضح أن قيم الثبات يمكن الركون إليها عند مستوى (0.05)؛ مما يدل على صلاحية الاستبانة للتطبيق.

الوسائل الإحصائية:

ت) المتوسطات والانحراف المعياري.

ت) معامل ألفاكرونباخ.

ث) معامل ارتباط بيرسون.

ج) اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين Mann-Whitney U.

ح) اختبار كروسكال – والس Kruskal-Wallis لتحليل التباين الأحادي.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

فيما يأتي عرضٌ لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها ومناقشتها؛ وذلك لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها على النحو الآتي:

للإجابة عن السؤال الرئيس الذي ينص على:

ما درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة للمجالات الرئيسة وبشكل كلي، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (6)
يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية للمجالات الرئيسية والكلي

م	المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	البريد الإلكتروني E-mail	1.95	1.07	2	متوسطة
2	اليوتيوب You tube	1.80	0.57	4	متوسطة
3	الحوسبة السحابية i-Cloud	1.92	0.66	3	متوسطة
4	البيئات الافتراضية Class room	1.60	0.65	6	متوسطة
5	مواقع التواصل Face book Wats Aap	2.17	0.46	1	متوسطة
6	المنصات التعليمية والتطبيقات الذكية Zoom, Free Confers Call	1.66	0.58	5	متوسطة
	الكلي	1.95	1.07		متوسطة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ مجال مواقع التوصل الاجتماعي حصل على الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.17)، وبانحراف معياري (0.46) بدرجة متوسطة، وحصل مجال البريد الإلكتروني على الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (1.95)، وبانحراف معياري (1.07) بدرجة متوسطة، وحصل مجال الحوسبة السحابية على الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (1.92)، وبانحراف معياري (0.66) بدرجة متوسطة، وحصل مجال اليوتيوب على الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (1.80)، وبانحراف معياري (0.57) بدرجة متوسطة.

وحصل مجال المنصات التعليمية على الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (1.66)، وبانحراف معياري(0.58) بدرجة صغيرة، وجاء مجال البيئات الافتراضية في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (1.60)، وبانحراف معياري (0.58) بدرجة صغيرة؛ وهذا يشير إلى أَنَّ درجة استخدام التعليم الرقمي بشكل عام متوسط، ويعزى ذلك إلى عدم وجود وحدة تعليم رقمي في الجامعة، وضعف التدريب على مهارات التعليم الرقمي، واعتماد أعضاء هيئة التدريس على خبراتهم الفردية، وتعلمهم الذاتي، وهذه

النتيجة تتفق مع نتائج دراسة كل من القحطاني (2018)، والعنزي (2006)؛ حيث توصلت نتائج الدراستين إلى أَنَّ درجة الاستخدام متوسط.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الأول الذي ينص على:

ما درجة استخدام البريد الإلكتروني في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة لمجال البريد الإلكتروني، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (7)
يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجال البريد الإلكتروني

م	مجال البريد الإلكتروني	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	نستخدمه بصورة مستمرة في أثناء دراسة المقرر.	2.40	0.782	1	كبيرة
2	نستخدم البريد الإلكتروني للتواصل مع أساتذتي وزملائي.	2.16	2.013	3	متوسطة
3	يرسل ملفات بكافة أشكالها للطلبة والزملاء.	1.72	0.783	4	متوسطة
4	يتم استلام التكليفات وتسليها عبر البريد الإلكتروني.	1.58	0.758	6	صغيرة
5	يشجعنا لاستخدام البريد الإلكتروني في التعلم.	1.62	0.725	5	صغيرة
6	يرسل ويعيل ويحذف الإعلانات.	2.20	0.517	2	متوسطة
الكلي		**1.95**	**1.07**		**متوسطة**

يبين الجدول السابق أَنَّ المتوسط لفقرات المجال بشكل عام هو (1.95)، وبانحراف معياري (1.07)، وبدرجة متوسطة، وجاءت فقرة (نستخدمه بصورة مستمرة في أثناء دراسة المقرر) في المرتبة الأولى بمتوسط (2.40)، وبانحراف معياري (0.782)، بينما جاءت فقرة (يتم استلام التكليفات وتسليها عبر البريد الإلكتروني) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.58)، وبانحراف معياري (0.758)، وبدرجة صغيرة، ويعزو الباحثان ذلك إلى ضعف مهارات عضو هيئة التدريس في إرسال المرفقات (الملفات الرقمية)، أو استلامها.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثاني الذي ينص على: **ما درجة استخدام اليوتيوب في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟**

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة لمجال اليوتيوب، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (8) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجال اليوتيوب

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	يرشدنا لمشاهدة البرامج التعليمية المرتبطة بالمقرر.	2.14	0.833	1	متوسطة
2	يعرض مقاطع فيديو بقاعة المحاضـــرات تخدم فكرة أو مفردة بالمقرر.	1.94	0.842	2	متوسطة
3	يحول محتوى كتاب إلى فيديو.	1.48	0.677	5	صغيرة
4	ينزل مقاطع تعليمية ومشاركتها للطلبة أو الزملاء.	1.78	0.708	3	متوسطة
5	ينشئ قناة تعليمية خاصة به لتدريس المقررات.	1.78	0.708	3	متوسطة
6	يشرح موضوعات المقرر عبر الفيديوهات.	1.72	0.671	4	متوسطة
	الكلي	**1.80**	**0.57**		**متوسطة**

يبين الجدول السابق أَنَّ المتوسط لفقرات المجال بشكل عام هو (1.80)، وبانحراف معياري (0.57)، وبدرجة متوسطة، وجاءت فقرة (يرشدنا لمشاهدة البرامج التعليمية المرتبطة بالمقرر) في المرتبة الأولى بمتوسط (2.14)، وبانحراف معياري (0.833) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أَنَّ من مهام عضو هيئة التدريس التوجيه والتشجيع والدعم للطلبة في متابعة التطورات في العالم الرقمي والاستفادة منه، بينما جاءت فقرة (يحول محتوى كتاب إلى فيديو) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.48)، وبانحراف معياري (0.677) وبدرجة صغيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ضعف مهارات عضو هيئة التدريس في إرسال المرفقات (الملفات الرقمية)، أو استلامها، والسبب عدم التدريب في الجامعة بشكل أساسي.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثالث الذي ينص على:

ما درجة استخدام الحوسبة السحابية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة لمجال الحوسبة السحابية، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (9)
يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجال الحوسبة السحابية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	يخزن فيه ملفاته ومستنداته التعليمية.	1.92	0.944	5	متوسطة
2	يشاركنا ملفاته ومستنداته.	2.12	0.798	2	متوسطة
3	يحفظ فيه البحوث والدراسات.	2.14	0.756	1	متوسطة
4	يضيف ويعدل في ملفاته.	2.10	0.735	3	متوسطة
5	يتيح مشاركة البحوث والدراسات فيه.	1.78	0.615	8	متوسطة
6	يرسل ويستلم الواجبات عبره.	1.76	0.591	9	متوسطة
7	يصمم استمارات رقمية للحصول على بيانات مطلوبة.	2.04	0.856	4	متوسطة
8	يصمم استبانات إلكترونية.	1.86	0.9037	6	متوسطة
9	يعد ويرسل اختبارات إلكترونية ونتائجها.	1.82	0.896	7	متوسطة
10	يستورد الإجابات إلى جداول ويصدرها بشكل درجات.	1.64	0.662	10	صغيرة
الكلي		**1.92**	**0.66**		**متوسطة**

يتضح من الجدول السابق أَنَّ المتوسط لفقرات المجال بشكل عام هو(1.92) وبانحراف معياري (0.66) وبدرجة متوسطة، وجاءت فقرة (يحفظ فيه البحوث والدراسات) في المرتبة الأولى بمتوسط (2.14)، وبانحراف معياري (0.756) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أَنَّهُ يخزن ملفاته وأدواته بصورة رقمية بشكل مستمر للعودة إليها عند الحاجة، بينما جاءت فقرة (يستورد الإجابات إلى جداول ويصدرها بشكل درجات) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.64)، وبانحراف معياري(0.662) وبدرجة صغيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ضعف مهارات عضو هيئة التدريس في استخدام برامج الجداول الرقمية الذي قد يرجع إلى قلة الاحتياج لاستخدامه.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الرابع الذي ينص على:

ما درجة استخدام البيئات الافتراضية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة لمجال البيئات الافتراضية، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (10)
يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجال البيئات الافتراضية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	ينشئ فصلًا تعليميًّا لتقديم محاضراته.	2.04	0.946	1	متوسطة
2	يدرب الطلبة على المشاركة في الفصل الافتراضي.	1.52	0.762	5	صغيرة
3	يسمح لدخول الطلبة لمقرر دراسي.	1.70	0.886	2	متوسطة
4	يوزع المهام والنشاطات على الطلبة.	1.68	0.867	3	متوسطة
5	يقيم أداء الطلبة وتفاعلهم.	1.44	0.541	7	صغيرة
6	يعطي تغذية راجعة للطلبة	1.62	0.830	4	صغيرة
7	يسجل غياب الطلبة في المقرر الرقمي.	1.42	0.537	8	صغيرة
8	يرسل ويتلقى ملفات تعليمية.	1.52	0.614	5	صغيرة
9	يتابع إنجازهم للمهام التعليمية.	1.48	.614	6	صغيرة
10	إدراج البيانات الخاصة بالطلبة وإدارتها.	1.62	0.830	4	صغيرة
الكلي		1.60	0.651		صغيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ المتوسط لفقرات المجال بشكل عام هو (1.60) وبانحراف معياري (0.651) وبدرجة صغيرة، وجاءت فقرة (ينشئ فصل تعليمي لتقديم محاضراته) في المرتبة الأولى بمتوسط (2.04)، وبانحراف معياري(0.946) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أَنَّ عضو هيئة التدريس يستعين في إنشاء الفصل التعليمي الرقمي بمتخصص تقني، بينما جاءت فقرة (يسجل غياب الطلبة في المقرر الرقمي) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.42)، وبانحراف معياري(0.537) وبدرجة صغيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أَنَّ هدف عضو هيئة التدريس من استخدام الفصل الافتراضي هو إلقاء المحاضرات، أو عرض تجربة أو مناقشات مع الطلبة.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الخامس الذي ينص على:

ما درجة استخدام مواقع التواصل الاجتماعية في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة لمجال مواقع التواصل الاجتماعية، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (**11**)

يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجال مواقع التواصل الاجتماعية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	يستخدم برامج التواصل الاجتماعية للتواصل مع طلبته وزملائه.	2.60	0.606	2	كبيرة
2	يشجعنا على استخدام شبكة التواصل الاجتماعية في التعليم من خلال إنشاء مجموعات Groups تعليمية للطلبة.	2.62	0.567	1	كبيرة
3	يستخدم برامج التوصل الاجتماعية للمناقشات وتبادل الآراء.	2.52	0.614	3	كبيرة
4	يستخدمها للإعلان عن الفعاليات التعليمية المتنوعة.	2.46	0.613	4	كبيرة
5	يتم استلام الواجبات وتسليمها عبرها.	2.10	0.646	5	متوسطة
6	يشارك في مجموعات تعليمية مختلفة.	1.94	0.818	8	متوسطة
7	يستخدم برامج المحادثات الفورية عبر الشبكة.	1.92	0.600	9	متوسطة
8	إنشاء صفحات تعليمية ونشرها.	2.02	0.936	6	متوسطة
9	إدراج صور ومقاطع صوتية فيديو في منشوراته العلمية.	1.98	0.914	7	متوسطة
10	يقدم بث تعليمي مباشر.	1.50	0.543	10	صغيرة
الكلي		2.17	0.462		متوسطة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ المتوسط لفقرات المجال بشكل عام هو (2.17) وبانحراف معياري (0.462) وبدرجة متوسطة، وجاءت فقرة (يشجعنا على استخدام شبكة التواصل الاجتماعية في التعليم من خلال إنشاء مجموعات Groups تعليمية للطلبة) في المرتبة الأولى بمتوسط (2.62)، وبانحراف معياري (0.567) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أَنَّ عضو هيئة التدريس يستخدم مواقع التواصل الاجتماعية بصورة شبه دائمة للتواصل مع الطلبة، متمكن من إنشاء مجموعات للتواصل والتدريس، بينما جاءت فقرة (يقدم بث تعليمي مباشر) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.50)، وبانحراف معياري (0.462) وبدرجة صغيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أَنَّ مهارات عضو هيئة التدريس في تقديم البث المباشر ضعيفة، وقد يكون تخوفًا من الوقوع في أخطاء علمية أمام طلبته مقارنة بالفيديوهات المسجلة التي يتم إعادة تسجيلها عند حدوث خطأ ما.

وللإجابة عن السؤال الفرعي السادس الذي ينص على:

ما درجة استخدام المنصات التعليمية في التدريس في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة لمجال المنصات التعليمية والتطبيقات الذكية، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (12)
يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجال المنصات التعليمية والتطبيقات الذكية

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستخدام
1	يستخدمها في إجراء مؤتمرات الفيديو.	1.76	0.822	3	متوسطة
2	يرسل روابط إعلانات بمواعيد ندوات ومؤتمرات تعليمية.	1.92	0.778	2	متوسطة
3	يشجعنا على المشاركة في المؤتمرات الافتراضية.	1.70	0.863	5	متوسطة
4	يستخدم أحد التطبيقات في مجموعات للتعلم.	2.10	0.814	1	متوسطة
5	يدير التعلم عبرها.	1.72	0.757	4	متوسطة
6	يرسل كلمة المرور لدخول المنصة التعليمية.	1.50	0.678	10	صغيرة
7	المشاركة في المناقشات والاجتماعات عبرها.	1.44	0.611	11	صغيرة
8	ييسر لنا الوصول إلكترونيا إلى قاعات التعلم الرقمي.	1.58	0.702	9	صغيرة
9	مشاركة ملفات (صور، نص، عرض تقديمي) في المنصة.	1.42	0.702	12	صغيرة
10	التعامل الفوري مع أسئلة الطلبة أو الزملاء المشاركين.	1.68	0.793	6	متوسطة
11	إدارة الحوارات واللقاءات الافتراضية بما يخدم تعلم الطلبة.	1.66	0.745	7	صغيرة
12	إدارة وقت الدراسة والمناقشة وتنظيمه.	1.60	0.699	8	صغيرة
	الكلي	1.66	0.582		صغيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ المتوسط لفقرات المجال بشكل عام هو (1.66) وبانحراف معياري (0.582) وبدرجة صغيرة، وجاءت فقرة (يستخدم أحد التطبيقات في مجموعات للتعلم) في المرتبة الأولى بمتوسط (2.10)، وبانحراف معياري (0.814) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أَنَّ عضو هيئة التدريس يستخدم التطبيقات الذكية للتعلم الذاتي، والتواصل مع الطلبة؛ إذ إنَّ معظم التطبيقات مجانية وسهلة الاستخدام، بينما جاءت فقرة (مشاركة ملفات "صور، نص، عرض تقديمي" في المنصة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.42)، وبانحراف معياري (0.702) وبدرجة صغيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى ضعف مهارة عضو هيئة التدريس في مشاركة الأنواع المختلفة للوسائط الرقمية؛ وقد يعود ذلك إلى قلة اهتمام الجامعة بالتدريب في الجانب الرقمي لأعضاء هيئة التدريس.

وللإجابة عن السؤال الفرعي السابع الذي نص على:

ما آليات تفعيل التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة؟

تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة لمجال آليات تفعيل التعليم الرقمي في الدراسات العليا، فكانت النتائج كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (13) آليات تفعيل التعليم الرقمي

م	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الأهمية
1	إقامة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم الرقمي.	2.56	0.704	5	كبيرة
2	إعطاء حوافز مشجعة لأعضاء هيئة التدريس المستخدمين للتعليم الرقمي.	2.64	0.525	3	كبيرة
3	إنشاء شبكة إنترنت سريعة داخل الكلية والجامعة.	2.64	0.525	3	كبيرة
4	إنشاء وحدات لإدارة التعليم الإلكتروني.	2.62	0.567	4	كبيرة
5	تفعيل موقع الجامعة وتخصيص مدير محتوى رقمي للكلية.	2.68	0.512	2	كبيرة
6	اعتماد المقررات الإلكترونية ولإضافته بندًا في تقييم عضو هيئة التدريس.	2.62	0.602	4	كبيرة
7	تخفيف المقررات على عضو هيئة التدريس الذي يستخدم التعليم الرقمي.	2.70	0.505	1	كبيرة
	الكلي	2.64	0.34		كبيرة

يتضح من الجدول السابق أَنَّ المتوسط لفقرات المجال بشكل عام هو (2.64) وبانحراف معياري (0.34) وبدرجة كبيرة، وكانت درجة الأهمية كبيرة لكل فقرات المجال؛ جاءت فقرة (تخفيف المقررات على عضو هيئة التدريس الذي يستخدم التعليم الرقمي) في المرتبة الأولى بمتوسط (2.70)، وبانحراف معياري (0.505) وبدرجة كبيرة، وجاءت فقرة (إقامة دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم الرقمي) في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.56)، وبانحراف معياري (0.704) وبدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أهمية كل فقرة من فقرات المجال؛ إذ تصب كلها في أساليب دعم عضو هيئة التدريس لتفعيل التعليم الرقمي في التدريس، والتواصل، والبحث العلمي.

وللإجابة عن السؤال الفرعي الثامن، والتحقق من صحة الفرضية الأولى التي تنص على أَنَّهُ: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا بكلية التربية جامعة إب من وجهة نظر الطلبة تبعا لمتغير الجنس(ذكور-إناث).

استخدم الباحثان اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين، كما هو موضحٌ في الجدول الآتي:

جدول (14) اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين
Mann-Whitney لإيجاد الفروق بين متوسطات درجات الطلبة تبعًا لمتغير الجنس

	المجالات	الجنس	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (Z)	مستوى الدلالة	القرار
1	البريد الإلكتروني–E-mail	ذكور	19	20.53	390.00	-1.89-	.058	غير دالة
		إناث	31	28.55	885.00			
2	اليوتيوب - YouTube	ذكور	19	16.53	314.00	-3.44-	.001	دالة
		إناث	31	31.00	961.00			
3	الحوسبة السحابية (i-Cloud)	ذكور	19	17.74	182.000	-2.98-	.003	دالة
		إناث	31	30.26	938.00			
4	البيئات الافتراضية: كلاس روم Class room	ذكور	19	19.58	372.00	-2.32-	.020	دالة
		إناث	31	29.13	903.00			
5	مواقع التواصل الاجتماعية: الواتس آب، الفيس بوك	ذكور	19	23.13	439.50	-.90-	.366	غير دالة
		إناث	31	26.95	835.50			
6	التطبيقات الذكية: ZOOM, Free Conference Call	ذكور	19	19.26	366.00	-2.40-	.016	دالة
		إناث	31	29.32	909.00			
	الكلي	ذكور	19	17.21	327.00	-3.15-	.002	دالة
		إناث	31	30.58	948.00			

يتضح من الجدول السابق أَنَّ: قيمة (Z) تساوي (-1.89-) للمجال (البريد الإلكتروني)، وكذلك قيمة (Z) تساوى (-90.-) لمجال (مواقع التواصل الاجتماعية) وهي قيم غير دالة إحصائيا عند مستوى(0.05) لكلا المجالين؛ أيّ أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهة نظر الطلبة حول درجة استخدام المجالين الأول والخامس، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى استخدامها بكثرة بين الذكور والإناث، بينما تساوي قيمة (Z) (-3.44-) لمجال (اليوتيوب)، و(-2.98-) لمجال (الحوسبة السحابية)، و(-2.32-) لمجال (البيئات الافتراضية)، و(-2.402-) لمجال (التطبيقات الذكية)، وتساوي قيمة (Z) لكل المجالات بشكل عام (-3.15-)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05) في كل مجال فرعي، وفي الكلي؛ وهذا يعني أَنَّهُ توجد فروق دالة إحصائيًا بين وجهة نظر طلبة الدراسات العليا حول درجة استخدام التعليم الرقمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة إب وفقًا لمتغير الجنس (ذكور–إناث) في بقية المجالات، وقد أكدت هذه النتيجة تأثير الجنس في وجهات نظر الطلبة لصالح الإناث، ويظهر هذا من خلال أَنَّ متوسط الرتب للإناث أكبر من متوسط الرتب للذكور، وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراسة القحطاني (2018).

وللإجابة عن السؤال الفرعي التاسع، والتحقق من صحة الفرضية الثانية التي تنص على أَنَّهُ: "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تبعًا لمتغير المستوى الدراسي).

فقد استخدم الباحثان اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين، كما هو موضح بالجدول الآتي:

جدول (15) اختبار مان ويتني لعينتين مستقلتين
Mann-Whitney لإيجاد الفروق بين متوسطات درجات الطلبة وفقًا لمتغير المستوى الدراسي(ماجستير، دكتوراه)

	المجالات	المستوى	حجم العينة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة (Z)	مستوى الدلالة	القرار
1	البريد الإلكتروني E-mail-	ماجستير	31	27.29	846.00	-1.12-	.265	غير دالة
		دكتوراه	19	22.58	4290			
2	اليوتيوب - YouTube	ماجستير	31	27.18	842.50	-1.05-	.293	غير دالة
		دكتوراه	19	22.76	432.50			
3	الحوسبة السحابية (i-Cloud)	ماجستير	31	27.61	856.00	-1.32-	.186	غير دالة
		دكتوراه	19	22.05	419.00			
4	البيئات الافتراضية: Class room	ماجستير	31	28.37	879.50	-1.84-	.066	غير دالة
		دكتوراه	19	20.82	395.50			
5	مواقع التواصل الاجتماعية: الواتس اب، الفيس بوك	ماجستير	31	25.65	795.00	-.090-	.928	غير دالة
		دكتوراه	19	25.26	480.00			
6	التطبيقات الذكية: ZOOM, Free Conference Call	ماجستير	31	29.08	901.50	-2.25-	.054	دالة
		دكتوراه	19	19.66	373.50			
	الكلي	ماجستير	31	28.63	887.50	-1.94-	.052	غير دالة
		دكتوراه	19	20.39	387.50			

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أَنَّ قيمة (Z) تساوي (-1.11-) لمجال (البريد الإلكتروني)، وكذلك تساوى (-1.051-) لمجال (اليوتيوب)، و(-1.32-) لمجال (الحوسبة السحابية)، و(-1.84-) لمجال (البيئات الافتراضية)، و(-090.-) لمجال (مواقع التواصل الاجتماعية)، وتساوي لكل المجالات بشكل عام (-1.94-)، وهي قيم غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05) في كل مجال فرعي؛ وفي الكلي؛ وهذا يعني أَنَّهُ لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين وجهة نظر طلبة الدراسات العليا حول درجة استخدام التعليم الرقمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة إب وفقًا لمتغير المستوى (ماجستير – دكتوراه) في المجالات الفرعية وفي الكلي؛ وهو ما يعني عدم تأثير المستوى الدراسي في وجهات نظر الطلبة، ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى كون طلبة الدراسات العليا في المستويين (ماجستير، دكتوراه) باحثين بدرجة متقاربة من حيث الحاجة إلى الإنترنت وتطبيقاته والتفاعل مع عضو هيئة التدريس سواء في الدراسة أو البحث.

وللإجابة عن السؤال الفرعي العاشر، وللتحقق من صحة الفرضية الثالثة التي نصت على أَنَّهُ: "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في درجة استخدام التعليم الرقمي في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة تبعًا لمتغير التخصص (مناهج، إدارة تربوية، علوم نفسية)".

فقد استخدم الباحثان اختبار كروسكال–ولاس Kruskal-Walls للتباين الأحادي كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (16)

اختبار كروسكال- والس Kruskal-Wallis لتحليل التباين الأحادي

المجالات	القسم	حجم العينة	متوسط الرتب	قيمة (X^2)	مستوى الدلالة	القرار
البريد الإلكتروني Email	مناهج	15	22.07	1.44	.484	غير دالة إحصائيا
	إدارة تربوية	23	26.09			
	علوم نفسية	12	28.67			
اليوتيوب YouTube	مناهج	15	19.57	9.43	.000	دالة إحصائيا
	إدارة تربوية	23	23.80			
	علوم نفسية	12	36.17			
الحوسبة السحابية (i-Cloud)	مناهج	15	20.43	9.17	.010	دالة إحصائيا
	إدارة تربوية	23	23.17			
	علوم نفسية	12	36.29			
البيئات الافتراضية كلاس روم Class room	مناهج	15	17.73	19.08	.000	دالة إحصائيا
	إدارة تربوية	23	22.72			
	علوم نفسية	12	40.54			
مواقع التواصل الاجتماعية: الواتس آب، الفيس بوك	مناهج	15	21.87	7.42	.024	دالة إحصائيا
	إدارة تربوية	23	22.70			
	علوم نفسية	12	35.42			
التطبيقات الذكية Zoom, Free Conference Call	مناهج	15	15.47	18.54	.000	دالة إحصائيا
	إدارة تربوية	23	24.80			
	علوم نفسية	12	39.38			
الكلي	مناهج	15	18.20	17.21	.000	دالة إحصائية
	إدارة تربوية	23	22.52			
	علوم نفسية	12	40.33			

بالنظر في الجدول السابق يتضح الآتي:

- أَنَّ قيمة(X^2) تساوي (1.44) لمجال البريد الإلكتروني-E-mail، وقيمة مستوى الدلالة تساوي (0.484) أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أَنَّهَا غير دالة إحصائيًا، أي أَنَّهُ لا توجد فروق بين متوسطات الدرجات في درجة الاستخدام تبعا للتخصص، فقد اتفقوا على أَنَّ درجة استخدام البريد الإلكتروني صغير مقارنة بالمجالات الأخرى.
- أَنَّ قيمة (X^2) تساوي (9.43) لمجال اليوتيوب، و(9.17) لمجال الحوسبة السحابية، و(19.08) لمجال البيئات الافتراضية، و(7.42) لمجال مواقع التواصل الاجتماعية، و (18.54) لمجال التطبيقات الذكية، وقيمة مستوى الدلالة تساوي (17.21) للكلي، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05 مقارنة)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من: القحطاني (2018)، العرب (2016).

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

1- العمل على توفير البنية التحتية في برامج الدراسات العليا لتوظيف التعليم والتعلم الرقمي في تدريس مقرراتها التخصصية، والتربوية والإنسانية.

2- توفير الحوافز المادية لمتابعة كل جديد في التطبيقات والبرامج الرقمية لتسهيل التدريس والبحث العلمي.

3- ضرورة التعاون بين القائمين على الدراسات العليا ومركز التطوير وضمان الجودة في جامعة إب لتبني ورش ودورات تدريبية حول تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس في التعليم الرقمي.

4- على القائمين على برامج الدراسات العليا دعم وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على استخدام التعليم الرقمي، وجعله بندًا من بنود الترقية العلمية.

5- نشر الثقافة الرقمية في التعليم العالي، والجامعات.

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة يقترح الباحثان إجراء الدراسات الآتية:

1- درجة توافر مهارات التدريس الرقمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.

2- دور التعليم الرقمي في تنمية الاتجاه نحو البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا في جامعة إب.

مراجع الدراسة:

أولًا-المراجع العربية:

1- أبو شريخ، شاهر(2010). "استراتيجيات التدريس"، دار المعتز، الأردن.

1- أحمد، إسماعيل عثمان حسن(2020). "تحديات التعليم الرقمي في الوطن العربي (رؤية تأصيلية)، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد (4)، العدد(12)، 95-108 إبريل2020م، مصر.

2- ألطف، إياد عبد العزيز حسن(2019). "أثر التعلم الرقمي باستخدام الأجهزة الذكية على التحصيل العلمي للطلاب بمقرر الوسائل التعليمية واتجاههم نحو استخدام الأجهزة الذكية في التعليم والتعلم"، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد (10)، العدد(2)،281-312.

3- حامد، سهير عادل، وفائق، تلا عاصم(2019)."التعليم الرقمي مدخل مفاهيمي ونظري"، المجلة العربية للعلوم التربوية، والنفسية، العدد (7)، 137-148.

4- الحلفاوي، وليد سالم(2006)."مستحدثات تكنولوجيا التعلم في عصر المعلوماتية"، دار الفكر، مصر.

5- حمد، لينا مؤيد(2020). "درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لأدوات التعلم الإلكتروني واتجاهاتهم نحوه"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن

6- سالم، أحمد(2010). "وسائل وتكنولوجيا التعليم"، مكتبة الراشد، الرياض.

7- الشبل، منال عبد الرحمن يوسف(2021). "واقع التعلم الرقمي في تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين من وجهة نظر معلمات ومشرفات الرياضيات في المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة شقرا للعلوم الإنسانية والادارية"، العدد(15)،341-366، السعودية.

8- صالح، إيمان صلاح الدين، وحميد، محمود حميد (2005). "الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية من المستحدثات التكنولوجية في ضوء معايير الجودة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد(11)، العدد (2)، إبريل.

9- عبود، سالم محمد، وفضل الله، جان سيريل، وصبري، حسام موفق (2008). "واقع التعليم الإلكتروني ونظم الحاسبات وأثره في التعليم في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (17)، 275-306، العراق.

10- العرب، أسماء ربحي خليل (2016). "درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس لمهارات استخدام الإنترنت ((دراسة سوسيولوجية تحليلية))"، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (32)، العدد (65)، 133-176.

11- العزام، فريال ناجي(2017)."درجة استخدام الهواتف الذكية في العملية التعليمية"، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

12- عزمي، نبيل جاد(2015)."بيئات التعلم التفاعلية"، دار الفكر العربي، مصر.

13- العويد، أحمد، وحامد، أحمد (2002). "التعليم الإلكتروني في كلية الاتصال والمعلومات بالرياض"، ورقة مقدمة لندوة التعليم الإلكتروني خلال الفترة 10-30 صفر، 1424.

14- الفقي، ممدوح سالم (2009). "منظومة إلكترونية مقترحة لتدريب أخصائي تكنولوجيا التعليم على مهارات تصميم بيئات التعلم التفاعلية المعتمدة على الإنترنت"، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

15- القحطاني، مبارك هادي شتوي (2019). "دور التعليم الرقمي للطلاب ذوي صعوبات التعلم"، المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، العدد (6)، 225-344.

16- القحطاني، أسماء بنت سعد (2018). "واقع استخدام تطبيقات التكنولوجيا الرقمية في البحث العلمي لدى طلاب وطالبات الدراسات العليا في كلية التربية بجامعة أم القرى"، مجلة كلية التربية ببنها، العدد(113) يناير، 263-292.

17- قطيط، غسان(2009)."الحاسوب وطرق التدريس والتقويم"، دار الثقافة، عمان.

18- المبيريك، هيفاء(2002). "التعليم الإلكتروني: تطوير طريقة المحاضرة في التعليم الجامعي باستخدام التعليم الإلكتروني مع نموذج مقترح". ورقة عمل مقدمة لندوة مدرسة المستقبل 23-24 أكتوبر، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

19- الموسى، عبد الله، والمبارك، أحمد (2005). "التعليم الإلكتروني: الأسس والتطبيقات"، شبكة البيانات، الرياض.

20- الهادي، محمد (2005). "التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت"، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة

21- هيئة التحرير(2016). "البيان الختامي للمؤتمر الحادي عشر: التعلم في عصر التكنولوجيا الرقمية"، مركز جيل البحث، طرابلس، ليبيا.

ثانيًا-المراجع الأجنبية:

22- Arkorful, V., Abaidoo, N. (2014). The Role of E-learning, the advantages and disadvantages of its adoption in Higher Education. *International Journal of Education and Research*,(12).

23- Aparicio, M., Bacao, F., & Oliveira, T. (2016). An e-learning theoretical framework. An e-learning theoretical framework, (1), 292-307.

24- Davies. L. (2003). Communication and Technology Competencies of High School

25- Teachers, Dissertation on Abstract International, 23 (160): 5632-A.

26- Donnell, E., Sharp, M. (2012). Students' View of E-learning: The Impact of Technology on Learning in Higher Education in Ireland. *Dublin Institute of Technology*. In: Student Reactions to Learning with Technologies: Perceptions and Outcomes. IGI.

27- Johnson, P. (2002). Structure of Technological Competencies to Improve Teachers, Technical Competencies, Dissert. Abstract International, 50 (12): 3922-A.

28- Vanfossen, N.(2011). Competency of Using the Internet in the Classroom, Educational Technology, 32 (19): 65-66. 25).

ثالثًا-المراجع الإلكترونية:

30-https://www.massarate.ma.

مجلة جامعة الجزيرة

(علميَّة – دوريَّة – محَّكمة)

متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية

أ/وحدة محمد علي المؤيد
طالبة دكتوراه بقسم الأصول والإدارة التربوية، كلية التربية-جامعة إب
Email: Wa7855058@gmail.com
أ. د/أحمد غالب الهبوب
أستاذ الإدارة وأصول التربية، كلية التربية–جامعة إب
رئيس جامعة الجزيرة، إب، الجمهورية اليمنية
Email: Alhaboob1959@gmail.com
Tell: 00967-777788187

الملخص:

هدفت البحث الحالي إلى التعرف على متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية. ولتحقيق هدف البحث؛ استخدم المنهج الوصفي بأسلوبيه المسحي والتحليلي، وتم اعتماد استبانة مكونة من (43) فقرة، موزعة على خمسة مجالات تمثل متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وهي المتطلبات: (التشريعية، الإدارية، الأكاديمية، الشخصية، المجتمعية). وقد طبقت الأداة بعد التحقق من صدقها وثباتها على عينة قصدية بحجم (27) فردا، من الخبراء المختصين في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وتخصصات أخرى، في تسع جامعات حكومية هي: جامعة (صنعاء، عدن، إب، حضرموت، ذمار، البيضاء، حجة، عمران، جبلة)، عبر أسلوب دلفي المعدل لنيل أعلى قدر من الإجماع بين الخبراء على هذه المتطلبات، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها في الجولة الأولى، وجد أن نسبة الاتفاق بين الخبراء المشاركين قد تراوحت بين (85% -98%)، وهي نسبة عالية؛ لذلك اكتفى الباحثان بجولة واحدة، وفي ضوء ذلك، توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- إجماع الخبراء على كافة متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وهي: المتطلبات التشريعية، الإدارية، الأكاديمية، الشخصية، المجتمعية، وبدرجة أهمية كبيرة جدًا.
- حصل مجال المتطلبات الإدارية على الرتبة الأولى من حيث أهميته في تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، يليه مجال المتطلبات المجتمعية، ثم مجال المتطلبات الأكاديمية في المرتبة الثالثة، ومجال المتطلبات الشخصية في المرتبة الرابعة، أما مجال المتطلبات التشريعية فحصل على المرتبة الأخيرة.
- في ضوء نتائج البحث قدم الباحثان جملة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها توفير متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.

الكلمات المفتاحية: القيادة النسوية، المتطلبات، دور القيادة النسوية.

Abstract:

The present study aimed to identify the requirements for activating the role of women's leadership in Yemeni universities. To achieve this objective, the descriptive approach was used in a survey and analytical style, and a questionnaire consisting of (43) items was adopted, distributed into five areas that represent the requirements for activating the role of women's leadership in Yemeni universities, which are: (legislative, administrative, academic, personal, and societal), After verifying its validity and reliability, the tool was applied to a targeted sample of (27) individuals, of experts in the field of educational administration and planning, sociology, psychology, and other disciplines, in nine government universities, which are: (Sana'a, Aden, Ibb, Hadramout) , Dhamar, Al-Bayda, Hajjah, Amran, Jableh), through the modified Delphi method to obtain the highest level of consensus among the experts on these requirements.

After unpacking the data and analyzing it in the first round, it was found that the percentage of agreement among the participating experts ranged between (85% - 98%), which is a high rate, so the two researchers were satisfied with one round.

In light of this, the two researchers reached a set of results, the most important of which are:

- *-Experts have unanimously agreed on all requirements for activating the role of women's leadership in Yemeni universities, which are: legislative, administrative, academic, personal, and societal requirements of a very great degree*
- *–The field of administrative requirements ranked first in terms of its importance in activating the role of women's leadership in Yemeni universities, followed by the field of societal requirements, then the field of academic requirements in third place, and the field of personal requirements ranked fourth, and the field of legislative requirements was ranked last.*
- *In light of the results of the study, the two researchers presented a set of recommendations and proposals that would provide the requirements for activating the role of women's leadership in Yemeni universities.*

Key words: female leadership - requirements - the role of female leadership -

أولًا-الإطار العام للبحث:

1-مقدمة:

حظيت المرأة في العالم عامة والمرأة العربية خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين باهتمام كبير؛ تجلى بتخصيص الأمم المتحدة عامًا خاصًا بالمرأة والذي شهد العديد من المؤتمرات المحلية والعربية والإقليمية والدولية لدراسة شؤونها والمشكلات التي تقف عقبة في وجه تنمية قدراتها في جميع المجالات، (سنقر، 2006، 373).

وقد تزايد الاهتمام بقضية المرأة سنة بعد الأخرى على المستويات كافة، وامتازت العقود الأخيرة باهتمام مكثف بهذه القضية؛ حيث يجرى العمل دؤوبًا في كافة أنحاء العالم من أجل النهوض بأوضاع المرأة وتحسينها، (البشابشة، 2008، 13).

وتؤكد تجارب الدول منذ القدم أن تقدم المرأة هو تقدم للدول، وأن تنمية قدرات المرأة صحيًا وتعليميًا وسياسيًا يسهم في وصولها إلى مواقع اتخاذ القرار ويترتب عليه استمرار الديمقراطية والرخاء في المجتمع، (العواضي، 2008، 3).

وللمرأة دورها القيادي في الجهاز الإداري في جانب من جوانب الحياة، وعلى رأسها الجانب التعليمي الذي يحتاج إلى قيادة إدارية تستند إلى أسس وقواعد رصينة من خبرات وقدرات ومهارات بطابع النجاح في التأثير على الآخرين، وأن حصول المرأة على المراكز القيادية في المجال التعليمي بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص، ليس هدفًا بحد ذاته، بقدر ما هو تحقيق لمبدأ المساواة والعدالة في الحقوق الإنسانية وتكافؤ الفرص، وسيادة المناخ الديمقراطي وذلك لما تمتلكه المرأة من قدرات وكفايات تؤهلها للعمل القيادي وذلك اعتمادًا على الخطط التنموية التي تركز على تنمية الموارد البشرية بغض النظر عن النوع الاجتماعي (عليمات، 2006، 405).

وبما أن مؤسسات التعليم العالي تحرص على تحقيق المستوى الأفضل من الجودة في جميع مجالات عملها؛ لأن استمرار حيوية هذه المؤسسات مرهون بمدى مواكبتها للجديد والمناسب للبيئة، وبمدى ما تحققه من نهوض معرفي وما تقوم به من بحث علمي وإشراف أكاديمي، وهي العناصر التي تشكل جوهر الحياة الجامعية، فبالجامعات وحدها يتحقق التطور ويرتقي الفكر ويتقدم العلم وتنمو القيم الإنسانية، ومن خلالها يزود الإنسان بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة (Schafer& Willam, 2000, 1-8).

وقد أولت بعض الجامعات العربية المرأة اليوم اهتمامًا ملحوظًا من خلال ما قدمته من استراتيجيات، وما خصصته من برامج تهدف إلى تنمية مهارات المرأة وتمكينها، وزيادة فاعليتها في التدريس والبحث العلمي وخدة المجتمع (سنقر، 2006، 372).

ويؤكد التقرير الأول الذي أصدرته مؤسسة دبي للمرأة العربية والقيادة (2009- 2011)، بعنوان: "مفهوم المرأة العربية في العالم العربي" الذي شاركت فيه (94) قيادة نسائية من (14) دولة عربية من

بينها اليمن، على أن العالم العربي حقق تقدمًا مهمًا في تعزيز الدور القيادي للمرأة، مشـــيرًا إلى أن الأغلبية العظمي من القيادات النسـائية أجمعت على تعريف المرأة العربية، بوصـفها عضـوًا فاعلًا في المجتمع ينظر إليه بعين الثقة، وهي مصـممة على التغلب على كافة العقبات التي تعترض مسـيرتها، (تقرير المرأة العربية، 2010، 11).

ومن هنا جاءت رغبة الباحثين بتحديد متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، انطلاقًا من أن الارتقاء بأوضـاع النساء في ممارسة العمل الإداري في الجامعات يشكل ركيزة أساسية من ركائز التطوير المجتمعي والتنموي، فضلًا عن تحقيق مبدأ المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص، نظرًا لما تمتلكه النساء من قدرات وكفايات تؤهلها لممارسة العمل القيادي في الجامعة.

2-مشكلة البحث:

على الرغم من أن المرأة اليمنية قد حققت تقدما ملحوظا في مجال اكتســـاب التعليم، وخاصـــة التعليم الجامعي، غير أنها لا تزال تعاني من بعض مظاهر الحرمان في فرص اكتساب المعرفة، ويزداد الأمر سوءًا في فرص توظيف المعرفة في المجال التنموي، وخاصة في المجال القيادي الأكاديمي. كما أن غياب المرأة اليمنية عن عملية التخطيط ورسـم السـياسـة في مواقع اتخاذ القرار قد أسـهم في تغيب أدوارها التاريخية والسياسية والاقتصادية (الفقيه، 2010، 264).

ويشير التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضـاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة (السـيداو، 2006) إلى أنه بالرغم من اتخاذ الجامعات اليمنية التدابير الإيجابية، من حيث إعادة هيكلة بعض مراكزها لإدماج النوع الاجتماعي، فإن جميع اســـتراتيجيات الجامعات لم تبن من منظور النوع الاجتماعي، ولم تتناول سياستها أية آليات لتشجيع زيادة أعداد هيئة التدريس من النساء لتكليفهن بمسؤوليات إدارية أو فنية أو علمية عليا، عدا إدارة المراكز ومساعدات عمداء بعض الكليات، (المجلس الأعلى للمرأة، 2006، 31).

وهذا ما دفع الباحثين لإجراء هذا البحث، للتعرف على أهم المتطلبات الأســاســية، لتفعيل الدور القيادي للمرأة اليمنية في إدارة التعليم الجامعي. وبناء على ما تقدم تتحدد مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي: ما متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما المتطلبات التشريعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية؟
2- ما المتطلبات الإدارية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية؟
3- ما المتطلبات الأكاديمية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية؟
4- ما المتطلبات الشخصية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية؟
5- ما المتطلبات المجتمعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمينة؟

3-نموذج الدراسة:

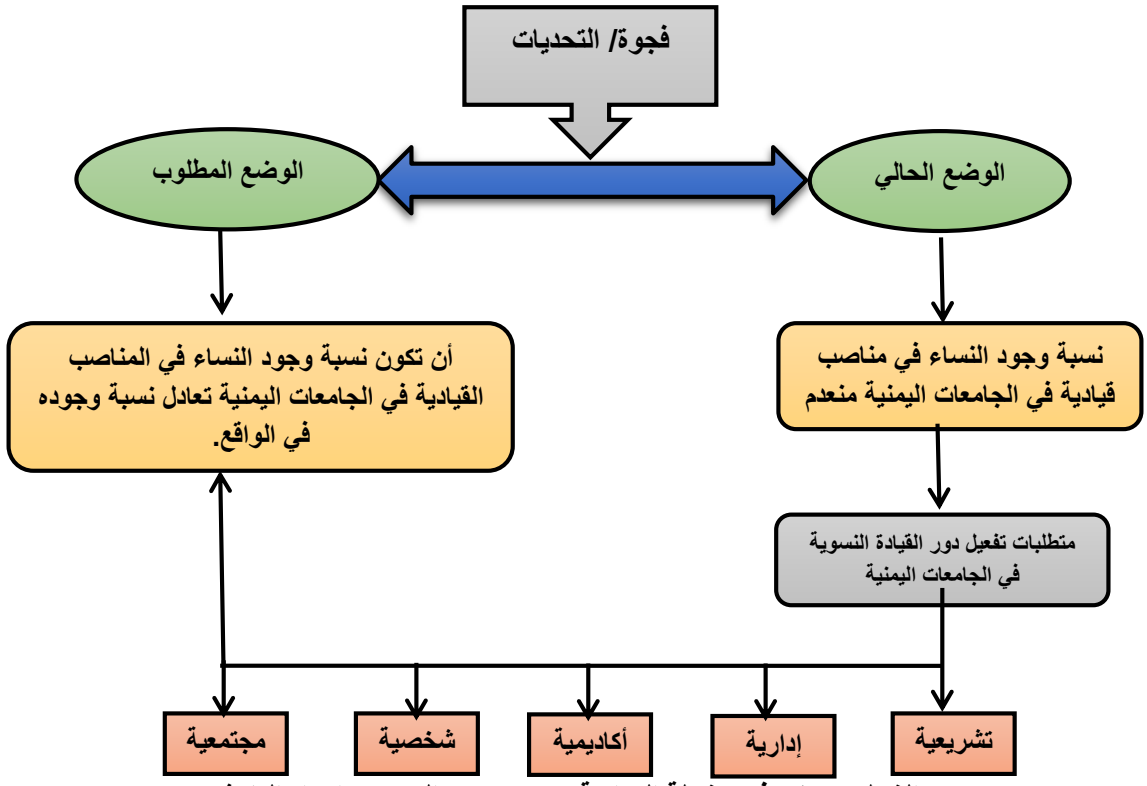

الشكل (1) نموذج مشكلة الدراسة المصدر: اعداد الباحثين.

4-أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على المتطلبات التشريعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.
2- التعرف على المتطلبات الإدارية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.
3- التعرف على المتطلبات الأكاديمية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.
4- التعرف على المتطلبات الشخصية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.
5- التعرف على المتطلبات المجتمعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمينة.

5-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي من خلال الآتي:

- تكشف نتائج هذا البحث لمتخذي القرار في وزارة التعليم العالي في التعرف إلى أهم المتطلبات التي يجب أن تمتلكها القيادة النسوية في الجامعات اليمنية التي من خلالها يمكن وضع رؤية واضحة لتدريبهن وتطوير أدائهن؛ بما يجعلهن قادرات على تحقيق التنمية المجتمعية.
- تفيد نتائج هذا البحث الجهات الداعمة للمرأة عند وضع الخطط التي تستهدف تطوير القيادة النسوية.

– يُعَدُّ هذا البحث إضافة علمية ومرجعًا مهمًا للباحثين في موضوع القيادة بشكل عام والقيادة النسوية بشكل خاص.

6-حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالحدود الآتية:

–**الحد الموضوعي:** يقتصر البحث الحالي على متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.

– **الحد البشري:** اقتصر البحث الحالي على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.

– **الحد المكاني:** الجامعات اليمنية ممثلة بجامعة (صنعاء، عدن، ذمار، إب، حجة، البيضاء، عمران، حضرموت، جبلة).

– **الحد الزماني:** تم إجراء البحث الحالي في 2021م.

7-مصطلحات البحث:

يتضمن البحث الحالي المصطلحات الآتية:

أ-المتطلبات:

تعرف المتطلبات إجرائيًا بِأَنَّهَا: "المقومات الأساسية التي يفترض أن تحصل عليها القيادة النسوية بما يمكنها من تولي منصـــب في الإدارة العليا (رئيس جامعة، نائب، عميد، رئيس قســـم...الخ) في الجامعات اليمنية".

ب-الدور:

يعرف الدور بِأَنَّهُ: "سلوك مميز يقوم به الفرد داخل مجموعة معينة كذلك هو عبارة عن مجموعة من الأنماط الســلوكية للوظائف المتوقعة والملقاة على عاتق فرد ما، ويقوم بها ســياق اجتماعي معين" (Cart, 1973, 502).

يعرف الدور إجرائيًا بِأَنَّهُ: "مجموعة من الأنشطة والمهام التي تقوم بها القيادة النسوية، لتحقيق ما هو متوقع منها، نتيجة لشغلها موقعًا في الإدارة العليا في الجامعات اليمنية".

ج-القيادة النسوية:

يعرفها العايد (2017، 302) بِأَنَّهُ: "تولي المرأة المناصـب القيادية بكافة الصـلاحيات والواجبات الممنوحة لهذا المنصـب القيادي، وتعمل من خلاله على إلهام الآخرين وتحفيزهم والتأثير فيهم من أجل تحقيق الأهداف الاسـتراتيجية لمنظمتها، وهي تشـمل ثلاثة عناصـر تشـكل مثلث القيادة، وهي: القائد والاتباع أو أصحاب المصلحة، بيئة التنظيم وأهدافه".

تعريف القيادة النسوية إجرائيًا بِأَنَّهَا: "منصب تشغله المرأة وتمنح كافة الصلاحيات التي من خلالها تستطيع التأثير في المرؤوسين عن طريق توجيههم إلى المسار الصحيح بما يحقق الأهداف المرسومة في الجامعات اليمنية".

ثانيًا-الإطار النظري والدراسات السابقة:

1-الإطار النظري:

يتناول الإطار النظري للبحث ثلاثة محاور رئيسة؛ هي: القيادة النسوية، ومتطلبات القيادة النسوية، أدور القيادة النسوية اليمنية:

المحور الأول-القيادة النسوية:

إن القيادة النسوية من الموضوعات النادرة؛ فهو مصطلح جديد على الساحة، وتم ذكره أول مرة في منتدى المكسيك عام 1975م الذي عقدته الأمم المتحدة، أو أعلنته عامًا دوليًا للمرأة وكان شعاره (مساواة، تنمية، سلم)، تلاه بعد ذلك عقد مؤتمرات أخرى، ولكن أحد أهم تلك المؤتمرات المؤتمر الذي طور مفاهيم تتناسب مع عصرنا هذا، هو المؤتمر الذي عقد في بكين عام 1995م، وكان أول مجال بحث انشغل به الباحثون هو التعمق في نظرية السمات القيادية للمرأة (منتدى التنمية السياسية، 2009، 19).

وبتحليل محتوى الأدبيات السابقة في مجال القيادة النسوية اتضح أن للمرأة دورًا أصيلًا في المجال القيادي، ولكن الضوء كان متمركزًا على دورها القيادي في مجال الأسرة فقط، إلى القرن العشرين؛ إذ بدأت تظهر بعض النظريات التي تؤكد أن الدور القيادي للمرأة يمتد إلى خارج الأسرة، ولا تُعَدُّ المرأة أقل من شريكها الرجل في هذا المجال؛ فمثلًا منذ عام 1989 Jill Blckmor، كان لها الكثير من الأعمال في مجال القيادة النسوية، فكان جدلها أن تكون هناك عدالة في تنظير القيادة للجنسين بدءًا من اعتبار أن أحد الجنسين أقل كفاءة من الآخر، ومن النظريات في هذا المجال نظرية (Tronto 1993)، ونظرية أخلاقيات الرعاية (Ethic of care) التي تدور حول أهمية الأخلاق والرعاية في العلاقات التي لا بد أن تظهر من كلا الجنسين بالرغم من تميز العنصر النسائي بهذه الصفة (غنيم، 2020، 219).

وعند النظر في القيادة بين الجنسين (الرجل- المرأة) يتضح أن الكثير من الدراسات الأجنبية اهتمت بأثر عامل الجنس في نمط القيادة وتوصل معظمها إلى وجود اختلاف بين نمط قيادة الذكور ونمط قيادة الإناث، وقد حددت بعض هذه الدراسات نمطًا قياديًا معينًا للذكور، ونمطًا قياديًا للإناث فوصفت الإناث بأنهنَّ أكثر ممارسة للقيادة مع الجماعة التي توصف بالتعاون والإنتاج الجماعي، بينما الذكور أكثر ممارسة للقيادة فوق الجماعة التي توصف بالتحكم والسيطرة الاجتماعية (المنقاش، 2007، 40).

وهناك عدة اتجاهات تفسر الاختلافات وعدم المساواة بين الجنسين (المرأة والرجل)، ويمكن حصرها في خمسة اتجاهات كالآتي: (حمداوي، 2018، 19-20-21)

الاتجاه الأول-يرى أن الفوارق البيولوجية والوراثية والفطرية والعضوية بين الرجل والمرأة ليس دليلًا جندريا للتميز بين النوعين، ومحاكة كلا الطرفين أو إنتاج صورة نمطية سلبية ومشينة عن دونية المرأة، أو الإساءة إليها، أو عدم إنصافها ماديًا ومعنويًا، ويميل الكتاب الذين يتبنون نظرية الفوارق الطبيعية إلى الاعتقاد بأن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس بيولوجي، فالرجال والنساء يقومون بالمهمات التي يصلحون لها بيولوجيًا.

الاتجاه الثاني-يرى أن الفوارق البيولوجية والتشريحية والعضوية والوراثية أساسًا لاختلاف السلوك بين الرجال والنساء؛ بمعنى أن جوانب محددة في التكوين الجسمي البيولوجي للإنسان، مثل الهرمونات، والكرموزمات، وحجم الدماغ، والمؤثرات الجنينية، هي المسؤولة عن فوارق فطرية في سلوك الرجال والنساء، ويضيف هؤلاء أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات، بشكل أو بآخر، في مختلف الثقافات.

الاتجاه الثالث-يرى أن الفوارق بين الرجال والنساء ليس مرده إلى العوامل البيولوجية؛ بل هو نتيجة معتقدات ثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية، ودينية، وتاريخية، بمعنى أن الإنسان هو الذي يصنع الجندر بنفسه عبر الممارسات اليومية القائمة على التصنيف والتميز والتنميط والتنويع، ومن ثم فليس الجندر قدرًا حتميًا يتحكم في الإنسان؛ بل هو نتاج السلوكيات البشرية التميزية.

الاتجاه الرابع-الاتجاه الوظيفي: ويركز على التنشئة الاجتماعية، وتعلم الأدوار النوعية، بمعنى أن تربية الأطفال تسهم في تكريس الفوارق الجندرية حين الذكورة والأنوثة، فكل نوع عليه أن يدرك هويته النوعية، وأدواره الجندرية، ويتعرف إلى الواجبات التي سيقوم بها مستقبلًا في المجتمع.

الاتجاه الخامس- يرى أَنَّهُ لا النوع ولا الجنس يقومان على أسس بيولوجية، بل يرجعان للتصورات الاجتماعية، ويعني هذا أن البيولوجيا الفارقة يمكن التحكم فيها عن طريق التجميل، وتغيير الخلقة واستبدالها تكنولوجيًا، كما يمكن تغيير الأدوار الجندرية الطبيعية والمجتمعية من نوع إلى آخر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الفوارق الجندرية نتاج للتمثيلات المجتمعية وعوائقها.

سمات القيادة النسوية الناجحة:

من خلال الدراسات المقارنة بين الرجال والنساء في المواقع القيادية، ظهر أن المرأة القيادية لديها سمات تتشابه مع الرجل القيادي ولكنها تتميز بمجموعة من السمات والخصائص تختلف فيها عن نظيرها الرجل، ومن أهم تلك السمات والخصائص كما يحددها (البشاشة، 2008، 71) كالآتي:

1- تعمل المرأة بثبات كالرجل ولكنها تحتاج إلى وقت لتوضيح الفكرة لديها أكثر من الرجل.

2- تجمع المرأة بين الأسرة والعمل فهي تهتم بأسرتها وتكون مرنة معها فضلًا عن عملها بما يتعارض معها في حين يفصل الرجل الأسرة عن أعماله.

3- تفضل المرأة الاتصال الشخصي المباشر؛ فهي تفضل المحادثة والتعاون بإنسانية قدر الإمكان بعيدًا عن الهاتف أو الفاكس...الخ.

4- نشاطات المرأة القيادية أوسع منها عند الرجل القيادي؛ فالمرأة تتضمن اهتمامات شخصية تختلف عادة عن طابع العمل.

5- تركز المرأة القيادية اهتمامها على بيئة العمل القيادي وتقضي وقتًا في ذلك في حين يشعر بعض الرجال بضجر لذلك.

6- تتبع المرأة القيادية طرقًا فنية في القيادة.

يتضح مما سبق: أن سمات القيادة النسوية الناجحة تتمثل بالنظرة الشمولية للعمل، وتشارك المرؤوسين في السلطة، كما تتسم بالاتزان، والثقة بالنفس، ولديها دافعية عالية للعمل وتحمل المسؤولية، وإدارة الوقت والاجتماعات، كما تعمل بروح الفريق، فضلًا عن تحقيق الاتزان بين متطلبات الأسرة ومتطلبات العمل.

أدوار القيادة النسوية في المؤسسات التربوية:

تتعدد الأدوار القيادية التي يمك أن تقوم بها المرأة القيادة في المؤسسات التربوية، ومن أبرز هذه الأدوار: (عليمات، 2006، 410)

- **التخطيط:** يكون من خلال التخطيط الزماني والمكاني، ووضع الأهداف، والأدوات لأجل تحقيقها.
- **التنظيم:** يمكن أن تقوم المرأة بإعداد الجداول ومناقشة المهام، ومراقبة مدى التقدم من خلال جدول العمل أو أهداف يمكن قياسها.
- **الرقابة:** بمراقبة سير العمل والعاملين في المؤسسة التربوية.
- **التوجيه:** من خلال الاتصال مع العاملين والتنسيق معهم لأجل تحقيق الأهداف.

دوافع الاهتمام بالقيادة النسوية:

إن موضوع القيادة النسوية هو من المواضيع الحديثة، وقد ازداد الاهتمام به في الآونة الأخيرة لعدة عوامل يمكن تلخيصها على النحو الآتي: (نجم، 2011، 364- 366)

- تزايد أعداد النساء في مواقع العمل حتى أن تلك النسبة ارتفعت لدرجة أن نسبة النساء العاملات تجاوزت الرجال في القوى العاملة في بعض الدول كالدنمارك، السويد، بريطانيا، الولايات المتحدة، والمانيا في العام 2008.
- تقدمهن في المجالات العلمية بصورة ملحوظة؛ فأصبح هنالك عالمات، مبدعات وحاصلات على جوائز نوبل.

- تقدم المرأة في الحصـــول على الدرجات العلمية العليا، جعل من النســـاء موجودات في كافة المهن والمجالات والتخصصات، فهذا جعل منها خيارًا يفرض نفسه بقوة في المؤسسات.
- تحول المجتمع إلى مجتمع المعرفة الذي أصبح يعتمد على القدرة الذهنية لا العضلية.
- ظهور النســـاء الرياديات في مختلف المجالات بما فيها قطاع الأعمال، والمشـــروعات الصـــغيرة والأعمال الإلكترونية.
- ظهور ما يسـمى بالاقتصـاد النسـوي؛ فالمرأة أصـبحت تمتلك قوة كبيرة في العمل والسـوق، بل إن الشـراكة التي فيها نسـاء أكثر في الإدارة العليا تكون أكثر ربحًا؛ لأن النسـاء يطبقن قواعد جديدة للعمل، يتمتعن بمهنية عالية، وخصائص تلائم طبيعة المنظمات الحديثة.
- اكتسـبت الحركة النسـوية شـعبية كبيرة في العديد من دول العالم؛ فهي تطالب بحقوق المرأة وعدم التميز في المعاملة بينهما وبين الرجل.

يتضـح مما سـبق: أن دوافع الاهتمام بالقيادة النسـوية أتت مع ظهور الحركات النسـوية المطالبة بحقوق المرأة، والقضـاء على أشكال التمييز، وتكافؤ الفرص، فضلًا عن زيادة تقدم النساء في المجالات العلمية المختلفة؛ وهو ما أدى إلى تزايد أعداد النساء في مواقع العمل بسبب تحول المجتمع إلى مجتمع المعرفة.

المحور الثاني-متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية:

هناك العديد من النساء اللواتي يمثلن نماذج للقيادة (كيف يصبحن قائدات)، فلقد نقلن المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الأخرى إلى آفاق جديدة، ولقد أظهرن للنســـاء الأخريات الإمكانات والقوة التي يمتلكنها بأيديهن، ولمعرفة ماهي التجارب التي دفعت هؤلاء النســـاء إلى الأمام؟ وكيف يمكننا تمكين المزيد من النساء ليتبعن خطاهن؟ (Veihmeyer & Doughtie, n.d, 2).

ويمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تحقيق المتطلبات الآتية:

1-المتطلبات الاجتماعية:

تتحدد المتطلبات الاجتماعية بالآتي: (Ceda, 2013, 8)

- كسر الحواجز النمطية لأدوار النوع الاجتماعي المضمنة في مكان العمل.
- إعادة تقييم الطريقة التاريخية التي نظمت بها المؤسـسـات العمل من خلال اسـتكشـاف بدائل لنظام العمل، وإعادة النظر في كيفية ملاءمة رعاية الأطفال والالتزامات الأخرى غير المتعلقة بالعمل داخل النظام.
- اسـتكشـاف جدوى تصـميم أماكن العمل التي تعزز ممارسـات العمل المرنة لجميع الموظفين بغض النظر عن الجنس والوضـع العائلي؛ بحيث يمكن أن يسـاعد تعميم المرونة في مواجهة الارتباط بين العمل المرن و"عمل المرأة".

2-المتطلبات الشخصية:

تتحدد المتطلبات الشخصية بالآتي:

يقترح أن تنفذ النساء استراتيجيات تحت سيطرتهن مثل السعي للحصول على تعليم متقدم، واكتساب المناصب المهنية والاستمرار فيها والبحث عن مرشدين والاستعداد لها، والعمل لساعات طويلة (Sossen ,1995 ,14). للوفاء بالمسؤوليات المهنية والشخصية، يجب على المديرات أن يكن مرتاحات لأنفسهنَّ وقيمهنَّ وأن يكن قابلات للتكيف بدرجة كافية لقبولهنَّ للعمل في محيط غريب في بعض الأحيان (Kaplan & Helly, 1984, 69).

3-المتطلبات التنظيمية/ المؤسسية:

تتحدد المتطلبات التنظيمية/ المؤسسية بالآتي: (Ceda, 2013, 8)

- زيادة الوعي فيما يتعلق بجميع مجالات التحيز اللاوعي ومعالجتها، من خلال برامج التحيز اللاواعي، بما في ذلك تثقيف الموظفين حول التنوع بين الجنسين والآثار الضارة للقوالب النمطية الجنسانية.
- إجراء عمليات تدقيق منظمة للأجور لتحديد الفجوات المحتملة في الأجور بين الجنسين.
- إجراء تقييم الأداء والترقية لضمان عدم تحيزها ضد المرأة عن غير قصد أو عن قصد.
- تقديم برامج التوجيه وفرص التواصل لدعم وظائف المرأة وتجهيزها لأدوار قيادية بهدف تكافؤ الفرص.

وتوصلت دراسة البلوي وأحمد (2016، 19-24-42) إلى ثلاث متطلبات لتطوير أدوار القيادة النسوية، يمكن إجمالها في ما يأتي:

- **المتطلبات الإدارية:** هي جميع الأوامر، واللوائح والقوانين، والأنظمة التي تصدرها القيادة العليا.
- **المتطلبات التنظيمية:** هي مجموع المفاهيم، والمعتقدات، والثقافة السائدة في بيئة العمل.
- **المتطلبات الشخصية:** تتضمن الخصائص الشخصية ذات التأثير الاجتماعي في عملية التمكين.

خلاصة القول: إن متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية، يمكن تحديدها من خلال المحاور الآتية:

1-متطلبات تشريعية:

تتمثل بتوفر وتفعيل القوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة التي تعطي للمرأة الحق في تولي مناصب قيادية مناصفة بالرجل، وتحديد دور المرأة القيادي في اللوائح والأنظمة.

2-متطلبات تنظيمية:

تتمثل بتبني صناع القرار وراسمي السياسات لطبيعة العمل القيادي للمرأة، وتفعيل مشاركة المرأة في المجالس الإدارية والأكاديمية وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار، ومنح الفرص المتكافئة مع الرجل في تبوء المناصب القيادية.

3-متطلبات أكاديمية:

تتمثل بإتاحة الفرص المتكافئة للتدريب المستمر، وممارسة العمل الإداري، فضلًا عن المشاركة في الأبحاث العلمية، والإشراف عليها ومناقشتها، وأن يتم تقييم الأداء على أسس ومعايير محددة وواضحة.

4-متطلبات شخصية:

تتمثل بامتلاك المرأة الثقة بنفسها وبقدرتها، وقوة شخصيتها، وأن يكون لديها رغبة وإرادة لتولي منصب قيادي، وأن تحصل على المساعدة في التوفيق بين متطلبات الأسرة ومتطلبات الوظيفة.

5-متطلبات مجتمعية:

تتمثل بالدعم الأسري والمجتمعي للمرأة، وأن تتاح فرص العمل للمرأة من قبل المجتمع في مختلف المجالات (العلمية والعملية).

مقومات نجاح القيادة النسوية:

مقومات نجاح المرأة القيادية كما ذكر حامد (2007) المشار إليه في (الدليمي، 2016، 20) تتلخص بالآتي:

- القدرة على العمل لساعات طويلة.
- الحرية والاستقلالية بالتفكير.
- الديناميكية والمرونة.
- القدرة على المبادرة واتخاذ القرارات.
- امتلاكها لبعد النظر وقوة الإدراك والتوقع السليم.
- امتلاكها لقوة التحمل ورباطة الجأش.

المهارات اللازمة لتطوير دور القيادة النسوية:

توجد أربع مهارات، يجب أن تمتلكها القيادة النسوية من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، وهي: (Marquardt, 2009, 9):

- **المهارات المعرفية:** تتضمن هذه المجموعة مهارة التفكير والتخطيط الاستراتيجي، ومهارات الإبداع، ومهارة التحليل.
- **مهارة العلاقات:** تتضمن هذه المجموعة مهارة التأثير في الآخرين، ومهارة إثارة الحماس والاتصال، والتعاون، وبناء العلاقات.
- **مهارة إدارة الذات:** وتتضمن هذه المجموعة مهارة بناء الثقة ومهارة التكيف ومهارة التعامل مع الانفعالات الذاتية.
- **المهارات التنفيذية:** تتضمن مهارة تخطيط وإدارة البرامج ومهارة الإنجاز.

ويضيف محمد (1999، 50) أن المرأة القيادية يجب أن تمتلك القدرات والمهارات الآتية:

1- **قدرات إنسانية:** فهم العاملين (الرؤساء والمرؤوسين) والتعامل معهم.

2- **قدرات فنية:** معرفة طبيعة العمل وفهم ظروفه ومشاكله.

3- **مهارات فكرية:** مواجهة المواقف والقدرة على اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

التحديات التي تواجه القيادة النسوية:

يلخص عليمات (2006، 409) المعوقات التي تحول دون مشـــاركة المرأة في عملية التنمية، وعمليات اتخاذ القرار في محيطنا العربي، وأهمها ما يأتي:

1- تمركز غالبية النساء العربيات في الوظائف التي تفتقر إلى فرص التدرج في السلم الإداري.

2- عجز المرأة عن تنظيم حياتها والتوفيق بين مسؤوليات العمل داخل المنزل ومسؤوليات العمل خارج المنزل.

3- قلة الرغبة لدى المرأة في التوجه نحو القيادة.

4- النظرة السلبية في العمل تجاه قدرات وإمكانات المرأة والعمل على تجاهلها.

5- إحجام بعض المؤسسات التربوية عن تشغيل السيدات أو ترقيتهن.

6- اعتماد الرجل على الأم في تربية الأولاد ما يحد من مشاركتها.

7- فرص التدريب متوافرة للرجال أكثر من النساء.

8- اعتبار المرأة قوة عمل احتياطية تستخدم لحاجات البلاد فقط.

9- نقص الخدمات الاجتماعية التي تخفف الأعباء عن المرأة.

ويلخص محمود وطنطاوي (2016، 57-56) نوعين من التحديات التي تواجه القيادة النســائية، تتمثل بالآتي:

1- تحديات تنظيمية: وتتضمن ما يأتي:

- عدم وضوح الرؤية الخاصة بالمجموعة.
- الاختلاف بين هوية المبادرة وهويات الأفراد المكونين للمبادرة.
- عدم إجراء تخطيط استراتيجي للمبادرة بشكل دوري.
- عدم وجود خطة واضحة لأهداف المجموعة.
- عدم وجود نظام تقييم ومحاسبة.
- عدم وجود لائحة تنظيمية مكتوبة أو وجود لائحة ولا يتم تنفيذها.

2- تحديات تنفيذية: وتتضمن ما يأتي:

- عدم عمل دراسة جيدة لحالة المجتمع المحيط والفئة المستهدفة.
- عدم الوعي بوجود تقاطعات متعددة مع النسوية مثل التقاطعات (الطبقية، الدينية، العرقية).
- عدم تداول المعلومات بين عضوات المجموعة (عدم وجود فريق عمل متكامل).

– التجهيز بشكل سيء وغير عملي للفعاليات.

نستنتج مما سبق أن التحديات التي تواجه القيادة النسوية في ممارسة عملها القيادي تتحدد بثلاثة محاور، هي: تحديات ذاتية تتمثل بعدم ثقة المرأة بقدرتها على تولي المنصب القيادي، وتحديات تنظيمية تتمثل بالنظرة القاصرة من قبل صناع القرار بعدم قدرة المرأة على تحمل المسؤولية وممارسة العمل الإداري، إلى جانب عدم تقبل العاملين أن يكونوا تحت قيادة امرأة، وتحديات مجتمعية تتمثل بالصور النمطية وهي الأحكام التي أصدرت مسبقًا، وهي تحدد أدوار المرأة في المجتمع، ولا يسمح لها بالدور القيادي.

المحور الثالث-أدوار القيادة النسوية اليمنية:

يتناول هذا المحور دور القيادة النسوية اليمنية عبر التاريخ، ودور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وذلك على النحو الآتي:

1-دور القيادة النسوية اليمنية عبر التاريخ:

كان للمرأة اليمنية أدوار مهمة وبارزة عبر التاريخ اليمني، فقد برز الكثير منهن على المسرح السياسي قبل الإسلام وبعده، كما ظهرت أخريات في عالم الفكر والثقافة وكانت لهن الإسهامات المبدعة في هذا المجال، ويكفي القول إن منهن من كانت أعظم ملكة عربية قبل الإسلام وبعده كبلقيس وأروى، فملكة سبأ مذكورة في القران الكريم، قال الله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ٢٣﴾" [سورة النمل، أية 23]، ومعظم الملكات المسلمات اللواتي جئن بعد القرن الرابع الهجري، عند بداية نشوء الدويلات اليمنية المستقلة عن دار الخلافة قد أصبح يطلق عليهن "حفيدات بلقيس"، أما أروى بنت أحمد الصليحي، فقد وصفها المؤرخون بِأَنَّهَا أعظم ملكات العرب في الإسلام، وقال آخرون بِأَنَّهُ كان يقال لها: بلقيس الصغرى لرجاحة عقلها وحسن تدبيرها، (ناجي، 1980، 35–36)، فقد استطاعت أن تحكم اليمن بجميع أجزائها، وكان من أثرها أن حققت راية الوحدة في ربوع اليمن السعيدة فترة من الزمن (تامر، 1970، 6).

وفي العصر الحديث اعتبرت المرأة في المجتمع أحد الأعمدة الرئيسة في بناءه باعتبار أن مكانة المرأة يعد مقياسًا معبرًا عن تطور ذلك المجتمع وانفتاحه ورقية، فبقدر ما يتاح لها من فرص التعليم والعمل والإبداع والمشاركة المجتمعية بقدر ما يشير إلى تقدم المجتمع على جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية (عليمات، 2006، 405). وقد اقتضت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من المرأة في المجتمع اليمني أدوارًا متعددة في مختلف المجالات الحديثة، فبعد ظهور التعليم الحديث تواجدت المرأة اليمنية في العديد من الوظائف الخدمية: طبيبة، ومعلمة، مديرة، سيدة أعمال... الخ، (الفقيه، 2010، 263).

2-واقع دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية:

تشير الإحصائيات إلى زيادة عدد الطالبات في الالتحاق بالجامعات الحكومية بنسبة 0.06% بينما انخفض عدد الملتحقات في الجامعات الأهلية بنسبة 1.29%، كما تشير إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الإناث تمثل نسبة 15.03%، وَتُعَدُّ نسبة منخفضة، مقارنة بأعضاء هيئة التدريس من الذكور تمثل نسبة 84.97% (وزارة التعليم العالي، 2020، 12). كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (1)
يوضح توزيع أعضاء هيئة التدريس للعام الجامعي (2018ـــ 2019م)

الجامعات	أعضاء هيئة التدريس		الإجمالي
	ذكور	أناث	
الحكومية	5438	663	6101
الخاصة	3243	873	4116
الإجمالي	8681	1536	10217
النسبة	84.97%	15.03%	100%

المصدر: (وزارة التعليم العالي، 2020، 12).

كما توضح التقارير أن تواجد الإناث يتركز ضمن أعضاء هيئة التدريس فقط، على الرغم من امتلاكهن لمؤهلات علمية وخبرات عملية (سنوات خبرة)، تعزز من تنافسهن وتقدمهن للمناصب الإدارية العليا. وعلى الرغم من التحولات الكبيرة التي حدثت خلال العشر السنوات الأخيرة، فقد بذلت الجهود الوطنية وقدمت الآليات الهادفة إلى تعزيز مستوى التربية في اليمن، ومع ذلك تبقى الفجوة الجندرية مرتفعة جدًا.

وفي ضوء ما سبق، فإن المرأة اليمنية لم تحصل على أي منصب قيادي في مؤسسات التعليم العالي، ولا يزال هناك تدنٍ في نسبة مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار والسياسيات لقطاع التعليم والتعليم العالي بشكل خاص.

2-دراسات سابقة:

يزخر الأدب النظري بعدد كبير من الدراسات التي تناولت موضوع المرأة في مختلف المجالات، ومنها: مجال القيادة النسوية، وسيتم استعراض بعض الدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث على النحو الآتي:

أ-استعراض الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الرقب (2009) إلى التعرف على أكثر المعوقات شيوعًا التي تحول دون ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته لموضوع الدراسة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي

بغزة للعام الدراسي (2009/ 2010)، في ثلاث جامعات (الجامعة الإسلامية بغزة، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى) والبالغ عددهم (1148)، عاملًا وعاملة، وقد بلغت عينة الدراسة (301)، وتم تصميم استبانة مكونة من (50) فقرة موزعة على (3) مجالات: (المعوقات الاجتماعية، والمعوقات السياسية، والمعوقات الشخصية)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أَنَّ أكثر المعوقات التي عبر عنها أفراد عينة الدراسة كانت في مجال (المعوقات الاجتماعية)؛ إذ بلغ متوسطه الحسابي (3,654)، وبوزن نسبي (73,08)، وبدرجة توافر كبيرة، وتلاه مجال (المعوقات السياسية) بمتوسط حسابي (3,519)، وبوزن نسبي(70,38)، وبدرجة توافر كبيرة، وتلاه مجال (المعوقات الشخصية)، بمتوسط حسابي (3,318)، وبوزن نسبي (66,36)، وبدرجة توافر متوسطة، كما أظهرت أن العادات والتقاليد والأعراف السائدة تعرقل وصول المرأة إلى المراكز القيادية في الجامعة.

وهدفت دراسة الموتي Elmuti وآخرين(2009) إلى معرفة التحديات التي تواجهها المرأة في المناصب القيادية لتحقيق الفعالية التنظيمية واكتشاف الأفكار العامة حول أدوار نساء الولايات المتحدة في المناصب القيادية، واختبار العلاقة بين أساليب القيادة الإدارية والفعالية التنظيمية.

واستخدمت الدراسة المنهج المسحي، وتكون مجتمع الدراسة وعينته من (700) امرأة مختارة من الصناعات في الولايات المتحدة، تم اختيارهن بطريقة عشوائية لقياس تصورات الأدوار القيادية والفاعلية التنظيمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن ما يقرب من 50٪ من القيادات النسائية يواجهن عوائق تحد من توليهن مناصب إدارية. وشعرت غالبية النساء والرجال من أفراد العينة أن التعليم والتدريب يمكن أن يزيد من استعداد النساء لأدوار قيادية.

بينما هدفت دراسة مادسن Madsen (2010) إلى التعرف على الأساليب التي استخدمتها المرأة الصينية العاملة في مؤسسات التعليم العالي في تطوير معارفها ومهاراتها وقدراتها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تطوير المهارات القيادية للمرأة الصينية العاملة في مؤسسات التعليم العالي في الصين يتطلب الاهتمام بثلاثة أمور: أولًا–تطوير برنامج مكثف لتطوير المهارات القيادية للمرأة في مؤسسات التعليم في الصين، ثانيا–أن تقوم الجامعات والكليات بتطوير برامج أكاديمية تستهدف إعداد الطالبات وتأهيلهن في مجال القيادة الأكاديمية، ثالثًا–أن تسعى الجامعات والكليات في الصين إلى إبراز نماذج نسائية من القيادات الأكاديمية لتكون أنموذجًا، وتنشر قصص نجاحهن بين الجميع للتعلم منها.

أما دراسة اليوسفي (2013) فقد هدفت إلى تحديد درجة معوقات ارتقاء المرأة للمناصب القيادية في وحدات الجهاز الإداري اليمني للدولة من وجهة نظر القيادات النسوية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الدراسة الميدانية، وذلك باستخدام استمارة استبانة ضمت (43) فقرة، ونظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم استخدام أسلوب المعاينة، وذلك من خلال أسلوب العينة العشوائية الطبقية ثم توزيع (387) استبانة في (15) وحدة إدارية حكومية ما بين وزارة أو هيئة أو مؤسسة، أو شركة

عامة، أو ما في حكمها، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: كانت معوقات ارتقاء المرأة للمناصب القيادية في وحدات الجهاز الإداري اليمني من وجهة نظر القيادات النسوية التي حصرتها الباحثة في أربعة محاور رئيسة، وهي: معوقات في منظومة السياسات العامة، ومعوقات في بيئة العمل الداخلية، ومعوقات نفسية، وأخيرًا تمثل المعوقات الثقافية والاجتماعية عوائق حقيقية وفقًا لنتائج الدراسات الإحصائية التي قامت بها الباحثة، وأوضحت بأنها جاءت درجتها الكلية "كبيرة" وتقابلها القيمة 3,61 بالمقياس النظري للدراسة. كما أوضحت نتائج الدراسة أن درجات معوقات كل محور بحسب الترتيب كانت على النحو الآتي: الثقافية والاجتماعية، معوقات بيئة العمل الداخلية، المعوقات النفسية، وأخيرًا المعوقات في منظومة السياسات العامة جاءت في المرتبة الأخيرة.

وهدفت دراسة كل من الطراونة وأبو درويش(2013) إلى تقديم عدد من البرامج التدريبية والتطويرية ذات المحتوى الهادف لزيادة مهارات المرأة وتطويرها في الإدارة، وتمكينها من تجاوز العديد من المعوقات التي تواجهها، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج العلمي التحليلي الوصفي المختلط (النوعي، والوصفي الميداني)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملات في المواقع الإدارية العليا في محافظات الكرك والطفيلة ومعان، ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وقد طورت استمارة وزعت على عينة بلغت (120) من السيدات اللواتي يشغلن مواقع إدارية في محافظات الجنوب في الأردن: (الكرك، الطفولة، معان، العقبة)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: أَنَّ المعوقات الاجتماعية والمهنية كانت من أبرز التحديات التي تواجه تقدم المرأة في المواقع الإدارية العليا، وأن دعم الرجل للمرأة، والتعاون في تقسيم الأدوار الأسرية، وإعادة النظر في أسس الترقية والترشيح للمواقع والمناصب العليا والابتعاد عن التمييز ضد المرأة لصالح الرجل في العمل– من أهم المتطلبات اللازمة لتقدم المرأة.

وهدفت دراسة رابور Raburu (2015) إلى تحفيز الأكاديميات وتحقيق التوزان بين الأسرة والوظيفية، وإلى تقصي خبرات الأكاديميات والاستراتيجيات التي اتبعتها للوصول إلى المراتب الحالية والتحديات التي واجهتها. وقد اعتمدت الدراسة المنهج النوعي، واستخدمت المقابلات المعمقة مع (16) أكاديمية في 3 جامعات كينية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: قلة من النساء شققن طريقهن للمراتب المهنية والأكاديمية العليا ببطء، وذلك بسبب الاتجاه الثقافي الذكوري الذي لا يزال قويًا في كينيا، كما كشفت نتائج بعض المشاركات أنهن دفعن ثمنًا لتقدمهن بتنحية الزوج جانبًا، بينما بعضهن نحين العمل أو أجلنه من أجل العائلة، أما الاستراتيجيات التي اتبعنها فكانت العمل الجاد والتركيز على البحث والنشر لأغراض الترقية.

وهدفت دراسة الرشيدي (2016) إلى التعرف على المتطلبات الأكاديمية المصاحبة للتمكين النسائي للوظائف القيادية في جامعة حائل، والفروق بين المتطلبات الأكاديمية المصاحبة للتمكين النسائي للوظائف القيادية في جامعة حائل، واستخدم المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة أهداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية النسائية في جامعة حائل، تم اختيارهن بالطريقة

العشوائية الطبقية، وبلغ حجم عينة الدراسة(56) عضوًا، واستخدمت الاستبانة أداةً بوصفها أداة رئيسة لجمع المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن درجة أهمية المتطلبات الأكاديمية لدى الهيئة التدريسية في جامعة حائل كبيرة جدًا، وأن درجة المتطلبات الأكاديمية لدى الهيئة التدريسية في جامعة حائل يتمثل بالمتطلبات الشخصية والإدارية والتنظيمية والمجتمعية، وتوجد فروق دالة إحصائيًا في تقدير الهيئة التدريسية النسائية لدرجة المتطلبات الأكاديمية في جامعة حائل، يعزى لمتغير التخصص والجنسية وسنوات الخبرة.

وهدفت دراسة المطيري والجارودي (2016) إلى التعرف على درجة توافر عناصر التمكين الإداري للقيادات النسائية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة بوصفها أداة لجمع بيانات الدراسة من مجتمعها المتمثل في القيادات النسائية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، والبالغ عددهن (14) فردًا، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفر عناصر التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، بدرجة متوسطة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.14)، وقد جاء محور فريق العمل والتدريب بالمرتبة الأولى من بين عناصر التمكين الإداري، يليها الاتصال الفعال، وبالمرتبة الرابعة يأتي تفويض السلطة، وفي الأخير يمثل التحفيز أقل عناصر التمكين الإداري لدى القيادات النسائية في كلية التربية بجامعة الملك سعود.

وهدفت دراسة السومحي (2017) إلى التعرف على واقع التمكين الإداري للمرأة العاملة في المؤسسات التعليمية بمحافظة حضرموت. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع البحث من جميع مديري المدارس الثانوية للبنات ووكلائها بمحافظة حضرموت، واعتمدت الاستبانة أداة للدراسة؛ وتكونت من (31) فقرة، موزعة على سبعة مجالات (منح الصلاحيات، اتخاذ القرارات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المعرفة والمهارات، التفكير الإبداعي، فرق العمل، التدريب)، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن واقع التمكين الإداري للمرأة في المؤسسات التعليمية بمحافظة حضرموت كان مرتفعًا، كما أظهرت النتائج تفاوتًا في موافقة مجتمع الدراسة على وجود الأبعاد السبعة التي حددتها الدراسة لواقع التمكين الإداري للمرأة في المؤسسات التعليمية بمحافظة حضرموت؛ حيث احتل بعد فرق العمل المرتبة الأولى، بينما احتل بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبة الثانية، ثم بعد منح الصلاحيات، ثم بعد المعرفة والمهارات، ثم بعد التفكير الإبداعي، ثم بعد اتخاذ القرارات، بينما كان بعد التدريب في المرتبة السابعة والأخيرة.

وأجرى البلوشي وآخرين (2019) دراسة هدفت إلى معرفة التحديات التي تواجه القيادة النسائية في المؤسسات التعليمية بسلطنة عمان. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللواتي يشغلن وظائف في مؤسسات التعليم الحكومية (مدير عام ومساعد مدير عام، مدير دائرة، ونائب مدير دائرة، ورئيسة قسم، البالغ عددهن(322) سيدة، بلغت عينة الدراسة

(202) تم لاختيار بالطريقة العشوائية البسيطة، كما صممت الدراسة استبانة تتكون من (51) فقرة موزعة على ثلاثة محاور: التحديات الشخصية، التحديات التنظيمية، التحديات المجتمعية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن تقدير التحديات التي تواجه القيادات النسائية كانت بدرجة متوسطة لجميع محاور الدراسة، وكانت حسب الترتيب: التحديات التنظيمية والتشريعية، التحديات المجتمعية، التحديات الشخصية، كما أظهرت النتيجة أن مرونة التشريعات تعزز الدور القيادي للمرأة، وأنه لا توجد أحكام وقوانين تميز بين الجنسين فيما يتعلق بالتوظيف والترقية أو النقل أو الندب أو الإعارة وفي الإجازات بأنواعها المستحقات المالية وغيرها من الأحكام العامة، وأن إقرار أحكام خاصة تتعلق بالمرأة دون الرجل، وذلك للحفاظ على حقوقها المتعلق وبطبيعتها البيولوجية ووظيفتها في المجتمع.

أماغنيم (2020) فقد أجرى دراسة هدفت إلى تأصيل القيادة النسائية علميًا، والتعرف إلى واقعها في المجال الأكاديمي، والتحديات التي تواجه المرأة في المجال القيادي الأكاديمي، وتم اتباع منهج البحث النوعي، وذلك بتحليل محتوى الأدبيات السابقة لتأصيل القيادة النسائية علميًا، كما استخدمت الملاحظة والمقابلة أداتين للتعرف على واقع القيادة النسائية والتحديات التي تواجه القيادة النسائية في المجال الأكاديمي، تم تطبيقها على قيادات أكاديمية متنوعة، كوكيلات ومشرفات أقسام، ونائبات، لوحدات مختلفة، وقد تم جمع البيانات عن طريق المقابلة إلى أن تم الوصول لدرجة الإشباع التي تعني أن إجراء المزيد من المقابلات لا تتبع الجديد من المعلومات، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن القيادة النسائية لا تفرق في فاعليتها عن القيادة الذكورية فتأثير ثقافة البيئة في الأداء القيادي أعلى من تأثير جنس القائد، لكن السمات النظرية لكل جنس القائد تظهر في بيئة العمل، كالعناية والمشاركة لدى المرأة والحزم لدى الرجل، وقد تركزت التحديات التي تواجه المرأة في مجال القيادة الأكاديمية في مجالين: الثقافة التنظيمية، والثقافة الاجتماعية.

ب-جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في كثير من جوانبه لاسيما فيما يتعلق بتحديد مشكلة البحث، وصياغة أهداف البحث، وبناء أداة البحث، وإثراء الإطار النظري، والتعرف على نوع المعالجات الإحصائية للبحث، غير أن البحث الحالي يتميز عن هذه الدراسات السابقة بما يأتي:

- تميز البحث الحالي بانفراده بأسلوب البحث؛ باستخدام أسلوب الدراسات المستقبلية (دلفي Delphe).
- تميز البحث الحالي بانفراده بمجتمع البحث وعينته التي تم اختيارها بطريقة قصدية؛ إذ جمعت من خبراء مختصين في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، وعلم النفس، وعلم الاجتماع وغيرها.
- تميز البحث الحالي بحجم العينة المكون من (27) خبيرًا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية.
- تميز البحث الحالي بالنتائج التي تم التوصل إليها بحصوله على درجة أهمية كبيرة لجميع متطلبات القيادة النسوية في الجامعات.

ثالثًا-منهجية البحث وإجراءاته:

1-منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوبيه المسحي والتحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليليها، والتوصل إلى نتائج متعلقة بالمتطلبات الرئيسة لتفعيل الدور القيادي للمرأة في الجامعات اليمنية. كما تم استخدام أسلوب دلفي المعدل (Delphi)، بهدف الوصول إلى إجماع الخبراء على أهمية متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.

2-مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث وعينته من جميع الخبراء المختصين من الهيئة التدريسية في الجامعات اليمنية، في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، ومجال علم الاجتماع، وعلم النفس، وتخصصات أخرى، للتعرف إلى أهمية توافر متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمينة. ونظرًا لطبيعة البحث الحالي وأهدافه المستقبلية؛ تم اختيار عينة قصدية من المختصين والخبراء، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، المتمثلة بتسع جامعات حكومية وهي: جامعة (صنعاء، عدن، إب، حضرموت، ذمار، البيضاء، حجة، عمران، جبلة). وقد تم اختيار هذه الجامعات بشكل قطاعي؛ بحيث تمثل جامعات من الشمال والجنوب والوسط، وبلغ عدد الخبراء (27) خبيرًا، من أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات. وفيما يأتي عرض موجز لخصائص عينة الخبراء الذين استجابوا، من حيث جهة العمل، الجنس، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي.

1-جهة العمل:

يبين الجدول (2) الخبراء حسب جهة العمل:

جدول (2)
يوضح عينة الخبراء حسب جهة العمل

م	الجامعة	العدد	النسبة%
1	صنعاء	6	22.22
2	عدن	3	11.11
3	إب	9	33.33
4	ذمار	1	3.7
5	حضرموت	1	3.7
6	عمران	1	3.7
7	البيضاء	2	7.40
8	حجة	3	11.11
9	جبلة	1	3.7
الإجمالي		**27**	**100%**

يتضح من الجدول (2) تنوع الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في(11) جامعة يمنية حكومية، أن عدد الخبراء ممن يعملون في جامعة إب (9) خبراء، بنسبة (33.33)، وهي تمثل أعلى نسبة، ويرجع ذلك إلى أن جامعة إب مكان وجود الباحثين، وعلى معرفة واسعة بأعضاء هيئة التدريس؛ ما سهل الالتقاء بهم وتطبيق الاستبانة معهم.

2-الجنس:

يبين الجدول (3) الخبراء حسب الجنس.

جدول (3) يوضح خصائص عينة البحث (الخبراء)حسب متغير الجنس

المتغير الديمغرافي	مستويات المتغير	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	15	55.55
	أنثى	12	44.44
	الإجمالي	27	100%

يتضح من الجدول (3) أن عدد الخبراء من الذكور (15) يمثلون نسبة (55.55) من العدد لكلي للخبراء. وعدد الخبراء من الإناث (12) يمثلن نسبة (44.44) من العدد الكلي للخبراء.

3-الدرجة العلمية:

يبين الجدول (4) الخبراء حسب الدرجة العلمية.

جدول (4) يوضح خصائص عينة البحث (الخبراء)حسب متغير الدرجة العلمية

المتغير الديمغرافي	مستويات المتغير	العدد	النسبة
الدرجة العلمية	أستاذ	2	7.40
	أستاذ مشارك	6	22.22
	أستاذ مساعد	17	62.96
	مدرس	2	7.40
	الإجمالي	27	100%

يتضح من الجدول (4) أن عدد الخبراء الأكاديميين قد توزع بين (2) خبراء بدرجة أستاذ، و(6) خبراء بدرجة أستاذ مشارك، و(17) خبيرًا بدرجة أستاذ مساعد، و(2) خبراء بدرجة مدرس.

4-التخصص العلمي:

يبين الجدول (5) الخبراء حسب التخصص العلمي.

جدول (5)
يوضح خصائص عينة البحث (الخبراء)حسب متغير التخصص العلمي

المتغير الديمغرافي	مستويات المتغير	العدد	النسبة
التخصص العلمي	علوم إنسانية	22	81.48
	علوم تطبيقية	5	18.51
	الإجمالي	**27**	**100%**

يتضح من الجدول (5) أن عدد الخبراء في التخصص العلمي (علوم إنسانية) (22) وهم يمثلون نسبة (81.48) من العدد الكلي للخبراء. كما أَنَّ عدد الخبراء في التخصص العلمي (علوم تطبيقية) (5) يمثلون نسبة (18.51)، من العدد الكلي للخبراء.

5-المستوى الوظيفي:

يبين الجدول (6) الخبراء حسب المستوى الوظيفي.

جدول (6)
يوضح خصائص عينة البحث (الخبراء)حسب متغير المستوى الوظيفي

المتغير الديمغرافي	مستويات المتغير	العدد	النسبة
المستوى الوظيفي	أكاديمي	19	70.37
	إداري	8	29.62
	الإجمالي	27	100%

يتضح من الجدول (6) أن عدد الخبراء الأكاديميين (19) يمثلون نسبة (70.37) من العدد الكلي للخبراء. وعدد الخبراء الإداريين (8) يمثلون نسبة (29.62) من العدد الكلي للخبراء.

3-أداة البحث:

اعتمد الباحثان الاستبانة المغلقة بوصفها أداة لجمع بيانات ومعلومات البحث، ولقد تم بناؤها بالاستفادة من الإطار النظري والبحوث والدراسات السابقة المتعلقة بشؤون المرأة، والسياسات واللوائح التنظيمية للجامعات اليمنية، وقد تكونت الاستبانة من (43) فقرة موزعة على خمسة مجالات؛ تمثل متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وهي:

المجال الأول- المتطلبات التشريعية (6) فقرات.
المجال الثاني- المتطلبات الإدارية (11) فقرة.
المجال الثالث- المتطلبات الأكاديمية (8) فقرات.
المجال الرابع- المتطلبات الشخصية (8) فقرات.
المجال الخامس- المتطلبات المجتمعية (10) فقرات.

وتم استخدام مقياس (ليكرت الثلاثي) لقياس درجة أهمية توافر المتطلبات (كبيرة، متوسطة، صغيرة).

أ-صدق الاستبانة وثباتها:

تم التحقق من صدق الاستبانة في مرحلة إعدادها الأولى على ما طرحته لجنة التسيير من ملاحظات، وحرصًا على زيادة التأكيد من صدق الاستبانة قبل تطبيقها، تم التحقق من الصدق من خلال عرض الاستبانة على (6) محكمين، من ذوي الخبرة والاختصاص من أعضاء هيئة التدريس في جامعة (إب، صنعاء، عدن، حجة) في مجال أصول التربية وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وقدم المحكمون آراءهم حول وضوح الأسئلة وانتمائها للمجال والسلامة اللغوية، وبعد الاطلاع على إجابات الأساتذة المحكمين، تم الآخذ بجميع ملاحظاتهم. كما تم قياس ثبات الاستبانة لمتطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية من خلال حساب معامل ثبات ألفاكرونباخ؛ حيث قدرت بـ(94%)، وهي تمثل ثباتًا عاليًا، وبذلك يمكن القول إن الأداة لها ثبات مقبول وجاهز للتطبيق.

ب-تطبيق أداة البحث:

بعد الانتهاء من إعداد الأداة في صورتها النهائية؛ تم القيام بالإجراءات الميدانية وتطبيق البحث على الخبراء المشاركين وفقًا لجولات أسلوب دلفي (Delphi) المعدل؛ حيث تم التواصل مع الخبراء والمختصين الذين وقع عليهم الاختيار في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، وعلم الاجتماع، وعلم النفس وتخصصات أخرى بلغ عددهم (27) خبيرًا، للمشاركة في البحث في الجامعات اليمنية (صنعاء، عدن، إب، حضرموت، ذمار، البيضاء، حجة، عمران، جبلة)، خلال فترة زمنية استمرت أكثر من شهر، وتوزيع الاستبانة عليهم وشرح الهدف من البحث، وقد طرح الخبراء أسئلة عن أسلوب البحث، وتم تفسير تلك الأسئلة من خلال اللقاء بهم وجهًا لوجه أو عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني.

ج-إجراءات تطبيق الجولة الأولى:

وبعد انتهاء الخبراء من الإجابة عن الاستبانة، تم جمعها وتفريغ إجابة الخبراء في الجولة الأولى، وتحليل نتائج الجولة الأولى بهدف معرفة درجة اتفاق الخبراء المشاركين، وبعد تحليل نتائج هذه الجولة وجد أن الخبراء المشـــاركين وافقوا على جميع الفقرات التي احتوتها الأداة البالغة (43) فقرة، وكانت النسب المتفق عليها تزيد عن النسبة المحددة بأسلوب دلفي؛ حيث تراوحت بين (85% -98%). وهي نسـبة عالية، وبما أن الأداة وفقراتها حصـلتا على درجة موافقة كبيرة، تمثل إجماع دلفي (67%)؛ فقد اكتفى الباحثان بجولة واحدة.

د-الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم إعطاء كل بديل من بدائل سلم الإجابة عن الاستبانة قيمة رقمية، كما تتضح في الجدول (7) الآتي:

جدول (7)
يوضح القيم الرقمية لبدائل الإجابة عن فقرات الاستبانة ومحك الحكم

م	البدائل	القيمة الرقمية	حدود المتوسطات بالنسب المئوية %
1	صغيرة	1	(1-1,66)
2	متوسطة	2	(1,67- 2,33)
3	كبيرة	3	(2,34-3)

وتم استخدم الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعية البحث الحالي، وهي:

- التكرارات لتحديد مدى الاتفاق (الاجماع) بين الخبراء.
- المتوسط الحسابي لمعرفة متوسط استجابات عينة البحث.

$$\text{الوزن المئوي} = \frac{\text{المتوسط الحسابي}}{\text{الدرجة القصوى}(3)} \times 100$$

رابعًا-عرض النتائج ومناقشتها:

للإجابة عن سؤال البحث الرئيس: ما متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية؟

تم إعداد استبانة أسلوب دلفي (Delphe) المعدل، بالاستفادة من الأدبيات والدراسات السابقة، فضلًا عن لوائح الجامعات اليمنية وأنظمتها، وصياغة فقراتها وفقًا للتدرج الثلاثي لمقياس ليكرت بدرجة أهمية (كبيرة، متوسـطة، صـغيرة). طبقت على عينة من الخبراء بلغ عددهم (27) خبيرًا من القيادات الأكاديمية، وأعضـاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، عبر جولة واحد من أسلوب دلفي، وفيما يلي عرضٌ لنتائج البحث ومناقشتها، وذلك على النحو الآتي:

1-تحديد درجة موافقة الخبراء على مجالات الأداة بشكل عام:

لتحديد درجة موافقة الخبراء على مجالات الأداة بشـكل عام، تم حسـاب المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية، والنسـب المئوية لاسـتجابات الخبراء لمجالات الأداة بشـكل عام، والمرتبة التي

حصل عليها كل مجال من خلال المتوسط الحسابي والنسب المئوية، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (8):

جدول (8) تحليل استجابة الخبراء حول متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية

المجالات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
المتطلبات التشريعية	5	2.62	0.48	87.46	كبيرة
المتطلبات الإدارية	1	2.83	0.32	94.30	كبيرة
المتطلبات الأكاديمية	3	2.77	0.30	92.17	كبيرة
المتطلبات الشخصية	4	2.70	0.41	90.15	كبيرة
المتطلبات المجتمعية	2	2.79	0.32	92.96	كبيرة
المتوسط العام		**2.74**	**0.29**	**91.41**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (8) أن نتائج التحليل الإحصائي لمجالات الأداة بشكل عام حصلت على درجة أهمية كبيرة؛ بنسبة (91.41)، ومتوسط حسابي (2.74)، وانحراف معياري (0.29)، وهذا يشير إلى وعي الخبراء لأهمية توافر المتطلبات السابقة لتفعيل الدور القيادي النسوي في الجامعات اليمنية، لكي يسهم في مساعد المرأة على مواجهة التحديات التي تعترضها في الوصول إلى المناصب القيادية العليا في الجامعات اليمنية. وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة الرشيدي (2016) بأن المتطلبات القيادية الأكاديمية لدى الهيئة التدريسية المتمثلة بالمتطلبات الشخصية والإدارية والتنظيمية والمجتمعية جاءت بدرجة كبيرة.

كما تبين النتائج أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الخبراء تراوحت بين (2.62 -2.83) بدرجة أهمية كبيرة، ونسبة مئوية تراوحت بين (87.46-94.30)، وكان ترتيب المجالات بحسب النسب المئوية لاستجابات الخبراء كالآتي:

حصل المجال الثاني (المتطلبات الإدارية) على المرتبة الأولى، وفقًا لاستجابات الخبراء، بدرجة أهمية كبيرة، ومتوسط حسابي (2.83)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة مئوية (94.30)، وهذا يشير إلى نقص في التمكين الإداري للمرأة في الجامعات اليمنية، من وجهة نظر الخبراء.

ويليه المجال الخامس (المتطلبات المجتمعية)؛ حيث حصل على المرتبة الثانية وفقًا لاستجابات الخبراء، بدرجة أهمية كبيرة، ومتوسط حسابي (2.79)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة مئوية (92.96)، ثم المجال الثالث (المتطلبات الأكاديمية) الذي جاء في المرتبة الثالثة وفقًا لاستجابات الخبراء، بدرجة أهمية كبيرة، ومتوسط حسابي (2.77)، وانحراف معياري (0.30)، ونسبة مئوية (92.17)، يليه المجال الرابع (المتطلبات الشخصية) في المرتبة الرابعة، بدرجة أهمية كبيرة، ومتوسط حسابي (2.70)، وانحراف معياري (0.41)، ونسبة مئوية (90.15)، أما المجال الأول (المتطلبات التشريعية) فقد جاء في المرتبة الأخيرة، بدرجة أهمية كبيرة، ومتوسط حسابي (2.62)، وانحراف معياري

(0.48)، ونسبة مئوية (87.46)؛ وهذا يشير إلى أن التشريعات والقوانين اليمنية قد كفلت تكافؤ الفرص للجميع (ذكور – وإناث)، في مختلف المجالات، كما أرســت مبادئ المســاواة في الحقوق والواجبات؛ ولهذا فإن المتطلبات التشريعية أقل أهمية من وجهة نظر الخبراء لكونها متوافرة لكنها تحتاج إلى تفعيل.

وهذا ما تتفق فيه الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة البلوشي وآخرين (2019) بأنه لا توجد أحكام وقوانين تميز بين الجنسين فيما يتعلق بالتوظيف والترقية أو النقل وغيرها من الأحكام.

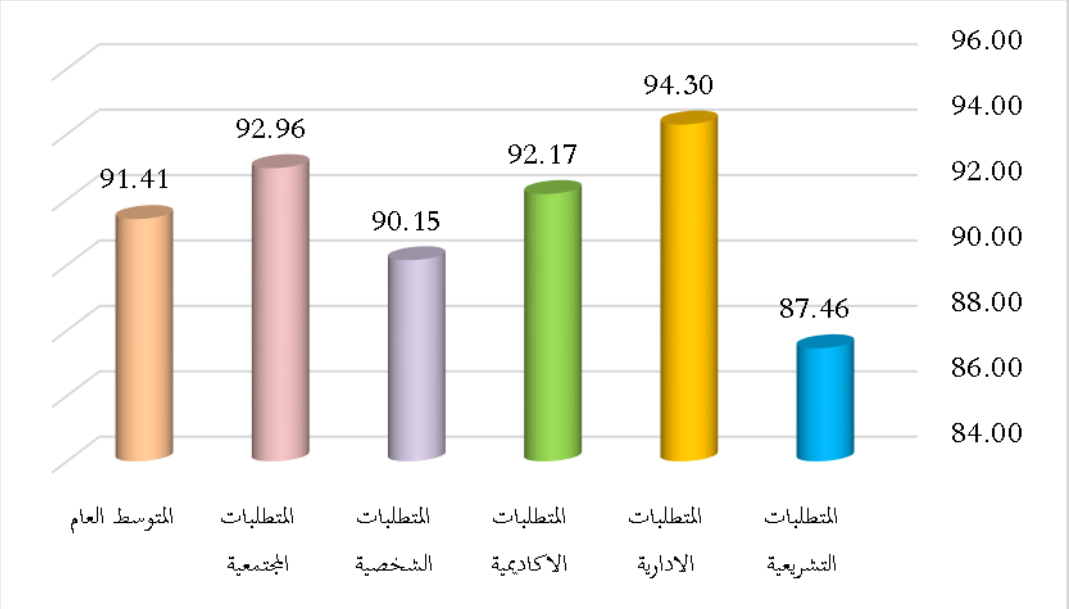

الشكل (2) يوضح مجالات الأداة والنسب المئوية

2-عرض نتائج المجال الأول (المتطلبات التشريعية) ومناقشتها:

لتحديد درجة موافقة الخبراء حول متطلبات تفعيل دور القيادة النســوية في الجامعات اليمنية، تم حســاب المتوســطات الحســابية والانحرافات المعيارية والنســب المئوية لاســتجابات الخبراء في مجال المتطلبات التشريعية وفقراته، والمرتبة التي حصلت عليها كل فقرة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (9):

جدول
(9) تحليل استجابة الخبراء حول المتطلبات التشريعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	تعديل اللوائح والأنظمة بما تسهم في تولي المرأة للوظائف القيادية في الجامعات.	1	2.70	0.54	90.12	كبيرة
2	إقرار لوائح وأنظمة صارمة تحمي المرأة من أي تحرش يحد من رغبتها بالوصول إلى الأدوار القيادية.	3	2.67	0.55	88.89	كبيرة
3	إقرار نظام ينص على تعيين المرأة مناصفة مع الرجال في الوظائف القيادية بالجامعة.	4	2.56	0.70	85.19	كبيرة
4	توفير معايير لاختيار القيادات النسوية الإدارية الجامعية على أساس الكفاءة والتأهيل دون تميز نوعي.	2	2.70	0.61	90.12	كبيرة
5	توفير التوصيف الوظيفي الواضح لمهام القيادة النسوية بالجامعة.	5	2.56	0.75	85.19	كبيرة
6	إنشاء هيئة مسؤولة تمثل فيها المرأة لمراقبة مدى تطبيق القوانين الخاصة بحقوق المرأة وتنفيذها في الواقع العملي.	6	2.56	0.70	85.19	كبيرة
المتطلبات التشريعية			**2.62**	**0.48**	**87.46**	**كبيرة**

من الجدول (9) تبين نتائج التحليل الإحصائي أن مجال المتطلبات التشريعية حصل على درجة أهمية كبيرة؛ بنسبة (87.46)، ومتوسط حسابي (2.62)، وانحراف معياري (0.48)، وهذا يشير إلى إدراك الخبراء لأهمية التشريعات واللوائح والأنظمة بوصفها الركائز التي تنظم العمل الإداري في أي مؤسسة، وخصوصا العمل القيادي في الجامعة. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة البلوشي وآخرين، 2019) في أن مرونة التشريعات تعزز من دور المرأة القيادي.

كما تبين النتائج أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الخبراء حول مجال المتطلبات التشريعية، تراوحت بين (2.56-2.70)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (0.70 -0.54)، ونسب مئوية تراوحت بين (85.19--90.12)، وبدرجة أهمية كبيرة.

وكان ترتيب الفقرات بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لاستجابات الخبراء كالآتي:

حصلت الفقرة (1) التي تنص على: "تعديل اللوائح والأنظمة بما يسهم في تولي المرأة للوظائف القيادية في الجامعات". على المرتبة الأولى، بدرجة أهمية كبيرة، وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط

حسابي (2.70)، وانحراف معياري (0.54)، ونسبة مئوية (90.12)، وتليها الفقرة (4) التي تنص على: "توفير معايير لاختيار القيادات النسوية الإدارية الجامعية على أساس الكفاءة والتأهيل دون تميز نوعي" في المرتبة الثانية، بدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.70)، وانحراف معياري (0.61)، ونسبة مئوية (90.12).

ويعزى ذلك إلى أن اللوائح والأنظمة ومعايير اختيار القيادات في الجامعات لم تأت واضحة؛ بحيث يحدد فيها تكافؤ الفرص للجميع؛ لهذا يرى الخبراء أن تعديل اللوائح والأنظمة وتوفير معايير دون تميز نوعي من أهم المتطلبات التشريعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.

وهذا ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة غنيم (2020)، في أَنَّهُ لا يوجد نص في لوائح الجامعات السعودية وأنظمتها يحول دون القيادة النسائية أو استحقاقية الذكور للمناصب القيادية دون المرأة. كما أشارت دراسة البلوشي وآخرين(2019) إلى أَنَّ إقرار أحكام خاصة تتعلق بالمرأة دون الرجل، وذلك للحفاظ على حقوقها المتعلقة بطبيعتها البيولوجية ووظيفتها في المجتمع.

بينما حصلت الفقرات (3)، (5)، (6) واللاتي تنص على التوالي: "إقرار نظام ينص على تعيين المرأة مناصفة مع الرجال في الوظائف القيادية بالجامعة"، "توفير التوصيف الوظيفي الواضح لمهام القيادة النسوية بالجامعة"، "إنشاء هيئة مسؤولة تمثل فيها المرأة لمراقبة مدى تطبيق القوانين الخاصة بحقوق المرأة وتنفيذها في الواقع العملي"، على المرتبة الأخيرة، والدرجة نفسها، بدرجة أهمية كبيرة، ومتوسط حسابي (2.56)، وانحراف معياري(0.70)، (0.75)، (0.70)، ونسبة مئوية (85.19)، ويشير ذلك إلى أن هذه الفقرات لا تستحق درجة أهمية من بين المتطلبات التشريعية، وفقًا لرأي الخبراء، نتيجة لغياب دعم الدولة وصناع القرار لمثل هذه القوانين، وهذا ما أشارت إليه دراسة الرقب (2009) من أن قلة دعم السلطة الوطنية للمرأة يُعَدُّ أكبر معوق سياسي.

3-عرض نتائج المجال الثاني (المتطلبات الإدارية) ومناقشتها:

لتحديد درجة موافقة الخبراء حول متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء في مجال المتطلبات الإدارية وفقراته، والمرتبة التي حصلت عليها كل فقرة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (10):

جدول (10)
تحليل استجابة الخبراء حول المتطلبات الإدارية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	توضيح المهام والأدوار والمسؤوليات للقيادات النسوية بالجامعة بشكل دقيق.	1	2.96	0.19	98.77	كبيرة
2	تبني الخطط والآليات التي تسهم في إعداد المرأة وتأهيلها للوظائف القيادية.	7	2.85	0.36	95.06	كبيرة
3	الدعم الإداري للمرأة للتعاطي مع الضغوط التي تواجهها في أثناء الدور القيادي بالجامعة.	2	2.89	0.32	96.30	كبيرة
4	توفير البرامج الإدارية التدريبية اللازمة لتأهيل المرأة للأدوار القيادية.	3	2.89	0.42	96.30	كبيرة
5	تحديد دور المرأة القيادي في اللوائح والأنظمة في الجامعات.	4	2.89	0.42	96.30	كبيرة
6	توفير الموارد المادية والمالية اللازمة للقيادة النسوية في إدارتها بالجامعة.	8	2.81	0.56	93.83	كبيرة
7	تبني راسمي السياسات التعليمية ومتخذي القرار لطبيعة العمل القيادية للمرأة وقيمته التنموية.	10	2.74	0.59	91.36	كبيرة
8	منح الصلاحيات الإدارية للمرأة التي تناسب مهام عملها الإداري.	6	2.85	0.36	95.06	كبيرة
9	توفير الفرص للقيادة النسوية للمشاركة في رسم الخطط الاستراتيجية بالجامعة.	9	2.78	0.51	92.59	كبيرة
10	منح المرأة المزيد من الفرص المتكافئة مع الرجل في تبوء المناصب والمواقع القيادية العليا	11	2.56	0.75	85.19	كبيرة
11	تفعيل مشاركة المرأة في المجالس الإدارية والأكاديمية وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار.	5	2.89	0.42	96.30	كبيرة
	المتطلبات الإدارية		**2.83**	**0.32**	**94.30**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (10) أن نتائج التحليل الإحصائي في مجال المتطلبات الإدارية حصلت على درجة أهمية كبيرة؛ وفقًا لاستجابات الخبراء بنسبة (94.30)، ومتوسط حسابي (2.83)، وانحراف معياري (0.32)، وهذا يشير إلى وعي الخبراء لأهمية المتطلبات الإدارية لتفعيل الدور القيادي النسوي

في الجامعات اليمنية، بوصفها المتطلبات الإدارية من أهم المتطلبات لتحقيق جودة العمل الإداري والقيادي للمرأة في الجامعة، ويزيد من فاعليتها.

كما تبين النتائج أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الخبراء حول مجال المتطلبات الإدارية، تراوحت بين (2.56-2.96)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (0.75 - 0.19)، ونسب مئوية تراوحت بين (85.19 – 98.77)، وبدرجة أهمية كبيرة.

وكان ترتيب الفقرات بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لاستجابات الخبراء كالآتي:

حصلت الفقرة (1) التي تنص على: "توضيح المهام والأدوار والمسؤوليات للقيادات النسوية في الجامعة بشكل دقيق"، على المرتبة الأولى بدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، وبمتوسط حسابي (2.96)، وانحراف معياري (0.19)، ونسبة مئوية (98.77)، تليها الفقرات (3)، (4)، (5)، (11) اللاتي تنص على التوالي: "الدعم الإداري للمرأة للتعاطي مع الضغوط التي تواجهها في أثناء الدور القيادي في الجامعة"، "توفير البرامج الإدارية التدريبية اللازمة لتأهيل المرأة للأدوار القيادي"، "تحديد دور المرأة القيادي في اللوائح والأنظمة في الجامعات"، "تفعيل مشاركة المرأة في المجالس الإدارية والأكاديمية وتمثيلها في مواقع اتخاذ القرار"، جاءت بالمستوى نفسه، وفي المرتبة الثانية وبدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابة الخبراء، بمتوسط حسابي (2.89)، وانحراف معياري (0,32)، (0,42)، (0,42)، (0,42)، ونسبة مئوية (96.30)، وهذا يشير إلى ضعف في المهارات الإدارية والمهنية للقيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وأنها بحاجة إلى مزيد من التدريب والتأهيل للوصول إلى المواقع القيادية، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Madsen (2010) من أن تقوم الجامعات والكليات بتطوير برامج أكاديمية بهدف إعداد الطالبات وتأهيلهن في مجال القيادة الأكاديمية، ودراسة Elmuti وآخرين (2009) التي توصلت إلى أن غالبية النساء والرجال شعروا أن التعليم والتدريب يمكن أن يزيد من استعداد النساء لأدوار قيادية.

بينما حصلت الفقرة (10) التي تنص على: "منح المرأة المزيد من الفرص المتكافئة مع الرجل في تبوء المناصب والمواقع القيادية العليا" على المرتبة الاخيرة بدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.56)، وانحراف معياري (0.75)، ونسبة مئوية (85.19)، وهذا يشير إلى أن التصورات والمعتقدات التي تكونت نتيجة الفهم الخاطئ عن المرأة، نتيجة لرفض العاملين أن يكونوا تحت قيادة امرأة، وهذا يتفق مع ما إشارات إليه دراسة الرقب (2009) بعدم قناعة العاملين بقدرة المرأة على العمل القيادي.

4-عرض نتائج المجال الثالث (المتطلبات الأكاديمية) ومناقشتها:

لتحديد درجة موافقة الخبراء حول متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء في مجال

المتطلبات الأكاديمية وفقراته، والمرتبة التي حصـــلت عليها كل فقرة، وكانت النتائج كما يوضـــحها الجدول(11):

جدول (11)
تحليل استجابة الخبراء حول المتطلبات الأكاديمية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	إيجاد ثقافة تنظيمية في الجامعة تتيح للقيادات النسوية ممارسة العمل القيادي الأكاديمي.	3	2.81	0.48	93.83	كبيرة
2	توفير الوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة للقيادات النسوية في ممارسة عملها الأكاديمي.	6	2.70	0.47	90.12	كبيرة
3	اتاحة الفرص البحثية المناسبة للقيادة النسوية بالجامعة.	5	2.78	0.42	92.59	كبيرة
4	منح الفرص للقيادات النسوية في الإشراف ومناقشة الرسائل العلمية.	1	2.89	0.32	96.30	كبيرة
5	تقييم أداء القيادات النسوية بناءً على أسس ومعايير محددة وواضحة.	2	2.85	0.36	95.06	كبيرة
6	تشجيع الزيارات وتبادل الخبرات الأكاديمية والإدارية بالجامعة.	8	2.56	0.70	85.19	كبيرة
7	تمكين القيادة النسائية من الاطلاع على كل ما يستجد في مجال تخصصها.	4	2.81	0.48	93.83	كبيرة
8	إتاحة الفرصة المتكافئة للتدريب المستمر لتأهيل المرأة أثناء الخدمة في مختلف ميادين العمل الإداري.	7	2.70	0.61	90.12	كبيرة
	المتطلبات الاكاديمية		**2.77**	**0.30**	**92.17**	**كبيرة**

يتضـــح من الجدول (11) أن نتائج التحليل الإحصـــائي في مجال المتطلبات الأكاديمية حصـــل على درجة أهمية كبيرة؛ بنسبة (92.17)، ومتوسط حسابي (2.77)، وانحراف معياري (0.30)، وهذا يشير إلى وعي الخبراء لأهمية المتطلبات الأكاديمية في تفعيل دور القيادة النسوية بالجامعات اليمنية، بما تسهم به في تطوير دور المرأة القيادي في المجال التعليمي والبحثي.

كما تبين النتائج أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الخبراء حول مجال المتطلبات الأكاديمية، تراوحت بين (2.56 -2.89)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (0.32– 0.70)، ونسب مئوية تراوحت بين (85.19 -96.30)، بدرجة أهمية كبيرة.

وكان ترتيب الفقرات بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لاستجابات الخبراء كالآتي:

حصلت الفقرة (4) التي تنص على: "منح الفرص للقيادات النسوية في الإشراف ومناقشة الرسائل العلمية"، على المرتبة الأولى وبدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.89)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة مئوية (96.30)، وتليها الفقرة(5) التي تنص على: "تقييم أداء القيادات النسوية بناءً على أسس ومعايير محددة وواضحة"، بالمرتبة الثانية وبدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، وبمتوسط حسابي (2.85)، وانحراف معياري (0.36)، ونسبة مئوية (95.06)، وهذا يشير إلى ضعف الفرص المتاحة للقيادة النسوية في الإشراف على الرسائل العلمية، وغياب معايير تقييم أداء القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، والسبب أن التعيين في المواقع القيادية لا تحكمها معايير واضحة تعتمد على الكفاءة والخبرة؛ وهو ما يقلل فرص وجود المرأة في المناصب القيادة، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة الطراونة وأبو درويش (2013) من ضرورة إعادة النظر في أسس الترقية والترشيح للمواقع والمناصب العليا والابتعاد عن التمييز ضد المرأة لصالح الرجل في العمل، ومن أهم المتطلبات اللازمة لتقدم المرأة.

بينما حصلت الفقرة (6) التي تنص على: "تشجيع الزيارات وتبادل الخبرات الأكاديمية والإدارية في الجامعة" على المرتبة الأخيرة بدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، وبمتوسط حسابي (2.56) وانحراف معياري (0.70)، ونسبة مئوية (85.19). وهذا يشير إلى أن هذه الفقرة لا تستحق درجة أهمية كبيرة جدًا من وجهة نظرًا الخبراء؛ بسبب ممارسة الأساليب التقليدية في الأعمال الأكاديمية والإدارية في الجامعات اليمنية، ومن ثم، قد تكون الزيارات غير مفيدة.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة غنيم (2020) من أن التحديات التي تواجه المرأة في مجال القيادة الأكاديمية تركز في الثقافة التنظيمية.

5-عرض نتائج المجال الرابع (المتطلبات الشخصية) ومناقشتها:

لتحديد درجة موافقة الخبراء حول متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات الخبراء في مجال المتطلبات الشخصية وفقراته، والمرتبة التي حصلت عليها كل فقرة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول (12):

جدول (12)

تحليل استجابة الخبراء حول المتطلبات الشخصية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	حرص القيادة النسوية على التنمية الذاتية وتطوير مهاراتها الشخصية	3	2.74	0.59	91.36	كبيرة
2	امتلاك القيادة النسوية الثقة بنفسها وبقوة شخصيتها.	4	2.74	0.59	91.36	كبيرة
3	تمتع القيادة النسوية بصحة جسدية ونفسية تمكنها من ممارسة العمل الإداري.	5	2.67	0.55	88.89	كبيرة
4	تمكين القيادة النسوية من التكيف مع المتطلبات الوظيفية في (السفر، الحضور، الاجتماعات).	6	2.59	0.69	86.42	كبيرة
5	مساعدة المرأة على التوفيق بين متطلبات الأسرة ومتطلبات الوظيفة القيادية.	7	2.59	0.69	86.42	كبيرة
6	توافر الرغبة والإرادة لدى المرأة في تولي المناصب القيادية بالجامعة.	1	2.89	0.32	96.30	كبيرة
7	القدرة على الالتزام بالموضوعية في عملية اتخاذ القرارات بالجامعة.	2	2.81	0.40	93.83	كبيرة
8	مراعاة الظروف الصحية للقيادة النسوية وخاصة في الإجازات الاستثنائية (من ولادة وما شابه ذلك).	8	2.59	0.69	86.42	كبيرة
المتطلبات الشخصية			**2.70**	**0.41**	**90.15**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (12) أن نتائج التحليل الإحصائي في مجال المتطلبات الشخصية حصل على درجة أهمية كبيرة؛ بنسبة (90.15)، ومتوسط حسابي (2.70)، وانحراف معياري (0.41)، وهذا يشير إلى إدراك الخبراء لأهمية المتطلبات الشخصية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، بما يسهم في تطوير شخصية المرأة وتنمية مهاراتها وقدراتها المهنية؛ لكي تستطيع تحدي كل ما يعترضها من تحديات العمل.

كما تبين النتائج أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الخبراء حول مجال المتطلبات الشخصية، تراوحت بين (2.59-2.89)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (0.32-0.69)، ونسب مئوية تراوحت بين (86.42 -96.30)، بدرجة أهمية كبيرة.

وكان ترتيب الفقرات بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لاستجابات الخبراء كالآتي:

حصلت الفقرة (6) التي تنص على: "توافر الرغبة والإرادة لدى المرأة في تولي المناصب القيادية في الجامعة" على المرتبة الأولى بدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.89)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة مئوية (96.30)، وتليها الفقرة (7) التي تنص على: "القدرة على

الالتزام بالموضـــوعية في عملية اتخاذ القرارات في الجامعة" في المرتبة الثانية وبدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.81)، وانحراف معياري (0.40)، ونسبة مئوية (93.83)، وهذا يشير إلى تفضيل القيادة الذكورية على القيادة النسوية؛ ما أثر في مستوى الاعتقاد الشخصي للمرأة عن ذاتها وقدراتها، وهذا يتفق مع ما توصـــلت إليه دراســـة Elmuti وآخرين(2009) من أن ما يقرب من(50%) من القيادات النسـائية يرون عوائق تمنع النسـاء من دخول مناصـب إدارية ومعدلات تقدم منخفضـة للمرأة؛ ولهذا فإن الحاجة إلى تطوير المهارات الذاتية والمهنية من أهم المتطلبات الشـخصـية للقيادة النسـوية، وهذا يتفق مع ما توصـلت إليه دراسـة Madsen (2010) من ضـرورة تطوير برنامج مكثف لتطوير المهارات القيادية للمرأة في مؤسـسـات التعليم في الصـين على أن يصـمم البرامج بعناية فائقة بحيث توفر الفرص التي تساعد المشاركات فيه على تنمية مهاراتهن وإتاحة الفرصـة لهن لتطوير مهارات لم يستطعن اكتسابها أو تطويرها في أثناء حياتهن الوظيفية.

بينما حصـلت الفقرات (4)، (5)، (8) اللاتي تنص على: "تمكين القيادة النسـوية من التكيف مع المتطلبات الوظيفية في (السـفر، الحضـور، الاجتماعات)"، "مسـاعدة المرأة على التوفيق بين متطلبات الأسـرة ومتطلبات الوظيفة القيادية"، "مراعاة الظروف الصـحية للقيادة النسـوية وخاصـة في الإجازات الاسـتثنائية (من ولادة وما شـابه ذلك)". على المسـتوى نفسـه وفي المرتبة الأخيرة، وبدرجة أهمية كبيرة وفقاً لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.59)، وانحراف معياري(0,69)، ونسبة مئوية (86.42). وهذا يشير إلى أن هذه المتطلبات خاصة في المجتمع اليمني وطبيعته المحافظة يشكل عائقًا أمام تقدم المرأة وتوليها للمناصـب القيادية، بخاصـة المتطلبات المتعلقة بالسـفر والتنقل، وتخوف المرأة من عدم التوافق في الأدوار، وهذا ما تتفق فيه الدراسة الحالية مع ما أشارت إليه دراسة الرشيدي (2016)، من أن هذه المتطلبات بالذات في المجتمعات العربية والإســـلامية تمثل عائقًا أمام قيادة المرأة للمناصـــب والمراكز القيادية في الجامعة. كما توصـلت دراسـة الطراونة وأبو درويش (2013) إلى أن دعم الرجل للمرأة، والتعاون في تقسيم الأدوار الأسرية من أهم المتطلبات اللازمة لتقدم المرأة.

6-عرض نتائج المجال الرابع (المتطلبات المجتمعية) ومناقشتها:

لتحديد درجة موافقة الخبراء حول متطلبات تفعيل دور القيادة النســـوية في الجامعات اليمنية، تم حسـاب المتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية والنسـب المئوية لاسـتجابات الخبراء في مجال المتطلبات المجتمعية وفقراته، والمرتبة التي حصـــلت عليها كل فقرة، وكانت النتائج كما يوضـــحها الجدول (13):

جدول (13)

تحليل استجابة الخبراء حول المتطلبات المجتمعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الأهمية
1	توفر الدعم الأسري/ المجتمعي للمرأة في تولي منصب قيادي.	6	2.78	0.42	92.59	كبيرة
2	تغيير النظرة الاجتماعية في مدى قدرة المرأة على تولي المناصب القيادية.	4	2.81	0.40	93.83	كبيرة
3	التوعية المجتمعية بأن الثوابت الشرعية لا تتعارض مع تولي المرأة للمناصب القيادية.	2	2.85	0.46	95.06	كبيرة
4	خلق بيئة اجتماعية مناسبة تساعد المرأة على التغلب على ضغوط العمل.	10	2.59	0.64	86.42	كبيرة
5	التوعية بأهمية تولي المرأة لمناصب قيادية عليا انطلاقا من كونها شريكًا أساسيًا في التنمية.	3	2.85	0.36	95.06	كبيرة
6	رفع مستوى الوعي بأن الأعراف والعادات لا تتعارض مع قيام المرأة في دورها القيادي في المجتمع.	1	2.89	0.32	96.30	كبيرة
7	تغيير الثقافة المجتمعية السائدة التي تواجه المرأة في التعامل مع المرؤوسين من الذكور.	7	2.78	0.51	92.59	كبيرة
8	تفعيل دور الأعلام في توعية المجتمع بالأثر السلبي على إقصاء المرأة عن تولي المناصب القيادية.	8	2.78	0.51	92.59	كبيرة
9	تكريس الصورة الجديدة للمرأة في أجهزة الإعلام بما يعزز دورها القيادي في المجتمع	5	2.81	0.40	93.83	كبيرة
10	اتاحة فرص العمل والقيادة للمرأة في مختلف المجالات (العلمية والعملية).	9	2.74	0.59	91.36	كبيرة
	المتطلبات المجتمعية		**2.79**	**0.32**	**92.96**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (13) أن نتائج التحليل الإحصائي في مجال المتطلبات المجتمعية حصل على درجة أهمية كبيرة؛ بنسبة (92.96)، ومتوسط حسابي (2.79)، وانحراف معياري (0.32)، وهذا يشير إلى وعي الخبراء لأهمية المتطلبات المجتمعية لتفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، بما يسهم في تغيير النظرة السلبية نحو المرأة، وتحصل على الدعم من المجتمع المحيط بها في تولي المناصب القيادية في الجامعة.

كما تبين النتائج أن المتوسطات الحسابية لاستجابات الخبراء حول مجال المتطلبات الشخصية، تراوحت بين (2.59 -2.89)، وانحرافات معيارية تراوحت بين (0.32-0.64)، ونسب مئوية تراوحت بين (86.42– 96.30)، بدرجة أهمية كبيرة.

وكان ترتيب الفقرات بحسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لاستجابات الخبراء كالآتي:

حصلت الفقرة (6) التي نصها على: "رفع مستوى الوعي بأن الأعراف والعادات لا تتعارض مع قيام المرأة بدورها القيادي في المجتمع"، على المرتبة الأولى وبدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.89)، وانحراف معياري (0.32)، ونسبة مئوية (96.30)، وتليها الفقرتان (3)، (5)، واللتان نصهما: "التوعية المجتمعية بأن الثوابت الشرعية لا تتعارض مع تولي المرأة للمناصب القيادية"، "التوعية بأهمية تولي المرأة لمناصب قيادية عليا انطلاقا من كونها شريكًا أساسيًا في التنمية" في المرتبة الثانية وحصولهما على المستوى نفسه بدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، وبمتوسط حسابي (2.85)، وانحراف معياري (0,46)، (0,36)، ونسبة مئوية (95.06)، وهذا يشير إلى الحاجة للوعى المجتمعي بدور المرأة وأهميته في تنمية المجتمع، ومحاولة تعديل الفكر القديم عن قدراتها وإمكاناتها، في تولي مناصب قيادية عليا في الجامعة. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة الرقب (2009) من أن العادات والتقاليد والأعراف السائدة تعرقل وصول المرأة إلى المراكز القيادية في الجامعة.

كما توصلت دراسة Madsen (2010) إلى ضرورة أن تسعى الجامعات والكليات إلى إبراز نماذج نسائية من القيادات الأكاديمية لتكون نموذجًا، وتنشر قصص نجاحهن بين الجميع للتعلم منها.

بينما حصلت الفقرة (4) التي تنص على: "خلق بيئة اجتماعية مناسبة تساعد المرأة على التغلب على ضغوط العمل" على المرتبة الأخيرة بدرجة أهمية كبيرة وفقًا لاستجابات الخبراء، بمتوسط حسابي (2.59)، وانحراف معياري (0.64)، ونسبة مئوية (86.42)، وهذا يشير إلى أن هذه الفقرة لا تستحق درجة أهمية كبيرة بالنسبة لمتطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، فالمرأة القيادية من خلال كفاءتها وقدراتها على تطوير مهارتها ومتابعة كل جديد في مجال عملها، تستطيع خلق بيئة عمل مناسبة لعملها القيادي. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة Raburu (2015)، من أن أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها النساء للوصول إلى مناصب قيادية، فكانت العمل الجاد والتركيز على البحث والنشر لأغراض الترقية، ودراسة غنيم (2020) التي توصلت إلى أن السمات النظرية لكل جنس القائد تظهر في بيئة العمل، كالعناية والمشاركة لدى المرأة والحزم لدى الرجل.

خامسًا-الاستنتاجات:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي، وأهداف البحث توصل الباحثان إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أن كافة متطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وهي: (المتطلبات التشريعية، الإدارية، الأكاديمية، الشخصية، المجتمعية)؛ قد حصلت على درجة أهمية كبيرة جدًا، وفقًا لاستجابات الخبراء.

2- حصل مجال المتطلبات الإدارية على أعلى درجة أهمية في تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وفقًا لاستجابات الخبراء.

3- حصل المجال الخامس (المتطلبات المجتمعية) على المرتبة الثانية وفقًا لاستجابات الخبراء بينما حصل مجال المتطلبات الأكاديمية على المرتبة الثالثة، أما مجال المتطلبات الشخصية فقد حصل على المرتبة الرابعة.

4- كانت أقل درجة أهمية لمتطلبات تفعيل دور القيادة النسوية في الجامعات اليمنية، وفقًا لاستجابات الخبراء، هي التي حصل عليها المجال الأول (المتطلبات التشريعية).

سادسًا-التوصيات:

في ضوء نتائج البحث، يوصي الباحثان بالآتي:

- تطوير اللوائح والأنظمة والقوانين في الجامعات اليمنية وإضافة أخرى؛ بما يخدم قيادة المرأة للمراكز الإدارية.
- عقد برامج تدريبية لتنمية المهارات الإدارية والقيادية للمرأة وتطويرها في الجامعات اليمنية، بهدف رفع كفاءتها العلمية والمهنية التي تؤهلها لشغل مناصب قيادية.
- توفير المرافق الضرورية التي تحتاج إليها المرأة في مواقع العمل مثل دور الحضانة، بما يسهم في توفير أجواء عمل تمكن المرأة من الموازنة بين متطلبات العمل الأسرية.
- تعزيز ثقافة المجتمع نحو تولي المرأة للمناصب القيادية من خلال وسائل الإعلام.

سابعًا-المقترحات:

في ضوء نتائج البحث يقترح الباحثان ما يأتي:

1- إعداد برنامج تدريبي لتنمية مهارات القيادة النسوية في الجامعات اليمنية.

2- إجراء دراسة أخرى حول التحديات التي تواجه القيادة النسائية في الجامعات اليمنية.

3- قياس اتجاهات العاملين في الجامعات اليمنية نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية.

سابعًا-قائمة المراجع:

أولًا المراجع العربية:

1- البشـــاشـــة. عبير طايل فرحان. (2008). **درجة ممارســـة المرأة القيادية للمهارات الإبداعية في عملها**، الطبعة الأولى. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

2- البلوشـي. فريدة بنت سـعيد وعلي. كلثوم والقاسـمي. عايدة. (2019). التحديات التي تواجه القيادات النسـائية في المؤسـســات التعليمية بسـلطنة عمان. **المجلة الإلكترونية الدولية للتقدم في العلوم الاجتماعية**. المجلد (5). العدد (14). ص ص: (1097- 1116).

3- البلوي، خديجة عبد الله وأحمد، هالة عبد المنعم، (2016)، متطلبات تمكين القيادات الإدارية النســـائية، بجامعة تبوك، **مجلة رسالة التربية وعلم النفس**، العدد **(53)**، الرياض.

4- تامر. عارف. (1970). **أروى بنت اليمن**. أقراء دار المعارف. مصر.

5- تقرير المرأة العربية. (2010). **واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية**. الحلقة التاسـعة عشـر لشـهر كانون الثاني يناير 2010.

6- حمداوي. جميل. (2018). **ما الجندر، وما المقارنة الجندرية؟** الطبعة الأولى.

7- الرشـيدي. شـيخة بنت ثاري النفعي. (2016). المتطلبات الأكاديمية المصـاحبة للتمكين النسـائي في الوظائف القيادية في جامعة حائل. **مجلة دراســـات عربية في التربية وعلم النفس**. العدد (69). ص ص: (187- 212).

8- الرقب، مؤمنة صـالح. (2009). معوقات ممارسـة المرأة للسـلوك القيادي في مؤسـسـات التعليم العالي بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. غزة.

9- زاهر، ضـياء الدين عبد الشـكور. (2004). تكنيك دلفي. أحكام الخبراء وخبرة الحكماء. **مجلة مسـتقبل التربية العربية**. المجلد (8). العدد (24). المركز العربي للتعليم والتنمية. القاهرة. مصر.

10- سـنقر. صـالحة محيي الدين. (2006). **الفعاليات العلمية للمرأة عضـو الهيئة التدريسـية في جامعة دمشـق**. المحرر في كتاب الأبحاث والدراســـات المقدمة للمؤتمر الدولي حول" المرأة .. العلوم.. والتنمية". الذكرى الـــ 30 لتأسـيس جامعة عدن، الطبعة الأولى. دار جامعة عدن، للطباعة والنشـر. عدن الجمهورية اليمنية. ص ص (371- 395).

11- السـومحي. نشـوي سـعيد بن حارث. (2017). **واقع التمكين الإداري للمرأة العاملة في المؤسـسـات التعليمية بمحافظة حضرموت**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة حضرموت.

12- الطراونـة. إخلاص إبراهيم وأبو درويش. منى. (2013). تطوير القيـادات النســـائيـة في الأردن. **مجلـة العلوم الاجتماعية**. المجلد (41). العدد **(3)**. جامعة الكويت. مجلس النشر العلمي. ص ص: (137- 183).

13- العايد. سـري إبراهيم. (2017). التحديات التي تواجهه القيادات النسـائية السـعودية في منظمات القطاع العام بمنطقة الرياض من وجهة نظرهن. **مجلـة الخدمة الاجتماعية**. المجلد (2). العدد **(58)**. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. ص ص: (16- 60)

14- عليمات. صـالح ناصـر. (2006). **الدور القيادي للمرأة في المؤسـسـات التربوية**. المحرر في كتاب الأبحاث والدراسات المقدمة للمؤتمر الدولي حول" المرأة.. العلوم.. والتنمية"، الذكرى الـــ 30 لتأسيس جامعة عدن. الطبعة الأولى. دار جامعة عدن. للطباعة والنشر. عدن الجمهورية اليمنية. ص ص (405- 413)

15- العواضي. بدرية عبد الله. (2008). **العقبات القانونية والاجتماعية المقيدة للمرأة الخليجية في تولي الوظائف القيادية**. بحوث وأوراق عمل ملتقى. دور المرأة العربية في التنمية المستدامة ومؤسسات المجتمع المدني. المنعقد في الدوحة- قطر. ص ص (1- 40).

16- غنيم. فايزة عادل. (2020). التميز القيادي النسائي وواقعة في المجال الأكاديمي في الجامعات السعودية. **المجلة العربية للإدارة**. المجلد (40). العدد (1). ص ص (215- 226).

17- الفقية. وهيبة على غالب فارع. (2010). **قراءات في التربية**. الطبعة الأولى. جامعة الملكة أروى.

18- محمد. قطب إبراهيم. (1999). المشكلات التي تواجه المدير العربي وأساليب حلها. **المجلة العربية للإدارة**. مجلد (19). العدد (1).

19- محمود. هند وطنطاوي. شيماء. (2016). **نظرة للدراسات النسوية**. الإصدار الأول.

20- المجلس الأعلى للمرأة. (2006). التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة (السيداو، 2006م). صنعاء. الجمهورية اليمنية.

21- المطيري. نوف عبد الله ثواب والجاوردي. ماجدة بنت إبراهيم. (2016). درجة توافر عناصر التمكين الإداري للقيادات النسائية في كلية التربية. بجامعة الملك سعود. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**. المجلد (5). العدد (10). ص ص (67- 90).

22- المنقاش. سارة عبد الله. (2007). القيادة فوق الجماعة والقيادة مع الجامعة. دراسة مقارنة بين قيادة الذكور والإناث في جامعة الملك سعود بالرياض. **مجلة رسالة التربية وعلم النفس**. العدد **(28)**.

23- منتدى التنمية السياسية. (2009). **تعزيز القيادة النسوية في الأحزاب**. منتدى التنمية السياسية. صنعاء، اليمن.

24- ناجي. سلطان. (1980). الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني. **مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد (1)، الكويت.

25- نجم. نجم. (2011). **القيادة الإدارية في القرن الواحد والعشرين**. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع. عمان، الاردن.

26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2020). تحليل الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية أكتوبر (2020). صنعاء، الجمهورية اليمنية.

27- اليوسفي. نجلأ محسن. (2013). **معوقات ارتقاء المرأة للمناصب القيادية في وحدات الجهاز الإداري اليمني**. من وجهة نظر القيادات التسوية. رسالة غير منشورة. جامعة صنعاء.

ثانيًا-المراجع الأجنبية:

28- Carter. V. Good .(1973) (Ed) .***Dictionary of Education*** .New York :Mc Graw-Hill Book Company.

29- Ceda,(2013).***Women in Leadership: Understanding the gender gap*** . design: robyn Zwar graphic design. Ceda – the Committee for economic development of Australia.

30- Elmuti. D.& Jia. H. & Davis. H**..** (2009). Challenges Women Face in Leadership Positions and Organizational Effectiveness: An Investigation. **Journal of Leadership Education.** *Volume 8. Issue 2*.

31- . Kaplan, S., & Helly, D. O. (1984). An agenda for senior women administrators. In A. Tinsley, C. Secor, & S. Kaplan (Eds.). Women in higher education administration. (pp. 67-75). (New Directions for Higher Education. No. 45). San Francisco: Jossey-Bass.

32- Madsen, Susan R. (2010), chines women Administrors in Higher Eaucation: Developing Leadership throughout Life. Academis Leadervship: ***The On Line Journal.*** V.(8). NO.(*2*).

33- Marquardt, Michael. J. (2009). Action Learnin for Derloping Leaders and Organizations: principles strategies and Cases. Washington DC. American psychological Association.

34- Raburu P..A.. (2015), Mdivation of Women Academics and Balancing Family& caeer. ***Journal of Educational and Social Research***. 5.(***1***).

35- Schafer. W. D.. (2000***). Educating Applied. Assessment Professionals at the Martha W; Patitu, Carol L***. (1992). Faculty Job Satisfaction: Women and Minorities in Peril. ERIC Digest. U. S: District of Columbia.

36- Sossen, N. (1995). Lessons on leadership for women. Women in Higher Education. 14(1). p. 14

37- Veihmeyer, J. . & Doughtie, L. . (n.d). ***Kpmg women's Leadership Study.*** Moring Women Forward in to leadership Roller.

مستوى المساندة الاجتماعية لدى مرضى الأنيميا المنجلية في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية بصنعاء

أ/ عزيزة قاسم أحمد الحميدي

ماجستير بقسم العلوم النفسية، كلية التربية، جامعة إب -الجمهورية اليمنية

Email:alhomady51@gmail.com

Tell: 00967-770536933

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها لدى مرضى الأنيميا المنجلية في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية بصنعاء، والتعرف على الدلالة الإحصائية للفروق بين هؤلاء المرضى في مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها وفقًا للمتغيرات الآتية: (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية) واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، وتكونت عينة الدراسة من (153) مريضًا ومريضة بالأنيميا المنجلية؛ ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت مقياس المساندة الاجتماعية من إعداد الباحثة الذي يتمتع بصدق وثبات عاليين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى المساندة الاجتماعية لدى مرضى(الأنيميا المنجلية) وأبعادها كان فوق المتوسط، وأن الفروق بين هؤلاء المرضى في مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها وفقًا للنوع الإنساني لم تكن دالة إحصائيًا في حين كانت وفقًا للمستوى التعليمي دالة في بعدي: المساندة الوجدانية، والمعلوماتية، وغير دالة في بعدي المساندة المادية والمساندة الاجتماعية، أما وفقًا للحالة الاجتماعية فقد كانت الفروق دالة في بعد المساندة المعلوماتية وغير دالة إحصائيًا في أبعاد: المساندة (الوجدانية، المادية، والاجتماعية).

الكلمات المفتاحية: المساندة الاجتماعية، الأنيميا المنجلية، جمعية الثلاسيميا صنعاء.

Abstract

This study aimed to identify the level of social support and its dimensions with sickle cell anemia patients at the Association of Thalassemia and Hereditary Blood Diseases, Sana'a; and whether there were any statistically significant differences between the social support and its dimensions with those patients attributed to the variables of gender, level of education, and social status. A descriptive analytical method was used to collect the data and a sample of (153) male and female patients with sickle cell anemia was selected. To achieve the objectives of the study, a social support measurement, of high reliability and reliability, was used by the researcher. The findings of the study revealed that the level of social support and its dimensions with patients with sickle cell anemia was above average; there were no statistically significant differences between the levels of the social support and its dimensions attributed to the variable of gender; there were statistically significant differences between the dimensions of the emotional and informational support attributed to the variable of education but they were significant between the dimensions of physical and social support; and there were statistically significant differences between the items of the informational support dimension attributed to the variable of social status but were not significant between the emotional, physical, and social support dimensions.

Key words: Social Support, Sickle Cell Anemia, Thalassemia Society, Sana'a.

1-مقدمة الدراسة Introduction Of Study:

تُعَدُّ المساندة الاجتماعية أحد المصادر المهمة للأمن الذي يحتاجه الإنسان من عالمه الذي يعيش فيه، بعد لجُوئه إلى الله –ﷻ– وعندما يشعر أن هناك ما يُهدده، ويشعر أن طاقته قد استنفذت ولم يعد بوسعه أن يقف ضد الخطر المهدد له، وخاصة عندما يريد العون من أقرب الناس إليه، وأكد كابلان في نظريته عن أنظمة المساندة الاجتماعية ودورها في الصحة النفسية للمجتمع؛ حيث أوضح من وجهة نظره أن الشبكة الاجتماعية للفرد تزوده بالإمدادات الاجتماعية النفسية وخاصة في ظل الظروف الضاغطة كالمرض وذلك للمحافظة على صحته العقلية والنفسية (ذياب، 2006: 7).

كما تُعَدُّ المساندة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان، وقد حظيت باهتمام الباحثين وذلك يعود إلى الدور الكبير والمهم في خفض الأثار النفسية السلبية للأحداث والمواقف السيئة التي يتعرض لها الفرد وتؤدي دورًا مهمًا في حياة المرضى، فمن المتعارف عليه أن نفسية المريض تختلف اختلافًا كبيرًا عن الشخص المعافى، وهذا يرجع للشعور الداخلي للمريض نفسه فهو يشعر بعجزه عن الاندماج في المجتمع نظرًا لظروفه المرضية مغلفًا حياته بالأحزان والأسى، ومع ارتباط المساندة الاجتماعية بالتخفيف من آثار الضغط، فقد حظيت بالاهتمام اعتمادًا على مسلمة مفادها أن المساندة التي يتلقاها الفرد من خلال الجماعات التي ينتمي إليها كالأسرة، والأصدقاء، والزملاء في العمل أو المدرسة أو الجامعة أو النادي تقوم بدور كبير في خفض الآثار السلبية للأحداث الضاغطة والمواقف السيئة التي يتعرض لها (شعبان، 1992: 235)، وتوصلت نتائج العديد من الدراسات منها دراسة علي (2000)، وطالبي (2017) والبليطي (2017) إلى أن المساندة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد من الآخرين سواء في الأسرة أو خارجها، تعد عاملًا مهمًا في صحته النفسية، ومن ثم يمكن التنبؤ بأنه في ظل غياب المساندة أو انخفاضها يمكن أن تنشط الآثار السلبية للأحداث والمواقف الضاغطة (شعبان، 1992: 235).

وَتُعَدُّ الأمراض المزمنة إحدى سمات هذا العصر، وهي أمراض معقدة تتطلب بصفة عامة علاجًا طويل المدى، وتدخل طبي مستمر غالبًا إلى نهاية الحياة، وتؤدي إلى تدهور تدريجي للصحة وتؤثر في حياة الإنسان، والأمراض المزمنة عديدة ومتنوعة، ومن أهم مظاهرها العامة حاجة المريض إلى العناية والرعاية الصحية المستمرة، ومن أمثلة هذه الأمراض اضطرابات القلب والربو، والهيموفيليا، وفقر الدم الوراثي (الأنيميا المنجلية). وَتُعَدُّ أمراض الدم الوراثية من أخطر الأمراض المزمنة وأكثرها انتشارًا ومنها فقر الدم المنجلي؛ حيث تشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية خلال الأعوام (1997–2005) إلى أن 5% من أطفال العالم يولدون وهم مصابون بأمراض وراثية وأن الأمراض الوراثية والجينية تسبب 25% من وفيات الأطفال دون السنة وتسبب 32% من وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات على مستوى العالم (السنباني، 2015: 5).

وترى الباحثة أن الفرد المصاب بمرض الدم الوراثي (الأنيميا المنجلية) بحاجة إلى المساندة الاجتماعية من قبل المحيطين به (الوالدين، الإخوة، الأصدقاء، الزملاء سواء في المدرسة أو العمل) ومساندة المؤسسات المجتمعية بشكل أكبر بتوفير الأدوية الباهظة الثمن وغير المقدور على شرائها بشكل مجاني ممثلة بدرجة أولى وزارة الصحة، والمستشفيات الحكومية، والجمعيات الخيرية...إلخ، وكذلك محاولة التخفيف عن المريض بالألفاظ والمشاعر النفسية الداعمة التي تشعرهم بأهميتهم في المجتمع.

وفي ضوء هذه المعطيات السابقة ترى الباحثة أهمية التعرف على مستوى المساندة الاجتماعية لدى المصابين بأمراض الدم الوراثية (الأنيميا المنجلية).

2-مشكلة الدراسة Problem of Study:

تتحدد مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها لدى مرضى الأنيميا المنجلية؟
- هل تختلف مستويات المساندة الاجتماعية وأبعادها لدى هؤلاء المرضى وفقًا لاختلافهم من حيث (النوع الاجتماعي، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية)؟

3-أهمية الدراسة Important Of Study:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

-توفير قاعدة بيانات تم جمعها بصورة ميدانية عن نقاط القوة والضعف في المساندة الاجتماعية التي يتلقاها مرضى الأنيميا المنجلية والتي تفتقر إليها الجهات المسؤولة عن الرعاية الصحية والنفسية لهؤلاء المرضى.

-نأمل من نتائج هذه الدراسة أن تلفت نظر الجهات المسؤولة عن رعاية مرضى الأنيميا المنجلية إلى التأثيرات الإيجابية التي تحدثها المساندة الاجتماعية وأبعادها المختلفة في صحة المريض النفسية.

-نأمل من نتائج هذه الدراسة التوصل إلى بعض التوصيات الهادفة إلى معالجة نواحي الضعف في المساندة الاجتماعية التي يتلقاها مرضى الأنيميا المنجلية في الوقت الحاضر؛ لكي يعزز دورها ويصبح أكثر فاعلية في وقاية هؤلاء المرضى من ضغط المرض وما يمكن أن يسببه لهم ذلك الضغط إذا ما استمر لفترات طويلة من تشوش في إدراك المعنى لحياتهم ومن تدني رضاهم عنها ويجعلهم عرضة للاضطرابات النفسية فضلًا عما يعانونه من اضطراب جسمي.

-نأمل من هذه الدراسة التوصل لبعض التوصيات الهادفة وإعادة النظر في الرعاية الصحية لهؤلاء المرضى بالإضافة إلى المعالجة الدوائية والرعاية النفسية وتوفير البرامج الإرشادية العلاجية

والوقائية الهادفة إلى تحسين نظرة المريض لحياته ورضاه عنها ومساعدته في اكتشاف معنى لحياته.

4-أهداف الدراسة Objectives Of The Study:

تهدف الدراسية الحالية إلى التعرف على:

1-مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها لدى مرضى الأنيميا المنجلية.

2-أ-الدلالة الإحصائية للفروق بين هؤلاء المرضى في مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها وفقًا للنوع الاجتماعي (ذكور-إناث)، المستوى التعليمي (ثانوي فأقل-جامعي فأكثر)، والحالة الاجتماعية (عازب-متزوج).

5-فرضيات الدراسة Hypotheses Of The Study:

أ-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) أو أقل بين المتوسطات الفرضية لمقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها ومتوسطات أفراد العينة.

[-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) أو أقل بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على مقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها وفقًا للنوع الاجتماعي (ذكور-إناث)، المستوى التعليمي (ثانوي فأقل-جامعي فأكثر)، والحالة الاجتماعية (عازب-متزوج).

6-حدود الدراسة limitation Of The Study:

مستوى المساندة الاجتماعية لدى مرضى الأنيميا المنجلية في جمعية الثلاسيميا بصنعاء للعام 2021 ميلادية.

7-مصطلحات الدراسة Terminology Of Study:

أ-المساندة الاجتماعية Social Support:

عرفها هوراية (2014): "أنها درجة شعور الفرد بتوافر المشاركة العاطفية، والمساندة المادية من جانب الآخرين، مثل: (الأسرة، والأقارب، والأصدقاء، وزملاء العمل، ورؤساء العمل)، وكذلك وجود من يزودونه بالنصيحة والإرشاد من هؤلاء الأفراد، ويّكون معهم علاقات اجتماعية عميقة"(هوراية، 2014: 76).

وتعرف الباحثة المساندة الاجتماعية نظريًا بأنها: مدى وجود أشخاص يمكن لمصابي الأنيميا المنجلية أن يثقوا بهم، ويقدموا لهم المساندة الانفعالية، والمادية، والمعلوماتية اللازمة من خلال الإمكانات المتاحة في البيئة الاجتماعية المحيطة بهم.

وتعرفها إجرائيًا بأنها: المتوسطات التي يحققها أفراد عينة الدراسة على مقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها المستخدمة في الدراسة الحالية.

ب-الأنيميا المنجلية Sickell Anemia:

يعرف مرض فقر الدم المنجلي (Sickell Anemia) بأنه: "حالة مرضية وراثية تحتوي فيها كريات الدم الحمراء يحمورًا شاذًا يسبب اليحمور التدمير المسبق لخلايا الدم كما يشوه شكلها فيجعلها تشبه شكل المنجل لذلك سميت بالأنيميا المنجلية وبالأخص في أجزاء الجسم الذي ينخفض فيها الأكسجين نسبيًا لا تنساب خلايا الدم المنجلية الشكل بصورة ناعمة عبر الأوعية الدموية مما يمنع الدم من الوصول إلى الأنسجة" (السنباني، 2015: 10).

ويعرف مرض الأنيميا المنجلية بأنه: اضطراب وراثي ينتقل كصفة جينية متنحية يعاني فيه الشخص من فقر الدم الوراثي (الأنيميا المنجلية) تصل إلى أنسجة الجسم (سهيل، 2013: 103).

التعريف الطبي للأنيميا أو فقر الدم: هو انخفاض نسبة الهيموجلوبين عن المعدل المتوقع لها بالنسبة للعمر والجنس (الذكورة أو الأنوثة) (النمر، 2003).

الإطار النظري Frame Consideration:

أولًا-المساندة الاجتماعية Social Support:

-تمهيد Overview:

تتعدد التسميات وتختلف من مساندة، ودعم اجتماعي، مناصرة، مؤازرة، إمداد اجتماعي ومساعدة لكن المضمون واحد.

تُعَدُّ المساندة الاجتماعية المقدمة عبر طرق العلاقات الاجتماعية من العوامل المهمة التي تقي الفرد من العديد من الاضطرابات النفسية مثل القلق والاكتئاب والشعور بالوحدة النفسية، فالفرد الذي لديه شعور بالوحدة النفسية مثلًا يفتقر إلى المهارات الاجتماعية، ومن ثم يجد صعوبة في مشاركة الآخرين له؛ وهو ما يؤدي إلى شعوره بعدم التقدير الكافي لذاته فيما يعيش من مواقف اجتماعية.

ويرى (Bowlby) أن الفرد الذي يتمتع بمساندة اجتماعية يتميز بالمودة من الآخرين منذ سنوات حياته الأولى يصبح بعد ذلك شخصًا واثقًا من نفسه وقادرًا على تقديم المساندة الاجتماعية للآخرين ويصبح أقل عرضة للاضطرابات النفسية (Bowlby, 1980:151).

إن المساندة الاجتماعية بجميع أشكالها تؤدي إلى إشباع الحاجات والتغلب على الإحباط وتجعله قادرًا على حل مشاكله بطريقة جيدة من حب واحترام وتفهم وتواصل وتقديم المعلومات من الأشخاص ذوي الأهمية في حياة الفرد (إسماعيل، 2018: 129).

ومن هنا توضح الباحثة: أن لأفراد المصابين بالأنيميا المنجلية الذين يتلقون المساندة من خلال المؤسسات المجتمعية يكونون أكثر إيجابية وأقل تأثرًا بالأحداث الضاغطة التي تواجه الفرد في أثناء فترات حياته.

1-وظائف المساندة الاجتماعية Social Support Functions:

وتتمثل وظيفة المساندة وأهميتها في الآتي:

أ-حماية الذات Self-Protection:

يشير برهام Breham إلى أن المساندة الاجتماعية والنفسية تقوم بمهمة حماية الشخص لذاته وزيادة الإحساس بفعاليته، بل إن احتمالات إصابة الفرد بالاضطرابات النفسية والعقلية تقل عندما يدرك الشخص أنه يتلقى المساندة النفسية الاجتماعية من شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة به ولا شك أن هذه المساندة تؤدي دورًا مهمًا في تجاوز أي أزمة قد تواجه الشخص (Breham, 2010: 89).

ويذكر أرجايل (1997) أن للمساندة النفسية الاجتماعية تأثيرًا فوريًا على نظام الذات؛ حيث يؤدي إلى زيادة تقدير الذات والثقة بها والشعور بالسيطرة على المواقف كذلك يولد درجة من المشاعر الإيجابية التي تجعل المريض يدرك الأحداث الخارجية على أنها أقل مشقة (أرجايل،1997: 48).

ب-الوقاية من الاضطرابات والتوترات Prevention from Unrest and Tensions:

يرى ساراسون وآخرون (Sarason et.al,1983: 132-127)، أن المساندة الاجتماعية تؤدي دورًا وقائيًا؛ حيث أشار الباحثون إلى أن المساندة النفسية الاجتماعية يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في الشفاء، من الاضطرابات النفسية والعقلية، كما تسهم في التوافق الاجتماعي والنفسي والنمو الشخصي لمريض الأنيميا، بل تجعل الشخص أقل تأثيرًا عند تلقيه أي ضغوط أو أزمات وللمساندة الاجتماعية أثٌر عام في الصحة البدنية والنفسية؛ حيث إن الشبكات الاجتماعية الكبيرة يمكن أن تزود الفرد بخبرات إيجابية منتظمة ومجموعة من الأدوار التي تتلقي مكافأة من المجتمع، وهذا النوع يمكن أن يرتبط مع التوافق النفسي الاجتماعي وأظهرت الدراسات أيضًا أن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية يساعد في خفض الضغوط النفسية، كما أن للمساندة من جانب الأسرة والأصدقاء دورًا كبيرًا في توافق المريض اجتماعيًا ونفسيًا؛ حيث إن الأفراد الذين يتمتعون بقدر كبير من المساندة هم أقل عرضة للاضطرابات والضغوط والمشكلات النفسية ويكونون لديهم فرصة أكبر للوصول إلى التوافق النفسي الاجتماعي المطلوب.

ج-مواجهة ضغوط الحياة Facing Pressure Of Life:

ويشير (كوني، دوني) إلى أن المساندة الاجتماعية التي يتلقاها المريض من المؤسسات المجتمعية لها أهمية رئيسة في مواجهة الأحداث الضاغطة وأن المساندة الاجتماعية يمكن أن تخفض أو تستبعد عواقب هذه الأحداث على الصحة (Downey & Coyne ,1991: 35).

ويرى السيد (2011) أن للمساندة الاجتماعية أثرًا مخففًا لنتائج الأحداث الضاغطة فالأشخاص الذين يعانون من القلق والاكتئاب والتوتر يحتاجون إلى العلاقات الودودة والمساندة؛ حيث يزداد احتمال التعرض لاضطرابات نفسية كلما نقص مقدار المساندة الاجتماعية كمًا ونوعًا ومن هنا تجد أن وقوف

المريض بمفرده أمام ضغوط الحياة الاجتماعية دون أن يكون له من يسانده ويعاضده ويهتم به ويرعاه من (الأسرة والأصدقاء والمؤسسات المجتمعية) فإن ذلك يزيد من شدة تلك الضغوط، ومن ثم يشعر أَنَّهُ وحيد؛ وهو ما قد يترك أثرًا في نشأة واستمرار أعراض الاكتئاب واليأس لديه؛ الأمر الذي يعيقه عن وضع معنى لحياته والتخلي عن الهدف الموضوع في مخيلته ويسعى لتحقيقه؛ حيث إن إدراك المريض بأن هناك من يدعمه عند الحاجة له تأثير ملطف لضغوط أحداث الحياة، كما أن دور المساندة النفسية والاجتماعية حاسم في مواجهة الضغوط النفسية التي يعانيها مرضى الدم الوراثي والتعامل معها (السيد، 2011: 89).

2-مصادر المساندة الاجتماعية Social Support Resources:

وفقًا لمراجعة الأدبيات والبحوث والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة، والاطلاع عليها، فقد وجدت الباحثة العديد من المصادر المتعددة والمتنوعة للمساندة الاجتماعية التي تؤدي دورًا مهمًا في حياة المريض، وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على مصادر المساندة الاجتماعية الآتية:

أ-الأسرة The Family:

وتعرف الأسرة: بأنها وحدة بيولوجية اجتماعية زوج وزوجة وأبناؤها، ويمكن اعتبار الأسرة نظامًا اجتماعيًا أو منظمة اجتماعية تقوم بسد حاجات إنسانية معينة، كما أن الأسرة تقوم بعدة وظائف تجاه نفسها وتجاه أبنائها وهذه الوظائف منفصلة إلا أنها تتشابك مع بعضها البعض، وتعمل كل وظيفة على مساندة الوظائف الأخرى في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ومن هذه الوظائف وظائف بيولوجية ووظائف اقتصادية ووظائف اجتماعية ووظائف دينية وأخلاقية (رمضان، 2002: 73).

ب-الأصدقاء Friends:

للأصدقاء دور مهم في مساعدة الفرد على تجاوز مشكلاتهم النفسية والمادية ولهم دور في بناء شخصية الفرد وتنمية قدراته فيقدم الأصدقاء المساعدة بالمعلومات أو المساندة بالمادة أو المساندة الاجتماعية بمظاهرها المختلفة سواء كانت على شكل نصائح أو تعاطف أو اتفاق في الآراء (إسماعيل، 2018: 7).

ج-مؤسسات المجتمع Community Miscellaneous:

يسهم المجتمع في تقديم المساندة الاجتماعية للفرد بكافة أنواعها المادية والمعنوية وبصوره أقوى مما تقدمه الأسرة أو الأصدقاء نظرًا للقوة الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها(إسماعيل، 2018: 7).

وترى الباحثة كما أن للأسرة والأصدقاء دورًا مهمًا وفعالًا وإيجابيًا في حياة المريض كذلك فإن لمؤسسات المجتمع دورًا لا يقل أهمية عنهما التي يقع على عاتقها حمل كبير تجاه هذه الفئة من فئات المجتمع.

3-دور المساندة الاجتماعية في السواء والمرض The Role of Social Support In Both And Disease:

أ-دور نمائي Denial Role:

في الدور الإنمائي يكون للأفراد علاقات اجتماعية يتبادلونها مع غيرهم، ويدركون أن هذه العلاقات يوثق بها أفضل من ناحية الصحة النفسية عن غيرها ممن يفتقدون هذه العلاقات، ومن ثم فهي تسهم في التوافق الإيجابي فالمساندة الاجتماعية تؤدي دورًا في التخفيف من حدة وقع الضغوط، خاصة لو أن هذه الضغوط تتعدد أمام الفرد فإن المساندة والعلاقات الحميمة تقى الفرد من أعراض الاكتئاب أو تخفف من هذه الأعراض (ذياب، 2006: 69).

كما أوضح د. المغيصيب (د.ت) أن التراث السيكولوجي المستمد من نتائج البحوث النفسية يشير إلى أن للمساندة الاجتماعية في علاقتها بالضغوط دورين، هما:

ب-دور وقائي Protective Role:

فمن الناحية الوقائية تُعَدُّ المساندة الاجتماعية مصدرًا مهمًّا من مصادر الدعم النفسي الاجتماعي الفعال الذي يحتاجه الفرد في مواجهة الضغوط؛ حيث يؤثر نمط ما يتلقاه الفرد من دعم سواء كان عاطفيًّا أو معلوماتيًّا أو أدائيًّا في شد عضده وإثراء خبرته وجعله أكثر إدراكًا وتقديرًا وواقعيه في تقييمه للحدث؛ وهو ما يسهم في زيادة قدرته ومهاراته في مواجهة الضغوط والتعامل معها. وهكذا نجد أنه بمقدار تلقي المساعدة والدعم الاجتماعي يكون التباين في حدوث الضغوط وخطورتها وتأثيراتها.

ج-دور علاجي Therapeutic Role:

أما من الناحية العلاجية فإن المساندة الاجتماعية بما تتيحه من علاقات اجتماعية تتسم بالحميمة والدفء والثقة تعمل بوصفها حواجز أو مصدات ضد التأثيرات السلبية لضغوط الحياة، ومثل هذه العلاقة بالإضافة إلى أنها تمثل مصدرًا للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تعرض الفرد للأحداث الضاغطة بما تتيحه من إشباع لحاجاته للأمن النفسي، فإنها تزيد من شعوره بهويته وتقديره لذاته، وتعمل على شحن معنوياته وترفع من مستوى صلابته النفسية واعتقاده في فاعليته وكفاءته وتعزز ثقته بنفسه، وهي كلها عوامل لا تساعد فقط كما قلنا على الوقاية من هذه الضغوط فحسب، وإنما يمكن أن تسهم في الشفاء مما يترتب عنها من آثار سلبيه على الصحة والنفس، وفي هذا الصدد تشير نتائج الدراسات المقارنة التي أجريت في مجال صحة المسنين إلى أن الأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسيه أو جسميه مزمنة ويتلقون دعمًا نفسيًّا أو اجتماعيًّا يتماثلون بشكل أكبر للشفاء من المرضي الذين لا يتلقون مثل هذا الدعم، كما أنهم كانوا في أثناء مرضهم أقوى إرادة وأقل شكوى من الألم. وتزداد فاعلية المساندة الاجتماعية بتفاعلها مع متغيرات أخرى كالتدين مثلًا. واعتبرت بعض

الدراسات أن نموذج الارتباط تعبير الفرد عن خبراته الوجدانية سواء بالكتابة أو الحديث الذي يؤدي إلى التحسن في حالته الصحية البدنية أو النفسية (إبراهيم، 2001: 14).

4-أبعاد المساندة الاجتماعية Social Support Forms:

أ-المساندة الوجدانية Psych-support:

تتجلى المساندة الوجدانية في أوقات الضغط مثل وقت النوبة المرضية التي غالبًا ما يعاني الفرد فيها من نوبة الكآبة، والقلق، والافتقار إلى تقدير الذات فدور الأصدقاء وأفراد العائلة الذين يقدمون المساندة للفرد يمكن أن يكون من خلال التركيز على الأهمية التي يحتلها في نفوسهم، وذلك بتقديم الدفء والرعاية التي يمكن أن تساعده في تناول الأمر بثقة أكبر وتشعره بأهميته (المالكي، 171:2019).

تعرف الباحثة المساندة الوجدانية بأنها: مساندة نفسية يجدها الإنسان في وقوف الناس معه ومشاركتهم له أفراحه والثناء عليه في السراء، وفي عبارات المواساة والشفقة في الضراء، فيجد في تهنئة الناس له الاستحسان، والتقدير، والتقبل، والحب المتبادل، ويجد في مواساتهم له التخفيف من مشاعر التوتر والجزع والقلق، والتشجيع على التفكير فيما أصابه بطريقة تفاؤلية، فيها رضا بقضاء الله وقدره؛ وهو ما يجعله يشعر بالثقة مع نفسه والناس.

ب-المساندة بالمعلومات In formation Support:

وتكون بتقديم النصائح والمعلومات الجيدة والمفيدة، وتعليم مهارات حل المشكلات وإعطائه معلومات يمكن أن تفيده وتساعده في عبور موقف صعب أو اتخاذ قرار في وقت الخطر، وهذا النوع من المساندة يساعد في تحديد وتفهم آلية التعامل مع أحداث المشكلة الضاغطة، ويطلق عليها أحيانا النصح ومساندة التقدير والتوجيه المعرفي (الشناوي وعبد الرحمن، 1994: 24).

كما تتجلى المساندة المعلوماتية في مساندة الأسرة والأصدقاء للفرد فيما يتعلق بالأحداث الضاغطة، فعلى سبيل المثال إذا توجب على الفرد إجراء فحصًا طبيًا مزعجًا فيمكن للشخص الذي تعرض للفحص نفسه أن يزوده بالمعلومات حول الطريقة التي سيتم بها الفحص، وكم من الوقت ستستمر المضايقة بسبب الفحص وغيرها من الأمور المتعلقة بالموضوع (المالكي، 171:2019).

وتعرف الباحثة المساندة المعلوماتية بأنها: مساندة فكرية عقلية تقوم على النصح والإرشاد وتقديم المعلومات التي تساعد الإنسان على فهم المواقف بطريقة واقعية وموضوعية، وتجعله أكثر تبصيرًا بعوامل النجاح أو الفشل.

ج-المساندة المادية PShsical Support:

وتشتمل على تقديم العون المالي والإمكانات المالية والخدمات اللازمة، وقد يساعد هذا العون في تخفيف الضغط عن طريق الحل المباشر للمشكلات الإجرائية أو عن طريق إتاحة الوقت للفرد المتلقي

للخدمة أو العون للأنشطة مثل: الاسترخاء والراحة، ويطلق على المساندة الإجرائية أحيانًا مسميات مثل (العون، المساندة المادية، والمساندة الملموسة) (دسوقي، 1996: 64).

وتعرف الباحثة المساندة المادية بأنها: مساندة مباشرة تتمثل بالأموال والأدوات التي يحتاجها الفرد ويتلقاها من الأفراد المحيطين به والتي تساعده على الاستمرار بالحياة.

5-المساندة النفسية الاجتماعية في الإسلام Psychological Support In Islam:

وجدت الباحثة من خلال تتبعها للعرض التاريخي للمساندة النفسية الاجتماعية أن هذا المصطلح يُعَدُّ مفهومًا من مفاهيم ديننا الإسلامي الحنيف؛ حيث جاء تحت مصطلح التكافل الاجتماعي، فنجد أن القرآن الكريم والسنة النبوية قد حثا على التعاون والتكافل الاجتماعي، وعاش المسلمون على هدى القرآن متكافلين متراحمين ومن ذلك قولة تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح:29] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:10] فهذه الآيات تتضمن معاني الود والإخاء والرحمة، والتساند والتعاطف؛ حيث يواسي كل مسلم أخاه المسلم فلا مكان للقسوة في قلوبهم ولا تظهر الشدة إلا مع أعداء الله، ومن خلال تدبر الباحثة لبعض آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية اتضح لها أنها حملت في مضامينها أبعاد المساندة النفسية الاجتماعية التي وردت في التراث الاجتماعي العربي، بل إن هناك أبعادًا كثيرة تتضمنها الآيات والأحاديث النبوية في مجال التكافل الاجتماعي لم ترد في التراث الغربي، ومن ذلك بعض الآيات التي تحث المسلمين على تبادل المساندة النفسية الاجتماعية فيما بينهم ومن خلال توضيح أبعاد المساندة النفسية الاجتماعية في ضوء الكتاب والسنة النبوية.

6-النظريات المفسرة للمساندة الاجتماعية Theories of Social Support For:

أ-نظرية التبادل الاجتماعي Theory of Social Exchage:

ينظر إلى العلاقات من خلال نظرية التكافؤ التي تُعَدُّ من أهم نظريات التبادل الاجتماعي على أنها تتكون من تبادل المصالح والفوائد، أي أن الأفراد المشتركين في علاقة تبادل يفترضون تقديم فائدة أو منفعة يرتبط بتلقي الفرد منفعة أخرى في المقابل، وأن تلقي منفعة يُعَدُّ دينًا ملزمًا بإعادة تقديم منفعة في المقابل، وأي خلل في هذا التبادل المتوقع يؤدي إلى ردود فعل وجدانية سلبية، ومن بين العوامل المهمة التي تؤثر في أهمية تلك الاعتبارات نوعية العلاقة؛ إذ إن التكافؤ مهم في علاقة العمل (علاقة مُلزمة) وكذلك في العلاقات الودية علاقة (الأصدقاء) (الصبان، 2003: 31).

ب-النظرية البنائية Developmetal Theory:

الاتجاه البنائي في دراسته للمساندة الاجتماعية يقوم على افتراض أن الخصائص الكمية لشبكة المساندة تؤثر في التفاعلات المتبادلة بين الأفراد وفي عملية التوافق مع أحداث الحياة الضاغطة، وتؤدي دورًا مهمًا في تعزيز المواجهة الإيجابية لهذه الأحداث دون إحداث أي آثار سلبية على الصحة

النفسية للفرد. في رسالة (المحتسب: 2010). قدم ستوكس Stokes وهو أحد علماء النظرية البنائية قائمة لقياس بعض أبعاد المساندة الاجتماعية ومن أهمها حجم المساندة الاجتماعية وكثافتها ومصادرها المختلفة.

إلا أن هذه النظرية تتسم ببعض العيوب تتمثل في إهمالها لدراسة شبكة التفاعلات الاجتماعية الكبيرة التي تحيط بالمجتمعات الكبيرة، ولم تصل هذه النظرية أيضًا في دراستها لأبعاد المساندة الاجتماعية إلى نتائج صادقة.

ج-النظرية الوظيفية Functional Theory:

لقد أكد علماء النظرية الوظيفية على وظائف العلاقات المتداخلة في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد التي تعمل على مساندته في الظروف الصعبة التي يواجهها في بيئته، وتركز هذه النظرية أيضًا على تعزيز أنماط السلوك المتداخل في شبكة هذه العلاقات لزيادة مصادر المساندة الاجتماعية لدى الفرد.

د-النظرية الكلية Total Theory:

تركز هذه النظرية على الخصائص الشخصية التي يمكن أن تؤثر في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد، والخاضعة للمواقف الاجتماعية التي يواجهها الفرد في حياته اليومية، وتهتم النظرية الكلية أيضًا بقياس الإدراك الكلي لمصادر المساندة المتاحة للفرد ودرجة رضاه عن هذه المصادر، وهذا الإدراك الكلي للمساندة الاجتماعية يشكل الأساس النظري لعدد من مقاييس المساندة الاجتماعية (المحتسب، 2010: 14-15).

ثانيًا-أمراض الدم الوراثية Hereditary Blood Dieases:

-تمهيد Overview:

هي الأمراض التي تنتقل من الأبوين إلى الأبناء وتؤثر في مكونات كريات الدم الحمراء؛ وهو ما يؤثر في وظائفها، فيؤدي إلى ظهور الأعراض المرضية على الشخص المصاب بها. وليست كالأمراض المعدية التي يمكن تجنبها بالابتعاد عن العوامل المؤدية إليها، ولكنها أمراض تنتقل عبر الجينات والكروموسومات، أي أنها أمراض متوارثة بالتزاوج عبر الأجيال في العائلة الواحدة، وأكثر أمراض الدم الوراثية شيوعًا هي الأنيميا المنجلية والثلاسيميا (العامري، 2011: 5).

وتُعرف أيضًا بأنها: "اضطراب وراثي في خلايا الدم ويوصف بانخفاض مستوى الهيموجلوبين وانخفاض عدد الكريات الحمراء عن المعدل الطبيعي ويرجع السبب في ظهور أعراض الأنيميا كالإجهاد والتعب وغيرها إلى نقص الهيموجلوبين وهي المادة الموجودة في الخلايا المسؤولة عن حمل الأكسجين" (الرباط، 11:2015).

1-الأنيميا المنجلية Sickle Cell Anemia:

مرض أنيميا الخلية المنجلية هو (فقر الدم المنجلي) من أمراض الدم الوراثي يسبب حدوث نوبات الألم الشديد، وهي أحد أنواع فقر الدم التي تصيب كريات الدم الحمراء، ينتج المرض نتيجة صفة جسمية متعادلة السيادة، في حالة زواج أمرأه حاملة للمرض من رجل حامل للمرض فإن احتمال الإصابة تصل إلى 25% وإن أكثر من 60% من أطفال هذه الأسرة السليمين ظاهريًا يحملون جين المرض.

2-أسباب المرض Causes Of Disease:

أ-تتسبب به طفرة جينية تؤدي به إلى تحول خلايا الدم الحمراء إلى خلايا منجلية عند تعرض المريض لنقص الأكسجين فتفقد كريات الدم الحمراء مرونتها فتصبح قاسية، فتزداد لزوجة الدم؛ وما يؤدي إلى انسداد الشعيرات الدموية فتصبح الخلايا منجلية ومشوهة؛ الأمر الذي يؤدي إلى موتها خلال فترة قصيرة من حياتها وتسبب في فقر الدم الشديد (الفيصل،2008: 62).

ب-ينتج هذا المرض عن وراثة جين الخلايا المنجلية من كلا الأبوين إما في الصورة أو الحالة الطفيفة من هذه الأنيميا (أو ما يسمى سجية الخلايا المنجلية) التي غالباً لا تسبب أعراضًا فتحدث عندما يرث شخص ما جين الخلايا المنجلية من أحد الأبوين فقط (الضويحي، 2002: 95).

3-الأعراض المرضية Symptoms Of The Conditon:

تظهر على المريض أعراض الأنيميا المنجلية وهي التعب العام السريع وشحوب الوجه والدوار وزغللة العين وارتفاع درجة الحرارة، وهو مرض وراثي المسؤول عنه جين متنحي غير مرتبط بالجنس فلا تظهر أعراض المرض إلا إذا اجتمعت الجينات المصابة من كلا الأبوين في خلايا الطفل؛ ولذلك يفضل عدم زواج الأقارب الذين تظهر في عائلتهم هذا المرض إلا بعد إجراء فحص ما قبل الزواج والتأكد من سلامة طرفي الزواج (الخضري، 2006: 87).

4-الفحوصات المخبرية Laboratory Tests:

عدد كريات الدم الحمراء يكون طبيعيًا أو يقل بنسبة بسيطة في جميع الأنواع الثلاثة، ونسبة الدم (الهيموجلوبين) تنخفض لتصل إلى 7–10 جم/100 مل (حامل المرض مستوى الخضاب لديه طبيعي)، وتشمل الفحوصات: حجم كريات الدم MCV عادة ما يكون طبيعيًا، محتوى كريات الدم الحمراء من الخضاب MCV ينخفض، تحليل تناظر الهيموجلوبين الكهربائي (شوقي، 2008: 33).

5-العلاج Ment Treat:

العلاج المتبع هو تخفيف حدة المرض ولا يُعَدُّ علاجًا شافيًا ولكن هناك علاجًا آخر كإجراء عملية استبدال نقي العظام، وهي عملية بها الكثير من المضاعفات والمخاطر وذات تكاليف باهظة وكذلك ليس من السهل إيجاد متبرع مناسب للمريض (شوقي، 2008: 33).

-توجد علاجات كثيرة لمنع المضاعفات وتخفيف المعاناة، ولكن لا يوجد شفاء لأغلب المرضى بأنيميا الخلايا المنجلية.

-قد يشفى بعض المرضى عن طريق زرع نخاع العظام.

-يوجد دواء فعال يسمى هيدروكسي يوريا متاح لتقليل عدد النوبات.

-تعالج النوبات المسببة للألم الشديد بمسكنات الألم وسوائل عن طريق الوريد وأكسجين.

-يجري نقل الدم للمريض إذا أصبحت الأنيميا شديدة للغاية (العامري، 2011: 29).

6-الإجراءات التي يجب اتباعها لاستقرار حالة مريض الأنيميا المنجلية وخفض الخطر:

-الكشف الدوري وإجراء التحليل بصفة دورية.

- تناول الفيتامينات (فيتامين "ب" المركب، فيتامين "د"، حمض الفوليك، الكالسيوم (محمد، 2014: 3210).

-النوم: من المهم الحصول على ساعات كافية من النوم كل ليلة، لتساعد الجسم في إعادة توازنه وتقلل من بعض أعراض المرض المزعجة.

- تناول كمية مناسبة من السوائل: إصابة الجسم بالجفاف تعرضه لخطر الإصابة بالأزمة المنجلية (Sickle Crisis)، وهي أن تعلق كريات الدم الحمراء المصابة بالأوعية الدموية مسببة انسدادها.

- تناول طعام صحي: غني بالفيتامينات والمعادن المهمة للجسم.

-ممارسة الرياضة باعتدال: مناقشة أنواع التمارين الرياضية التي تستطيع ممارستها، والتأكد من عدم الإفراط بذلك حتى لا يلحق الضرر بصحة المريض.

-تناول الأدوية التي يصفها الطبيب. Https:// www. w ebteb.Com.

7-الأمور التي يجب على مريض الأنيميا تجنبها:

-الحرارة العالية أو الباردة: فكلاهما يُعَدَّان محفزين للإصابة بالأزمة المنجلية الخطيرة على الصحة.

-الأماكن المرتفعة جدًا: التي يقل فيها مستوى الأكسجين، تعرض المريض لخطر الإصابة بالأزمة المنجلية، ولكن لا داعي للقلق من الطائرات.

- تناول الكحول: فهي تسبب جفاف الجسم.

-التدخين: يرفع من خطر الإصابة بمتلازمة الصدر الحادة (Acute Chest Syndrome) التي تحدث عندما تلتصق خلايا الدم الحمراء المصابة مع بعضها مسببة إعاقة تدفق الأكسجين إلى الرئتين.

-العدوى: حاول تجنب الإصابة بالأمراض المختلفة من خلال اتباع طرق الوقاية الأساسية، فالعدوات ترفع من خطر الإصابة بمضاعفات الأنيميا المنجلية.

-الرياضة الشديدة: فهي تجعلك غير قادر على التنفس بالشكل الطبيعي؛ الأمر الذي يهدد صحتك؛ لذا مارس الرياضة الخفيفة والمعتدلة Https:// www. w ebteb.Com.

8-المضاعفات الناتجة عن عدم اتباع التعليمات الطبية:

-تضخم الطحال وفي هذه الحالة يجب استئصاله.

-تضخم النخاع الذي يقوم بتصنيع كريات الدم الحمراء؛ وهو ما يؤدي إلى تراكم الحديد في البنكرياس والقلب وباقي الغدد الصماء فيحتاج المريض إلى نقل الدم بصفة مستمرة شهريًا.

-زرع النخاع العظمي وذلك بأخذ نخاع من الأخ أو الأخت المتوافق مع المريض في الأنسجة بشرط يكون التبرع صحيحًا، كما أن المتبرع لا يتأثر بتبرعه (محمد، 2014: 3210).

9-النظريات التي فسرت الألم المزمن Psychological Theories Explaining Chronic Disease:

أ-النظرية السلوكية والألم المزمن Behavioral Theory And Chronic Pain:

تُعَدُّ فترة السبعينيات حقبة جديدة في التعامل مع مشكلة الألم؛ حيث قدمت المدرسة السلوكية تفسيرًا جديدًا لدور العمليات النفسية في نشوء خبرة الألم المزمن وعلى عكس التحليل النفسي اهتمت المدرسة السلوكية فقط بالسلوك الموضوعي الظاهر الذي يكون بعيدا تمامًا عن الاستبطان، وحاول أنصار هذ المدرسة إثبات أن السلوك يمكن أن يشكل ويغير ويقوي أو يضعف بوصفه نتيجة مباشرة للمعالجات البيئية (Evironmentnal Manpulations)، ويُعَدُّ (عالم النفس فورديس) أول من استخدم مبادئ النظرية السلوكية في تفسير الألم، وذلك من خلال اهتمامه بدراسة ما يعرف باسم سلوكيات الألم التي تستخدم للإشارة إلى الإشارات اللفظية وغير اللفظية من الكدر والتي تعتمد على التقرير الذاتي للفرد، وذهب (فورديس) إلى أن سلوكيات الألم يتم تعلمها من خلال الاشتراط الكلاسيكي والإجرائي والافتراض الرئيس في هذا النموذج أن ما يترتب على سلوكيات الألم من تعزيز سيؤثر في تشكيل هذه السلوكيات بعد ذلك، فعلى سبيل المثال: ووفقًا لمبادئ الاشتراط الكلاسيكي يمكن لاستجابة الألم أن تشترط على الأقل جزئيًا ببعض المثيرات، فإذا اقترنت مثيرات الألم مع مثيرات طبيعية لمرات عديدة فإن المثيرات الطبيعية ستكون قادرة على إثارة الألم (أحمد، 2008: 46).

ب-النموذج المعرفي السلوكي Cognitive- Behavioral Model:

وأشار أحمد (2008) إلى أن ظهور الاتجاه المعرفي السلوكي للألم في أثناء الحقبة الزمنية التي زاد فيها الاهتمام بالعوامل المعرفية في مجال علم النفس بشكل عام والتعديل السلوكي بشكل خاص علاوة على ظهور بعض أشكال العلاج المعرفي والتطور الذي حدث في نظرية التعلم الاجتماعي. وتوجد مجموعة من الافتراضات يعتمد عليها هذا النموذج في تفسيره لخبرة الألم، وهي:

-يمكن للأفكار (التقديرات والتوقعات والمعتقدات) أن تؤثر في الحالة المزاجية والعمليات الفسيولوجية والمعرفية، وكذلك الجوانب المعرفية والسلوك وفي المقابل أيضًا يمكن للعوامل البيئية والسلوك أن يؤثرا في طبيعة عمليات التفكير ومحتواها، خلاف كثير من النماذج السلوكية (الاشتراط الكلاسيكي والاشتراط الإجرائي) التي تؤكد على تأثير البيئة في السلوك، ويركز النموذج المعرفي السلوكي على التأثيرات المتبادلة بين الفرد والبيئة، فكل منهما يؤثر في الآخر، ويتأثر به؛ ولذلك لا يتم في هذا الافتراض التركيز على الأولوية السببية، ولكن يكون التركيز على العمليات التفاعلية.

-يمكن للأفراد أن يتعلموا طرقًا توافقية في التفكير والمشاعر والتصرف، فلو أن الأفراد تعلموا أساليب تفكير ومشاعر واستجابات لا توافقية، ثم صممت أساليب تدخل ناجحة لتغيير السلوك فإنه ينبغي أن تركز هذه الأساليب على كل من الأفكار والمشاعر اللاتوافقية وكذلك الجوانب الفسيولوجية والسلوك ولا تركز على واحد منهما فقط. كما اكتسب الأفراد الأفكار والمشاعر والسلوكيات.

ووفقًا لهذا الافتراض يجب على المرضى أن يكونوا فاعلين في عملية تغيير أساليبهم اللاتوافقية في الاستجابة لأعراضهم، فمرضى الألم المزمن ليسوا عاجزين، كما أنهم يستطيعون تعلم وتغيير أساليب فعالة في الاستجابة لبيئاتهم (أحمد، 2008: 46).

دراسات السابقة

أ -دراسات عربية Arabic Studies:

1-دراسة خليل (1996)، بعنوان: العلاقة بين المساندة النفسية الاجتماعية لدى المرضى وكل من إرادة الحياة ومستوى الألم.

هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين المساندة النفسية الاجتماعية للمرضى وكل من إرادة الحياة ومستوى الألم، والكشف عن دلالة الفروق في مستوى الألم لدى المرضى من الجنسين مرتفعي ومنخفضي المساندة النفسية الاجتماعية، وقد شملت عينة الدراسة (120) مريضًا ومريضة من المرضى الذين قرر الفحص الطبي أنهم مرضى بمرض مفضي إلى الموت موزعين بالتساوي على الجنسين، وقد استخدم الباحث كل من المقاييس الآتية: مقياس المساندة النفسية والاجتماعية للمرضى، مقياس إرادة الحياة، مقياس مستوى الألم (كما يدركه المريض).

وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة موجبة بين طمأنة المريض على حالته الصحية بوصفه بعدًا من أبعاد المساندة النفسية والاجتماعية، وإرادة البقاء بوصفه بعدًا من أبعاد إرادة الحياة، كما توجد علاقة دالة سالبة بين طمأنة المريض على حالته الصحية ومستوى الألم لدى المرضى بمرض مقضي إلى الموت، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الألم لدى المرضى مرتفعي،

ومنخفضي المساندة النفسية الاجتماعية لصالح مجموعة المرتفعين، فكانت العلاقة موجبة مع إرادة البقاء وسالبة مع مستوى الألم الذي يشعر به المرضى.

2-دراسة علي (2000)، بعنوان: دورة المساندة الاجتماعية والعاطفية خاصة من الأسرة الرفاق في تخفيف تأثير الصراعات النفسية التي تواجه طلاب الجامعة المقيمين مع أسرهم ومقارنتهم مع الطلاب المقيمين في المدن الجامعية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المساندة الاجتماعية والعاطفية خاصة من الأسرة والرفاق في تخفيف تأثير الصراعات النفسية التي تواجه طلاب الجامعة المقيمين مع أسرهم ومقارنتهم مع الطلاب المقيمين في المدن الجامعية التي تساعدهم على المواجهة الإيجابية لأحداث الحياة الضاغطة في حياتهم الجامعية وفي تقليل الآثار السلبية الناتجة عن ضغوط البيئة الجامعية، وقد تكونت عينة الدارسة من مجموعتين، هما:

1-المجموعة التجريبية التي تكونت من (50) طالبًا مقيمين في المدن الجامعية وغير مدعمين بالمساندة الاجتماعية الكاملة من أسرهم، وتراوحت أعمارهم ما بين (18-25) سنة.

2-المجموعة الضابطة التي تكونت من (50) طالبًا مقيمين مع أسرهم ومدعمين بالمساندة الاجتماعية الكاملة من أسرهم، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين في المستوى العمري والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.

وقد استخدمت الدراسة، استبانة المساندة الاجتماعية، استبانة مواجهة أحداث الحياة الضاغطة، مقياس التوافق مع الحياة الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: وجود علاقة موجبة بين المواجهة الإيجابية للضغوط والتوافق الاجتماعي؛ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين التجريبية والضابطة في متغير المساندة الاجتماعية لصالح المجموعة الضابطة؛ كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين لصالح المجموعة الضابطة في التفاعل الإيجابي في مواجهة الضغوط النفسية والتوافق مع الحياة الاجتماعية.

3-دراسة سليمان (2009)، بعنوان: المساندة الاجتماعية وعلاقتها بجودة الحياة لدى مريض السكري المراهق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع المساندة الاجتماعية وعلاقته بجودة الحياة لدى المراهق المريض بالسكري، وتكونت عينة الدراسة من (162) مصابًا بالسكري، استخدمت هذه الدراسة المنهج السيكومتري والكلينيكي، وطبقت مقياس المساندة الاجتماعية ومقياس جودة الحياة، واستمارة بيانات أولية عن الأسرة، وكذلك استمارة دراسة حالة على مجموعتين من مرضى السكري المراهقين من الذكور والإناث في بعض محافظات مصر، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة

إحصائية بين جميع أنواع المساندة الاجتماعية ومصادرها المقدمة للمراهق المريضين بالسكري وجودة الحياة.

4-دراسة طنطاوي (2016)، بعنوان علاقة جودة الحياة بكل من المساندة الاجتماعية والمتغيرات الديموغرافية لأمهات الأطفال المصابين بأنيميا البحر المتوسط (الثلاسيميا).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القدرة التنبئية للمساندة الاجتماعية بجودة الحياة لدى عينة من أمهات الأطفال المرضى بأنيميا البحر المتوسط (الثلاسيميا) وفقًا لبعض المتغيرات الديموغرافية (سن الأم، المستوى التعليمي، عدد الأطفال الذين ترعاهم الأم الأسوياء، عدد الأطفال التي ترعاهم الأم مرضى، مكان السكن) وتكونت عينة الدراسة من (90) سيدة واستخدم مقياس المساندة الاجتماعية ومقياس جودة الحياة، وتوصلت النتائج إلى وجود ارتباط دال بين المساندة الاجتماعية وجودة الحياة.

5-دراسة البليطي (2017)، بعنوان: التنبؤ بالصمود النفسي من خلال المساندة الاجتماعية وجودة الحياة لدى المعاقين حركيًا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصمود النفسي لدي المعاقين حركيًّا من الجنسين وعلاقته بكل من المساندة الاجتماعية وجودة الحياة، والتعرف على الفروق بين الجنسين في الصمود النفسي، ومدى إمكانية التنبؤ بالصمود النفسي من خلال المساندة الاجتماعية وجودة الحياة وإسهام كل منهم في التنبؤ، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي لتحقيق أهداف الدراسة، تكونت عينة الدراسة من (٦٠) طفلا معاقًا حركيًا من الذكور والإناث تتراوح أعمارهم بين (٨-١٢) سنة، واستخدمت الباحثة مقياس الصمود النفسي، ومقياس المساندة الاجتماعية ومقياس جودة الحياة، وقامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل بيانات الدراسة معاملات الارتباط واختبار "ت"، وقد أسفرت النتائج عن، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات مرتفعي ومنخفضي المساندة الاجتماعية وجودة الحياة في مستوي الصمود النفسي لصالح المرتفعين، كما أوضحت إمكانية التنبؤ بالصمود النفسي من خلال المساندة الاجتماعية وجودة الحياة كما جاءت جودة الحياة في المقدمة من حيث الترتيب في الإسهام.

6-دراسة طالبي (2017)، بعنوان المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالملاءمة العلاجية لدى مصابات بداء السكري.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين المساندة الاجتماعية والملاءمة العلاجية لدى المصابات بداء السكري، تكونت عينة الدراسة من (40) مصابة بداء السكري المتواجدة بمستشفى محمد لمين بالجزائر، واستخدمت الدراسة مقياس الإمداد بالعلاقات الاجتماعية، ومقياس الملاءمة العلاجية الخاص بمرضى السكري، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين المساندة الاجتماعية والملاءمة العلاجية المتمثلة بـ (اتباع الحمية، أخذ الأدوية، إجراء الفحوصات للمصابات بداء السكري).

7-دراسة المالكي (2019) بعنوان: المساندة الاجتماعية وعلاقتها بأحداث الحياة الضاغطة والاكتئاب لدى عينة من المرضى في مصر.

هدفت الدراسة إلى بحث علاقة المساندة الاجتماعية بأحداث الحياة الضاغطة والاكتئاب لدى عينة من مرضى الاكتئاب السعوديين من الذكور والإناث. ودور المغتربين (المساندة الاجتماعية وأحداث الحياة الضاغطة بوصفها متغيرات مستقلة في التنبؤ بالاكتئاب كمتغير تابع). وتكونت عينة الدراسة الكلية من (80) مريضًا ومريضة بالاكتئاب من المرضى السعوديين واعتمدت هذه الدراسة على الأدوات الآتية: مقياس المساندة الاجتماعية من (إعداد الباحث)، استبانة أحداث الحياة الضاغطة تعريب (حسن عبد المعطي: 1994م) مقياس بيك للاكتئاب إعداد (فطيم: 1999م)، وقد أظهرت نتائج الدراسة، وجود علاقة ارتباطية سالبة (عكسية) ودالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين المساندة الاجتماعية والاكتئاب لدى عينة من مرضى الاكتئاب كما تبين وجود علاقة ارتباطية (عكسية سالبة) دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01) بين المساندة الاجتماعية وأحداث الحياة الضاغطة لدى عينة الدراسة. واتضح وجود فروق دالة احصائيًا عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث من مرضى الاكتئاب على مقياس الحياة الضاغطة لصالح الإناث.

ب- دراسات أجنبية Foreign Studies:

1-دراسة ولين وليشيمان (Welen and Lachman ،2000) بعنوان: المساندة الاجتماعية والضغط من الشريك والأسرة والأصدقاء: التكاليف والفوائد للرجال والنساء في مرحلة البلوغ.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص ارتباط الدعم الاجتماعي والتوتر مع الصحة النفسية أو التحقق مما إذا كانت هذه الارتباطات تعتمد على نوع العلاقة (الشريك، الأسرة، الصديق) وفحص الآثار العازلة للمساندة على الإجهاد (داخل وعبر العلاقة) واختبار مدى اختلاف هذه الارتباطات حسب الجنس والعمر.

وتكونت عينة الدراسة من (2348) من البالغين (55%) من الذكور وتتراوح أعمارهم (25–75) سنة و(463) من الذين كانوا متزوجين أو متعايشين وكانت التبادلات الإيجابية والسلبية أكثر ارتباطًا بالرفاهية النفسية من الصحة، وبالنسبة لكلا الجنسين كانت سلالة الأسرة تنبئية بالرفاهية والنتائج الصحية للنساء في كثير من الأحيان بينما توصلت هذه الدراسة إلى أن الشبكات الداعمة يمكن أن تخفف من الآثار الضارة للتفاعلات المؤثرة فإن الأصدقاء والعائلة يخدمون التخزين المؤقت في كثير من الأحيان دور المرأة أكثر من الرجال.

2- (Grassi et.al: 2007)؛ بعنوان العلاقة بين المساندة الاجتماعية والقلق النفسي لدى العاملين في مجال الرعاية في إيطاليا.

هدفت إلى معرفة العلاقة بين المساندة الاجتماعية والقلق النفسي، وقد تكونت عينة الدراسة من (1341) عاملًا في مجال الرعاية الأساسية بإيطاليا، تراوحت أعمارهم ما بين (18–80) سنة، وقد تم استخدام الأدوات الآتية: استبانة المساندة الاجتماعية، استبانة القلق النفسي، وقد توصل الباحثون إلى أن الأفراد الذين يتلقون مساندة أقل قد سجلوا معدلات أعلى في أبعاد (القلق والاكتئاب، والحزن والخوف المرضي) وساد بينهم المرض النفسي، وذلك مقارنة بالمرضى الذين يتلقون مساندة أكبر، كما تؤكد النتائج على أن تقييم الممارسين للطب لنظام المساندة الاجتماعية عند المرضى مفيدًا في تحديد الأشخاص الأكثر تعرضًا للضغط النفسي.

3-دراسة براجسا وآخرون (Brajsa et.al :2018) بعنوان العلاقة بين المساندة الاجتماعية والرفاهية الذاتية عبر العمر.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص كيفية قياس المساندة الاجتماعية المقدمة من قبل الأسرة أو الأصدقاء أو الآخرين المهتمين من يسهم بالرفاهية (السعادة، رضا الحياة، رضا المجال، طول فترة الحياة) أجريت الدراسة على عينة تمثيلية من السكان البالغين الكرواتين. تكونت عينة الدراسة من (1000) فرد لغرض التحليل، ثم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات عمرية (18–40) سنة، وأكثر من(60) سنة ثم تحليل النتائج من خلال نمذجة المعادلة الهيكلية للمجموعة المتعددة التي تم إجراؤها بشكل منفصل لمقياسين مقياس عام لرضا الحياة والسعادة الحياتية، ومقياس رضا المجال، توصلت هذه الدراسة إلى المساندة الاجتماعية المدركة من الأصدقاء مرتبطةً بشكل كبير بالرفاهية الذاتية حيث إن المشاركين الذين تلقوا المساندة الاجتماعية الكافية من الأصدقاء كانت مستويات الرفاهية عندهم عالية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها Methodology and Procedures؛

أولًا-منهج الدراسة Study Approach؛

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على (مستوى المساندة لدى مرضى الأنيميا المنجلية بجمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية بصنعاء) فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي(التحليلي)؛ كونه المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة، ويؤكد عبد السلام (163:2020) أن المنهج الوصفي(التحليلي) يهدف إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن الظاهرة وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية.

ثانيًا-مجتمع الدراسة وعينتها Study Population And Sample؛

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من مرضى الأنيميا المنجلية في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية بصنعاء، ممن تتراوح أعمارهم (15–40) عامًا وبما أن الإحصائية المتوافرة في جمعية أمراض

الدم في صنعاء لا تشمل جميع الأمراض، كون هذا النوع من المرض شائعًا؛ لذلك اعتبرت الباحثة هذا المجتمع مجتمعًا مفتوحًا وغير محدود المعالم، قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة على عينة قصدية غير عشوائية بعدد (153) مريضًا ومريضة يمثلون عينة الدراسة الحالية.

والجدول الآتي يوضح مجتمع الدراسة وعينتها:

جدول (1)
يوضح عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي.

الجنس	الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي		المجموع
		ثانوي فأقل	جامعي فأكثر	
ذكور	عازب	55	16	71
	متزوج	2	4	6
إناث	عازب	53	10	63
	متزوج	7	6	13
مجموع		117	36	153

ثالثا-أدوات الدراسة Study Tools:

- مقياس المساندة الاجتماعية Social Support Scale:-

استخدمت هذه الدراسة مقياس المساندة الاجتماعية من إعداد الباحثة الذي يتكون من ثلاثة أبعاد هي: (المساندة الوجدانية، المساندة المعلوماتية، المساندة المادية).

1-صدق المقياس Validity The Scale:

المقياس الجيد هو الذي يقيس السمة التي يهدف لقياسها (عبده وعثمان، 45:2002) وللتحقق من صدق الأداة قامت الباحثة بالإجراءات الآتية:

أ-الصدق الظاهري (صدق المحكمين) Face Validity:

عرضت الباحثة مقياس المساندة الاجتماعية المكون من (30) فقرة بصورته الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في مجال العلوم النفسية والتربوية؛ حيث بلغ عددهم (10) محكمين، وبعد التعديل لبعض الفقرات من قبل المحكمين وحساب نسبة الاتفاق، حيث اعتمدت الباحثة نسبة اتفاق 80% فما فوق أسفرت النتيجة عن صدق كل فقرات الأداة، وأيضًا عدد الأبعاد وانتماء الفقرات للأبعاد ومناسبة البدائل. وقد تمتع المقياس بصدق مرتفع؛ حيث تراوحت نسبة الاتفاق ما بين (90% – 100%)، وتكون المقياس بعد التعديل وفقًا لآراء الأساتذة المحكمين من(30) فقرة ضمن ثلاثة أبعاد كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول(2)
يوضح أبعاد مقياس المساندة الاجتماعية وفقراته بعد تعديل المحكمين

م	اسم المجال	عدد فقراته
1	المساندة الوجدانية	11
2	المساندة المعلوماتية	9
3	المساندة المادية	10

ب-صدق البناء (الاتساق الداخلي). Constnuct Validity :

للتحقق من صدق البناء، قامت الباحثة باستخراج مؤشرات الاتساق الداخلي للمقياس، وذلك للتحقق من حساب ارتباط درجة كل فقرة من فقرات المقياس ودرجة البعد الذي تنتمي إليه الفقرة بالإضافة إلى ارتباط درجة كل بعد من أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس باستخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman) ويتم توضيح ذلك على النحو الآتي:

-معامل ارتباط درجة فقرات كل بعد بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه:

قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط (سيبرمان) بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول(3)
معامل ارتباط سبيرمان بين درجة كل فقرة في البعد والدرجة الكلية للبعد

فقرات البعد الأول	ف1	ف2	ف7	ف8	ف13	ف14	ف17	ف23	ف24	ف25	ف26
معامل ارتباط (R)	.65**	.54**	.44**	.52**	.42**	.55**	.55*	.64**	.56**	.46**	.56**
الدلالة Sig	0 .000	0 .000	.000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000
فقرات البعد الثاني	ف3	ف4	ف9	ف10	ف29	ف28	ف19	ف30	ف18		
معامل ارتباط (R)	.51**	.56**	.41**	50**	.54**	.40**	.50**	.59**	.26**		
الدلالة Sig	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	.004		
فقرات البعد الثالث	ف5	ف6	ف11	ف12	ف15	ف16	ف21	ف22	ف20	ف27	
معامل ارتباط (R)	.52**	.52*	.46**	56**	51**	62**	.43**	.42**	.57**	.46*	
الدلالة Sig	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	0 .000	

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد كانت دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بصدق بناء جيد وفقًا لدلالة الاتساق الداخلي.

-معامل ارتباط درجة كل بعد من أبعاد المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس:

قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط (سبيرمان) بين درجة كل بعد من أبعاد المقياس مع الدرجة الكلية للمقياس وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول(4)
معامل ارتباط سبيرمان بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس

البعد	معامل ارتباط سيبرمان(R)	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
المساندة الوجدانية	0.72**	0,00	دالة
المساندة المعلوماتية	0.71 **	0,00	دالة
المساندة المادية	0.77**	0,00	دالة

يتضح من الجدول السابق أن: جميع معاملات ارتباط درجات أبعاد المقياس بالدرجة الكلية دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وعليه يمكن القول إن مقياس المساندة الاجتماعية لدى مرضى الدم الوراثي (الأنيميا المنجلية) يتمتع بصدق بناء جيد وفقًا لدلالة الاتساق الداخلي.

2-الثبات Reliability:

للتحقق من ثبات المقياس استخدمت الباحثة معامل ثبات ألفاكرونباك Cronbach's Alpha للتأكد من ثبات أبعاد المقياس والدرجة الكلية للمقياس من خلال البرنامج الإحصائي باستخدام (SPSS) وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول(5)
معاملات ثبات ألفاكرونباخ Cronbach's Alpha

البعد	معامل الفاكرونباخ Cronbach's Alpha
المساندة الوجدانية	0.65
المساندة المعلوماتية	0.59
المساندة المادية	0.73
المقياس بشكل عام	0.79

يتضح من الجدول السابق أن: معامل ثبات ألفاكرونباخ للمقياس بشكل عام بلغ (0.79) في حين تراوحت قيم معامل ثبات ألفاكرونباخ لأبعاد المقياس بين (0.59 -0.73) وهذه مؤشرات جيدة ومقبولة، وهو ما يدل على تمتع مقياس المساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) بمستوى جيد من الثبات.

نتائج الدراسة وتفسيرها Study Results and their interpat:

أولا-عرض النتائج وتفسيرها:

1-نتيجة الهدف الأول Results of the First Goal:

التعرف على مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها لدى مرضى (الأنيميا المنجلية).

وللتحقق من هذا الهدف، قامت الباحثة باختبار الفرضية الخاصة به (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) أو أقل بين المتوسطات الفرضية لمقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها ومتوسطات أفراد العينة) باستخدام اختبار سمير نوف لعينة واحدة One-SampleKolmogorov-Smirnov Test وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول (6)
يوضح مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها لدى مرضى (الأنيميا المنجلية).

الأبعاد	العينة	المتوسط الواقعي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة زد Z	الدلالة Sig	القرار
المساندة الوجدانية	153	26 .62	22	2.99	3.23	0.00	فوق المتوسط
المساندة المعلوماتية	153	19 .87	18	4.72	8.79	0.00	فوق المتوسط
المساندة المادية	153	23 .30	20	3.51	5.14	0.00	فوق المتوسط
المساندة الاجتماعية	153	69 .80	60	7.60	4.17	0.00	فوق المتوسط

يتضح من الجدول السابق أن:

قيمة Z لسمير نوف كلماجرنوف للدرجة الكلية للمساندة الاجتماعية كانت (4.17) ولأن مستوى الدلالة المقترن بها كان (0.00) وهو أقل من (0.05) فهو دال إحصائيًا، أي أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين المتوسط الواقعي والمتوسط الفرضي لصالح المتوسط الواقعي؛ لذلك يمكن القول إن مستوى المساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية كان فوق المتوسط.

قيمة Z لسمير نوف كلماجرنوف لبعد المساندة الوجدانية بلغت (3.23) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.00)، وهو أصغر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها دالة إحصائيًا، أي أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين المتوسط الواقعي والمتوسط الفرضي لصالح المتوسط الواقعي؛ لذلك يمكن القول إن بعد المساندة الوجدانية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية كان فوق المتوسط.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سليمان (2009)، ودراسة طالبي (2017).

قيمة Z لسمير نوف كلماجرنوف لبعد المساندة المعلوماتية بلغت (8.79) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.00)، وهو أصغر من (0.05)؛ الأمر الذي يشير إلى أنها دالة إحصائيًا، أي أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين المتوسط الواقعي والمتوسط الفرضي لصالح المتوسط الواقعي؛ لذلك يمكن

القول إن بعد المعلوماتية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية كان فوق المتوسط.

قيمة Z لسمير نوف كلماجرنوف لبعد المساندة المادية بلغت (5.14) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.00)، وهو أصغر من (0.05)؛ الأمر الذي يشير إلى أنها دالة إحصائيًا، أي أنه توجد فروق دالة إحصائيا بين المتوسط الواقعي والمتوسط الفرضي لصالح المتوسط الواقعي؛ لذلك يمكن القول إن بعد المساندة المادية مرتفع لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) في جمعية الثلاسيميا وأمراض الدم الوراثية كان فوق المتوسط.

وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) أو أقل بين المتوسطات الفرضية لمقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها ومتوسطات أفراد العينة).

2-نتائج الهدف الثاني Results of the SECOND Goal:

خصص هذا الهدف للمقارنة بين المرضى في مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) وفقًا لمتغيرات النوع الاجتماعي (ذكور–إناث)، والمستوى التعليمي (ثانوي فأقل–جامعي فأكثر)، والحالة الاجتماعية (عازب–متزوج)، فقد حُللت البيانات إحصائيًا باستخدام اختبار (مان–وتني) لعينتين مستقلتين Mann-Whitney U Test، وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS)، وللتحقق تم فحص الفرضية الصفرية الخاصة به التي تنص على أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0,05) أو أقل بين متوسطات كلٍ من (الذكور–الإناث)، ذوي المؤهل (الثانوي فأقل–جامعي فأكثر)، و(العزاب–المتزوجين) من أفراد عينة الدراسة على مقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها). باستخدام الاختبار المذكور آنفًا. وأسفرت النتائج عما يأتي:

والجدول الآتي يوضح نتائج هذا التحليل الإحصائي:

جدول (7)

يوضح الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات رتب درجات كل من (الذكور-الإناث)، (الثانوي فأقل–جامعي فأكثر)، و(العزاب–المتزوجين) في مستوى المساندة الاجتماعية وأبعادها باستخدام اختبار (مان-وتني)

	الأبعاد	المجموعة	العينة	المتوسط	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة زد Z	الدلالة Sig	القرار
الجنس	المساندة الوجدانية	ذكر	77	26.45	74.31	5222.00	0 .76	0 .44	غير دال
		أنثى	76	26.80	79.72	6059.00			
	المساندة المعلوماتية	ذكر	77	19.85	80.46	6195.50	0 .98	0 .32	غير دال
		أنثى	76	19.89	73.49	5585.50			
	المساندة المادية	ذكر	77	23.19	75.46	5810.50	0.43	0 .66	غير دال
		أنثى	76	23.40	78.56	5907.50			
	الدرجة الكلية	ذكر	77	69.50	74.10	5706.00	0.81	0.41	غير دال
		انثى	76	70.10	79.93	6075.00			
المستوى التعليمي	المساندة الوجدانية	ثانوي فأقل	117	26.33	72.79	8517.00	2.13	0 .03	دال
		جامعي فأكثر	36	27.58	90.67	3264.00			
	المساندة المعلوماتية	ثانوي فأقل	117	19.50	71.26	8337.50	2.91	0 .00	دال
		جامعي فأكثر	36	21.08	95.65	3443.50			
	المساندة المادية	ثانوي فأقل	117	23.25	77.73	9094.50	0.37	0.71	غير دال
		جامعي فأكثر	36	23.44	74.63	2686.50			
	الدرجة الكلية	ثانوي فأقل	117	69.09	73.25	8570.00	1.89	0.05	دال
		جامعي فأكثر	36	72.11	89.19	3211.00			
الحالة الاجتماعية	المساندة الوجدانية	عازب	134	26.70	77.90	10438.50	067.	0.50	غير دال
		متزوج	19	26.05	70.66	1342.50			
	المساندة المعلوماتية	عازب	134	26.10	80.03	10723.50	2.26	0.02	دال
		متزوج	19	18.26	55.66	1057.50			
	المساندة المادية	عازب	134	23.41	77.67	10407.50	0.49	0.61	غير دال
		متزوج	19	22.52	72.29	1373.50			
	الدرجة الكلية	عازب	134	70.22	79.00	10586.50	1.48	0.13	غير دال
		متزوج	19	66.84	62.87	1194.50			

يتضح من الجدول السابق: أن قيمةZ لمان وتني للبعد الأول (المساندة الوجدانية) في متغير الجنس بلغت (0.76) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.44) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا، أي أنه لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الأول (المساندة الوجدانية) للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى)، وبذلك يمكن القول إنه لا

توجد فروق في البعد الأول للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى) كانت غير دالة إحصائيًا.

قيمةZ لمان وتني للبعد الثاني المساندة المعلوماتية بلغت (98. 0) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (32. 0) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا، أي أنه لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الثاني (المساندة المعلوماتية) للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى)، وبذلك يمكن القول إن الفروق في البعد الثاني (المساندة المعلوماتية) للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى) كانت غير دالة إحصائيًا.

قيمةZ لمان وتني للبعد الثالث (المساندة المادية) بلغت (0.43) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.66) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا، أي أنه لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الثالث (المساندة المادية) للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى)، وبذلك يمكن القول إن الفروق في البعد الثالث للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى) كانت غير دالة إحصائيًا.

قيمةZ لمان وتني للدرجة الكلية بلغت (0.81) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.41) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا، أي أنه لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في الدرجة الكلية للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى)، وبذلك يمكن القول إن الفروق في الدرجة الكلية للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير الجنس (ذكر–أنثى) كانت غير دالة إحصائيًا.

وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) أو أقل بين متوسطات كل من الذكور والإناث من أفراد عينة الدراسة على مقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها).

قيمةZ لمان وتني للبعد الأول وفقًا للمستوى التعليمي بلغت (2.13)، وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.03) وهو أصغر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها دالة إحصائيًا، أي أَنَّهُ توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الأول (المساندة الوجدانية) للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوية فأقل– جامعي فأكثر) لصالح المستوى التعليمي جامعي فأكثر.

قيمة Z لمان وتني للبعد الثاني (المساندة المعلوماتية) بلغت (2.91) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (00. 0) وهو أصغر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها دالة إحصائيًا، أي أَنَّهُ توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الثاني للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي فأقل– جامعي فأكثر) لصالح المستوى التعليمي جامعي فأكثر.

قيمة Z لمان وتني للبعد الثالث (المساندة المادية) بلغت (37. 0) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (71. 0) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا أي أنه لا توجد فروق

بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الثالث للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي فأقل- جامعي فأكثر) وبذلك يمكن القول إن مستوى الفروق في البعد الثالث للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي فأقل- جامعي فأكثر) كانت غير دالة إحصائيًا.

قيمةZ لمان وتني للدرجة الكلية بلغت (1.89) وكانت الدلالة المقترن بها (0.05) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا أنه لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في الدرجة الكلية للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوية فأقل-جامعي فأكثر)، وبذلك يمكن القول إن الفروق في الدرجة الكلية للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير المستوى التعليمي (ثانوي فأقل-جامعي فأكثر) كانت غير دالة إحصائيًا.

وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0,05) أو أقل بين متوسطات ذوي المؤهل الجامعي فأكثر والمؤهل الثانوي فأقل على مقياس المساندة الاجتماعية وأبعاده).

قيمة Z لمان وتني للبعد الأول وفقًا للحالة الاجتماعية (المساندة الوجدانية) بلغت (67. 0) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (50. 0) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا أي أَنَّهُ لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الأول للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (عازب-متزوج)، وبذلك يمكن القول إن الفروق في البعد الأول للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (عازب-متزوج) كانت غير دالة إحصائيًا.

قيمةZ لمان وتني للبعد الثاني (المساندة المعلوماتية) بلغت (2.26) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (02. 0) وهو أصغر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها دالة إحصائيًا، أي أنه توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الثاني (المساندة المعلوماتية) للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (عازب-متزوج) لصالح الحالة الاجتماعية (عازب).

قيمةZ لمان وتني للبعد الثالث بلغت (0.49) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.61) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا أي انه لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في البعد الثالث (المساندة المادية) للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (عازب- متزوج)، وبذلك يمكن القول إن الفروق في البعد الثالث للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (عازب-متزوج) كانت غير دالة إحصائيًا.

قيمةZ لمان وتني للدرجة الكلية بلغت (1.48) وكان مستوى الدلالة المقترن بها (0.13) وهو أكبر من (0.05)؛ وهو ما يشير إلى أنها غير دالة إحصائيًا، أي أنه لا توجد فروق بين مرضى (الأنيميا المنجلية) في الدرجة الكلية للمساندة الاجتماعية تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (عازب-

متزوج)، وبذلك يمكن القول إن مستوى الفروق في الدرجة الكلية للمساندة الاجتماعية لدى مرضى (الأنيميا المنجلية) تبعًا لمتغير الحالة الاجتماعية (عازب–متزوج) كانت غير دالة إحصائيًا.

وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) أو أقل بين متوسطات كل من العزاب، والمتزوجين من أفراد عينة الدراسة على مقياس المساندة الاجتماعية وأبعادها).

وتتفق نتائج هذا الهدف مع نتائج دراسة علي (2020) الذي ينص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أبعاد المساندة الاجتماعية لدى المرضى بأمراض مزمنة.

ثانيًا-التوصيات Recommendations:

- العمل على تفعيل دور المساندة الاجتماعية بكل المرافق المجتمعية سوءًا حكومية أم أهلية بشكل عام والمساندة المعلوماتية بشكل خاص حتى تخفف من معاناة المصاب بهذا المرض.
- عمل دورات تدريبية لهؤلاء المرضى من فترة إلى أخرى في كيفية الوقاية من المشكلات النفسية الناتجة عن المرض، مثل: (القلق، الخوف، التوتر).
- العمل على تخطيط برامج إرشاد لأسر المرضى وأقاربهم يهدف إلى رفع مستوى وعيهم بالمساندة الوجدانية وتأثيرها في الروح المعنوية لدى هؤلاء.
- ضرورة استخراج قانون بإلزام المقبلين على الزواج بفحص ما قبل الزواج للتأكد من خلو أحد الطرفين من المرض كحامل أو مصاب بالمرض للحد من انتشار المرض الذي يثقل كاهل المريض وأهله والمجتمع بشكل عام، والابتعاد قدر الإمكان عن زواج الأقارب في الأسر الحاملة والمصابة لهذا المرض الذي يساعد في انتشار الأمراض الوراثية بشكل عام.
- ضرورة توضيح خطورة هذا المرض والمعاناة النفسية والجسدية عبر وسائل الإعلام كافة حتى لا يتهاون بالآثار الناتجة عنه والمعاناة التي قد تحدث مستقبلًا للمريض (التوعية الإعلامية والمجتمعية).
- تعيين مرشد اجتماعي ومتخصص نفسي مؤهل يعمل على تقديم النصح والمشورة والمساعدة اللازمة لهؤلاء المرضى.
- توفير الدعم النفسي والاجتماعي والدراسي والمالي للمرضى وأسرهم من خلال فتح قنوات تواصل بين هؤلاء المرضى والجهات المختصة برعايتهم كوزارة الصحة والتنمية الاجتماعية والنوادي الرياضية والمعاهد التعليمية وغيرها.

ثالثًا-المقترحات Suggetions:

- التعرف على الحاجات النفسية والاجتماعية للمرضى المصابين بالأمراض المزمنة والعمل على مساعدتهم.
- إجراء دراسة للتعرف عن اتجاهات الوالدين نحو الأبناء المصابين بالأنيميا المنجلية.

- إجراء دراسة باستخدام طرق مناسبة لتعديل اتجاهات المرضى المصابين بالأمراض المزمنة نحو إصابتهم بالمرض وتقبله.
- إجراء دراسة للتعرف على مستوى الأمراض النفسية لدى إخوة المصابين بأمراض الدم الوراثية سواء كان ثلاسيميا أو الأنيميا المنجلية.
- برنامج تدريبي لخفض القلق لدى أسر المصابين بأمراض الدم الوراثية.

قائمة المراجع

أولًا-المراجع العربية:

- القران الكريم.
- إبراهيم، إبراهيم (2001): **المساندة الاجتماعية التقليدية وغير التقليدية في حالات الثكل، دراسة ميدانية**، المؤتمر الدولي الثامن، مركز الارشاد النفسي، القاهرة، جامعة عين شمس، ص ص 13- 35.
- أحمد، حسنين أحمد (2008): المناحي النفسية المفسرة للألم المزمن وتطبيقاته العلمية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (3)، المجلة العلمية لكلية التربية.
- ارجايل، مايكل (1997): **سيكولوجية السعادة لدى الطالب الجامعي**، علم المعرفة، العدد (175)، الكويت.
- إسماعيل، ربا إبراهيم (2018): المساندة الاجتماعية لدى طلبة كلية الإعلام في جامعة بغداد، **مجلة الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا-(امار اباك)، دار المنظومة**،العدد(28)، ص ص129-142.
- البليطي، أسماء المسعود (2017): التنبؤ بالصمود النفسي من خلال المساندة الاجتماعية وجودة الحياة لدى المعاقين حركيًا، **مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر**، المجلد (2)، العدد (175)، ص ص 220- 260.
- الخضري، ليلى محمد إبراهيم (2006): **الاتجاهات الحديثة في رعاية الأم والطفل**، دبي، دار القلم للنشر والتوزيع.
- خليل، محمد بيومي (1996): المساندة النفسية الاجتماعية وارادة الحياة ومستوى الألم لدى المرضى بمرض مقضى للموت، **مجلة علم النفس-الهيئة العامة للكتاب** القاهرة، (17).
- دسوقي، راوية محمود، (1996): **النموذج السببي للعلاقة بين المساندة الاجتماعية وضغوط الحياة والصحة النفسية للمطلقات، مجلة علم النفس**، العدد (39)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ذياب، مروان عبد الله (2006): **دور المساندة الاجتماعية كمتغير وسيط بين الأحداث الضاغطة والصحة النفسية للمراهقين الفلسطينيين**، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- الرباط، بشائر مرسي (2015): **البناء النفسي لمرضى وعلاقته ببعض المتغيرات لدى عينة من المرضى المترددين الى العيادات الشاملة مقارنة مع عينة من الأسوياء في جامعة دمشق**، محافظة دمشق، سوريا.
- رمضان، فاطمة سيد (2002): دراسة في سيكولوجية الأطفال المصابين بمرض أنيميا البحر الأبيض المتوسط في المرحلة العمرية من 6 إلى 12، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم الدراسات النفسية والاجتماعية، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.
- سليمان، سوسن محمد (2009): **السعادة والرضا أمنية غالية وصناعة رايقة**، عالم الكتب، مصر.
- السنباني، يحيى بن عبد الله بن سالم (2015): المشكلات النفسية والاجتماعية للمرضى المصابين لفقر الدم المنجلي وأسرهم بمحافظة الداخلية في ضوء بعض المتغيرات، **أطروحة دكتوراه منشورة جامعة نزوي**، سلطنة عمان.
- سهيل، تامر فرح (2013): أثر برنامج معرفي سلوكي لخفض القلق لدى الأطفال المصابين بمرض الثلاسيميا، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية**، ج1، العدد 2، دار المنظومة، القدس، فلسطين.
- السيد، عبد الرحمن محمد (2011): **موسوعة الصحة النفسية**، علم الأمراض النفسية والعقلية، الأسباب والأعراض والتشخيص والعلاج، دار قباء، القاهرة، مصر.
- شعبان، رجب (1992): العلاقة بين الأساليب الأقدمية الإحجامية مع الأزمات والتوافق النفسي وبعض السمات الشخصية، **مجلة علم النفس**، العدد (6)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص 104-127.

- الشناوي، محمد؛ عبد الرحمن، محمد (1994): **المساندة الاجتماعية والصحة النفسية**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- شوقي، أحمد (2008): فقر الدم في الأطفال، الجزء الثاني، **مجلة التعريب في الطب والصحة العامة**، المجلد 12، العدد (3)، مصر.
- الصبان، عبير بنت محمد (2003): المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالضغوط النفسية والاضطرابات السكوماتية لدى عينة من النساء السعوديات المتزوجات العاملات في مدينتي مكة المكرمة وجدة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية للبنات، جامعة أم القرى، مكة.
- الضويحي، عبد اللطيف (2002): الأحساء من زفاف أطفالها الى المقابر والمستشفيات، المجلس العربي للطفولة والتنمية، **مجلة خطوة**، العدد (15)، مصر.
- طالبي، ايمان (2017): المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالملاءمة العلاجية لدى مصابات بـ داء السكري، **مجلة بحوث ومقالات**، العدد (2)، دار المنظومة ص ص 126- 144.
- طنطاوي، نسرين عادل (2016): علاقة جودة الحياة بكل من المساندة الاجتماعية والمتغيرات الديموجرافية لأمهات الأطفال المصابين بأنيميا البحر المتوسط (الثلاسيميا)، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، العدد (76)، ص ص 113: 140.
- العامري، حسين بن مبارك (2011): **أمرض الدم الوراثية**، برنامج التنمية المعرفية، سلطنة عمان،ص ص52-59.
- عبد السلام، محمد (2020): **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مكتبة النور.
- عبده، عبد الهادي السيد؛ عثمان، فاروق السيد(2002): **المقاييس والاختبارات**، ط1، دار الفكر، القاهرة، مصر.
- علي، عبد السلام (1997): المساندة الاجتماعية وأحداث الحياة الضاغطة كما تدركها العاملات المتزوجات، **مجلة الدراسات النفسية**، مجلد 7، العدد (2)، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين، المصرية (رنم)، ص ص 201-232.
- الفيصل، عبد المحسن (2008): **علم الوراثة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- المالكي، سعيدعلي (2019): المساندة الاجتماعية وعلاقتها بأحداث الحياة الضاغطة والاكتئاب لدى عينة من المرضى، **رسالة منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة**، العدد (209)، ص ص 189-163.
- المحتسب، آية محمد نبيل (2010): **علاقة المساندة الاجتماعية بدرجة الخبرة الصادمة لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في الخليل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس**، فلسطين.
- محمد، أحلام عبد المؤمن (2014): **العلاقة بين الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي الصحي لمرضى أنيميا البحر المتوسط، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، مجله محكمة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان العدد (37)،مجلد (10)،ص ص 3239- 3199.
- النمر، آمال زكريا؛ والمصري، سلوى فتحي (2011): برنامج إرشادي إلكتروني لإثراء معنى الحياة وبعض المتغيرات النفسية المرتبطة به لدى طلبة الجامعة، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، العدد (35)، الجزء الرابع، القاهرة، جمعة مصر العربية.
- هوارية، قدور بن عباد (2014): **المساندة الاجتماعية في مواجهة أحداث الحياة الضاغطة كما تدركها العاملات المتزوجات، رسالة ماجستير منشورة**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران.

ثانياً-المراجع الإنجليزية:

- Bowlby , J, (1980): **Attachment Loss and loss:vol 3: loss, sadness& depression. New York Basic Books.**
- Brajša-Žganec, A., Kaliterna-Lipovčan, L., & Hanzec, I. (2018): **The Relationship Between Social Support And Subjective Well-Being Across** The Lifespan. Društvena Istraživanja, 27(1), 47-45.
- Breham , S. (2010): **Social Support Processes.** Boundary Areas In Social And Development Psychology.New York. Academic Press.Pp.107 – 129.
- Downey ,G & Coyne , J (1991): **Social Factors And Psychology: Stress , Social Support And Coping Process**. Annual Review Of Psychology , Vol. (35) , P P 139: 212.
- Grassi Et Al (2007): **Social Support and Psychological Distress in Primary Care At Tenders.** Psychotherapy & Psychosomatics Vol (69). No (2) Pp 95 – 102.
- Walen, H. R., & Lachman, M. E. (2000): Social Support And Strain From Partner, Family, And Friends: Costs And Benefits For Men And Women In Adulthood. **Journal Of Social And Personal Relationships**, 17(1), 5-30.

-Sarason , I,G. & Sarason , M. L. (1983): Assessment Social Support: The Social Support Question Air. **Joueral Of Personality And Social Psychology** , Vol. (1). No. (1). P.P 127: 139.

ثالثاً-مواقع النت:

Https://Www.Webteb.Com/

معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية

أ/ عبده ناجي إسماعيل شرف

طالب دكتوراه بقسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة تعز -الجمهورية اليمنية

Email: a711871460@gmail.com

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، لاتساقه وأهداف البحث الحالي، وتمثل مجتمع البحث في خبراء التربية والمهتمين بالجودة والاعتماد في الجامعات اليمنية وديوان عام وزارة التربية والتعليم، تم اختيار عينة قصدية منهم قوامها (21) خبيرًا، وتطبيق أداة البحث عليهم والمتمثلة في استبانة مكونة من (32) فقرة، توزعت في ثلاثة مجالات هي: (مجال معوقات تتعلق بالمدرسة، مجال معوقات تتعلق بإدارة الجودة، مجال معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية)؛ ومن ثم استخدمت الوسائل الإحصائية المناسبة لمعالجة أهداف البحث.

وقد توصل البحث الحالي إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- جاء مجال معوقات تتعلق بإدارة الجودة أولًا بمتوسط حسابي (4,77)، وانحراف معياري (0,093) ونسبة متوسط الاستجابات (95,40) ودلالة لفظية (عالية جدًا).
- جاء مجال معوقات تتعلق بالمدرسة ثانيًا بمتوسط حسابي (4,71)، وانحراف معياري (0,131) ونسبة متوسط الاستجابات (94,20) ودلالة لفظية (عالية جدًا).
- جاء مجال معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية ثالثًا بمتوسط حسابي (4,68)، وانحراف معياري (0,098) ونسبة متوسط الاستجابات (93,62) ودلالة لفظية (عالية جدًا).
- عدم وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابة تقديرات الخبراء لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغيرات البحث (اللقب العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في مجال الجودة).

الكلمات المفتاحية: معوقات، معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية، التعليم العام

Abstract:

The aim of this research is to recognize to the strength of hindrace that obstruct appling quality criterions and scholastic reliance in Yemeni public education. The researcher used the descriptive sur veying method, because it's in harmony with this research's aims.

The educational experts, the reliance and quality concerners in Yemeni universities and the public council in Ministry of Education made an example of the society of the re search (21) experts shoosed as a judgmental sample, and the it search questionnaire applied on them, it consisted of (32) points which divided on three fields as follow:

- *Obstracts related to school.*
- *Obstracts related to quality administration.*
- *Obstracts related to educational department.*

The suitable statistic mediums were used to treat the research aims.

The results:

1- *Obstracts related to the quality administraton came first, Arthmetic mean (4.77), Standard Devision (0.093), responses average percentage (95.40), verbal indication (very high).*
2- *Obstracts related to school came second, Arthmetic mean (4.71), Standard Devision (0.131), responses average percentage (94.20), verbal indication (very high).*
3- *Obstracts related to the educational department came third, Arthmetic mean (4.68), Standard Devision (0.098), responses average percentage (93.62), verbal indication (very high).*
4- *There are on difference with statistic mean in the level (α=0.05) between the experts responses to the degree of the strength of obstracts appling the creterions of the quality and scholastic reliance in Yemeni schools belongs to research changing (scientific title, specialization, the experience's years in the quality field).*

***Keywords**: Constraints, quality criterions and scholastic reliance national, public education.*

1-الإطار العام والدراسات السابقة:

1-1-الإطار العام:

1-1-1-المقدمة:

تتعاظم التطلعات إلى التعليم لما له من إسهام رائد في تطوير المعارف والتقنيات وتوظيفها بما يخدم التنمية الوطنية؛ لذا يحتم على الدولة التوسع في قاعدة وعمق التعليم وإعادة هيكلته لدعم المسيرة التنموية، وما تمتلكه الدولة من ثروة بشرية متعلمة قادرة على إنتاج المعرفة هو أساس قوتها، ومصدر عزتها في سبيل تحقيق أعلى معدلات النمو. وهذا لا يمكن أن يتم إلّا من خلال مؤسسات التعليم التي تتطلب مديرًا متميز الإعداد متجدد التأهيل يمتلك المهارات العالية التي يُسخّرها في تنمية الفكر وتشجيع الإبداع، وقد أصبح تجويد العملية التعليمة من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، حتى يكون الخريج قادرًا على استيعاب التطور التكنولوجي السريع، ومتخصصًا ماهرًا في عمله ولديه القدرة على الإبداع والابتكار، ومواكبة التغيرات الاقتصادية المصاحبة للنظام العالمي الجديد، وتكمن أهميتها في التوسع في التعليم وزيادة الإقبال عليه، وتوحيد جميع الجهود التطويرية، (كامل، 2002، 602).

كما أن حتمية إصلاح التعليم العام وتطويره تمثل أبرز التحديات التي تواجه القائمين عليه، ومن ثم يجب أن تحتل قضية تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي وتوكيدها وضبطها في المدارس مكانة عالية واهتمامًا كبيرًا من القائمين على إداراتها، ومديري المدارس والطلبة، وجميع المستفيدين والمهتمين بالتعليم والتنمية على حدٍ سواء.

وتُعد المدرسة في العصر الحديث حجر الزاوية في التنمية الوطنية والقوة الدافعة لعجلة التقدم في مختلف جوانب الحياة التي تتسم بتنامي أساليب المعرفة العلمية، وتسارعها، وسيادة عصر المعلومات الذي يستدعي التنافس الشديد بين مؤسسات التعليم لاستيعاب كافة متغيرات هذا العصر، والإعداد لمواجهتها، وهذا لا يمكن أن يتجسد إلّا في إعادة تأهيل هذه المؤسسات في ضوء معايير الجودة والاعتماد المدرسي، (عابدين،2001، 77).

ونظرًا لواقع مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية المتردي في مدخلاتها وعملياتها وانعكاس ذلك على مخرجاتها، فإن هذا الواقع يقف عائقًا أمام تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية، كما أن هناك معوقات أخرى خارج المدرسة تحول دون تطبيقها، ترجع هذه المعوقات إلى القائمين على العملية التعليمية بشكل عام، وهنا تكمن أهمية تناول الباحث لهذا الموضوع الجدير بالدراسة والبحث حتى نتعرف على تلك المعوقات ومعرفة أسبابها والوقوف على الحلول الممكنة لها. فقد قامت الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم مؤخرًا بجهود لإصلاح التعليم وتأهيل المدارس للاعتماد من خلال ممارسة أساليب الجودة في العملية الإدارية والتعليمية، تجسدت تلك الجهود في قرار إنشاء الإدارة العامة للجودة

والاعتماد المدرسي في الوزارة، وفي الإدارات التعليمية في المحافظات والمديريات، وإعداد دليل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي، وعمل قائمة معايير للاعتماد المدرسي، فإدارة الجودة والاعتماد المدرسي لم يعد يقتصر دورها على أداء وظائف الإدارة التقليدية؛ بل أضيفت إليها أدوار ومسؤوليات أخرى، ليست ثابتة أو جامدة بل متطورة بتطور رسالة المدرسة وأهدافها، وهذا بدوره يفرض على الوزارة ضرورة إعمال تلك المعايير وتطبيقها من خلال استكمال البنى التحتية للمدارس، وتأهيل الإدارة المدرسية وتدريبها حتى تكون قادرة على التعاطي الأمثل مع كل التغيرات في العملية التعليمية داخل المدرسة، وإعطائها الصلاحيات التي تمكنها من ذلك، والاهتمام بإدارة الجودة والاعتماد المدرسي من خلال التنمية المهنية المخططة والمستمرة للعاملين فيها، وتنفيذها بما يتلاءم مع التطورات المعاصرة في مجال الجودة والاعتماد المدرسي، وهذا بدوره ينعكس إيجابًا على تحقيق هذه الإدارة لرسالتها وأهدافها بالشكل المأمول بالرغم من حداثة إنشاء هذه الإدارة.

غير أن تلك الجهود ستذهب سدىً إن لم يكن هناك توحيد للجهود وتعاون مشترك بين الإدارات التعليمية (العليا والوسطى والدنيا) وإدراك كامل لأهمية تطبيق تلك المعايير وتذليل كل الصعوبات أمامها، وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع إلا أنه لم يدرس حتى الآن حسب علم الباحث، لذلك جاء هذا البحث لمعرفة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

1-1-2-مشكلة البحث:

بالرغم مما حققه التعليم في الجمهورية اليمنية من تطور كمي، فَإِنَّهُ لا يزال يعاني من مشكلات تعيق نموه وتحقيقه لأهدافه، وهناك الكثير من الانتقادات الموجهة إليه كاتدني جودة المخرجات التعليمية ونوعيتها، وعدم مواءمتها لمتطلبات خطط التنمية، وعدم مناسبتها لحاجات سوق العمل، وارتفاع كلفته في ضوء معدلات التضخم العالية وزيادة الهدر التربوي في المؤسسات التعليمية. وفي هذا السياق فقد توصلت دراسة المطري (2018) إلى غياب مفهوم ثقافة الجودة بين العاملين في المدارس، وافتقارها إلى متطلبات الجودة والاعتماد، كما توصلت دراسة الفراص (2018) إلى أن مدارس الثانوية العامة في اليمن بحاجة إلى تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي.

والجدير ذكره في هذا الصدد، أن وزارة التربية والتعليم في اليمن قد خطت خطوات جريئة في مجال تجويد التعليم تمثلت في القرار رقم (211) لسنة 2012 بتعيين مديرًا لإدارة الجودة والاعتماد المدرسي بالوزارة، والقرار رقم (638) لسنة 2013 الخاص باستحداث إدارة الجودة والاعتماد المدرسي في مكاتب التربية في المحافظات، سعيًا منها لتطوير وتجويد العملية التعليمية بكل مكوناتها (مدخلات، عمليات، مخرجات)، كما أن الوزارة ممثلة بإدارة الجودة قد أعدت دليلًا لضمان الجودة والاعتماد المدرسي تضمن هذا الدليل أحد عشر معيارًا للتحقق من توافر المتطلبات الأساسية التي

تفتقر إليها معظم مدارسنا من بنى تحتية ومرافق تعليمية ومناهج دراسية ومعلمين ومصادر تعلم وخدمات طلابية وتعليم وتعلم مناسبين وتقييم سليم.

وعلى الرغم من هذه الخطوات الإيجابية فَإِنَّهَا لم تتطرق إلى معوقات تطبيق تلك المعايير والآليات التي يمكن من خلالها تجاوز هذه المعوقات؛ لذا جاءت فكرة هذا البحث، وتتمثل مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

ما معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية؟

1-1-3-أهمية البحث:

يدرك القائمون على التعليم في اليمن أن نظام التعليم العام بوضعه الراهن لا يحقق الأهداف والغايات التعليمية المتوخاة سواءً من الناحية الكمية أو النوعية، وَأَنَّهُ غير قادر على الاستجابة للمتغيرات الحالية في ظل غياب معايير الجودة والاعتماد المدرسي، وبعيدًا عن قضايا المجتمع وهمومه، بل أمسى عبئًا ثقيلًا على خطط التنمية.

وتتلخص أهمية البحث الحالي بالآتي:

1-إبراز معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.

2-لفت نظر القائمين على التعليم العام إلى المعوقات التي تعوق تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.

3- أهمية تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في التعليم العام من أجل تطوير التعليم وتحسين مخرجاته.

4- من خلال ما سيقدمه البحث من توصيات.

1-1-4-أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى:

1-التعرف على معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية.

2-معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين تقديرات عينة البحث (الخبراء) لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى للمتغيرات الآتية: (اللقب العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).

1-1-5-أسئلة البحث:

من خلال إجراءات البحث المنهجية فإنه يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1-ما درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية على مستوى الأداة إجمالًا؟

2-ما درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية في مجال: معوقات تتعلق بالمدرسة؟

3-ما درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية في مجال: معوقات تتعلق بإدارة الجودة والاعتماد؟

4-ما درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية في مجال: معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية؟

5-هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين تقديرات عينة البحث (الخبراء) تعزى لمتغير اللقب العلمي؟

6-هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين تقديرات عينة البحث (الخبراء) تعزى لمتغير التخصص؟

7-هل توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) بين تقديرات عينة البحث (الخبراء) تعزى لمتغير سنوات الخبرة؟

1-1-6-حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالآتي:

-**الحدود الموضوعية:** معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية.

-**الحدود البشرية:** يقتصر البحث الحالي على عينة من الخبراء في مجال الجودة والاعتماد، والإدارة والتخطيط التربوي.

-**الحدود الجغرافية:** يتحدد البحث الحالي بمدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

-**الحدود الزمنية:** تحدد إجراء هذا البحث في الفصل الأول من العام الدراسي (2018– 2019).

1-1-7-مصطلحات البحث:

1-1-7-1-الاعتماد المدرسي:

يعرف بِأَنَّهُ: شهادة من قبل هيئة معترف بها بِأَنَّ المدرسة قد خضعت لدراسة شاملة وفحص يوضح أَنَّهَا تؤدي الوظائف التي تدعيها لنفسها وأن لديها أهدافًا تعليمية لطلبتها المسجلين بها ومصادر وخدمات تمكن الطلبة من تلبية هذه الأهداف (Washington, 2007, 3).

ويعرف بِأَنَّهُ: اعتراف بمؤسسة تعليمية في ظل معايير ومؤهلات تعليمية معينة معترف بها رسميًا من قبل الوزارة (وزارة التربية والتعليم، 2014، 7).

1-1-7-2-معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية:

تعرف بِأَنَّهَا: مجموعة معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية التي أعدتها وزارة التربية والتعليم بهدف تطوير التعليم العام في الجمهورية اليمنية. (وزارة التربية والتعليم، 2014، 11).

1-1-7-3-التعليم العام:

هو التعليم الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم والذي قسمه قانون التعليم العام رقم (45) لسنة 1992م في مادته رقم (16) إلى عدة مراحل هي: (وزارة التربية والتعليم، 2005، 6).

- ما قبل التعليم الأساسي.
- التعليم الأساسي الموحد.
- التعليم التقني بعد المرحلة الأساسية.
- التعليم الثانوي العام.
- التعليم والتدريب المهني.

وقد اقتصر البحث الحالي على مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي؛ كون معايير الجودة والاعتماد المدرسي التي أعدتها وزارة التربية والتعليم تُعنى بهما.

1-2-الدراسات السابقة:

1-2-1-عرض الدراسات السابقة:

دراسة الكوشاب (2000) بعنوان: "المشكلات التي تواجه الإدارة المدرسية في المدارس الأهلية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية"، وهدفت إلى الكشف عن واقع المشكلات التي تواجه الإدارة المدرسية في المدارس الأهلية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية، وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها: قلة الاهتمام بعملية التطوير والتحسين للبرامج التربوية والاهتمام بقدرات المعلمين من قبل مديري المدارس، وقلة خبرتهم الإدارية، وعدم وجود أهداف تربوية خاصة بالمدارس.

دراسة Browne And Others (2002) بعنوان: "برامج الاعتماد ونتائج الأداء" وقد هدفت إلى توضيح دور الإدارة التربوية تجاه عملية الاعتماد ومدى الموضوعية والشفافية في بيان مؤشرات الأداء داخل المؤسسة التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها عدم اقتناع كثير من القادة التربويين بثقافة الاعتماد القائمة على المصداقية والصراحة والشفافية التي انعكست آثارها السلبية على أدائهم وتقاريرهم الذاتية المقدمة لمؤسسات الاعتماد.

دراسة عكاشة) 2012) بعنوان: "بعض معوقات تأهل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول على الاعتماد التربوي" وهدفت إلى التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تأهل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول على الاعتماد التربوي، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها ضعف القدرة على التخطيط وتحديد مشكلات المدرسة وضعف الاهتمام بوحدة التدريب والجودة واستثمار مخرجاتها وتفعيلها، وقصور توفر عدد كافٍ من المعلمين والإداريين والفنيين والمتخصصين وقصور بعض تجهيزات المدارس للحصول على الاعتماد التربوي.

دراسة الشربيني (2013) وهدفت إلى التعرف على معوقات تحقيق الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية التي اقترحت سبل الحد من هذه المعوقات، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي ومنها: الدكتاتورية والفردية، عدم تفويض السلطة، غياب المساءلة، عدم التحفيز، مقاومة التغيير، الخوف من الفشل، ضعف روح العمل الجماعي أو العمل كفريق، عدم التقييم السليم للأداء.

دراسة ماسينو ووزارزوا (Masino & Zarazua, 2015) بعنوان: "ما الذي يعمل على تحسين جودة تعليم الطلاب في البلدان النامية" أجريت الدراسة في بريطانيا، وهدفت إلى مراجعة منهجية لتحديد السياسات والتدخلات اللازمة التي تعمل على تحسين جودة التعليم في البلدان النامية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن التدخلات تكون أكثر فاعلية في تحسين أداء الطلبة وتعلمهم عندما يتم وضع المعايير الاجتماعية والخيارات المؤقتة في الاعتبار عند تصميم سياسات التعليم، كذلك عندما يتم الجمع بين عاملين أو أكثر من عوامل التغيير تكون الفاعلية في تحسين الأداء أفضل، أما التدخلات في جانب المقدرة على التحسين وحدها أقل فاعلية؛ وهو ما لو كانت مكملة بمشاركة المجتمع أو الحوافز التي تنمي السلوك.

دراسة ردمان (2016) بعنوان: "أنموذج مقترح لتطوير التعليم العام في اليمن في ضوء بعض محاور نظام الجودة والاعتماد"، وهدفت إلى أنموذج مقترح لتطوير التعليم العام في اليمن في ضوء بعض محاور نظام الجودة والاعتماد، وأظهرت نتائج الدراسة أن مدارس التعليم العام في اليمن تعاني

من نقص حاد في توافر المتطلبات الأساسية لتحقيق الجودة في مجالات: القيادة والإدارة المدرسية، وعمليات التعليم والتعلم، والمعلمون، ومصادر التعليم والتعلم، والبيئة التعليمية.

دراسة الفراص (2018) بعنوان: "مدى تطبيق نظام الاعتماد المدرسي في المرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية"، وهدفت إلى معرفة مدى تطبيق نظام الاعتماد المدرسي في المرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية، وتوصلت إلى نتائج من أهمها حصول معوقات تطبيق نظام الجودة والاعتماد المدرسي في المرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية على درجة موافقة كبيرة من قبل عينة الدراسة.

1-2-2-مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتمثل الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الخلفية النظرية، وتوجيهها إلى بعض المصادر العلمية من خلال قوائم مراجعها، وتكوين فكرة عامة عن مشكلة البحث وأهميته، وبناء أداة البحث، ومعرفة الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات، كما ساعدت الباحث في الاطلاع على نماذج لمعايير الاعتماد المدرسي.

2-الإطار النظري:

تسعى المؤسسات التعليمية الحديثة إلى التميز في تقديم خدماتها التعليمية وذلك من خلال الالتزام بمعايير معينة تضمن لها هذا التميز وسيتناول هذا المبحث معايير الاعتماد الأكاديمي من حيث المفهوم والهدف والمصدر والنشأة إضافة إلى نماذج لمعايير الاعتماد الأكاديمي لبعض الجهات المسؤولة عن الاعتماد في بعض البلاد.

2-1-مفهوم المعايير:

ذكر النبوي (2006، 46) أن المعايير هي: وحدات لقياس النتائج وجهود النشاطات والعمليات، ويمكن أن تأخذ الأشكال الآتية:

- معايير كمية أو نوعية.
- معايير شكلية أو مظهرية أو أدائية.
- معايير تكلفة (نقدية).
- معايير زمنية.

بمعنى أن هذه المعايير يمكن أن تقيس النتائج الكمية أو النوعية أو النقدية أو الزمنية في المواقع المختلفة من التنظيم، ويجب أن تكون هذه المعايير سهلة القياس وقابلة للتطبيق، وأن كلمة معايير لها استخدامات متعددة ومعان كثيرة، وهناك نوعان منها لهما قواسم مشتركة بين التعليم والصناعة، هما:

- معايير المحتوى وتشير إلى ما نتوقع من المتعلم أن يعرفه وما يمكنه أدائه.

– معايير الأداء وتشير إلى مستوى الإنجاز أو الكفاءة، وتستخدم للحكم على كفاءة أداء الفرد أو أداء الجماعة.

وتعرف المعايير بأنها: معايير تضعها هيئة الاعتماد بمشاركة الجهات المعنية والمستفيدين من الخدمة التعليمية استرشادا بالمعايير الدولية، وتمثل الحد الأدنى لمستوى معايير المؤسسات أو البرامج التعليمية. وتختلف معايير الاعتماد من بلد إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى لكن جميعها متفقة على أن الهدف منها هو مساعدة المؤسسات التعليمية على رفع مستوى الجودة فيها وتحسين فاعليتها ودعم جهودها للسير نحو التميز في إطار توافقها مع المعايير العالمية المعروفة، وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية، والقدرة على المنافسة (مجيد، 2008، 271).

2-2-معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي:

من خلال استقراء أدبيات الموضوع التي أشارت إلى معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام كما نجدها في دراسة كلٍّ من اليحيوي (2003)، والدبي (2008، 9–10)، والدوسري (2008، 14)، والحسين (2008، 8–11)، والعضاضي (2008، 358–359)، وما أكدته جمعية نيو إنجلاند (NEASC, 2011, 33)، ومنظمة واسك (WASC, 2012, 19)، مقسمة كالآتي:

أ-المعوقات الخاصة بالسياق وخدمات الدعم وتتضمن:

– عدم توافر المبنى المدرسي الملائم.
– عدم توفر الأجهزة الإلكترونية الكافية والمعامل المجهزة والمكتبات.
– زيادة عدد الطلبة في الفصول عن المعدلات العالمية المعتمدة بالنسبة لكل مرحلة دراسية.
– عدم توفر الأساليب والوسائل التعليمية الحديثة.
– عدم مواكبة حركة تطوير المناهج لمتطلبات التطوير.
– ضعف برامج تطوير المهارات المهنية للإدارة والمعلمين.
– ضعف بنية نظام المعلومات في القطاع التربوي ,اعتماده على أساليب تقليدية في عملياته المحدودة.
– عدم توفر الكوادر التدريبية المؤهلة في ميدان الاعتماد المدرسي.
– عدم استناد عمليات تطوير التعليم على دراسات للواقع وبيانات بحثية دقيقة.
– انعدام وجود فرص الدعم الاستشاري للمدارس من بيوت الخبرة في الجودة والاعتماد المدرسي.

ب-معوقات قيادية وإدارية، وتتضمن:

– عدم حرص الإدارات العليا على تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
– عدم وضوح معايير اختيار القيادات التربوية.

- لا توجد سياسة واضحة في مؤسسات التعليم لتحقيق معايير الاعتماد المدرسي وتطبيقها.
- عدم نشر الوعي بين جميع العاملين بالمدارس بضرورة تطبيق معايير الاعتماد المدرسي.
- انعدام ثقافة إدارة التغيير لدى القيادات التربوية.

ج-معوقات معرفية، وتتضمن:

- عدم تشجيع التحول المعرفي من التلقين إلى الإرشاد والتوجيه.
- ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة (التعليم المستمر).
- ضعف حرية التعبير والرفض والتفكير النقدي.
- عدم وجود آليات لتنمية سلوكيات المعرفة لدى الطلبة.
- عدم التشجيع على التفكير والنمو الذاتي.

د-معوقات تتعلق بمركزية الإدارة، وتتضمن:

- عدم كفاية الصلاحيات الممنوحة للإدارات لأداء مسؤولياتها.
- انفراد الوزارة باتخاذ القرارات الخاصة بتطوير التعليم دون مشاركة المستفيدين من العملية التعليمية.
- عدم مراعاة القرارات والتعليمات الصادرة لظروف واقع العمل بالمدارس.
- حصر دور العاملين في المدارس بتنفيذ ما تمليه عليهم الوزارة من تعليمات.
- عدم وجود صلاحيات إضافية كافية لدى القيادة التربوية في المدرسة لعمل تغييرات لصالح تحسين العمل وتعزيزه.

هـ-معوقات تتعلق بمقاومة التغيير، وتتضمن:

- تمسك العاملين بالمدرسة بما هو مألوف من أساليب العمل بالرغم من وجود أساليب حديثة.
- تفضيل أداء الأعمال بطريقة روتينية لتجنب المخاطرة.
- إدخال التغيير في المدرسة دون اقتناع العاملين بأهميته وجدواه.
- عدم وجود برامج تدريبية فعالة تساعد العاملين على إتقان مهارات إدارة التغيير.

و-معوقات تتعلق بنظام الحوافز:

- عدم وجود نظام تحفيز للطلبة المتفوقين والمبدعين.
- عدم وجود نظام تحفيز للمعلمين المتميزين في عملهم.
- عدم وجود نظام تحفيز الإداريين ذوي الاهتمام بالتجديد والتطوير.
- إحساس العاملين بعدم الرضا عن أوضاعهم الوظيفية.

ز-معوقات تتعلق بالبيروقراطية، وتتضمن:

- انتظام الإدارات المسؤولة عن التعليم في صورة تركيب هرمي للسلطة.
- توزيع العمل والمسؤوليات في المدرسة في صورة واجبات رسمية يؤدي إلى عدم تشجيع العاملات على الإبداع.

- إنجاز الأعمال في المدرسة يتم بطريقة روتينية وفقًا للقواعد والأنظمة المنصوص عليها.
- التركيز على العمل بصفة دائمة دون احترام مشاعر رضا العاملين.
- تنظيم العمل في المدرسة وفقًا لتشريعات ولوائح ثابتة لا تقبل التجديد.
- تكوين علاقة العاملين بالمدرسة بعضهم ببعض تحكمها اللوائح والأنظمة الصادرة عن الوزارة.

ح-معوقات تعتمد على عوامل أخرى:

- اختلاف تصورات العاملين حول التطبيقات العملية للاعتماد المدرسي في المدارس.
- قلة مشاركة وتجاوب المجتمع المحلي وأولياء الأمور في برامج المدرسة وسياساتها.
- تدني القابلية الداخلية لتطوير الثقافة التنظيمية للمدرسة.
- قلة انتباه المدرسة للمشكلات التي يواجهها المستفيدون الداخليون (الطلبة، المعلمين، جميع العاملين بالمدرسة) أو المستفيدون الخارجيون (أولياء الأمور، المجتمع المحلي، المدارس الأخرى).
- ضعف الثقة بالمعلم وفقدان المعلم لمكانته المهنية والاجتماعية.

2-3-معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية:

أعدت وزارة التربية والتعليم نموذجًا للاعتماد تضمن إحدى عشر معيارًا للاعتماد المدرسي، لكل معيار عدد من المؤشرات، وهي: (دليل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي، 2014، 40-43).

المعيار الأول الرؤية والرسالة: ينبغي أن تكون لكل مدرسة رؤية ورسالة وأهداف تسعى إلى تحقيقها وتنسجم مع سياسة التعليم اليمني ومترجمة في خطة تطويرية واضحة توجه عمليات التعليم والتعلم، ومؤشراته، هي:

- تملك المدرسة رؤية ورسالة واضحة ومعلنة أُعدت بالشراكة مع جميع المعنيين بتجويد العملية التعليمية في المدرسة.
- تترجم المدرسة رؤيتها ورسالتها في خطة تطويرية تشتمل على أهداف وأنشطة وإجراءات ومسؤوليات ومؤشرات أداء واضحة.

المعيار الثاني القيادة والإدارة المدرسية: تُعَدُّ الإدارة والقيادة الركيزة التي تقوم عليها المدرسة؛ حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف وحدات المدرسة، وتقود العملية التعليمية والتربوية نحو تحقيق الأهداف المرجوة، ومؤشراته هي:

- يمتلك العاملون في المدرسة مؤهلات علمية تتناسب مع قوانين ولوائح الوزارة.
- تمتلك المدرسة هيكلًا تنظيميًا واضحًا ومعلنًا.
- تنفذ إدارة المدرسة التعميمات الصادرة من الجهات المعنية.
- ممارسات وقرارات القيادة المدرسية تسهم في تحقيق رؤية المدرسة ورسالتها.

- توظف قيادة المدرسة مواردها المالية والبشرية بصورة فعَّالة.

المعيار الثالث الموارد البشرية: ويشمل هذا المعيار التكامل والتنسيق بين كل العوامل التي تسهم في تحقيق الجودة وأهداف المدرسة، ومؤشراته، هي:

- يتوافر الكادر الإداري والتعليمي والفني المناسب لتغطية احتياجات العمل في المدرسة.
- تتكافأ فرص التنمية المهنية لجميع القوى البشرية في المدرسة.
- تهتم الإدارة المدرسية بتحفيز العاملين في المدرسة وتشجيعهم.
- توظف المدرسة الموارد البشرية بصورة تحقق العدالة بين العاملين.
- تُقيّم المدرسة أداء المعلمين والعناصر المساندة.

المعيار الرابع التعليم والتعلم: ينبغي أن تحرص المدرسة على تقديم تعليم يساعد الطلبة على تنمية مهارات التفكير وتحقيق أهداف التعلم، ومؤشراته، هي:

- تتابع المدرسة إعداد المعلمين وتنفيذهم خطط يومية/ فصلية/ سنوية وفقًا لخطط توزيع المقررات الدراسية.
- تتابع المدرسة استخدام المعلمين استراتيجيات تدريس تُفعّل دور المتعلم في التعلم.
- ينوع المعلمين نشاطات التعليم والتعلم الصفية واللاصفية وبما يناسب جميع الطلبة ويراعي الفروق الفردية.
- تتابع المدرسة استخدام المعلمين بفاعلية الأدوات والوسائل المتاحة (معامل، مكتبة، وغيرها).
- يتبادل المعلمون الخبرات فيما بينهم.
- تتأكد المدرسة من استخدام المعلمين الإمكانات المتاحة في البيئة المحلية لتحقيق الأهداف التعليمية.

المعيار الخامس المباني والمرافق التعليمية: تحتاج كل مدرسة إلى إمكانات وتجهيزات مناسبة تمكنها من تحقيق أهدافها التعليمية والتربوية، **ومؤشراته، هي:**

- مبنى المدرسة معد ليكون مؤسسة تعليمية.
- تتوفر في المدرسة مرافق إدارية مناسبة (إدارة مدرسية، السكرتارية، صالة اجتماعات، غرفة معلمين، مخزن، أرشيف).
- تملك المدرسة مقصف مناسب لتقديم الخدمات للطلبة.
- يوجد في المدرسة مرافق صحية مناسبة.
- يتوفر في المدرسة الأثاث الكافي والمناسب.
- البيئة المدرسية جيدة الإضاءة والتهوية والنظافة.

المعيار السادس تقييم التعلم: ينبغي على المدرسة أن تُقوّم عملية تعلم الطلبة بصورة دورية وفقًا للأنظمة واللوائح، وأن تستخدم النتائج لتقديم تغذية راجعة لهم، ومؤشراته، هي:

- تنفذ المدرسة الاختبارات الشهرية والفصلية والنهائية بانتظام.

- تقدم المدرسة تغذية راجعة للطلبة عن نتائج الاختبارات بصورة مستمرة.
- يراعي التقويم الفروق الفردية بين الطلبة.
- تشجع المدرسة المعلمين والمتعلمين على استخدام التقويم الذاتي.
- تستخدم المدرسة أدوات ملائمة لتقويم ذوي الاحتياجات الخاصة.

المعيار السابع مصادر التعلم: تتضمن الاستخدام الفعال للمكتبة ومركز مصادر التعلم بما يمكن المعلمين والطلبة من تحسين التعلم، ومؤشراته، هي:

- يتوفر الكتاب المدرسي لكل طالب بداية العام الدراسي.
- يتوفر دليل المعلم لكل معلم بداية العام الدراسي.
- تمتلك المدرسة خطة لإنشاء مكتبة وغرفة مصادر التعلم.
- تقدم إدارة المدرسة تسهيلات تساعد المعلمين على إنتاج وسائل تعليمية بسيطة.

المعيار الثامن خدمات دعم الطلبة: ينبغي أن تحرص المدرسة على زيادة تحصيل طلبتها وعلى تحقيق نموهم المستمر، ومؤشراته هي:

- توفر المدرسة الخدمات الصحية الأولية للطلبة.
- توجد لائحة مكتوبة تنظم إجراءات الثواب والعقاب للطلبة.
- تقدم المدرسة الخدمات الإرشادية المختلفة للطلبة.
- توفر المدرسة إرشادات خاصة بالأمن والسلامة.

المعيار التاسع الشراكة المجتمعية: ينبغي على المدرسة تفعيل الشراكة بينها وبين المجتمع لتحسين تعلم الطلبة، وخدمات المجتمع، ومؤشراته، هي:

- يتوفر لدى المدرسة مجلس أباء أو أمهات.
- تقيم المدرسة فعاليات مشتركة للآباء مع أبنائهم.
- يتشارك المجتمع المحلي والمدرسة في حضور الفعاليات والاحتفالات التعليمية والمجتمعية.
- تُعد المدرسة آلية للتواصل مع أولياء الأمور.
- تنفذ المدرسة برامج توعوية داعمة لثقافة الشراكة المجتمعية.
- تتواصل المدرسة مع المجتمع لتقديم خدمات طوعية للمدرسة.

المعيار العاشر نواتج التعلم: ويشمل البحث عن مدى اتفاق نواتج تعلم الطلبة مع ما هو متوقع في هذه المرحلة، وتتفق مع متطلبات الممارسة المهنية، ومؤشراته، هي:

- يجتاز الطلبة أدوات التقييم العلمي بنجاح.

- يمارس الطلبة القيم الإنسانية وقيم المواطنة في حياتهم العملية (يحفظون النشيد الوطني، مساعدة الأسر الفقيرة، تعبير شفوي عن القيم والاعتزاز بالوطن، الحوكمة، الشفافية، التعايش، توظيف الإذاعة المدرسية لحل مشكلة ما).
- يحافظ الطلبة على المدرسة ومواردها.
- يلتزم الطلبة المناقشة والحوار فيما بينهم وتقبل الرأي الآخر وتبادل المعلومات والخبرات داخل الصف.

المعيار الحادي عشر ضمان الجودة والتحسين المستمر: تُنشئ كل مدرسة لجنة ترتبط بمدير المدرسة، تكون مهمتها تنفيذ وتنسيق ومتابعة أنشطة ضمان الجودة في المدرسة، ومؤشراته، هي:

- يوجد فريق جودة في المدرسة.
- تقوم المدرسة بنشر ثقافة الجودة بالمدرسة والمجتمع المحيط.
- يمارس فريق الجودة المهام والصلاحيات المناطة به.

3-الدراسة الميدانية:

3-1-إجراءات الدراسة:

3-1-1-منهجية البحث وإجراءاته:

يتضمن هذا الجزء عرضًا موجزًا لإجراءات البحث ومنهجيته بما يحقق أهدافه، ويوضح الخطوات العلمية التي اتبعها الباحث من خلال وصف مجتمع البحث، وعينته، وآلية بناء أداة بحثه، واختبار صدقها وثباتها بالأساليب الإحصائية والطرائق العلمية المتعارف عليها، وأساليب تطبيقها، والوسائل الإحصائية المستخدمة للكشف عن نتائج التطبيق وتفسيرها وعلى النحو الآتي:

3-1-2-منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة ويعبر عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا، ولا يقف عند حد جمع المعلومات لوصفها، وإنما يقوم بتحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة، من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره. كما تم استخدام أسلوب دلفي المعدل لمعرفة درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية باعتبار أَنَّهُ الأسلوب الملائم لأهداف البحث الحالي وإجراءاته.

3-1-3-مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع الدراسة في خبراء التربية والإدارة والتخطيط التربوي، والجودة والاعتماد الأكاديمي والمدرسي في الجامعات اليمنية وديوان عام وزارة التربية والتعليم. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من هؤلاء الخبراء، بلغ عددهم 21 خبيرًا، تم اختيارهم بالطريقة القصدية.

3-1-4-خصائص العينة وفقًا لمتغيرات الدراسة:

تم تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة في البيانات الشخصية الآتية: اللقب العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة في مجال الجودة كما يتضح فيما يلي:

3-1-4-1-توزيع الخبراء حسب متغير اللقب العلمي:

جدول (1) أفراد عينة الحث بحسب متغير اللقب العلمي

اللقب العلمي	العدد	النسبة المئوية
أستاذ	8	% 0.38
أستاذ مشارك	9	% 0.43
أستاذ مساعد	4	% 0.19
الإجمالي	21	% 100

3-1-4-2-توزيع الخبراء حسب متغير التخصص:

جدول (2) أفراد عينة البحث بحسب متغير التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية
تربوي	17	0.80 %
غير تربوي	4	0.20 %
الإجمالي	21	100 %

3-1-4-1-توزيع الخبراء حسب متغير سنوات الخبرة:

جدول (3) أفراد عينة البحث بحسب متغير سنوات الخبرة

الخبرة في مجال الجودة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	% 0.05
5 سنوات فأعلى	20	% 0.95
الإجمالي	21	% 100

3-1-5-أداة البحث:

استنادًا إلى أهداف البحث، وبعض الدراسات المستقبلية ذات الصلة بموضوع البحث فقد استخدم الباحث الاستبانة أداة لبحثه، وذلك لجمع استجابات عينة البحث لمعرفة درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وقد تكونت الأداة من جزئين الأول تمثل في متغيرات البحث وهي: اللقب العلمي، والتخصص، وسنوات الخبرة في مجال الجودة، أما الجزء الثاني فتمثل في مجالات وفقرات الأداة كما في الجدول الآتي:

جدول (4) مجالات الأداة وعدد فقرات كل مجال في صورتها الأولية

المجال	عدد الفقرات
مجال معوقات تتعلق بالمدرسة	10
مجال معوقات تتعلق بإدارة الجودة والاعتماد المدرسي	10
مجال معوقات تتعلق بالإدارة التعليمية	9
إجمالي عدد الفقرات	29

3-1-6-خطوات بناء الاستبانة:

لبناء الاستبانة قام الباحث بالخطوات الآتية:

1-الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وقد استفاد منها الباحث في بناء فقرات الاستبانة وصياغتها.

2-تحديد مجالات الاستبانة وبنودها.

3-تصميم الاستبانة بصورتها الأولية وتكونت من (29) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات.

4-تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة؛ حيث قاموا بتدوين ملاحظاتهم وآرائهم من حيث:

- تحديد مدى مناسبة فقرات الاستبانة وملاءمتها للمجالات.
- حذف بعض الفقرات وإضافة أخرى.
- تعديل الصياغة لبعض الفقرات.

5-في ضوء آراء الأساتذة المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف والإضافة والتعديل واعتماد درجة 80% فأعلى لقبول الفقرة وما هو أدنى منها ها يحذف، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (32) فقرة موزعة على خمسة مجالات.

6-معيار الحكم على إجابات أفراد العينة:

تم استخدم مقياس ليكرت Likert الخماسي الذي يعطي كل استجابة من الاستجابات الخمس (عالية جدًا، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جدًا) درجة وفقًا للترتيب (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، وتم استخدام المعيار الآتي للحكم على تحديد درجة حدة المعوق، بحيث تم تحديد مدى الدرجات بحساب الفرق بين أعلى قيمة (5) وأدنى قيمة (1) ثم قسمة الناتج على(5) ، فكان ناتج القسمة (4,20) وهي طول الفئة، وعليه تم تفسير النتائج وفق المعيار الموضح بالجدول الآتي:

جدول (5) معيار الحكم على درجة الاستجابة

درجة الاستجابة	فئات المتوسط الحسابي للاستجابات
عالية جدًا	من 4.20 فأكثر
عالية	من 3.40 إلى أقل من 4.20
متوسطة	من 2.60إلى أقل من 3.40
منخفضة	من 1.80إلى أقل من 2.60
منخفضة جدًا	أقل من 1,80

3-1-7-صدق الأداة:

وللتأكد من صدق أداة البحث فقد تم استخدام الصدق الظاهري (صدق المحكمين)؛ حيث تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على لجنة محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة لإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول فقراتها، من حيث مدى مناسبتها ووضوحها، ومدى انتماء كل فقرة إلى مجالها الذي تنتمي إليه، والحكم

على مدى سلامة صياغتها اللغوية، ومدى ملاءمتها وأهميتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها بالإضافة أو إعادة الصياغة أو الحذف أو ما يرونه مناسبًا، بالإضافة إلى النظر في المقياس ومدى ملاءمته، وقد أسفرت نتائج التحكيم عن حصول معظم الفقرات على درجة اتفاق تزيد عن 80% بين المحكمين، وتبين من خلال ذلك أن معظم عبارات المقياس جيدة، وتحمل صدقًا ظاهريًا، وملائمة للتطبيق على عينة الدراسة.

جدول (6) مجالات الأداة وعدد فقرات كل مجال في صورتها النهائية

المجال	عدد الفقرات
مجال معوقات تتعلق بالمدرسة	10
مجال معوقات تتعلق بإدارة الجودة والاعتماد المدرسي	11
مجال معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية	11
إجمالي عدد الفقرات	32

3-1-8-ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة استخدم الباحث معامل ألفاكرونباخ (Cronbach alpha) الذي بلغت قيمته (0,88).

3-1-9-الأساليب الإحصائية:

تم تحليل بيانات البحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)؛ حيث تم استخدام الأساليب والطرق الإحصائية الآتية:

1-تم استخدام معامل ارتباط لحساب الثبات والاتساق الداخلي للأداة.

2-التكرارات والنسب المئوية لحساب مستويات الاستجابة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية للفقرات والمجالات والمتوسط العام لكل مجال.

3-حساب نسبة متوسط استجابات العينة لمعرفة نسبة الاتفاق.

4-اختبار كروسكال واليس (Kruskal-Wallis) للكشف عما إذا كان هناك فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0,05) في تقديرات أفراد العينة لدرجة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في التعليم العام في الجمهورية اليمنية. تعزى لمتغير (اللقب العلمي) (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

5-اختبار مان وتيني (Mann Whitney) للكشف عما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0,05) في تقديرات أفراد العينة لدرجة معوقات تطبيق معايير الجودة

والاعتماد المدرسي الوطنية في التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغيري التخصص (تربوي، غير تربوي) وسنوات الخبرة في مجال الجودة (أقل من 5 سنوات، 5سنوات فأعلى).

3-1-10-إجراءات البحث:

بعد تحديد عينة البحث قام الباحث بتوزيع 30 استبانة في الجولة الأولى عاد منها21 استبانة، وبنتائج هذه الجولة تم الوصول إلى درجة ثبات واتفاق عالية لاستجابات الخبراء، وعدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين استجاباتهم، وبناءً على ذلك اكتفى الباحث بجولة واحدة باعتبار أن أسلوب دلفي المعدل يعتمد على جولة واحدة في حالة الحصول على درجة موافقة عالية من عينة الخبراء، وهذا مؤشر على الإتقان والتحري والدقة في صياغة الاستبانة وبشكل يتواءم مع معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في التعليم العام في الجمهورية اليمنية. ثم تجميع الاستبانات، وإدخال بياناتها للبرنامج الإحصائي (SPSS)، ثم تحليل البيانات والوصول إلى النتائج ومناقشتها والوصول للاستنتاجات والتوصيات كما سيأتي ذكره في المبحث القادم.

4-النتائج والتوصيات:

4-1-عرض النتائج ومناقشتها:

نتناول في هذا الجزء عرضًا مفصلًا لنتائج إجابات أفراد العينة وتفسيرها بما يتفق والواقع الحالي لبيئة النظام التعليمي في اليمن، في ضوء معيار الحكم على درجة الإجابات، سعيًا من الباحث إلى تحقيق أهداف البحث، وذلك على النحو الآتي:

4-1-1-عرض نتائج الهدف الأول ومناقشتها:

التعرف على درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية. وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الأداة التي تحدد درجة حدة المعوقات لكل مجال، كما في الجدول الآتي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
لجميع مجالات الأداة التي تقيس درجة موافقة الخبراء لكل مجال

م	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابات	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	الدلالة اللفظية
1	معوقات تتعلق بالمدرسة	4.71	0.131	94.20	2	عالية جدا
2	معوقات تتعلق بإدارة الجودة	4.77	0.093	95.40	1	عالية جدا
3	معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية	4.68	0.098	93.62	3	عالية جدا
	الإجمالي	4.73	0.069	94.6		عالية جدا

من خلال الجدول (7)، تبين أن جميع المجالات حصلت على درجة حدة عالية من وجهة نظر عينة البحث والمتمثلة بخبراء في هذا المجال تم اختيارهم بدقة لخدمة وتحقيق أهداف البحث الحالي، وهذه النتائج التي تبين أن جميع المجالات حصلت على دلالة لفظية (عالية جدًا) وبمتوسط حسابي (4,73)، وانحراف معياري (0,069)، ونسبة متوسط استجابة (94,60)، تحدد طبيعة إجماع الخبراء على أهمية هذه المجالات والمتمثلة بمجال معوقات تتعلق بإدارة الجودة الذي جاء ترتيبه أولًا بمتوسط حسابي (4,77) وانحراف معياري (0,093)، ونسبة متوسط استجابة (95,40)، وجاء ثانيًا مجال معوقات تتعلق بالمدرسة بمتوسط حسابي (4,71) وانحراف معياري (0,131)، ونسبة متوسط استجابة (94,20)، وثالثًا مجال معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية بمتوسط حسابي (4,68) وانحراف معياري (0,098)، ونسبة متوسط استجابة (93,62).

وفيما يلي سنعرض التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة متوسط الاستجابات لفقرات كل مجال على حدة:

المجال الأول-معوقات تتعلق بالمدرسة:

جدول (8) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ونسبة متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة في المجال الأول: معوقات تتعلق بالمدرسة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابات	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	الدلالة اللفظية
1	ضعف البنى التحتية والمرافق التعليمية في المدارس.	4.857	0.359	97.143	2	عالية جدا
2	شحة الامكانات والموارد المادية في المدرسة.	4.810	0.402	96.190	3	عالية جدا
3	قلة ثقافة العاملين في المدارس بمعايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.	4.857	0.359	97.143	2	عالية جدا
4	مقاومة العاملين في المدارس لأي تغيير تحدثه معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.	4.905	0.301	98.095	1	عالية جدا
5	قلة اهتمام العاملين في المدارس بما يقوم به فريق الجودة والاعتماد المدرسي.	4.762	0.539	95.238	4	عالية جدا
6	ضعف القناعة لدى العاملين في المدارس بجدى تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.	4.619	0.498	92.381	6	عالية جدا
7	قلة الخبرة لدى الإدارة المدرسية في مجال الجودة والاعتماد المدرسي.	4.667	0.577	93.333	5	عالية جدا
8	عدم استقرار العاملين في المدارس وكثرة تنقلاتهم.	4.571	0.598	91.429	7	عالية جدا
9	قلة العاملين في المدارس يعيق تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.	4.619	0.590	92.381	6	عالية جدا
10	ضعف العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي.	4.571	0.676	91.429	7	عالية جدا

الإجمالي	4.71	0.131	94.20		عالية جدا

يتضح من الجدول (8)، أن مجال (معوقات تتعلق بالمدرسة) قد جاء في الترتيب الثاني للمجالات بحسب المتوسطات الحسابية؛ حيث تبين أن تلك المعوقات قد حصلت على درجة حدة عالية جدًا من وجهة نظر (الخبراء) عينة البحث.

وهذه النتائج تبين أن جميع فقرات المجال حصلت على دلالة لفظية (عالية جدًا) وبمتوسطات حسابية عالية وانحرافات معيارية دقيقة؛ حيث حصل المجال على متوسط حسابي (4,71)، وانحراف معياري (0,131)، ونسبة متوسط استجابة (94,20)، وبدلالة لفظية (عالية جدًا)، وهذا يعني إجماع الخبراء (عينة البحث) على معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية، ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية تلك المعوقات ودرجة حدتها في البيئة المدرسية، كما جاء في ترتيب الفقرة (1) التي تنص على "مقاومة العاملين في المدارس لأي تغيير تحدثه معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية" والتي حصلت على أعلى متوسط حسابي (4,905)، وأعلى نسبة متوسط استجابة (98,095)، ما يعني أن أكبر معوق لتطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي داخل المدرسة هو مقاومة العاملين فيها لأي تغيير، ويعزى ذلك إلى تخوف العاملين من أن التغيير الذي يحدث نتيجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي قد يضيف لهم أعباء وأعمال أخرى إلى أعمالهم ومهامهم الأساسية، أو أنه سيأثر في بعض مصالحهم الشخصية.

كما جاءت الفقرتين (8) التي تنص على "عدم استقرار العاملين في المدارس وكثرة تنقلاتهم" و(10) التي تنص على: "ضعف العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (4,571) للفقرتين، ونسبة متوسط استجابة (91,429) للفقرتين، وقد يرجع ذلك إلى أن عدم استقرار العاملين، وضعف العلاقة بين المدرسة والمجتمع، هي معوقات لا تؤثر تأثير مباشر في الأداء المدرسي، ويعزو الباحث ذلك لأسباب وعوامل أخرى خارج إطار المدرسة، وبعيدًا عن تأثيرها.

المجال الثاني: معوقات تتعلق بإدارة الجودة:

جدول (9) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ونسبة متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث في المجال الثاني: معوقات تتعلق بإدارة الجودة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابات	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	الدلالة اللفظية
1	ضعف الاتصال والتواصل مع الجهات والصناديق الممولة.	4.857	0.359	97.143	1	عالية جدا
2	ضعف الاتصال والتواصل مع المجتمع المحلي.	4.810	0.402	96.190	2	عالية جدا
3	ضعف الدافعية لدى العاملين في الإدارة بالمشاركة في تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.	4.810	0.402	96.190	2	عالية جدا
4	قلة المام العاملين في الإدارة بالأسس العلمية لتطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي.	4.762	0.436	95.238	3	عالية جدا
5	قلة اهتمام الإدارة بمواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي في مجال التعليم.	4.810	0.512	96.190	2	عالية جدا
6	قلة الاهتمام بتأهيل وتدريب فريق الجودة.	4.810	0.402	96.190	2	عالية جدا
7	قلة خبرة العاملين في مجال الجودة والاعتماد المدرسي.	4.810	0.402	96.190	2	عالية جدا
8	ندرة الخبراء والمتخصصين في مجال الجودة والاعتماد المدرسي.	4.810	0.402	96.190	2	عالية جدا
9	ضعف اتصال الإدارة العامة للجودة بالإدارات في مكاتب التربية في المحافظات.	4.810	0.402	96.190	2	عالية جدا
10	ضعف اهتمام الإدارة بمنح حوافز مادية ومعنوية للمدارس التي تهتم بتطبيق معايير الجودة.	4.333	0.577	86.667	5	عالية جدا
11	قلة الامكانات المادية المتاحة للإدارة.	4.857	0.359	97.143	1	عالية جدا
	الإجمالي	**4.77**	**0.093**	**95.40**		**عالية جدا**

من خلال الجدول (9)، تبين أن هذا المجال قد جاء في الترتيب الأول بحسب المتوسطات الحسابية للمجالات، وأن معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام بالجمهورية اليمنية الخاصة بإدارة الجودة قد حصلت على دراجة حدة عالية جدًا من وجهة نظر (الخبراء) عينة البحث.

وتبين هذه النتائج أن جميع فقرات المجال حازت على دلالة لفظية (عالية جدًا) وبمتوسطات حسابية عالية وانحرافات معيارية دقيقة، تحدد طبيعة إجماع الخبراء على درجة حدة تلك المعوقات؛ حيث حصل المجال على متوسط حسابي (4,77)، وانحراف معياري (0,093)، ونسبة متوسط استجابة (95,40)، وبدلالة لفظية (عالية جدًا)، وهذا يعني أن معوقات تطبيق الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية الخاصة بإدارة الجودة والاعتماد قد حصلت على أعلى المتوسطات الحسابية، ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية دور إدارة الجودة والاعتماد المدرسي في ديوان عامة الوزارة وفي مكاتب التربية والتعليم في المحافظات، وعظم المهمة الملقاة على عاتقها، وقد حصلت الفقرتان رقم (1،11) اللتان تنصان على "ضعف الاتصال والتواصل مع الجهات والصناديق الممولة"، و" قلة الإمكانات المادية المتاحة للإدارة" على أعلى متوسط حسابي (4,857)، وأعلى نسبة متوسط استجابة (97,143)، ما يعني أن قلة التمويل وشحة إمكانات الإدارة المتاحة هما أعلى المعوقات التي تعوق تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم في الجمهورية اليمنية وأهمها، ويعزى ذلك لأهمية الإمكانات المادية القصوى في تهيئة الظروف لتطبيق تلك المعايير، كما حصلت الفقرة "ضعف اهتمام

الإدارة بمنح حوافز مادية ومعنوية للمدارس التي تهتم بتطبيق معايير الجودة" على أقل متوسط حسابي؛ إذ بلغ (4,333)، وأقل نسبة متوسط استجابة (86,667)، وهذا يرجع إلى أن الحوافز تأتي في آخر سلم معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية بحسب استجابة أفراد عينة البحث (الخبراء)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا المعوق سينتفي في حال توفر الإمكانات المادية لدى إدارة الجودة والاعتماد المدرسي.

المجال الثالث-معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية:

جدول (10) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ونسبة متوسط الاستجابة والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث في المجال الثالث: معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة متوسط الاستجابات	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	الدلالة اللفظية
1	ضعف الإرادة لدى الإدارات التعليمية في تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.	4.810	0.402	96.190	2	عالية جدا
2	عدم تخصيص ميزانية خاصة بإدارة الجودة والاعتماد المدرسي.	4.619	0.590	92.381	6	عالية جدا
3	غياب الرؤية الاستراتيجية لدى الوزارة في مجال الجودة والاعتماد المدرسي.	4.667	0.483	93.333	5	عالية جدا
4	تهميش الإدارات التعليمية لإدارة الجودة، وإضعاف دورها	4.619	0.498	92.381	6	عالية جدا
5	غياب ثقافة الجودة والاعتماد المدرسي لدى الإدارات التعليمية.	4.667	0.483	93.333	5	عالية جدا
6	المركزية في إدارة العملية التعليمة، وتغييب صلاحيات الإدارة المدرسية	4.857	0.359	97.143	1	عالية جدا
7	ضعف الاهتمام في تأهيل وتدريب كوادر مؤهلة في مجال الجودة والاعتماد المدرسي.	4.714	0.463	94.286	4	عالية جدا
8	عدم إدراك الإدارات التعليمية لأهمية تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية.	4.619	0.669	92.381	6	عالية جدا
9	غياب دور مركز البحوث والتطوير التربوي.	4.619	0.590	92.381	6	عالية جدا
10	غياب التنسيق بين وزارتي التعليم العام والعالي في مجال البحث العلمي.	4.762	0.539	95.238	3	عالية جدا
11	المحاصصة الحزبية، وغياب الاستقرار السياسي.	4.571	0.507	91.429	7	عالية جدا
	الإجمالي	**4.68**	**0.098**	**93.62**		**عالية جدا**

من خلال الجدول (10)، تبين أن مجال معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بحسب المتوسطات الحسابية للمجالات، وأن هذه المعوقات التي تعوق تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية، قد حصلت على درجة حدة عالية جدًا من وجهة نظر الخبراء (عينة البحث).

وتبين هذه النتائج أن جميع فقرات المجال حصلت على دلالة لفظية (عالية جدًا) وبمتوسطات حسابية عالية وانحرافات معيارية دقيقة، تحدد طبية إجماع الخبراء على درجة حدة هذه المعوقات، وقد

حصل المجال على متوسط حسابي (4,68)، وانحراف معياري (0,098)، ونسبة متوسط استجابة (93,62)، وبدلالة لفظية (عالية جدًا)، ويعني هذا أن معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية الخاصة بالإدارات التعليمية قد حصلت على أقل متوسطات حسابية بحسب استجابة أفراد عينة البحث (الخبراء)، ويعزو الباحث ذلك إلى دور تلك الإدارات في تقديم الدعم لإدارة الجودة والعاملين فيها، والاهتمام بالمدرسة حتى تقوم بواجبها المنوط بها، وقد حصلت الفقرة رقم (6) التي تنص على "المركزية في إدارة العملية التعليمة، وتغييب صلاحيات الإدارة المدرسية" على أعلى متوسط حسابي (4,857)، وأعلى نسبة متوسط استجابة (97,143)؛ وهو ما يعني أَنَّه أبرز المعوقات وأكثرها تأثيرًا في هذا المجال بحسب استجابة أفراد العينة، ويعزى ذلك إلى أن المركزية في إدارة العملية التعليمية تكون على حساب صلاحيات الإدارة المدرسية وهي تتناقض مع معايير الجودة والاعتماد المدرسي، أما الفقرة رقم (11) التي تنص على "المحاصصة الحزبية، وغياب الاستقرار السياسي" فقد جاءت في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي (4,571)، ونسبة متوسط استجابة (91,429)، ويفسر ذلك بِأَنَّ هذا المعوق من أقل المعوقات تأثيرًا في تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية في هذ المجال حسب استجابة أفراد العينة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن هذا المعوق ليس معوقًا مستمرًا وإنما قد يظهر في بيئة دون بيئة، وفي فترة زمنية دون أخرى.

4-1-2-عرض نتائج الهدف الثاني ومناقشتها:

معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابة أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغيرات: اللقب العلمي، التخصص، سنوات الخبرة.

وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف، والكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين استجابة أفراد العينة ونظرًا؛ لأن مجتمع البحث لا معلمي فقد تم استخدام اختباري كروسكال والس ومان ويتني على النحو الآتي:

أ-الفروق في تقديرات العينة وفقًا لمتغير اللقب العلمي:

استخدم الباحث اختبار كروسكال والس للكشف عما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابة أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغير اللقب العلمي، كما تبين النتائج في الجدول رقم (11).

جدول (11)

يوضح نتائج اختبار كروسكال واليس للكشف عما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا في استجابة أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي لكل مجال على حدة تعزى لمتغير اللقب العلمي

المجال	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	قيمة (χ^2)	درجة الحرية	قيمة Sig.	ملاحظة
معوقات تتعلق بالمدرسة	استاذ	9	10,33	0,447	2	0,800	غير دالة
	استاذ مشارك	8	12,13				
	استاذ مساعد	4	10,25				
	المجموع	21					
معوقات تتعلق بإدارة الجودة	استاذ	9	12,00	1,874	2	0,392	غير دالة
	استاذ مشارك	8	11,69				
	استاذ مساعد	4	7,38				
	المجموع	21					
معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية	استاذ	9	10,78	0,853	2	0,653	غير دالة
	استاذ مشارك	8	12,25				
	استاذ مساعد	4	9,00				
	المجموع	21					
جميع المجالات	استاذ	9	12,67	2,949	2	0,229	غير دالة
	استاذ مشارك	8	11,38				
	استاذ مساعد	4	6,50				
	المجموع	21					

يتضح من الجدول (11) أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابات أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية تعزى إلى متغير اللقب العلمي (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)؛ حيث بلغت قيم (x2) للكفايات بشك عام (2,949) ودلالتها الإحصائية (0,229) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (α=0,05)، ما يعني عدم وجود فروق وفقًا للقب العلمي.

كما يتضح من الجدول أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابات أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية تعزى إلى متغير اللقب العلمي؛ حيث بلغت قيمة (x2) للمجال الأول معوقات تتعلق بالمدرسة (0,447)، ودلالتها الإحصائية (0,800)، وبلغت في المجال الثاني معوقات تتعلق بإدارة الجودة (1,874) ودلالتها الإحصائية (0, 392)، وفي المجال الثالث معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية بلغت (0,853) ودلالتها (0, 653).

ويرى الباحث أن هذا الإجماع لدى الخبراء (عينة البحث) يدل دلالة واضحة على تأثير هذه المعوقات وضرورة العمل على التغلب عليها وتبني ذلك من قبل أصحاب القرار والقائمين على التعليم العام حتى يمكن تجاوز الضعف القائم في العملية التعليمية والتوجه نحو تحسين وتطوير مدخلات وعمليات المدرسة للحصور على مخرجات تعليمية مرضية.

ب-الفروق في تقديرات العينة وفقًا لمتغير التخصص:

تم استخدام اختبار مان ويتني للكشف عما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابة أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغير التخصص، كما تبين النتائج في الجدول الآتي:

جدول (12) يوضح نتائج اختبار مان – وتيني للكشف عما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا في استجابة أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي لكل مجال على حده تعزى لمتغير التخصص (تربوي– غير تربوي)

المجال	المجموعة	العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	قيمة (Z)	قيمة Sig. (P.Value)	ملاحظة
معوقات تتعلق بالمدرسة	تربوي	17	180	10,6	− 0,643	0,574	غير دالة
	غير تربوي	4	51	12,75			
	المجموع	21					
معوقات تتعلق بإدارة الجودة	تربوي	17	182,5	10,74	− 0,423	0,698	غير دالة
	غير تربوي	4	48.5	12,13			
	المجموع	21					
معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية	تربوي	17	181	10,65	− 0,572	0,57	غير دالة
	غير تربوي	4	50	12,5			
	المجموع	21					
جميع المجالات	تربوي	17	180.5	10.62	−0,55	0,574	غير دالة
	غير تربوي	4	50.5	12.63			
	المجموع	21					

يتضح من الجدول (12) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابات أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي تعزى إلى متغير التخصص (تربوي، غير تربوي)؛ حيث بلغت قيم (z) للمعوقات بشكل عام(-0,55) ودلالتها الإحصائية (0,574)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (α=0,05)، ما يعني عدم وجود فروق وفقًا للتخصص.

كما يتضح من الجدول أيضًا، أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابات أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي تعزى إلى متغير التخصص؛ حيث بلغت قيم (z)، للمجال الأول معوقات تتعلق بالمدرسة (−0,643) ودلالتها الإحصائية (0,574)، وبلغت في المجال الثاني معوقات تتعلق بإدارة الجودة (−0,423) ودلالتها الإحصائية (0,698)، وفي المجال الثالث معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية بلغت (-0,572) ودلالتها (0,57).

ويعزو الباحث هذا الإجماع لدى الخبراء إلى حقيقة مشكلة البحث الحالي وأهميته في أن التعليم العام بوضعه الراهن غير قادر على تلبية حاجات المجتمع وتطلعاته، في ظل غياب معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية، وهو ما ينعكس سلبًا على التنمية بشكل عام.

ج-الفروق في تقديرات العينة وفقًا لمتغير سنوات الخبرة في مجال الجودة:

تم استخدام اختبار مان ويتني للكشف عما إذا كان هناك فروق دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابة أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، كما تبين النتائج في الجدول رقم (13).

جدول (13) يوضح نتائج اختبار مان وتيني للكشف عما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائيًا في استجابة أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي لكل مجال على حده تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجال	المجموعة	العدد	مجموع الرتب	متوسط الرتب	قيمة (Z)	قيمة Sig. (P. Value)	ملاحظة
معوقات تتعلق بالمدرسة	أقل من خمس سنوات	1	1.5	1.5	-1,61	0,108	غير دالة
	خمس سنوات فأكثر	20	229.5	11,48			
	المجموع	21					
معوقات تتعلق بإدارة الجودة	أقل من خمس سنوات	1	14.5	14.5	-0,607	0,544	غير دالة
	خمس سنوات فأكثر	20	216.5	10,83			
	المجموع	21					
معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية	أقل من خمس سنوات	1	3	3	-1,41	0,159	غير دالة
	خمس سنوات فأكثر	20	228	11,40			
	المجموع	21					
جميع المجالات	أقل من خمس سنوات	1	6	6	-0,85	0,395	غير دالة
	خمس سنوات فأكثر	20	225	11,25			
	المجموع	21					

يتضح من الجدول (13) أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابات أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي تعزى إلى متغير سنوات الخبرة في مجال الجودة (أقل من خمس سنوات، خمس سنوات فأعلى)؛ حيث بلغت قيم (z) للمعوقات بشكل عام (0,85−) ودلالتها الإحصائية (0,395) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (α =0,05)، ما يعني عدم وجود فروق وفقًا لمتغير سنوات الخبرة في مجال الجودة.

كما يتضح من الجدول أيضًا أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0,05) بين استجابات أفراد العينة لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي تعزى إلى متغير سنوات الخبرة في مجال الجودة؛ حيث بلغت قيمة (z) للمجال الأول معوقات تتعلق بالمدرسة (1,61−) ودلالتها الإحصائية (0,108)، وبلغت في المجال الثاني معوقات تتعلق بإدارة الجودة (-

0,607) ودلالتها الإحصائية (0,544)، وفي المجال الثالث معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية بلغت (1,41−) ودلالتها (0,159).

ويعزو الباحث إجماع الخبراء (عينة البحث) وبحسب خبراتهم في مجال الجودة والاعتماد المدرسي إلى أن معرفة تلك المعوقات وتجاوزها من قبل صناع القرار والقائمين على التعليم العام، والعمل على توحيد الجهود وحشد الطاقات من خلال خطة استراتيجية لتطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام الذي سينعكس إيجابًا على التعليم بشكل عام، وعلى المدرسة ومخرجاتها بشكل خاص.

4-1-3-ملخص النتائج:

تتلخص أهم الاستنتاجات في النقاط الآتية:

1- أن درجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطني في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية كانت (عالية جدًا).

2- جاء ترتيب المجالات على النحو الآتي:

- مجال معوقات تتعلق بإدارة الجودة أولًا بمتوسط حسابي (4,77)، وانحراف معياري (0,093) ونسبة متوسط الاستجابات (95,40) ودلالة لفظية (عالية جدًا).
- مجال معوقات تتعلق بالمدرسة ثانيًا بمتوسط حسابي (4,71)، وانحراف معياري (0,131) ونسبة متوسط الاستجابات (94,20) ودلالة لفظية (عالية جدًا).
- مجال معوقات تتعلق بالإدارات التعليمية ثالثًا بمتوسط حسابي (4,68)، وانحراف معياري (0,098) ونسبة متوسط الاستجابات (93,62) ودلالة لفظية (عالية جدًا).

3-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين استجابة تقديرات الخبراء لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطني في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغيرات الدراسة اللقب العلمي: (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين استجابة تقديرات الخبراء لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطني في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغيرات الدراسة التخصص: (تربوي، غير تربوي).

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0,05) بين استجابة تقديرات الخبراء لدرجة حدة معوقات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطني في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغيرات الدراسة سنوات الخبرة في مجال الجودة: (أقل من خمس سنوات، خمس سنوات فأكثر).

4-2-التوصيات:

1- على وزارة التربية والتعليم العمل على تجاوز المعوقات التي تضمنتها أداة البحث الحالي.

2- على وزارة التربية والتعليم الإسراع في إصدار دليل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي والعناية بتطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام التي تضمنها الدليل.

3- على وزارة التربية والتعليم تطوير ولوائح التعليم العام أنظمته بما يخدم تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي.

4- على وزارة التربية والتعليم تدريب وتأهيل مدير وأعضاء إدارة الجودة والاعتماد المدرسي وإكسابهم المعارف والمهارات العملية لآليات عمل إدارة الجودة والاعتماد المدرسي وتوفير متطلباتها واحتياجاتها.

4-3-المقترحات:

1- عمل دراسة بعنوان: متطلبات تطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

2- عمل دراسة بعنوان: تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة والاعتماد المدرسي الوطنية في مدارس التعليم العام في الجمهورية اليمنية.

3- عمل دراسة بعنوان: بناء برنامج تدريبي مقترح لتنمية مهارات أعضاء إدارة الجودة والاعتماد المدرسي في الإدارات التعليمية في الجمهورية اليمنية.

5-قائمة المراجع:

5-1-المراجع العربية:

- الحسين، إبراهيم عبد الكريم (2008)، **معوقات التحول من المدرسة التقليدية إلى مدرسة الجودة**. ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوي الرابع عشر الذي تقيمه الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) تحت عنوان الجودة في التعليم، منطقة القصيم.
- الدبي، ليلى محمد، (2008)، **معوقات ومشكلات تحقيق الجودة في التعليم**. ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر بعنوان (الجودة في التعليم) الذي تعقده الجمعية السعودية للعلوم التربوية (جستن)بالقصيم في28: 29 ربيع الآخر 1428هـ.
- الدوسري، علي، (2008)، **تجربة مدرسة الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز في التحول نحو إدارة الجودة الشاملة**. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الجودة في التعليم العام :اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، بريدة – القصيم.
- ردمان، عمر، (2016)، نموذج مقترح لتطوير التعليم العام في اليمن في ضوء بعض محاور نظام الجودة والاعتماد. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القرآن الكريم والعروم الإسلامية، السودان.
- الشربيني، (2013)، **معوقات تحقيق الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية**. بحث مقدم إلى اللقاء السنوي السادس عشر حول الاعتماد المدرسي. الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، للفترة من4-6/فبراير، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عابدين، محمد عبد القادر،(2001) ،**الإدارة المدرسية الحديثة**، دار الشروق، عمان، الأردن.
- العجمي، محمد حسنين (2003) متطلبات تحقيق الجودة الشاملة في مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء أسلوب الاعتماد المؤسسي/ الأكاديمي، **مجلة الثقافة والتنمية**، العدد (7).
- العضاضي، سعيد علي، (2008) **معوقات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي " حالة تطبيقية جامعة الملك خالد** . "بحث مقدم للمؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية.
- عكاشة، أشرف، (2012)، بعض معوقات تأهيل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول على الاعتماد التربوي. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر.
- الفراص، محمد أحمد، (2018)، مدى تطبيق نظام الاعتماد المدرسي في المرحلة الثانوية بالجمهورية اليمنية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جمهورية السودان.
- كامل، كمال، (2002)، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي** .المؤتمر السنوي السابع لكلية التجارة إدارة الأزمة التعليمية في مصر، جامعة عين شمس، 26 أكتوبر، ص:601-612 .
- الكوشاب، سامي، (2000)، المشكلات التي تواجه الإدارة في المدرس الأهلية بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزيرة، الخرطوم، السودان.
- المطري، سميرة صالح، (2018)، أنموذج مقترح لتهيئة مدارس التعليم العام في اليمن للاعتماد المدرسي. **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة صنعاء، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- مجيد، سوسن شاكر والزيادات، محمد عواد (2008) **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والعالي**. دار صفاء، ط (1)، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- النبوي، أمين محمد (2006) الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم قبل الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة التربية**، العدد (19).
- وزارة التربية والتعليم، (2005)، **التشريعات التعليمية**. مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- ـــــــــــــــ، (2014)، **دليل ضمان الجودة والاعتماد المدرسي**. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- ـــــــــــــــ، (2014)، **الإطار المرجعي للاعتماد المدرسي**. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- اليحيوي، صبرية مسلم، (2003) **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتطوير التعليم العام للبنات في المملكة العربية السعودية** .رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإدارة والاقتصاد، المملكة العربية السعودية.

5-2-المراجع الأجنبية:

- Browne Ferrigno, Tricia And Others, (2002)" Performance Outcomes And Accreditation"**, Paper Presented At The Annual Meeting Of The University Council For Educational Administration**, Pittsburgh, 1-3 November.
- Masion, Serena & Zarazua, Miguel, (2015) What works to imprve the quality of student learning in developing countries? University of Oxford, United Kingdom**, International Journal of Educational Development**, 48 (2016) 53-65.
- NEASC, (2011), standards for accreditation commission on Institutions of Higher Education, New England Association of Schools and Colleges.
- Washington State Bard of Education, (2007), Accreditation Study Committee, Report and Draft, Quote Date 28/12/2019 Available at: the link: **http://www.sbe.wa.gor.**
- WASC, (2012), **Focus on Learning JOINT WASC/CDE process Guide**, for All California public Schools, Including California Charter Schools. California Department of Education.

مجلة جامعة الجزيرة

(علميَّة – دوريَّة – محَّكمة)

واقع ممارسة الشفافية الإدارية بجامعة إب

أ/ فهد إسماعيل قايد علي أحمد الضراسي
طالب ماجستير بقسم الإدارة وأصول التربية، كلية التربية، جامعة إب -الجمهورية اليمنية
Email: Fahadismail78@gmail.com
Tell: 00967-771893880

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستبانة تكونت من (46) فقرة، موزعة على (6) مجالات: اللوائح والأنظمة، والبيانات والمعلومات، والاتصال الإداري، والمشاركة في صناعة القرارات، وتقييم الأداء، والمساءلة. وبعد التأكد من صدقها وثباتها، تم تطبيقها على عينة عشوائية طبقية تكونت من (236) فردًا، منهم (95) من الفئة الوظيفية الأكاديمية، و(141) من الفئة الوظيفية الإدارية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في الواقع الممارس للشفافية الإدارية في جامعة إب على مستوى الأداة بشكل عام، وعلى مستوى كل مجال من مجالات الشفافية. وأوصى الباحث بضرورة تفعيل ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب من خلال سن القوانين والتشريعات التي تلزم قيادات الجامعة على انتهاج الشفافية خلال تأدية مهامهم وأعمالهم الأكاديمية والإدارية.

الكلمات المفتاحية: الشفافية الإدارية؛ جامعة إب.

Abstract:

The aim of the study was to identify the reality of practicing administrative transparency at the University of Ibb, and to achieve the objective of the study, the researcher used the descriptive method, he also used a questionnaire consisting of (46) items, divided into (6) fields: bylaws and regulations, data and information, administrative communication, participation in decision-making, And evaluation of performance and accountability, it has been confirmed its validity and reliability The sample of the study consisted of(236) employees, whom (95) were from the academic job category, and (141) were from the administrative job category, and the study found that there is a weakness in the practicing reality. For administrative transparency at the University of Ibb At the level of the instrument as a whole and at the level of each area of transparency. The researcher recommended the necessity of activating the practice of administrative transparency at the University of Ibb by enacting laws and legislations that oblige university leaders to pursue transparency during the performance of their academic and administrative duties and work.

Keywords: Administrative Transparency, Ibb University.

1-الإطار العام للدراسة، والدراسات السابقة:

1-1-الإطار العام للدراسة:

1-1-1-المقدمة:

يشهد العصر الحالي تطورات وتغيرات علمية وتكنولوجية متسارعة في شتى المجالات، وأهمها ثورة المعلومات والاتصالات التي أفرزت تحديات أمام دول العالم وأنظمتها المؤسسية؛ الأمر الذي دفع حكومات بلدان العالم قاطبة، أن تعيد النظر بأنظمتها الإدارية الخدمية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، بحيث تتمكن من مواجهة مشكلاتها الإدارية التي انعكست سلبًا على مستوى أداء مؤسساتها.

ومن تلك المشكلات الروتين الممل، وتضخم الجهاز الإداري، والأنظمة القديمة، وضعف القيم الديمقراطية، والمحاباة والمحسوبية، ومعاير تقييم غير واضحة، وتراجع القيم الإدارية الحديثة، والمركزية الشديدة، وإضفاء طابع من السرية على الأعمال الإدارية (السبيعي، 2010، 2).

وقد فرض ذلك تزايد اهتمام الباحثين والمفكرين في علوم الإدارة، فظهرت العديد من المداخل الإدارية الحديثة التي تنتهج حلًا للمشكلات الإدارية التي تواجه المؤسسات، وتمكنها من تطوير أدائها بما يواكب التطورات والتغيرات المتسارعة، ومن أبرز تلك المداخل، مدخل الشفافية الإدارية الذي استقطب اهتمام الكثير من المؤسسات على مختلف المجالات، ومن أهمها المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها وتنوع مخرجاتها؛ كونها المعنية أكثر من غيرها بإعداد المواطنة القادرة على مواكبة تلك التطورات والتغيرات؛ الأمر الذي يجعل من مؤسسات التعليم وفي مقدمتها الجامعات أن تكون مُعدة وفق معايير وأسس تجعل من رسالتها العلمية والحضارية والإنسانية عند مستوى التوقعات.

ويعتمد مدخل الشفافية الإدارية على وضوح التشريعات والقوانين ودقتها ومصداقيتها وسهولة الوصول إليها وتبسيطها، فضلًا عن العلانية والوضوح في نشر البيانات والمعلومات والإفصاح عنها، وتبسيط الإجراءات وآليات العمل وتوضيحها، ناهيك عن الموضوعية والوضوح في اتخاذ القرارات الإدارية، والخضوع للمساءلة وهو ما يسهم في القضاء على الفساد (أبو ريالة، 2018، 12).

لذلك فإن الجامعات التي تنتهج مدخل الشفافية الإدارية يجعل منها منظمات مجتمعية رائدة، وأنموذجًا خدميًّا لبقية منظمات المجتمعات الأخرى، ومن ثم فهي تؤدي واجباتها على أكمل وجه، وهي بذلك تسعى إلى تجفيف منابع الفساد فيها، وحشد همم العاملين في زيادة أدائهم، وهذا ما يؤكده الحشاش في دراسته (2014، 18)؛ إذ يشير إلى أَنَّ الأخذ بمدخل الشفافية الإدارية في الجامعات، إنما ينعكس إيجابًا على مجموع العمليات الإدارية والأكاديمية فيها؛ وهو ما يسهم في تقدمها وتطور أدائها، وقيامها بواجباتها كما هو متوقع منها، وهي بذلك بيئة غير صالحة لنمو الفساد واستشرائه.

وتتطلب الشفافية الإدارية في الجامعات أن تكون الممارسات الإدارية في اللوائح، والمعلومات والاتصال، والتقييم والمساءلة، واتخاذ القرارات شفافة تعكس ما يجري ويدور بداخل الجامعة، بحيث

تكون كل الحقائق معروضة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش بهدف تحسين الممارسات الإدارية (أبو كريم، 2016، 65).

وتنبع أهمية الشفافية الإدارية من كونها تعمل على تحسين مختلف المستويات الإدارية الجامعية، وتعزيز مبدأ المساءلة، وتشييع الثقة وتكرسها، وكذلك الولاء والتعاون بين القيادات الإدارية والأساتذة من جهة وبينهم وبين الطلبة وأولياء أمورهم من جهة أخرى (الزعابي، 2014، 47)، فضلًا عن أَنَّهَا تساعد العاملين في فهم كل ما يحيط بهم من قرارات ولوائح وقوانين في العمل، والبعد عن الواسطة والمحسوبية، ويجعل الجميع يشعر بالطمأنينة في العمل وتقدير الذات والاهتمام بالأداء والإنتاج؛ وهو ما ينعكس إيجابًا في أدائها (أبو ريالة، 2018، 13).

وبهذا الصدد فإن مدخل الشفافية الإدارية تتعاظم أهميته بوصفه توجهًا إداريًّا عالميًّا حديثًا ومعاصرًا؛ الأمر الذي جعل معظم المنظمات الدولية تهتم بتطبيقه وتعزز استخدامه على مختلف المجالات، ومنها مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وأكدت كذلك العديد من الدارسات العالمية والعربية أهمية تطبيق الشفافية الإدارية في مختلف المؤسسات، ولا سيما المؤسسات التعليمية وفي طليعتها الجامعات؛ من أجل تطوير العمل الإداري والأكاديمي فيها، ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر، دراسة كل من: سفنسون (Svensson,2007)، الحربي (2012)، وجابنون (Jabnoun,2015)، فلوريز وآخرين(Florez et al,2016)، والموسي (2017)، حسن(2018).

وتماشيًا مع التوجه الحكومي في الجمهورية اليمنية لإرساء الشفافية الإدارية في مختلف المؤسسات، من خلال مبادرة الحكومة اليمنية نحو تطبيق مشروع الإصلاح المالي والإداري التي تمخض عنه إصدار العديد من القوانين والاستراتيجيات ولعل أبرزها: القانون رقم (30) لسنة2006م، بشأن إقرار الذمة المالية، والقانون رقم(39) لسنة 2006م، بشأن مكافحة الفساد، والقانون رقم (13) لسنة 2012م، بشأن الحصول على المعلومات، وتُرجمت هذه التشريعات إلى توجهات استراتيجية وطنية أبرزها: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2010-2014م، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للأعوام 2006-2010م، وتُوجت هذه التوجهات بصدور الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة – يد تحمي ويد تبني للعام(2019) التي وضعت مساحة واسعة لجهود مكافحة الفساد، وتطبيق الشفافية في مختلف المؤسسات ومنها المؤسسات التعليمية، وبناء عليه فقد تولد لدى الباحث الرغبة في دراسة الشفافية الإدارية في الجامعة التي يدرس فيها، ومعرفة واقع ممارسة جامعة إب للشفافية الإدارية من وجهة نظر الفئة الأكاديمية والإدارية العاملة في الجامعة.

1-1-2-مشكلة الدراسة:

تؤدي الجامعات دورًا كبيرًا في ترسيخ مبادئ الشفافية الإدارية التي تُعَدُّ من المفاهيم الإدارية الحديثة المتطورة التي يجب على جميع المؤسسات الإدارية الأخذ بها لما لها من أهمية في معالجة

العديد من المشاكل الإدارية (حرب، 2011، 4)، فضلًا عن أن الأخذ بها يمكن المؤسسات الجامعية من تجاوز العقبات، ويساعدها في تحقيق أهدافها، وخدمة مجتمعها (الدعيس، 2018، 390).

وبناء على ما سبق من التأكيد على أهمية تبني الشفافية الإدارية في العمل الإداري في كافة المؤسسات ومنها المؤسسات الجامعية؛ تبرز أهمية الكشف عن واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب؛ نظرًا لما للشفافية الإدارية من أهمية بالغة في قيام الجامعة بوظائفها الإدارية والأكاديمية بكفاءة وفاعلية، وقدرتها على حل المشكلات التي تواجهها، وتعمل على تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها، لتصبح بعد ذلك قادرة على المنافسة محليًا، وإقليميًّا، ودوليًّا. وعليه، فَإِنَّهُ يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية بالسؤال الرئيس الآتي:

ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب من وجهة نظر الفئة الوظيفية الأكاديمية والإدارية؟

وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

1- ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال اللوائح والأنظمة؟
2- ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال البيانات والمعلومات؟
3- ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال الاتصال الإداري؟
4- ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال المشاركة في صناعة القرارات؟
5- ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال تقييم الأداء؟
6- ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال المساءلة؟

1-1-3-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجالات: اللوائح والأنظمة، والبيانات والمعلومات، والاتصال الإداري، والمشاركة في صناعة القرارات، وتقييم الأداء، والمساءلة.

1-1-4-أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها النظرية والعملية من أهمية استخدام المداخل الحديثة في الفكر الإداري المعاصر، كمدخل الشفافية الإدارية ودوره في تطوير الأنظمة الإدارية وتحسينها، ويمكن للباحث أن يوضح أهمية الدراسة من الناحية النظرية والإجرائية بالآتي:

1- تُمثل هذه الدراسة استجابة علمية تندرج في سياق مساعي جهود الحكومة الوطنية للبلاد وفقًا للرؤى والاستراتيجيات وتقارير المنظمات المحلية والدولية لمحاربة الفسادالإداري؛ وهو ما يجعل من تلك الدراسة ذا قيمة علمية ومعرفية، تسهم في خدمة متطلبات التنمية الشاملة على مختلف المجالات.

2- تُشخص هذه الدراسة بإجراءاتها العلمية والعملية واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب؛ الأمر الذي يجعل منها مرآة عاكسة لواقع الممارسات الحالية للأداء في جامعة إب والجامعات اليمنية الحكومية الأخرى.

3- تُفيد هذه الدراسة بما قد تتوصل إليها من استنتاجات وتوصيات القيادات الإدارية والأكاديمية للجامعة في مراجعة النظم واللوائح والتشريعات الإدارية في ضوء إجراءات مدخل الشفافية الإدارية، بوصفه مدخلًا إداريًّا ثبت فاعليته في تطوير الأداء المؤسسي في شتى المجالات.

5- تُساعد هذه الدراسة القيادات الجامعية على مختلف وحداتها التنظيمية في ممارسة مدخل الشفافية الإدارية، بما يحقق لديهم السبق في التطوير والارتقاء بمستوى الأداء الإداري والأكاديمي.

6- تُعد هذه الدراسة بما تتضمنته من محتوى نظري وآخر إجرائي، وبما قد تتوصل إليها من استنتاجات وتوصيات إضافة متواضعة للمكتبات الجامعية في الجمهورية اليمنية.

1-1-5-حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على قياس واقع ممارسة جامعة إب للشفافية الإدارية من خلال المجالات الآتية: اللوائح والأنظمة، والبيانات والمعلومات، والاتصال الإداري، والمشاركة في صناعة القرارات، وتقييم الأداء، والمساءلة.

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على االفئة الوظيفية الأكاديمية والإدارية العاملة في رئاسة الجامعة والوحدات التنظيمية التابعة لها.

الحدود المكانية: جميع الوحدات التنظيمية لجامعة إب، بما فيها رئاسة الجامعة.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2022/2021م.

1-1-6-مصطلحات الدراسة:

الشفافية الإدارية: تعرف الشفافية الإدارية إجرائيًا بِأَنَّهَا: مجموعة من الإجراءات والسلوكيات الوظيفية التي تمارسها جامعة إب على مختلف مستوياتها ووحداتها التنظيمية، والمحققة للشفافية الإدارية في جميع مجالاتها كما تراها أفراد عينة الدراسة والمحددة بالدرجة المتحصل عليها من خلال إجاباتهم على فقرات مجالات الاستبانة المعدة لهذا الغرض.

1-2-الدراسات السابقة:

في هذا الجزء يستعرض الباحث بعض الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات، ومن ثم التعقيب عليها.

1-2-1-استعراض الدراسات:

–**دراسة سفنسون (Svensson, 2007)** وهدفت إلى توضيح المتطلبات القانونية من أجل الشفافية في التعيينات والحوافز والترقيات في مؤسسات التعليم العالي السويدية. وقد اعتمدت الدراسة على المداخل النوعية والكمية (المنهج الوصفي والتجريبي)، وتم إجراء مقابلات مع كبار المسؤولين التنفيذيين في تلك المؤسسات، بالإضافة إلى تحليل مضمون الوثائق القانونية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: تتوفر درجة عالية من الشفافية في جميع مراحل اتخاذ القرارات في التعيينات والحوافز في قطاع التعليم العالي السويدي.

–دراسة **العمري (2013)**، وهدفت إلى معرفة درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعيقاتها وطرق تحسينها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي واستخدمت الاستبانة أداةً لتحقيق أهداف الدراسة. وتوصلت إلى أن الدرجة الكلية لممارسة الشفافية الإدارية كانت متوسطة، وكانت أعلى الأبعاد ممارسة هي بعد شفافية الاتصال وأقلها بعد شفافية المساءلة.

–دراسة **جمال الدين (2013)** التي هدفت إلى التعرف على مفهوم الشفافية والمساءلة لدى القيادات الأكاديمية بكليات التربية جامعة صنعاء وعلاقته بمستوى ممارستهم له. وأستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن تقدير القيادات الأكاديمية لدرجة ممارسة الشفافية الإدارية كان متوسطًا.

–دراسة **جابنون (Jabnoun,2015)**، وهدفت إلى التحقق من تأثير الشفافية، والثروة والديمقراطية على عدد من الجامعات لكل مليون نسمة، من التي ترتيبها بين أفضل 300 و500 جامعة. واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة، وتم جمع البيانات من خلال الوثائق الخاصة بالجامعات، وتمثلت عينة الدراسة بـ(39) دولة. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول ذات الجامعات الأعلى مرتبة هي ذات مستويات ناتج إجمالي وشفافية وديمقراطية، وأن الشفافية هي العامل المهم الوحيد الذي يحدد مباشرة عدد الجامعات بين الـ 500 أعلى في العالم؛ الأمر الذي يعني أن الجامعات المصنفة بين أعلى500 توجد غالبًا في الدول ذات مستوى من الشفافية الأعلى.

–**دراسة المسوري** (2016) بعنوان: "درجة الشفافية المالية والإدارية وعلاقتها بجودة الأداء التدريسي للأقسام الأكاديمية في الجامعات الحكومية"، وهدف الباحث من خلالها إلى التعرف على درجة الشفافية المالية والإدارية في الجامعات الحكومية اليمنية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين درجة الشفافية المالية والإدارية في الجامعات الحكومية اليمنية ومستوى جودة الأداء التدريسي للأقسام الأكاديمية فيها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة أداةً لجمع المعلومات. وتوصلت إلى أن درجة الشفافية الإدارية والمالية في الجامعات الحكومية اليمنية من وجهة نظر أفراد عينة البحث، كانت متوسطة.

– **دراسة فلوريز وآخرين** (Florez et al,2016) بعنوان: "الشفافية ومحدداتها في الجامعات الكولومبية" هدف الباحثون من خلالها إلى تحليل وتقييم العوامل التي تؤثر في مستوى الشفافية في الجامعات الكولومبية من وجهة نظر عمداء الكليات بها. واستخدم الباحثون المنهج المسحي، ومثلت الاستبانة أداة للبحث، وعينة الدراسة عمداء الكليات في (81) جامعة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود علاقة إيجابية بين الممارسات الإدارية المتبعة في الجامعة والشفافية، فضلًا عن أن النموذج الإداري في الجامعات الكولومبية يتميز بدرجة جيدة من الشفافية والمساءلة وحرية الإفصاح عن المعلومات.

–دراسة **الموسي (2017)**، هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة الملك فيصل من وجهة نظر الإداريين والإداريات لأربعة مجالات هي: شفافية المعلومات، شفافية الاتصال، شفافية المساءلة، وشفافية اتخاذ القرارات. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية من خلال الصيغة الإلكترونية لاستبانة الدراسة التي تم تعميم رابطها من خلال عمادة الدراسة العلمي في الجامعة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن درجة ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة الملك فيصل من وجهة نظر الإداريين والإداريات كانت متوسطة.

–دراسة **حسن (2018)** التي هدفت إلى الكشف عن واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة في مجالات: القوانين واللوائح، والمعلومات وإجراء العمل، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، والاتصال الإداري، وتقييم الأداء، والمساءلة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والموظفين. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة أداة لجمع المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة حصل على درجة متوسطة.

–دراسة **الهندي (2019)**، وهدفت إلى التعرف على درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية في الأقسام الأكاديمية النسائية في كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، والتعرف على أهم متطلبات الالتزام بممارستها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبانة لجمع المعلومات. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية الداخلية والخارجية جاءت متوسطة وفقًا لآراء مفردات العينة.

1-2-2-التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع الشفافية الإدارية وواقع ممارستها في الجامعات، ومن حيث المشكلة الدراسية المتمثلة بالمشكلات المتعددة التي تعاني منها معظم الجامعات نتيجة غياب الشفافية الإدارية، كما تتفق هذه الدراسة مع أغلب الدراسات السابقة

في منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي، واستعمال الاستبانة أداة لجمع البيانات، فضلًا عن اتفاقها مع أغلب الدراسات السابقة في أهمية النتائج المتوقعة سواءً للجهات والمؤسسات المعنية أو للمهتمين والباحثين، وكذا التوصيات والمقترحات.

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في هدف الدراسة؛ حيث سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب، كما اختلفت عن معظم الدراسات السابقة في عينة الدراسة، وهم الفئة الوظيفية الأكاديمية والإدارية في جامعة إب، والتعرف من خلالهم على واقع ممارسة الجامعة للشفافية الإدارية. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة الحالي وأسئلتها، وبناء الإطار النظري والمنهجي للدراسة، والاهتداء إلى مصادر ومراجع وبحوث ودراسات تتعلق بموضوع الدراسة.

2-الإطار النظري للدراسة:

يتضمن الإطار النظري عرضًا لموضوع الشفافية الإدارية من حيث المفهوم، والأهمية، ومبرراتها، وأسسها ومبادئها، وعناصرها، ومجالاتها، وذلك وفقًا للآتي:

2-1-مفهوم الشفافية:

حظي مفهوم الشفافية باهتمام الكثير من الكُتاب والباحثين، ولقي اهتمامًا من قبل الحكومات الرسمية، والمنظمات الدولية والإقليمية، ونتيجة لذلك تعددت تعريفات الشفافية فتناولها الباحثون من عدة زوايا، تبعا لتنوع مجالاتها، واختلاف وجهات النظر المستخدمة من أجله، وقبل استعراض بعض التعريفات لمفهوم الشفافية يتم توضيح المفهوم اللغوي للشفافية كما ورد في بعض المعاجم على النحو الآتي:

2-1-1-المفهوم اللغوي للشفافية:

تُفسر معظم قواميس اللغة كلمة الشفافية بالوضوح والصراحة، فجاءت كلمه الشفافية في معجم الرائد الصغير، أن الشفاف من الزجاج أو الثياب أو غيرها: ما رق حتى يظهر ما وراءه أو ما تحته (مسعود، 1982، 371).

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة، شف الثوب ونحوه: رق ولم يحجب ما وراءه، وشف الجسم: نحل، رق من النحول، استشف الأمر (استنبطه، واستنتجه وتبين ما فيه بفراسته، شفافية [مفرد]: قابلية الجسم لإظهار ما وراءه: ويستعار للشخص الذي يظهر ما يبطن، فيقال له: رجل ذو شفافية (عمر، 2008، 1217-1218).

وهي ترجمه لكلمة (transparence) التي تعني النفاذية، أي ما يمكن الرؤية من خلاله أو ما لا يمنع الرؤية، وما لا يحجب أو يستر أو يمنع مثل الزجاج، ويضاده لفظ المعتم opaque (الراشدي، 2007، 23).

2-1-2-مفهوم الشفافية اصطلاحا:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الشفافية بِأَنَّهَا: "الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية في الوقت المناسب وبطريقة منظمة" (صندوق النقد الدولي، 2007، 12). ويرى، حرب (2011، 12) أن الشفافية تتضمن وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها البعض وموضوعيتها، وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع، وتوفير مناخ صحي يسوده الثقة. كما عرفها، شناكنبرج (Schnackenberg,2012,4)، بِأَنَّهَا: "مستوى الإدراك الكامل (أي الإفصاح) وإمكانية الفهم. (أي الوضوح) والصواب (أي الدقة)".

بينما تعرفها منظمة الشفافية الدولية بِأَنَّهَا: "وضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة، وفي العلاقة بينهما وبين المواطنين المنتفعين من خدماتها، وعلانية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل المؤسسة، وكذلك ربط الشفافية بوجود سياسة عامة للإفصاح عن المعلومات، وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة" (أبو شقرا وآخرون، 2018، 2821-282).

2-2-أهمية الشفافية الإدارية:

تكمن أهمية الشفافية الإدارية في المؤسسات الجامعية؛ كونها تعمل على إزالة العوائق البيروقراطية، والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وسهولة إيصال المعلومات من القمة والقاعدة والتغذية العكسية (Badah, 2013, p. 253).

كما تقوم الشفافية الإدارية بتبسيط العمليات الإدارية والأكاديمية وجعلها أكثر وضوحًا (هرون وجمال، 2017، 545). علاوة على أنها تساعد العاملين في الجامعة على فهم كل ما يحيط بهم من قرارات ولوائح وقوانين وتشعرهم بالنزاهة في العمل والبعد عن الواسطة والمحسوبية وتخلق جو من الثقة بين العاملين والإدارة (أبو ريالة، 2018، 13)، وتحد من انتشار الممارسات الغامضة (الطوب، 2019، 6).

فضلًا عن أن الجامعات التي تطبق الشفافية في كافة أعمالها؛ تتسم بمناخ تنظيمي تتوفر فيه العديد من القيم الإيجابية مثل: التعاون، والاستقلالية، والنزاهة، وتوفير الوقت (رمزي، 2013، 31)، ويتم اختيار القيادات الإدارية فيها ذات النزاهة، والأمانة، والموضوعية، والانتماء والولاء للمؤسسة وللصالح العام (الشلوي، 2016، 19)؛ الأمر الذي يرفع من مستوى الانتماء الوظيفي، والولاء

التنظيمي لدى العاملين تجاه المؤسسة، ويتولد لديهم حالة من الشعور بالملكية تجاه المؤسسة كما لو أنها ملك لهم (رمضان، 2019، 19).

يتضح مما سبق أن نجاح الجامعات في تحقيق أهدافها وأداء وظائفها أمور لا يمكن تحقيقها إلا بوجود الشفافية الإدارية، وأن تطبيق الجامعات للشفافية، ينعكس إيجابًا على منسوبي الجامعات وعلى الجامعات نفسها بوصفها منظمات مجتمعية وفكرية رائدة؛ وهو ما يؤصل مكانتها العلمية والأكاديمية، ويسهم في الارتقاء بمستوى أدائها وجودة نتائجها، ويجعل منها مراكز إشعاع فكري وحضاري عالمي.

2-3-عناصر الشفافية:

من خلال إطلاع الباحث على أدبيات موضوعه وحيثياته، وجد أن هناك اختلافًا بين الباحثين في تحديد عناصرها. فالسكارنة (2011، 205) يحدد عناصر الشفافية الإدارية بعنصرين هما: العلانية والقانونية. وحددها شانكن برج (schnackenberg, 2012, 7) بثلاثة عناصر هي: المصداقية، والإفصاح، والوضوح. بينما حددها الحربي (2012، 313)، والحسنات (2013، 11) بخمسة عناصر هي: الفساد، والمساءلة والمحاسبة، والديمقراطية، والنزاهة، والثقة والتمكين.

أما السبيعي (2010، 35) فقد حددها بسبعة عناصر هي: العلانية، والوضوح، والمكاشفة، والمصداقية، والتمكين، والإفصاح، والقانونية. وفي السياق ذاته وجد الباحث خلطًا واضحًا بين عناصر الشفافية الإدارية ومبادئها؛ الأمر الذي دفعه بفضوله العلمي وقناعته الشخصية، إلى أن يحدد عناصر الشفافية ذات الصفة المفهومية والدلالة الوظيفية ومقاربتها مع طبيعة المؤسسة الأكاديمية المستهدفة بالدراسة بالآتي: **العلانية، والقانونية، والوضوح، والديمقراطية، والنزاهة.**

كما أن توافر العناصر السابقة يؤسس لوجود شفافية إدارية في المؤسسات الجامعية؛ وهو ما يساعدها على توفير بيئة عمل مناسبة خالية من المحسوبية والفساد، وقائمة على مشاركة العاملين في قرارات ونشاطات الجامعة، ووضوح ودقة إجراءات العمل وآلياته، كما تساعد على توفير أنظمة مساءلة إدارية على درجة عالية من الكفاءة.

2-4-أسس الشفافية الإدارية ومبادئها:

ترتكز الشفافية الإدارية على مجموعة من الأسس والمبادئ، ويمكن توضيحها كما ذكرها الغالبي والعامري (2010، 438)، على النحو الآتي:

- وضوح رسالة المؤسسة ومبرر وجودها، وذلك من خلال التحديد الدقيق لرؤيتها ودورها في المجتمع وأهدافها الاستراتيجية.
- مشروعية وجود المؤسسة، من حيث كونها تحظى بقبول من مختلف فئات المجتمع، وبما يمكنها من رسم صورة ناصعة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين بها.

- وضوح وبساطة وعدم تعقيد آليات وإجراءات العمل، وأن يجري تحديث وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات المصلحة.
- النشر الواسع للمعلومات والبيانات، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة مدى تطورها وتقدمها.
- ابتعاد المؤسسة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشك حيثما أمكن، وأن تتسم بالوضوح والإعلان عن النشاط والممارسات، وأن تعتمد في أساليبها الإدارية على تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص.
- امتلاك المؤسسة لمدونات أخلاقية تضعها نصب أعينها دائما وهي تمارس أعمالها.
- تصميم برامج للتوعية بمفهوم الشفافية وضرورة احترامه وسبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو السلعة المنتجة ومعرفة حقوقهم وعدم تجاوزها.
- امتلاك المؤسسة موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه باستمرار، بحيث يعطي صورة صادقة وأمينة ونزيهة عما يجري داخل المؤسسة.

2-5-مبررات تبني الشفافية الإدارية في الجامعات:

هناك العديد من المبررات الداعية لتبني الشفافية الإدارية في المؤسسات الجامعية أشار إليها الحربي (2012، 322)، بالآتي:

- زيادة الضغط المجتمعي على الجامعات ومطالبتها بالإفصاح عن أنشطتها وبرامجها الإدارية والأكاديمية.
- وعي أفراد المجتمع بأهمية تبني الجامعات للشفافية الإدارية انطلاقًا من دورها النموذجي في قيادة بقية مؤسسات المجتمع، وذلك من خلال ترسيخ قيم النزاهة والشفافية.
- منح التعليم العالي والجامعات تحديدًا الميزانية الكافية واللازمة للقيام بوظائفها، وإطلاع المستفيدين وأصحاب العلاقة على المجالات التي صرفت فيها، ومردودها على الجامعة والمجتمع.
- التنافس بين الجامعات لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات، ما يتطلب زيادة مواردها المالية، بما يمكنها من الوفاء بالإنفاق على برامجها الأكاديمية والإدارية.

2-6-مجالات الشفافية الإدارية:

2-6-1-اللوائح والأنظمة:

تُعد اللوائح عنصرًا أساسيًّا تقوم عليها الشفافية في أي مؤسسة، فهي الداعم الرئيس لعملية الاستقرار المؤسسي؛ لذا لا بد أن تكون على درجة عالية من الوضوح والدقة، بحيث تراعي وتتناسب مع إمكانات المؤسسة المادية والبشرية، وقابلة للتطبيق على جميع العاملين دون تمييز، ويجب أن تُراجع بشكل مستمر حسب الحاجة ومواكبة للمستجدات (أبو سنجر، 2016، 29). ويرى السبيعي

(2010، 27) أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين اللوائح والأنظمة والشفافية الإدارية، من حيث وضوحها وبساطتها وعلانيتها؛ الأمر الذي يؤدي إلى حُسن التعامل معها من قبل المراجعين والموظفين، بحيث تكون غير قابلة للتأويل، أي لا يحتمل أي منها أكثر من معنى، وألا تكون مبهمة تشعر العاملين بعدم الاطمئنان والأمن الوظيفي؛ وهو ما يؤثر سلبًا قي أدائهم في تحقيق أهداف الجامعات ووظائفها التي تطمح إلى تحقيقها. فضلًا عن أن وضوحها وعلانيتها يساعدان على اتخاذ قرارات موضوعية ومشاركة المستفيدين في صناعتها، وبناء علاقة راسخة معهم تقوم على أسس قوية من النزاهة والثقة المتبادلة (الحربي، 2012، 318).

2-6-2-البيانات والمعلومات:

إن الإدارة الناجحة هي التي تعتمد على مورد المعلومات في جميع مستوياتها الإدارية، والاستخدام الفعال لها، في عملية التخطيط، والتوجيه، والتنسيق، والمتابعة، والتقييم، وتحقيق الاهداف الاستراتيجية، كما أن الهيكل التنظيمي يرتبط بشكل وثيق في المعلومات، ولا يمكن للإدارة أن تحقق الرقابة الفعالة بدون معلومات صحيحة ودقيقة وفي التوقيت السليم، كما هي مهمة لمعرفة المنافسين والعملاء (خلف، 2015، 12).

وأوضح البرغوثي (2004، 33-32) أن الشفافية تتطلب أولًا وقبل كل شيء تدفق المعلومات وعلانية تداولها، ومن ثم فالعلاقة بين الحق في الوصول إلى المعلومات وبين الشفافية هي علاقة طردية، بمعنى أَنَّهُ كلما توفر هذا الحق كان مؤشر الشفافية مرتفعًا. وهذا يعني أنهما مفهومان متصلان ومتلازمان وكل منهما يتضمن الآخر، فلا شفافية بدون معلومات، ولا يمكن أن تتحقق المعلوماتية دون توفر الشفافية، ويسهم وجود هذين المفهومين معًا في قيام إدارة فعالة وكفؤة ومنصفة على صعيد المؤسسات المجتمعية المختلفة، لاسيما الأكاديمية منها (البربري، 2016، 153).

2-6-3-الاتصال الإداري:

الاتصال عملية ديناميكية تحرك بقية العمليات الإدارية لتحقيق غايتها، فمقومات الشفافية المتمثلة بتدفق المعلومات وصحتها ودقتها على المستوى الداخلي والخارجي للجامعة، ووضوح اللوائح والقوانين، وإجراءات إدارية واضحة، وتفعيل المساءلة، وتمكين الجميع من القيام بمسؤولياتهم، والمصداقية، والإفصاح، والمشاركة في اتخاذ القرار، أو المشاركة المجتمعية، والنزاهة في جميع العمليات الإدارية، وقضايا أخرى تتعلق بالشفافية لا يمكن القيام بها على خير وجه دون وجود نظام فعال للاتصالات (أبو كريم، 2005، 86).

وتكمن أهمية الاتصالات الفعالة في الجامعات؛ كونها تتيح للمستفيدين من الجامعة إيصال الأفكار والآراء إلى الجامعة، وتوفير التغذية العكسية التي تسهم في تحسين العملية التعليمية وتطويرها، كما تتيح للأستاذ الجامعي مناقشة وتحليل وفهم وإدراك كل ما يتعلق بالطالب وحاجاته ومشكلاته

ومقترحاته (العبادي والطائي، 2011، 93). فضلًا عن أنه يتم من خلالها معرفة الجامعة لنقاط ضعفها، والعمل على معالجتها، بشكل يضمن الاستمرارية في نشاط الجامعة وتقدمها؛ وهو ما ينعكس على تحقيق الجامعة لأهدافها، ورفع كفاءتها، وتطوير أداء موظفيها، ورفع قدرتها التنافسية محليًا ودوليًا (أبو سنجر، 2016، 61).

2-6-4-المشاركة في صناعة القرار:

ترتبط الشفافية بالقرارات من حيث توافر المعلومات المناسبة في وقتها المناسب، وكذلك توافر لوائح وتشريعات وقوانين واضحة تنظم ذلك، ومشاركة جميع العاملين، والإعلان عن القرارات فور صدورها، مع توضيح أي غموض فيها، إضافة إلى ذلك فإن تطبيق الشفافية في المؤسسات يساعد العاملين في فهم كل ما يحيط بهم من قرارات ولوائح وقوانين، وهذا ما أكده، الحشاش (2014، 49)؛ إذ يشير إلى أَنَّ "الشفافية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعملية اتخاذ القرارات، فبدون المعلومات الواضحة الصحيحة لن يتمكن الإداري من اتخاذ القرار الصائب، الذي يصب في مصلحة المؤسسة، وكذلك يجب أن تتخذ القرارات في بيئة شفافة تسمح بفهم القرار وحيثيات اتخاذه".

وفي السياق نفسه يشير علام (2014، 1458) إلى أن أهمية الشفافية تكمن في اتخاذ القرار في أنها تقلل من الغموض والضبابية في أثناء اتخاذه، وتعمل على زيادة الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وتسهم في تسهيل عملية تقييم الأداء، وتودي إلى المداولات الموضوعية في اتخاذ القرار، كما توفر الوقت والجهد والكلفة في عملية صناعته ومن ثم اتخاذه.

ويؤكد كل من بن لكحل وأيت عمرواي (2015، 26) أَنَّهُ لا يمكن للأفراد المشاركة في صنع القرار إلا بوجود شفافية التشريعات والأنظمة والسياسات، وأن الإدارة السليمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالشفافية التي تتم عن طريقها تدفق المعلومات بالحرية المطلوبة لإنجاز العمل واتخاذ القرارات الصحيحة، والمشاركة الفعالة لجميع العاملين في صناعة تلك القرارات.

2-6-5-تقييم الأداء:

أوضح الحشاش (2014، 38-37) في دراسته أَنَّ الشفافية الإدارية ترتبط بتقييم الأداء ارتباطًا وثيقًا، فلكي تحقق هذه العملية أهدافها؛ لا بد من تحقيق الشفافية في كل مرحلة من مراحلها، كما يجب أن تكون معايير هذا التقييم واضحة ومعلنة للجميع، لا لبس فيها ولا غموض، وأن أدوات ووسائل هذه العملية معروفة، وإجراءاتها بسيطة، بعيدة عن التعقيد، كما أن نتائج هذا التقييم يجب أن تكون معلنة ومفسرة، والوصول إليها سهل. ويرى حسن (2018، 363)، أَنَّ "عملية تقييم الأداء لن تحقق ما تصبوا إليه الإدارة من تطور وتقدم، وما يطمح إليه العاملون من ارتقاء في السلم الوظيفي، ما لم تتسم بالشفافية والنزاهة والوضوح، وذلك عن طريق إعطاء تفسير وتحليل واضح لآلية التقييم ومعاييره، وتزويدهم بالتغذية الراجعة التي تتضمن تحديدًا دقيقًا لنقاط الضعف ونقاط القوة".

2-6-6-المساءلة الإدارية:

تُعد المساءلة الإدارية من أبرز مظاهر الشفافية في المؤسسات الناجحة، إذا ما أرادت التصدي للفساد الإداري بكافة أشكاله، والارتقاء بأدائها، وتحسين مخرجاتها لمواكبة المستجدات، ولا بد وأن تُفعل على جميع العاملين دون تمييز (أبو سنجر، 2016، 30).

وأشار الطروانة والعظايلة (2010، 70) إلى أن الشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من المشكلات الإدارية التي تعاني منها المؤسسات، وتزيد من قدرتها على مواجهة التحديات، ومواكبة التغيرات المتسارعة، وبالمقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد في تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر. كما أوضح الحشاش (2014، 45) أَنَّ العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية تبادلية وطردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة، وفي غياب الشفافية ستبقى المساءلة في إطار شكلي خالٍ من أي مضمون، ولن تحقق أي نتائج.

3- إجراءات الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج:

3-1- إجراءات الدراسة الميدانية

3-1-1-منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي للتعرف على واقع ممارسة جامعة إب لأبعاد الشفافية الإدارية، ومن ثم تحليلها وتفسيرها والخروج ببعض الاستنتاجات.

3-1-2-مجتمع الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، حدد الباحث مجتمع دراسته بجميع العاملين الأساسين من إداريين وأكاديميين والبالغ عددهم (614) فردًا، بناء على آخر إحصائية للإدارة العامة للشؤون الأكاديمية، لعامي 2018م، 2019م. منهم (367) فردًا يمثلون الفئة الوظيفية الإدارية التي تم تصنيفها إلى:

- قيادة إدارية: أمين عام/ مساعد، مدير عام/ مساعد، مدير إدارة/ رئيس قسم.
- مختص.

و(247) فردًا يمثلون الفئة الوظيفية الأكاديمية التي تم تصنيفها إلى:

- قيادة أكاديمية: عميد كلية/ مدير مركز، نائب عميد، رئيس قسم.
- عضو هيئة تدريس: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد.

3-1-3-عينة الدراسة:

تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية طبقية تكونت من (236) فردًا، منهم (95) من الفئة الوظيفية الأكاديمية، و(141) من الفئة الوظيفية الإدارية، بنسبة (38.5%)، من مجتمع الدراسة الأصلي.

3-1-4-أداة الدراسة وإجراءات إعدادها:

بعد الاطلاع على الأدب النظري للدراسة، والرجوع إلى الدراسات السابقة، وفي ضوء أهداف الدراسة وطبيعتها، أعد الباحث أداة الدراسة وهي استبانة مغلقة، تم بناؤها وفق الخطوات المنهجية، مكونة من جزئين، الجزء الأول: تضمن البيانات العامة عن أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة، والجزء الثاني تضمن(46) فقرة، موزعة على(6) مجالات (اللوائح والأنظمة، والبيانات والمعلومات، والاتصال الإداري، والمشاركة في صناعة القرارات، وتقييم الأداء، والمساءلة)، مستخدمًا في ذلك مقياس ليكرت الثلاثي (Likert-3)، لاستجابة أفراد عينة الدراسة بحيث تتدرج إجاباتهم ما بين كبيرة، ومتوسطة، وضعيفة، حسب الأبدال: (1) ضعيفة، (2) متوسطة، (3) كبيرة، وفي ضوئها تم وضع محك تفسير نتائج فقرات الاستبانة.

3-1-5-صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال طريقتين هما:

3-1-5-1-الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري للأدة تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، والمناهج والقياس والتقويم التربوي، وتم تعريفهم بهدف الدراسة، وطلب منهم الباحث الاطلاع على أداة الدراسة وإبداء آرائهم إزاء فقراتها من حيث: مدى صلاحية الفقرة وسلامة صياغتها، ومدى انتمائها للمجال التي تتدرج في سياقه، والتعديل أو الحذف أو الإضافة بما يحقق أهداف الاستبانة وأغراضها، وقد أبدى المحكمون أراءهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة، وتم الأخذ بجميع ملاحظاتهم وبناءً على ذلك تم تعديل الاستبانة إلى ما انتهت عليه في صورتها النهائية.

3-1-5-2-الصدق البنائي:

بعد الانتهاء من عملية التحكيم، طبق الباحث أداة دراسته على عينة استطلاعية مكونة من (30) فردًا من فئتي المجتمع: إداريين–أكاديميين، من مجتمع الدراسة الأصلي ومن خارج اختيار العينة الممثلة، وبعد التطبيق استخدم معامل ارتباط بيرسون، للتعرف على صدق الاتساق البنائي للأداة، ومعرفة مدى اتساق كل مجال من مجالات الأداة مع الأداة بشكل عام، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الأداة والدرجة الكلية للأداة. وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، فأظهرت عملية التحليل الإحصائي النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (1)
معاملات ارتباط بيرسون لكل مجال من مجالات الأداة والدرجة الكلية للأداة(N=30)

مجالات الاستبانة	معامل الارتباط
اللوائح والأنظمة	**0.83
البيانات والمعلومات	**0.80
الاتصال الإداري	**0.86
المشاركة في صناعة القرار	**0.88
تقييم الأداء	**0.85
المساءلة الإدارية	**0.82

**** دالة عند مستوى(0.01)**

يتضح من الجدول (1) أَنَّ معامل ارتباط بيرسون لمجالات الأداة تراوحت ما بين (0.80-0.88)، وهي قيم دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)؛ وهو ما يشير إلى قوة التماسك البنائي بين مجالات الأداة والدرجة الكلية للأداة، أي أن المجالات ذات علاقة قوية مع الأداة؛ وهو ما يثبت أن الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

3-1-6-ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات الأداة بطريقة: Cronbach Alpha، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول الآتي:

جدول (2)
معاملات ثبات مجالات الأداة والثبات الكلي عن طريق الفاكرونباخ

م	مجالات الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	اللوائح والأنظمة	8	0.84
2	البيانات والمعلومات	8	0.76
3	الاتصال الإداري	9	0.86
4	المشاركة في صناعة القرار	9	0.86
5	تقييم الأداء	6	0.85
6	المساءلة الإدارية	6	0.87
المجموع الكلي		**46**	**0.96**

يتضح من الجدول (2) أن أداة الدراسة حققت ثباتًا عاليا؛ إذ بلغ مستوى الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة بشكل عام(0.96)، وكان معامل الثبات لكل مجال على حدة عاليًا؛ تراوح ما بين(0.87-0.76)، وعليه فإن الأداة صالحة للتطبيق وتخدم الغرض الذي وضعت من أجله.

3-1-7-الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بجمع الاستبانات وتفريغها، ومن ثم تحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، وفي ضوء أهداف البحث ومتغيراته استخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وذلك لحساب التكرارات التي يعطيها أفراد مجتمع الدراسة لكل فقرة من فقرات المقياس، للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة.
- معامل الفاكرونباخ لحساب ثبات الاستبانة.

3-2-عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

3-2-1-عرض نتائج السؤال الرئيس ومناقشته:

يتمثل السؤال الرئيس في الدراسة بـ: **ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب من وجهة نظر الفئة الوظيفية الأكاديمية والإدارية؟**

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لفقرات المجالات بشكل عام، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، أن واقع ممارسة جامعة إب للشفافية الإدارية بشكل عام، كان بدرجة ضعيفة؛ إذ حصلت في مجملها على المتوسط الحسابي (1.42)، وبانحراف معياري (0.31)، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3)
المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع الشفافية الإدارية في جامعة إب

رقم المجال	مجالات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
1	اللوائح والأنظمة	1.53	0.43	1	ضعيفة
2	البيانات والمعلومات	1.47	0.35	2	ضعيفة
4	المشاركة في صناعة القرار	1.44	0.35	3	ضعيفة
3	الاتصال الإداري	1.38	0.34	4	ضعيفة
6	المساءلة الإدارية	1.35	0.40	5	ضعيفة
5	تقييم الأداء	1.32	0.37	6	ضعيفة
المتوسط العام لمجالات الأداة بشكل عام		**1.42**	**0.31**	**ضعيفة**	

يتضح من الجدول السابق، أن مجالات الاستبانة تأتي جميعًا في المستوى الضعيف؛ إذ تراوحت في قيم متوسطاتها الحسابية ما بين أقل قيمة لمجال (تقييم الأداء) الذي حصل على المتوسط الحسابي (1.32)، بانحراف معياري (0.37)، وأعلى قيمة لمجال (اللوائح والأنظمة) الذي حصل على المتوسط الحسابي (1.53)، بانحراف معياري (0.43). وهي قيم تشير إلى وجود ضعف واضح في ممارسة

القيادات الإدارية والأكاديمية بجامعة إب لأبعاد الشفافية الإدارية في أثناء تأدية مهامهم وأنشطتهم الإدارية والأكاديمية.

ويعزو الباحث هذا الضعف إلى: الجمود والتلكؤ اللذين تمارسهما الجامعة في مواكبة التطورات العالمية المتسارعة، من حيث عدم ترسيخ مبادئ الشفافية الإدارية في جميع مؤسسات الدولة بشكل عام، ومنها مؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها، وخاصة الجامعات. فضلًا عن مركزية السلطة، وضعف إشراك الآخرين في صناعة القرارات المتعلقة بأنشطة الجامعة، والقصور في تقديم المعلومات بشكل كامل وواضح، وعدم تطبيق اللوائح بشكل نزيه وشفاف.

3-2-2-عرض نتائج السؤال الفرعي الأول ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الفرعي الأول الذي نصه: **ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال اللوائح والأنظمة؟** تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة جامعة إب لشفافية اللوائح والأنظمة، وأظهرت عملية التحليل الإحصائي تدني المتوسط العام الإجمالي لواقع الممارسة الحالية للشفافية الإدارية في مجال اللوائح والأنظمة؛ إذ حصلت جميع فقرات المجال على المتوسط الحسابي (1.53)، وبإنحراف معياري(0.43)، وهي قيمة ضمن المستوى الضعيف، والجدول(4) يوضح قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة على حدة، ولفقرات المجال بشكل عام.

جدول (4)
المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع شفافية اللوائح والأنظمة في جامعة إب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
2	تعد الجامعة لوائحها وأنظمتها بدقة ووضوح بما يتناسب مع قوانين وتشريعات التعليم العالي والجهات ذات العلاقة.	2.19	0.72	1	متوسطة
5	تراعي الجامعة الشمول والتكامل في اللوائح المنظمة لأعمالها وانشطتها الإدارية والأكاديمية بوضوح.	1.56	0.58	2	ضعيفة
3	تشرك الجامعة جميع الأطراف المعنية عند إعداد لوائحها وأنظمتها المتعلقة بكافة عملياتها الإدارية والأكاديمية.	1.49	0.70	3	ضعيفة
7	تعلن الجامعة عن اللوائح المنظمة لمختلف وظائفها وأنشطتها وإجراءات تنفيذها على مختلف مواقعها الالكترونية.	1.47	0.64	4	ضعيفة
8	تحدث الجامعة لوائحها وأنظمتها باستمرار بما يتوافق مع التطورات الإدارية والأكاديمية المعاصرة.	1.43	0.57	5	ضعيفة
4	تراعي الجامعة عند إعداد لوائحها حقوق وواجبات منتسبيها بوضوح وعدالة.	1.40	0.61	6	ضعيفة
6	تصدر الجامعة كتيبات وبرشورات تتضمن اللوائح والأنظمة وإجراءات تنفيذها وتوزيعها على العاملين للاستفادة منها.	1.40	0.60	7	ضعيفة
1	تطلع الجامعة جميع المستفيدين عن رغبتها بمشاركتهم في إعداد لوائحها وأنظمتها قبل إعلانها.	1.32	0.48	8	ضعيفة
المتوسط العام		**1.53**	**0.43**	**ضعيفة**	

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول السابق: إلى أن الفقرة رقم (2) التي تنص على: "تُعَدُّ الجامعة لوائحها وأنظمتها بدقة ووضوح بما يتناسب مع قوانين وتشريعات التعليم العالي والجهات ذات العلاقة"، وقد احتلت المرتبة الأولى من بين فقرات المجال الأول بدرجة متوسطة؛ إذ حصلت على المتوسط الحسابي (2.19)، وبانحراف معياري (0.72).

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى توفر الحد الأدنى من السلطة الممنوحة للجامعة بإعداد لوائحها وأنظمتها وتطويرهما بحسب خصوصيتها وإمكاناتها المادية.

كما يتضح من الجدول أيضًا: أن قيم المتوسطات الحسابية لبقية الفقرات في المجال جاءت بدرجة ضعيفة؛ إذ تراوحت قيم متوسطاتها الحسابية ما بين أقل قيمة للفقرة (1) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.32)، بانحراف معياري (0.48)، وأعلى قيمة للفقرة (5)، التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.56)، بانحراف معياري (0.58).

ويعزى ذلك إلى المركزية السائدة في إدارة الجامعة في إعداد لوائحها وأنظمتها، وضعف مراعاة احتياجات وحقوق العاملين وإشراكهم في إعدادها، فضلًا عن أن معظم اللوائح والأنظمة السائدة في الجامعة تم إعدادها من قبل وزارة التعليم العالي، ناهيك عن القصور لدى قيادات الجامعة في الاهتمام باطلاع جميع العاملين على اللوائح والأنظمة وإجراءات تنفيذها؛ وهو ما يضمن الأداء في إطار تلك اللوائح والأنظمة.

3-2-3-عرض نتائج السؤال الفرعي الثاني ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني الذي نصه: ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال البيانات والمعلومات؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة جامعة إب لشفافية البيانات والمعلومات، وأظهرت عملية التحليل الإحصائي، تدني المتوسط العام الإجمالي لواقع الممارسة الحالية للشفافية الإدارية في مجال: البيانات والمعلومات؛ إذ حصلت جميع فقرات المجال على المتوسط الحسابي (1.47)، وبانحراف معياري (0.35)، وهي قيمة ضمن المستوى الضعيف، والجدول (5) يوضح قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة على حدة، ولفقرات المجال بشكل عام.

جدول (5)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع شفافية البيانات والمعلومات في جامعة إب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
4	تتحقق الجامعة من صحة ووضوح البيانات والمعلومات التي تقوم بجمعها.	1.56	0.58	1	ضعيفة
7	توظف الجامعة وسائل وأساليب حديثة في إدارة البيانات والمعلومات، وحمايتها من الاختراق والتلاعب.	1.54	0.70	2	ضعيفة
2	تنتهج الجامعة سياسة واضحة في إدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطتها الإدارية والأكاديمية .	1.53	0.59	3	ضعيفة
5	تفصح الجامعة عن بياناتها ومعلوماتها عبر وسائلها الاعلامية المختلفة.	1.53	0.61	4	ضعيفة
6	تتيح الجامعة لجميع العاملين، والباحثين والمختصين الدخول إلى قاعدة البيانات والمعلومات عبر موقعها الالكتروني.	1.53	0.55	5	ضعيفة
1	تتيح الجامعة حرية الوصول للمعلومات وعلانية تداولها وفقا لقانون حق الحصول على المعلومات.	1.43	0.57	6	ضعيفة
3	توفر الجامعة قاعدة بيانات ومعلومات متطورة، وواضحة، تربط الجامعة بوحداتها وكلياتها.	1.33	0.47	7	ضعيفة
8	تحدث الجامعة بياناتها ومعلوماتها دوريا وفق آليات علمية متنوعة.	1.33	0.52	8	ضعيفة
المتوسط العام		**1.47**	**0.35**	**ضعيفة**	

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول السابق إلى أَنَّ فقرات المجال تأتي جميعًا في المستوى الضعيف؛ إذ تراوحت في قيم متوسطاتها الحسابية ما بين أقل قيمة للفقرة (8) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.33)، بانحراف معياري (0.52)، وأعلى قيمة للفقرة (4) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.56)، بانحراف معياري (0.58).

ويعزو الباحث هذا الضعف إلى: قصور الجامعة في تفعيل الإدارة المختصة بالنظم والمعلومات، وغياب قاعدة بيانات موحدة للجامعة ومحدثة، بحيث تربط الجامعة بوحداتها وكلياتها، فضلًا عن ضعف توفر الرؤى والخطط بأهمية البيانات والمعلومات في كافة العمليات والإجراءات التي نتج عنها ازدواجية وتدني المصداقية في جميع البيانات والمعلومات، واعتقاد بعض القيادات الجامعية أن البيانات والمعلومات تُعَدُّ أسرارًا لا يجوز نشرها.

3-2-4-عرض نتائج السؤال الفرعي الثالث ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الفرعي الثالث الذي نصه: ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال الاتصال الإداري؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة جامعة إب لشفافية الاتصال الإداري، وأظهرت عملية التحليل

الإحصائي لتقديرات أفراد عينة البحث لفقرات مجال (الاتصال الإداري) تدني المتوسط العام الإجمالي لواقع الممارسة الحالية للشفافية الإدارية في مجال (الاتصال الإداري)؛ إذ حصلت جميع فقرات المجال على المتوسط الحسابي (1.38)، وبانحراف معياري (0.34)، والجدول (6) يوضح قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة على حدة، ولفقرات المجال بشكل عام.

جدول (6)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع شفافية الاتصال الإداري في جامعة إب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
5	تشجع الجامعة جميع العاملين على استخدام وسائل الاتصال والتواصل المناسبة.	1.53	0.52	1	ضعيفة
6	تهتم الجامعة في تحري الدقة والوضوح في عمليات الاتصال والتواصل على مختلف مستوياتها الإدارية.	1.52	0.55	2	ضعيفة
1	تنتهج الجامعة سياسة واضحة لعملية الاتصال والتواصل التنظيمي بين المستويات الإدارية.	1.48	0.52	3	ضعيفة
8	ترد الجامعة على استفسارات العاملين عبر وسائل الاتصال المتنوعة بكل صراحة ووضوح.	1.44	0.53	4	ضعيفة
4	توفر الجامعة أساليب ووسائل متعددة، في عملية الاتصال والتواصل لتوضيح وتبسيط إجراءات تنفيذ وظائفها لجمهور المستفيدين.	1.37	0.54	5	ضعيفة
3	ترسم الجامعة خطوط اتصال واضحة بين المستويات التنظيمية في سياق هيكلها التنظيمي.	1.33	0.49	6	ضعيفة
2	توفر الجامعة نظام اتصالات مفتوح ومرن بين الجامعة ومنسوبيها من جهة، وبينها وبين المجتمع الخارجي من جهة أخرى.	1.29	0.46	7	ضعيفة
9	تهتم الجامعة بصيانة أجهزة وتقنيات قنوات الاتصال وتحديثها بشكل دوري وفق آلية واضحة.	1.25	0.44	8	ضعيفة
7	تقدم الجامعة دورات تدريبية لمنتسبيها؛ لتزويدهم بمهارات الاتصال المختلفة، وفق معايير وإجراءات واضحة.	1.19	0.44	9	ضعيفة
المتوسط العام		**1.38**	**0.34**	**ضعيفة**	

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول السابق إلى أن فقرات المجال تأتي جميعًا في المستوى الضعيف؛ إذ تراوحت في قيم متوسطاتها الحسابية ما بين أقل قيمة للفقرة (7) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.19)، بانحراف معياري (0.44)، وأعلى قيمة للفقرة (5) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.53)، بانحراف معياري (0.52).

ويعزو الباحث النتائج السابقة إلى: غياب توفر سياسة واضحة في الجامعة بأهمية ودور الاتصال الإداري بين كافة المستويات الإدارية والأكاديمية، فضلًا عن القصور في تفعيل وحدة النظم والمعلومات إلكترونيًا، والقصور في تفعيل الموقع الإلكتروني للجامعة الذي يربطها بجميع العاملين

والمجتمع المحلي، ناهيك عن ضعف توافر الخطط التي تواكب الاتجاهات الحديثة في الاتصال الإداري وشفافيتها، وضعف استخدام الأساليب والوسائل الاتصالية الحديثة وتوظيفها من قبل القيادات المسؤولة عن الجامعة.

3-2-5-عرض نتائج السؤال الفرعي الرابع ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع الذي نصه: ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال المشاركة في صناعة القرار؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة جامعة إب لشفافية الاتصال الإداري، وأظهرت عملية التحليل الإحصائي، تدني المتوسط العام الإجمالي لواقع الممارسة الحالية للشفافية الإدارية في مجال: المشاركة في صناعة القرار؛ إذ حصلت جميع فقرات المجال على المتوسط الحسابي (1.44)، وبانحراف معياري (0.35)، وهي قيمة ضمن المستوى الضعيف، والجدول (7) يوضح قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة على حدة، ولفقرات المجال بشكل عام.

جدول (7)
المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع شفافية المشاركة في صناعة القرار في جامعة إب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
1	تصدر الجامعة قراراتها بوضوح استنادا الى اللوائح المعلنة المنظمة للعمل.	1.82	0.52	1	متوسطة
3	تقدم الجامعة مبررات منطقية وموضوعية في عملية اتخاذ قراراتها.	1.57	0.54	2	ضعيفة
2	تتخذ الجامعة قراراتها بناء على قاعدة بيانات ومعلومات واضحة وشاملة.	1.53	0.54	3	ضعيفة
7	تنشر الجامعة قرارتها الصادرة على مختلف الوسائل الاعلامية والاتصالية.	1.42	0.57	4	ضعيفة
6	تلتزم الجامعة الوضوح والمصداقية في كافة مراحل وخطوات صناعة قرارتها.	1.41	0.54	5	ضعيفة
9	تناقش الجامعة مع الجهات ذات العلاقة آليات ووسائل تنفيذ قراراتها.	1.40	0.49	6	ضعيفة
4	تشرك الجامعة العاملين في جميع مراحل عملية صناعة القرار.	1.38	0.50	7	ضعيفة
5	تعقد الجامعة لقاءات مفتوحة للاستفادة من اراء ومقترحات المستفيدين الخارجين في عملية صناعة القرار.	1.25	0.52	8	ضعيفة
8	تعلن الجامعة عن الأثار السلبية الناجمة عن بعض قراراتها.	1.21	0.42	9	ضعيفة
المتوسط العام		**1.44**	**0.35**	**ضعيفة**	

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول السابق إلى أَنَّ الفقرة رقم (1) التي تنص على "تصدر الجامعة قراراتها بوضوح استنادا إلى اللوائح المعلنة المنظمة للعمل"، قد احتلت المرتبة الأولى من بين فقرات المجال بدرجة متوسطة؛ إذ حصلت على المتوسط الحسابي (1.82)، وبانحراف معياري (0.52).

ويعزي الباحث ذلك إلى اتخاذ بعض القرارات التي تصدر من الجامعة وفقًا للوائح والأنظمة المعمول بها.

كما يتضح من الجدول السابق أيضًا: أن قيم المتوسطات الحسابية لبقية الفقرات في المجال جاءت بدرجة ضعيفة؛ إذ تراوحت قيم متوسطاتها الحسابية ما بين أقل قيمة للفقرة (8) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.21)، بانحراف معياري (0.42)، وأعلى قيمة للفقرة (3) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.57)، بانحراف معياري (0.54).

ويعزو الباحث ذلك إلى: غياب رؤية واضحة في عملية صناعة القرار بالجامعة، وترجمة صناعة القرار بوصفه مفهومًا إداريًا حديثًا حسب ما أشارت إليه الأدبيات والدراسات المعمول به في معظم الجامعات العالمية. فضلًا عن ضعف قناعة الجامعة بمشاركة بقية الأطراف في تلك القرارات سواء لتوضيح أسباب صدورها أو كيفية تنفيذها. إضافة إلى المحسوبية والواسطة والتدخلات في أثناء إصدار الجامعة لقراراتها.

3-2-6-عرض نتائج السؤال الفرعي الخامس ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الفرعي الخامس الذي نصه: ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال تقييم الأداء؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة جامعة إب لشفافية تقييم الأداء، وأظهرت عملية التحليل الإحصائي، تدني المتوسط العام الإجمالي لواقع الممارسة الحالية للشفافية الإدارية في مجال (تقييم الأداء)؛ إذ حصلت جميع فقرات المجال على المتوسط الحسابي (1.32)، وبانحراف معياري (0.37)، والجدول (8) يوضح قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة على حدة، ولفقرات المجال بشكل عام.

جدول (8)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع شفافية تقييم الأداء في جامعة إب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
1	تعلن الجامعة عن معاير واضحة لتقييم أداء العاملين على مختلف وحداتها التنظيمية ومستوياتها الإدارية.	1.37	0.53	1	ضعيفة
3	تحدد الجامعة خطوات واضحة ومعلنة في عملية التقييم.	1.37	0.52	2	ضعيفة
5	تفصح الجامعة عن إجرائتها في معالجة جوانب القصور والضعف في مختلف أنشطتها الإدارية والأكاديمية.	1.33	0.47	3	ضعيفة
2	تشرك الجامعة المستفيدين الداخليين والخارجيين في عملية التقييم .	1.28	0.45	4	ضعيفة
4	تعلن الجامعة عن نتائج تقييم أنشطتها الإدارية والأكاديمية على مختلف الوسائل الاعلامية والاتصالية.	1.28	0.48	5	ضعيفة
6	تتأخذ الجامعة إجراءات إدارية واضحة ومعلنة في تنفيذ نتائج التقييم.	1.25	0.48	6	ضعيفة
المتوسط العام		**1.32**	**0.37**	**ضعيفة**	

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول السابق إلى أن فقرات المجال تأتي جميعًا في المستوى الضعيف؛ إذ تراوحت قيم متوسطاتها الحسابية ما بين أقل قيمة للفقرة (6) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.25)، بانحراف معياري (0.48)، وأعلى قيمة للفقرة (1) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.37)، بانحراف معياري (0.53).

ويعزو الباحث النتائج السابقة إلى: ضعف تفعيل وحدة القياس والتقييم، وغياب توفر آلية واضحة ومعلنة لتقييم الأداء في الجامعة، وضعف إشراك المختصين والأطراف المعنية في عملية التقييم، ونقص البيانات والمعلومات التي على ضوئها تجري عملية التقييم، وعدم إطلاع الجامعة جميع منسوبيها على إجراءات التقييم ونتائجه، فضلًا عن عدم إجراء عملية التقييم للجامعة بشكل مستمر، وغياب توفر نظام للثواب والعقاب الناتج عن عملية التقييم.

3-2-7-عرض نتائج السؤال الفرعي السادس ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الفرعي السادس الذي نصه: ما واقع ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب في مجال المساءلة؟ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة جامعة إب لشفافية المساءلة، وأظهرت عملية التحليل الإحصائي، تدني المتوسط العام الإجمالي لواقع الممارسة الحالية للشفافية الإدارية في مجال: المساءلة الإدارية؛ إذ حصلت جميع فقرات المجال على المتوسط الحسابي (1.35)، وبانحراف معياري (0.40)، وهي قيمة ضمن المستوى الضعيف، والجدول (9) يوضح قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة على حدة، ولفقرات المجال بشكل عام.

جدول (9)
المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو واقع شفافية المساءلة في جامعة إب

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب المتوسط الحسابي	درجة الممارسة
2	تتم المساءلة الإدارية في الجامعة بناء على توفر معلومات واضحة وصحيحة.	1.45	0.57	1	ضعيفة
3	تعلن الجامعة عن آلية واضحة ونزيهة لتنفيذ إجراءات المساءلة.	1.43	0.55	2	ضعيفة
1	تجري الجامعة المساءلة الإدارية في ضوء نتائج التقييم المعلنة بما يتوافق مع لوائحها وأنظمتها.	1.35	0.52	3	ضعيفة
5	تعلن الجامعة عن نتائج إجراءات المساءلة الإدارية بموضوعية ونزاهة.	1.34	0.51	4	ضعيفة
6	تفصح الجامعة عن إجراءات إدارية واضحة، ونزيهة في تنفيذ نتائج المساءلة.	1.33	0.47	5	ضعيفة
4	تعقد الجامعة برامج وندوات توعوية لترسيخ المساءلة الذاتية لدى العاملين في مستوياتها الإدارية المختلفة.	1.22	0.43	6	ضعيفة
المتوسط العام		**1.35**	**0.40**	**ضعيفة**	

تشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول السابق إلى أن فقرات المجال تأتي جميعًا في المستوى الضعيف؛ إذ تراوحت في قيم متوسطاتها الحسابية ما بين أقل قيمة للفقرة (4) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.22)، بانحراف معياري (0.40)، وأعلى قيمة للفقرة (2) التي حصلت على المتوسط الحسابي (1.45)، بانحراف معياري (0.57).

وقد يعود السبب في ذلك إلى: غياب حرص الجامعة على الارتقاء بأدائها من خلال اعتماد نظام للمساءلة يتضمن آلية نزيهة لتنفيذ إجراءات المساءلة، وتنفيذ نتائجها بصورة واضحة ومعلنة، فضلاً على أن إجراءات وسياسات المساءلة تخضع لإشراف الإدارة العليا في الجامعة، ولا تعلن عن أسماء المتورطين في قضايا الفساد، ناهيك عن عدم إدراك بعض قيادات الجامعة بأهمية المساءلة في ضبط سلوك العاملين وإلزامهم باتباع اللوائح والأنظمة والقواعد والمحافظة على مصلحة الجامعة، وتمسكها بتطبيق القوانين التي تفرضها على العاملين بغض النظر عن تنمية المساءلة الذاتية لدى العاملين في مستوياتها الإدارية المختلفة.

4-ملخص النتائج وتوصيات الدراسة:

4-1-ملخص النتائج:

تخلص الدراسة الحالية إلى وجود ضعف في الواقع الممارس للشفافية الإدارية في جامعة إب على مستوى مجالات الأداة بشكل عام وعلى مستوى كل مجال من مجالات الشفافية على حدة.

4-2-توصيات الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، فإن الدراسة تقدم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين ممارسة جامعة إب للشفافية الإدارية للارتقاء بأدائها، ومن هذه التوصيات ما يلي:

- ضرورة تفعيل ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة إب من خلال سن القوانين والتشريعات التي تلزم قيادات الجامعة بانتهاج الشفافية في كل عملياتهم الإدارية والأكاديمية.
- تبني قيادات جامعة إب لمدخل الشفافية الإدارية، من خلال خطة إجرائية تعزز سياسة الوضوح والإفصاح لجميع تعاملاتها الإدارية والأكاديمية.
- ضرورة إشراك الجامعة للجهات ذات العلاقة في عملية صناعة القرارات المتعلقة بأنشطتها الإدارية والأكاديمية.
- تطبيق معايير موضوعية بناءً على الكفاءة والنزاهة، لا على الواسطة والمحسوبية عند اختيار وتعيين القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة إب.

5-المراجع:

5-1-المراجع العربية:

1- أبو ريالة، سميرة إبراهيم. (2018). **درجة الشفافية الإدارية في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية في غزة وعلاقتها بالثقة بين الهيئة التدريسية والإدارة** [رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة].

2- أبو سنجر، رامي على حسن. (2016).**الشفافية الإدارية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وعلاقتها بفعالية الاتصال الإداري**[رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة].

3- أبو شقرا، روان خضر، وسلامة، كايد محمد، و جبران، علي محمد. (2018). درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في إقليم الشمال وعلاقتها بمستوى الدافعية لدى أعضاء هيئة التدريس. **درسات العلوم التربوية، 45**(1)، 301-281.

4- أبو كريم ، أحمد فتحي. (2005). **مفهوم الشفافية لدى الإدارة الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقته بفاعلية الاتصال الإداري**[اطروحة دكتوراه منشورة، الجامعة الأردنية].

5- أبو كريم، أحمد فتحي. (2016). **الشفافية والقيادة في الإدارة**(ط2). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع

6- البربري، محمد أحمد عوض. (2016). دراسة ميدانية لحرية تداول المعلومات في تحقيق الشفافية الإدارية بالمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الزقازيق. **مجلة كلية التربية، 35**(168)، 119-203.

7- البرغوثي، بلال. (2004). **الحق في الإطلاع أو(حرية الحصول على المعلومات)**. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

8- بن لكحل، فهيمة، وأيت عمرواي، كهينة. (2015). **الشفافية الإدارية** [رسالة ماجستير منشورة، جامعة عبدالرحمان ميرة – الجزائر].

جامعة إب. (2018). **كتاب قاعدة بيانات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم للعام2019/2018.** الإدارة العامة للشئون الأكاديمية، إب، اليمن.

9- جامعة إب. (2019). **كتاب دليل الكادر الوظيفي لجامعة إب2019م**. الإدارة العامة للشئون الأكاديمية، إب، اليمن.

10- جمال الدين، أحمد قاسم حسين. (2013). مفهوم الشفافية والمساءلة لدى القيادات الأكاديمية بكليات التربية جامعة صنعاء وعلاقته بمستوى ممارستهم له[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة صنعاء، اليمن.

11- حرب، نعيمة محمد. (2011). **واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة** [رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة].

12- الحربي، محمد بن محمد أحمد. (2012). درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الاقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعه الملك سعود. **المجلة التربوية المتخصصة، 1**(6)، 308-341.

13- حسن، أشرف عبد التواب عبد المجيد. (2018). واقع ممارسة الشفافية الإدارية في كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة. **دراسات عربية في التربية وعلم النفس، 98**(98)، 351-383.

14- الحسنات، يسرى. (2012). **واقع متطلبات الشفافية الإدارية لدى منظمات المجتمع المدني ودور الجهات ذات العلاقة في تعزيزها**[رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الاسلامية، غزة.

15- الحشاش، خالد سعد برهم. (2014). **درجة تحقق الشفافية الإدارية لدى مديري مديريات التربية والتعليم بمحافظات غزة وعلاقتها بأداء العاملين فيها** [رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة].

16- خلف، أحمد محمود محمد. (2015). **دور نظم المعلومات الإدارية في دعم اتخاذ القرارات الإدارية في المنشآت التجارية**. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

17- الدعيس، عبد الكريم سعيد عبده قاسم. (2018). درجة ممارسة القيادات الإدارية العليا في ديوان عام وزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية للشفافية الإدارية(من وجهة نظر مديري الإدارات ورؤساء الاقسام). **مجلة العلوم النفسية والتربوية، 6**(2)، 318-417.

18- الراشدي، سعيد علي. (2007). **الإدارة بالشفافية**. عمان، الاردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

19- رمزي، فهد عبد الرحمن مسفر. (2013). **الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين**[رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى].

20- رمضان، زياد إياد حسن. (2019). الدور الوسيط " للملكية النفسية تجاه الوظيفة " على العلاقة بين الشفافية التنظيمية وأداء العاملين في مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 25**(1)، 16-34.

21- الزعابي، سليمان عبدلله. (2014). درجة التزام مديري المدارس الثانوية الرسمية بتطبيق الشفافية من وجهة نظر المعلمين- دراسة ميدانية. **مجلة العلوم التربوية والنفسية، 15**(1)، 459-485.

22- السبيعي، فارس بن علوش. (2010). **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية** [أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].

23- السكارنة، بلال خلف. (2011). **الفساد الإداري**. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

24- الشلوي، سعود بن شباب عبد العالي. (2016). **الشفافية ودوها في الحد من الفساد الإداري- دراسة تطبقية على وزارة العمل في مدينة الرياض**[رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية].

25- صندوق النقد الدولي. (2007). **دليل شفافية المالية العامة**. واشنطن.

26- الطراونة، رشا نايل، والعضايلة، علي محمد. (2010). أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 6**(1)، 95-63.

27- الطوب، ريم بنت عبد العزيز بن إبراهيم. (2019). آليات مقترحة لتفعيل الشفافية الإدارية في الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية – دراسة ميدانية بجامعة حائل. **مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3**(22)، 1-27.

28- العبادي، هاشم فوزي، والطائي، يوسف حجيم. (2011). **التعليم الجامعي من منظور إداري- قراءات وبحوث**. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

29- عمر، أحمد مختار. (2008). **معجم اللغة العربية المعاصر**. القاهرة: عالم الكتب.

30- العمري، مشرف بن علي عبدلله. (2013). **درجة ممارسة الشفافية الإدارية في الجامعات السعودية ومعيقاتها وطرق تحسينها كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس فيها** [أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أم القرى].

31- الغالبي، طاهر محسن منصور، والعامري، صالح مهدي محسن. (2010). **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**(ط3). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

32- المجلس السياسي الأعلى. (2019). الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ـ يدُ تبني ويُد تحمي. صنعاء ، الجمهورية اليمنية.

33- المركز الوطني للمعلومات. (2012). **حق الحصول على المعلومات**[قانون رقم(13)]. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

34- مسعود، جبران. (1982). **الرائد الصغير (معجم ابجدي للمبتدئين)**. بيروت، لبنان: دار العلم للملاين.

35- المسوري، إبراهيم أحمد صالح حميد. (2016). **درجة الشفافية المالية والإدارية وعلاقتها بجودة الأداء التدريسي للأقسام الأكاديمية في الجامعات الحكومية اليمنية** [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة صنعاء.

36- الموسي، ناهدعبدالله. (2017). درجة ممارسة الشفافية الإدارية في جامعة الملك فيصل. ***المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية***، (11)، 97-141.

37- هرون، بوالفوال، و جمال، بوزيان رحماني. (2017). دور الشفافية والمساءلة في تحسين أداء الاجهزة الإدارية بالادارات العمومية الجزائرية. **مجلة الدرسات المالية والمحاسبية والإدارية**، (7)، 542-567.

38- الهندي، وحيد بن أحمد. (2019). درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية في جامعة الملك سعود. **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 27**(4)، 219-251.

39- الهئية الوطنية العليا لمكافحة الفساد. (2006). **الإقرار بالذمة المالية** [قانون رقم(30)]. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

40- الهئية الوطنية العليا لمكافحة الفساد. (2006). **مكافحة الفساد في اليمن** [قانون رقم(39)]. صنعاء،الجمهورية اليمنية.

41- الهئية الوطنية العليا لمكافحة الفساد. (2010).**الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**.صنعاء، الجمهورية اليمنية.

42- وزارة التعليم العالي والدراسة العلمي. (2006).**الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية**:2010-2006. صنعاء، الجمهورية اليمنية.

5-2-المراجع الأجنبية:

43- Badah, A . (2013). Practice Degree of the Managerial Transparency in the Jordanian Private Univer sityas Viewed by their heads of De partments. **American Journal of Educational Research,1**(7):252-259.

44- Florez, P, M., Lopez, M, V., & Lopez, H, M.(2016). Transparency and its determinants at Colombian universities. **Higher Education Research & Development, 36** (4),1-14

45- Jabnoun, N.(2015). The influence of wealth, Transparency, and democracy on the number of top ranked universities. **Quality Assurance In Education: Bradford, 23**(2), 108-122.

46- Schnackenberg, A. (2012). **The constitutive role of transparency in organizations.** [published doctoral dissertation, University Cleveland OH].

47- Svensson, Goran. (2007). Legal Requirements for Transparency in Appointments and Promotions in Swedish higher education institutions. **International Journal of Public Sector Management, 20**(2) 133-118.

Journal of AL-Jazeera University

Scientific-Refereed-Periodical

July 2021- Issue (8) - year(4)

ISSN
2663-3094

Republic of Yemen - Ibb - Mothalath Al-Moasalat

www.Juniv.net +967 779404030- 04/413766